# المسار الديمقراطي الأردني ... إلى أين ؟


مؤلف جماعي

هاني الحوراني وآخرون

تحرير : حسين ابو رمان



رقم التصنيف : ٣٢١ر٤٠٩٥٦٥

المؤلف ومن هو في حكمه : هاني الحوراني . . وآخرون ، تحرير حسين ابو رمان

عنوان المصنف : المسار الديمقراطي الاردني . . . إلى أين ؟

رؤوس الموضوعات : ١- الديمقراطية - الاردن

رقم الايداع : (١٩٩٥/١٢/١٢٨٨)

الملاحظات : عمان : مركز الاردن الجديد للدراسات

* - تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية .

الناشرون : مركز الأردن الجديد للدراسات

دار سندباد للنشر

نشر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة فريدريش ايبرت

الطباعة : شركة الشرق الأوسط للطباعة


مركز الأردن الجديد للدراسات

# المسار الديمقراطي الأردني

# ... إلى أين ؟


Al Urdun Al Jadid Research Center
The Jordanian Democratic Process
Proceedings of the conference on the "Democratic Process in Jordan: Realities and Prospects", held in Amman, 31.5.-2.6.1994
Al Urdun Al Jadid Research Center, Amman, Jordanien (arab.)

دار سندباد للنشر

عمان - الأردن

١٩٩٦



Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn Bibliothek

A 96 - 02071

## مركز الاردن الجديد للدراسات

**مؤسسة أردنية مستقلة تأسست عام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي**
**واعداد الدراسات والاستشارات .**

ليس للمركز اي ارتباط حكومي او حزبي . وتعبر الدراسات الصادرة عن المركز عن آراء مؤلفيها ومحرريها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز او وجهة نظره .



**حقوق طبع ونشر تقارير المركز محفوظة**

**لا يجوز استخدام مادة هذا الكتاب الا باتفاق خطي مع ادارة المركز**



**مركز الأردن الجديد للدراسات**

مطلع شارع مكة ، مقابل ضاحية الحسين ، قرب بنك الاسكان ، مبنى رقم ٣٩ ، الطابق الثالث

هاتف : ٦٨١٠٠٧ ، فاكس : ٦٩٩٣٥١ -٦ -٩٦٢

ص . ب ٩٤٠٦٣١ ، عمان ١١١٩٤ الاردن

***AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER***

An independent Jordanian institution founded in 1990 for the purpose of research and consultations. The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do not necessarily reflect the views and opinions of the Center.

**PUBLISHER:**

***AL-URDUN AL-JADID RESEARCH CENTER.***

Tel: (962-6) 681007.
Fax: (962-6) 699351
P.O.Box: 940631. AMMAN, 11194 JORDAN.


## المحتويات


المشاركون ..... ٧
مقدمة ..... ١١
حفل الافتتاح ..... ٢١

**الفصل الاول :**
المسار الديمقراطي : العوامل والظروف الدولية ..... ٣٣
المسار الديمقراطي : العوامل الاقليمية والذاتية ..... ٤٦
النظام السياسي والعوامل المحلية ..... ٥٩
مناقشة عامة ..... ٧١

**الفصل الثاني :**
تقييم الأداء الحكومي ١٩٨٩ / ١٩٩٣ ..... ٨٥
تقييم الأداء النيابي ١٩٨٩ / ١٩٩٣ ..... ١٠٢
القضاء وحقوق الانسان والديمقراطية ..... ١١٦
مناقشة عامة ..... ١٢٦

**الفصل الثالث :**
الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية ..... ١٤١
أداء المنظمات النقابية والمهنية ..... ١٥٧
أداء المؤسسات الثقافية ..... ١٦٨
مناقشة عامة ..... ١٧٨

**الفصل الرابع :**
الصحافة والتلفزيون في المرحلة الديمقراطية ..... ٢٠١
المرأة والديمقراطية ..... ٢١٧
مناقشة عامة ..... ٢٤٣

**الفصل الخامس :**
التجربة الديمقراطية الاردنية : رؤية عربية ..... ٢٦٧
الاسلام السياسي والديمقراطية ..... ٢٨١
الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية ..... ٢٩١
مناقشة عامة ..... ٣٠٣

**الفصل السادس :**
آفاق العملية الديمقراطية في الاردن ( مائدة مستديرة) ..... ٣٢٣

## المشـاركـون *

| | |
|---|---|
| الاستاذ طاهر المصري : | رئيس مجلس النواب ، رئيس وزراء سابق . |
| الاستاذ هاني الحوراني : | باحث في الشؤون الاردنية ، مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات . |
| د . اندريه غاربر : | ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في الاردن . |
| د . ذياب مخادمة : | استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية . |
| د . كامل ابو جابر : | عضو مجلس الاعيان ، وزير خارجية سابق . |
| د . مصطفى حمارنة : | رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية . |
| الاستاذ مؤنس الرزاز : | رئيس رابطة الكتاب الاردنيين ، مستشار وزير الثقافة . |
| د . يوسف الحسن : | رئيس مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية (الامارات العربية المتحدة ) . |
| الاستاذ جميل النمري : | رئيس التحرير السابق لصحيفة الاهالي الاسبوعية . |
| د . عبد الله نقرش : | استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية |
| د . موسى الكيلاني : | رئيس تحرير صحيفة الدستور اليومية . |
| أ . محمد فارس الطراونة : | محام ، نائب ووزير سابق . |
| الاستاذ بسام حدادين : | عضو مجلس النواب الاردني . |
| الاستاذ حسني عايش : | كاتب ، تربوي ، عضو سابق في مجلس الاعيان الاردني . |
| د . سليمان صويص : | باحث علم اجتماع في مركز دراسات وابحاث الشرق الاوسط المعاصر ، من نشطاء حركة حقوق الانسان . |
| الاستاذ سمير حباشنة : | مهندس زراعي ، عضو مجلس النواب الاردني . |
| الاستاذ زياد ابو غنيمة : | كاتب وباحث في الشؤون الاسلامية ، عضو سابق في المكتب التنفيذي لجبهة العمل الاسلامي . |
| د . زيد حمزة : | طبيب ، وزير صحة سابق . |

* ترتيب الاسماء حسب التسلسل الزمني للمداخلات في المؤتمر ، كما أن وصف المشاركين يعكس الاوضاع التي كانوا يشغلونها لدى انعقاد المؤتمر في أيار ١٩٩٤ .

| | |
|---|---|
| **الاستاذ يوسف الحوراني :** | رئيس سابق للنقابة العامة للعاملين في المصارف ، وعضو سابق في المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن . |
| **الاستاذ غسان عبد الخالق :** | كاتب وباحث في شؤون النقد الادبي ، مقرر لجنة القصة والرواية في رابطة الكتاب الاردنيين . |
| **الاستاذة رجاء ابو غزالة * :** | شاعرة وكاتبة . |
| **الاستاذ سليمان القضاة :** | نقيب الصحفيين الاردنيين ، رئيس تحرير صحيفة الرأي اليومية . |
| **الاستاذ أيمن مسنات :** | محاضر في جامعة البنات الاردنية ، عمان . |
| **الاستاذ عبد الله حسنات :** | نائب رئيس صحيفة جوردان تايمز اليومية . |
| **د . عيدة المطلق :** | عضو هيئة التدريس في جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن . |
| **الاستاذة اسمى خضر :** | محامية ، رئيسة اتحاد المرأة الاردنية . |
| **د . لوري براند :** | استاذة مساعدة في جامعة جنوب كاليفورنيا ، لها ابحاث وكتب عن فلسطين والاردن . |
| **د . محمد العجلاني :** | باحث سوري في جامعة السوربون ، باريس . |
| **د . جهاد عودة :** | رئيس مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة . |
| **د . محمد عويضة :** | عضو مجلس النواب الاردني ، استاذ شريعة سابق . |
| **د . محمد بن محفوظ :** | عميد كلية العلوم الاسلامية في جامعة تونس ، تونس . |
| **د . فهد الفانك :** | خبير اقتصادي ، كاتب عمود يومي في صحيفة الرأي . |
| **د . فادية كيوان :** | استاذة العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة القديس يوسف ، بيروت . |

**المشاركون في المائدة المستديرة**

| | |
|---|---|
| **الاستاذ طاهر المصري :** | رئيس مجلس النواب الاردني ، رئيس وزراء سابق . |
| **الاستاذ أحمد عبيدات :** | عضو مجلس الاعيان ، رئيس وزراء سابق . |
| **الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة :** | عضو مجلس النواب ، وزير التربية والتعليم ، امين عام حزب اليقظة . |

* توفاها الله في أيار ١٩٩٥ وهي في أوج عطائها الأدبي والعام .



| | |
|---|---|
| **الاستاذ ابراهيم عز الدين :** | وزير سابق . |
| **الاستاذ سليم الزعبي :** | محام ، نائب ووزير سابق . |
| **أ . عبد الهادي المجالي :** | عضو مجلس النواب ، أمين عام حزب العهد . |
| **د . محمد عويضة :** | عضو قيادي في حزب جبهة العمل الاسلامي |
| **الاستاذ سمير حباشنة :** | مهندس زراعي ، عضو مجلس النواب . |
| **د . حسني الشياب :** | استاذ علوم سياسية في الجامعة الاردنية . |
| **الاستاذ عيسى مدانات :** | نائب سابق . أمين عام الحزب الديمقراطي الاشتراكي . |
| **الاستاذ مازن الساكت :** | كاتب سياسي ، الحزب العربي الديمقراطي الاردني . |
| **د . فهد الفانك :** | خبير اقتصادي ، كاتب صحفي . |
| **د . عيدة المطلق :** | عضو هيئة التدريس في جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن . |
| **الاستاذ عزمي الخواجا :** | أمين عام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني . |
| **د . موسى الكيلاني :** | رئيس تحرير صحيفة الدستور اليومية . |
| **الاستاذ هاني الحوراني :** | مدير مركز الاردن الجديد للدراسات . |

# مقدمة

هاني الحوراني
مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات

دخل الاردن منذ اواسط ١٩٨٩ مرحلة جديدة من حياته السياسية ، كان من ابرز سماتها انتهاج الحكم سياسات انفراجية تجاه قوى المعارضة مؤسسات المجتمع المدني، واستئناف الحياة النيابية الانتخابية واطلاق حرية تأليف الاحزاب وتكريس التعددية السياسية والحزبية . وكما هو معروف فقد انعكست مظاهر الانفتاح واللبرلة السياسية على المجالات القانونية وعلى جوانب عديدة من الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية ، إلا ان هذه التحولات، بكل مظاهرها الملموسة ، لم تلغ وجود تباينات واسعة بشأن تحديد طبيعة هذه التغيرات ، سواء من حيث خلفياتها ودوافعها واسبابها ، أو من حيث عمقها وشمولها ، وكذلك من حيث قدرتها على الاستمرار والتجذر ، اذ فيما تشكو بعض الدوائر من وجود انفتاح اكثر مما تتحمله تقاليد المجتمع وطبيعته المحافظة ، وتعتبر أن ممارسة الحريات العامة يتحول إلى فوضى ويساء استعمالها ، فإن فئات أخرى تشكو من محدودية عمليات الانفتاح السياسي ، ويذهب البعض إلى اعتبار مظاهر اللبرلة والانفتاح مجرد قشرة خارجية لم تمس بالعمق اللازم الحياة السياسية الاردنية ومؤسسات النظام السياسي .

وفي مقابل التأكيد المتكرر لممثلي السلطة التنفيذية على التمسك بالخيار الديمقراطي ، باعتباره خياراً لا رجوع عنه ، فإن ألواناً شتى من المعارضة لا تخفي تشككها بنوايا السلطات الحكومية ، وترى أن الارتداد عن الديمقراطية ليست إمكانية واردة في المستقبل فحسب وانما هي عملية جارية منذ اقدام الحكومة على حل مجلس الامة الحادي عشر واقرار تعديلات على قانون الانتخاب بمعزل عن البرلمان ، تلك التعديلات التي اطلق

عليها تعبير « قانون الصوت الواحد» ، كما ترى دوائر المعارضة ان التراجعات عن الخيار الديمقراطي قد تصاعدت بعد الانتخابات العامة الاخيرة في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٣ .

هذه الموضوعات والقضايا التي ظلت مثار جدل سياسي وفكري متواتر منذ اواسط ١٩٨٩ كانت وراء عقد مؤتمر « المسار الديمقراطي الاردني .. الواقع والآفاق» في الفترة ما بين ٣١ ايار (مايو) و٢ حزيران (يونيو) ١٩٩٤، بمناسبة مرور خمس سنوات على انطلاق هذا المسار. لقد استهدف المؤتمر افساح المجال امام الباحثين والفرقاء السياسيين لمناقشة التجربة الديمقراطية الاردنية وطرح تصوراتهم المختلفة حول خلفياتها وظروفها المحلية والاقليمية والعالمية ، منجزاتها وطبيعة أداء مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع ، عوائقها وآفاقها . ويشكل هذا الكتاب حصيلة اعمال المؤتمر الذي بادر مركز الاردن الجديد للدراسات إلى تنظيمه، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية .

يتألف هذا الكتاب من ستة فصول رئيسية ، كُرّسَ الاول منها للبحث في خلفيات وظروف ومضامين المسار الديمقراطي الاردني ، حيث عالج د. ذياب مخادمة استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية تأثير العوامل الدولية على انطلاق المسار الديمقراطي في الاردن ، وعقب على الورقة كل من معالي د. كامل ابو جابر امين سر جمعية الشؤون الدولية ود. مصطفى حمارنة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية. وعلى المستوى الثاني فقد عالج الاستاذ مؤنس الرزاز رئيس رابطة الكتاب الاردنيين آنذاك تأثير البيئة الاقليمية على الخيار الديمقراطي في الاردن ، آخذاً بعين الاعتبار العوامل الذاتية للنظام السياسي الاردني . وقد عقب على ورقة الاستاذ الرزاز د. يوسف الحسن ، مدير عام مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية . وعلى المستوى الثالث عالج الاستاذ جميل النمري رئيس التحرير السابق لصحيفة الاهالي الاسبوعية تأثير العوامل المحلية في الدفع نحو الخيار الديمقراطي، وعقب على ورقته د. عبد الله نقرش ، استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاردنية .

أفرد الكتاب عدة فصول لاحقة لتقييم الأداء الديمقراطي الاردني. ففي الفصل الثاني، تناول د. موسى الكيلاني رئيس التحرير السابق لصحيفة الدستور اليومية أداء الحكومات الثلاث التي تعاقبت على الحكم خلال السنوات الخمس (٨٩ / ١٩٩٤)، وعقب على ورقته الاستاذ المحامي محمد فارس الطراونة النائب والوزير السابق . وخص النائب بسام حدادين أداء المجلس النيابي الحادي عشر بمراجعة تقويمية ونقدية ، وعقب عليه





الاستاذ حسني عايش العضو السابق في مجلس الاعيان .

واختتم هذا الفصل د. سليمان صويص الباحث المختص في حقوق الانسان بدراسة للنظام القضائي الاردني ولوضعية حقوق الانسان في الاردن .

أما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على أداء الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمؤسسات الثقافية في سنوات الانفراج الديمقراطي ، لقد تقدم الاستاذ سمير حباشنة عضو مجلس النواب بمراجعة تحليلية لوضعية الاحزاب السياسية والمعضلات التي تعاني منها ، ثم عقب عليه الاستاذ زياد ابو غنيمة الكاتب الاسلامي المعروف، في حين تناول د. زيد حمزة وزير الصحة السابق تجربة النقابات المهنية ومتطلبات تطوير أدائها في الظروف السياسية الجديدة ، والقى الاستاذ يوسف الحوراني ، وهو قائد نقابي سابق، نظرة مكثفة على وضعية النقابات العمالية، وابرز حاجتها للتكيف وفتح ابوابها للرياح الديمقراطية .

وحظيت المؤسسات الثقافية ، ولا سيما تجربة رابطة الكتاب بورقة خاصة اعدها الاستاذ غسان عبد الخالق ، وهو ناقد ادبي، وقد عقبت عليها الكاتبة رجاء أبو غزالة عضو الهيئة الادارية لرابطة الكتاب ، والتي توفاها الله قبل اشهر .

أما الفصل الرابع فقد تصدى لقضيتين هامتين بارتباطهما بالتحول نحو الديمقراطية هما الاعلام والمرأة. وقد تقدم الاستاذ سليمان القضاة نقيب الصحفيين الاردنيين ورئيس تحرير صحيفة الرأي اليومية بمراجعة لأداء المؤسسات الصحفية في السنوات الخمس الاخيرة، فيما عالج الاستاذ ايمن مسنات ، المدرس في جامعة عمان للبنات أداء التلفزيون والاذاعة . وقد عقب على الورقتين الاستاذ عبد الله حسنات نائب رئيس التحرير في صحيفة جوردان تايمز اليومية .

وبالمثل فقد عولجت قضايا المرأة الاردنية والديمقراطية بورقتي عمل ، تقدمت بالاولى الدكتورة عيدة المطلق من جامعة اليرموك، وتقدمت بالثانية الاستاذة اسمى خضر ، رئيسة اتحاد المرأة الاردنية ، وعقبت على الورقتين د. لوري براند الاستاذة المساعدة في جامعة جنوب كاليفورنيا، والباحثة المتخصصة في شؤون الاردن وفلسطين والشرق الاوسط.

وكرس الفصل الخامس لمعالجة نوعين من القضايا ، الاولى هي الرؤية العربية للتجربة الديمقراطية في الاردن ، وقد عولجت من خلال ورقة عمل تقدم بها د. محمد

العجلاني ، وهو باحث سوري في جامعة السوربون في باريس ، وتعقيب مسهب تقدم به د. جهاد عودة ، رئيس مركز دراسات التنمية السياسية والدولية في القاهرة. اما الزمرة الثانية من القضايا التي تناولها الفصل الخامس ، فهي العلاقات والآثار المتبادلة ما بين العملية الديمقراطية والتحديات الاخرى التي تواجه الاردن والمنطقة . وهكذا تقدم د. محمد عويضة أحد نواب الحركة الاسلامية في مجلس النواب الاردني بورقة عمل عالجت موقف الاسلام السياسي من الديمقراطية . وقد عقب عليها د. محمد بن محفوظ من جامعة تونس . كما تقدم د. فهد الفانك الخبير الاقتصادي بورقة عمل عن الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية في الاردن ، فيما عرضت د. فادية كيوان استاذة العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت ، رؤية مغايرة ، منطلقة من التجربة اللبنانية .

اما الفصل السادس والختامي فهو يستعرض معوقات العملية الديمقراطية وآفاق تطورها المستقبلي ، من خلال مائدة مستديرة ترأسها كل من الاستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الأسبق ورئيس مجلس النواب حينذاك، والاستاذ أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأسبق وعضو مجلس الاعيان حينذاك.

لقد اعتبر العديد من المراقبين ان « مؤتمر المسار الديمقراطي الاردني » ظاهرة غير مسبوقة ، من حيث عدد الأوراق المقدمة للمؤتمر والمعالجة الشاملة لمختلف جوانب العملية الديمقراطية وللتأثيرات المتبادلة بينها وبين التحديات الأخرى ، ويذكر ان عدد المشاركين في اعمال المؤتمر وصل إلى مائة وستين مشاركاً من الاردن والعالم العربي والدول الاخرى ، بينهم نحو خمس وثلاثين شخصية (وزراء ووزراء سابقون واعضاء في مجلسي النواب الاعيان وقادة عشرة احزاب سياسية ) ، وإلى جانب هؤلاء شارك عشرون اكاديمياً ينتمون إلى عشر جامعات اردنية وعربية واجنبية ، وغيرهم من باحثين ومثقفين وقادة نقابات ومنظمات اجتماعية ونسائية ورؤساء تحرير صحف ونشطاء حركة حقوق الانسان وعاملين في الصحافة والاعلام. وبفضل الشفافية والصراحة التي ميزت اعمال المؤتمر فقد راقب مناقشاته العشرات من ممثلي السفارات الاجنبية في الاردن وممثلي المنظمات الاقليمية والدولية النشطاء.

وكما يلاحظ القارىء فان اعمال مؤتمر المسار الديمقراطي جاءت محصلة توليفة من الخبرات الاكاديمية والسياسية العملية . فقد حرصت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان





تجمع ما بين اصحاب القدرة النظرية والتحليلية وما بين القادة السياسيين واصحاب الخبرة العملية في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن ناحية أخرى فقد سعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ان تتم معالجة التجربة الديمقراطية الاردنية من منظور شامل لا يقتصر على المؤسسات السياسية (الحكومة والبرلمان والاحزاب )، وانما يشمل سلطة القضاء وحقوق الانسان وتجارب المؤسسات النقابية والاجتماعية الرئيسية ( النقابات المهنية ، النقابات العمالية ، تنظيمات المرأة، والمؤسسات الثقافية)، وكذلك الانعكاسات والتجليات المباشرة للديمقراطية في مجالات الصحافة والاعلام المرئي والمسموع ، ومن ناحية ثالثة، فقد حرصت اللجنة التحضيرية على ان يفسح المؤتمر المجال امام رؤية خارجية للتجربة الديمقراطية الاردنية ، حتى لا تتغلب على رؤيتنا الخاصة نظرة نرجسية تبالغ في المكتسبات أو نظرة سوداوية تبخس ماحققناه من انجازات .

ولا بد من الاشارة إلى ان تنوع الاطياف السياسية والفكرية للمشاركين في اعمال المؤتمر ، والحضور العربي المتنوع فيه ( مصر ، تونس ، لبنان، سورية، الامارات العربية) قد اضفى على المؤتمر طابعاً وطنياً واقليمياً عريضاً .

وهنا لا يفوتنا التنويه إلى جهود اعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر واللجان الفنية الاخرى ، وخاصة د. طالب عوض مدير البرامج في مركز الاردن الجديد للدراسات ومارك باور ستيفنس الباحث الزائر في المركز، والزملاء : الاستاذ مازن الساكت ، ود. اندريه غاربر المدير السابق لمكتب مؤسسة فريدريش ايبرت في عمان ، فلهم جميعاً الشكر والعرفان .

وأود ايضاً أن اتوجه ، باسمي والاخوة العاملين في مركز الاردن الجديد للدراسات، بمشاعر الشكر والامتنان إلى راعي المؤتمر دولة الاستاذ طاهر المصري، وإلى رؤساء الجلسات، دولة الاستاذ أحمد عبيدات، معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات، معالي السيدة ليلى شرف، معالي الاستاذ ابراهيم عز الدين، ومعالي د. كامل ابو جابر ، ولجميع المشاركين بأوراق العمل والتعقيبات والمناقشات، اذ بدون مساهماتهم المباشرة والمثمرة، ما كان للمؤتمر ان يحقق النجاح المرموق الذي حققه.

كما أخص الاستاذ حسين ابو رمان بالتنويه والشكر على اسهامه المميز في تحرير الكتاب في طبعته العربية ، وللسيدة سها محمد والآنسة زاهرة الجمال العاملات في مركز

الاردن الجديد على تنفيذهما لمادة الكتاب .

• • • • • • •

بقي ان نشير إلى ملاحظتين، تتعلق الاولى ببعدين اساسيين ، نعترف اننا لم نوفهما حقهما من العناية . البعد الاول وهو يخص العلاقة المتبادلة ما بين العملية الديمقراطية والعملية السلمية في الشرق الأوسط . وللأسف فإن المكلف باعداد ورقة تغطي هذا البعد الهام اعتذر في اللحظة الاخيرة عن تقديمها، مما لم يفسح المجال لتعويضها بورقة أخرى، أما البعد الثاني فهو البعد الخاص بالعلاقة ما بين الاوضاع الاجتماعية والديمقراطية ، ونقر هنا باننا قصرنا ، تحت ضغط الوقت وازدحام المؤتمر بأوراق العمل الاخرى ، عن مقاربة مفهوم العدالة الاجتماعية بعلاقتها بالتطور الديمقراطي. ذلك ان مجتمعنا الاردني، الذي ينتمي إلى البلدان النامية والعربية المتوسطة الدخل لايستطيع ان يتجاهل الابعاد الاجتماعية للديمقراطية، أو ان يتصرف كما لو أن التطور الديمقراطي يمكن ان يتم بمعزل عن معالجة الاختلالات الاجتماعية الكبرى ، والفروق الدخلية بين فئات السكان والمناطق، ولا عن الانهيارات التي لحقت بمواقع الطبقات المتوسطة ، التي يعزى إليها، عادة، القدرة على تحقيق الاستقرار والاندماج الاجتماعي والدفاع عن القيم الديمقراطية . ولعلنا ننجح في تعويض هذا القصور على صعيد البعدين المذكورين ، من خلال ندوة أو ورشة عمل متخصصة تعقد في المستقبل .

أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق بتوقيت نشر هذا الكتاب ، فهو يأتي في لحظة تاريخية ، يبدو معها أن المسار الديمقراطي نفسه يمر بمنعطف دقيق ، يشكل على المراقب ادراك ابعاده وغاياته. فهل نمر مثلاً بمرحلة مراجعة للنفس وللتجربة ، تفضي إلى تقييم عقلاني لكامل أبعاد التجربة وتمهد الطريق امام تصحيح للمسار وترصين للممارسات وفق آليات وخطوات متفق عليها ، ام اننا نشهد لحظة تقنين للارتداد عن الديمقراطية ، كما تقول قوى المعارضة السياسية ، في معرض تفسيرها لما يدور من حديث رسمي عن تعديل قانون المطبوعات و«مهننة النقابات» ؟!

إزاء هذه الحيرة ومظاهر القلق المشروع لا بد من القول ، بصراحة ووضوح ، انه لا سبيل لتصويب عيوب الممارسة الديمقراطية وثغراتها إلا من داخل الديمقراطية ذاتها ، وبوسائل الديمقراطية نفسها ، وبما يكفل الحفاظ عليها خياراً وطنياً والتزاماً اجتماعياً تم التعاقد عليه طوعاً واختياراً من جانب مختلف الاطياف السياسية والفكرية الاردنية.





ولعل هذا يقودنا إلى التساؤل ، مجدداً ، عن مصائر الميثاق الوطني الاردني، الذي كان ثمرة حوار سياسي وفكري عريض، وشكل، باقرار مختلف الاطراف، «عقداً اجتماعياً » جديداً للحياة السياسية الاردنية . فالميثاق الوطني الاردني وان لم يكتسب قوة القانون والزاميته ، إلا أن هذا لا ينفي عنه صفته كمرشد عام للمرحلة الجديدة من حياة الاردن ، ولا يجرده من قوته الادبية والمعنوية التي بدونها يتحول إلى مجرد نص أصم وجهد ضائع . فلماذا لا نعود إلى مرجعية الميثاق الوطني ، إلى جانب مرجعية الدستور، من اجل ترشيد وتصويب ممارستنا ، ومن اجل اعطاء قوة دفع جديدة لمسارنا الديمقراطي ؟! ولماذا لا تلتقي المدارس السياسية والفكرية الاردنية ، من جديد، في وقفة تأمل وتقييم مسؤولة ، تراجع وتصوب مواقع الخلل ، أو ما يعتقد بأنه كذلك ، وتهيىء لانطلاقة جديدة لمسارنا الديمقراطي .

إن كتاب « المسار الديمقراطي الاردني ... إلى أين؟» يكتسب راهنيته وقيمته من استمرارية الاسئلة التي اطلقها مؤتمر المسار الديمقراطي قبل عام ونصف ، وهو يشكل مرجعاً هاماً للخطاب السياسي الاردني ، على تنوع مصادره الفكرية وكثرة مفرداته، ولعله يوفر ارضية مناسبة للمراجعة المطلوبة وطنياً من اجل جواب ديمقراطي على نواقص وعيوب الممارسة الديمقراطية .

*عمان في ١٢/١٢/١٩٩٥*

## حفل الافتتاح

- **كلمة دولة الاستاذ ظاهر المصري**
  رئيس مجلس النواب ، راعي المؤتمر .
- **كلمة د . اندريه غاربر**
  ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت .
- **كلمة الاستاذ هاني الحوراني**
  مدير مركز الاردن الجديد للدراسات .

## كلمة دولة الاستاذ طاهر المصري

### رئيس مجلس النواب ، راعي المؤتمر

**ايتها السيدات ، ايها السادة .**

اسعدتم صباحاً ، وارحب بكم جميعاً في هذه المناسبة ، التي أتمنى أن تكون مثمرة وايجابية . وإنني اذ اقدر ، واثمن ، لمركز الاردن الجديد للدراسات هذه المبادرة ، وهذا الجهد الكبير في تنظيم هذه الندوة الهامة ، أتمنى عليه ، وعلى سائر الجهات المعنية ، ان يكرروا عقد مثل هذه اللقاءات والندوات .

فنحن ، في الاردن ، في بداية مسارنا الديمقراطي ، ويجب أن نعمل ، بعقل منفتح ، وبجد ، لتثبيت هذا المسار ، يوماً بعد يوم ، وسنة بعد سنة . ومن أجل ذلك ، لا يكفي أن نقيم الندوات وأن ننظّر ، انما لا بد من اتخاذ اجراءات فعلية صحيحة ، لكي نساعد هذا المسار على أن يتجذر ويتعمق .

هذا ويمكن ملاحظة ان هذه الندوات تضم ، دائماً ، النخبة ، لذا يجدر بنا الخروج من هذه الدائرة ، إلى دوائر أخرى ، وإلى الجماهير تحديداً .

فالعملية الديمقراطية عملية لا تقتصر على فئة ما ، وليست نظرية ، وانما هي ممارسة ، وعقلية ، ومنهج حياة . وأمور بهذا المعنى تأتي بالتدريج ، مما يستدعي من بناء قواعد واسس الديمقراطية وتجذيرها ، وهذا ما سوف يتم تناوله في اليوم الأخير من الندوة عندما نصل إلى بحث الآفاق المستقبلية .

وأود أن أشير هنا أيضاً إلى أن أحد أعمدة تثبيت وتجذير الديمقراطية ودفعها إلى الامام هو سلامة الوضع الاقتصادي والاجتماعي . ولم أجد في الاوراق ما يتناول أهمية وأثر الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية على المسار الديمقراطي وعلى تدعيم هذا المسار . وأنا من المؤمنين بشعار يقول : « الجوع عدو الديمقراطية » ، وهذا يؤكد الأهمية القصوى لمناقشة هذه الجوانب ، وإن في مناسبة قادمة .

ولكن ، في شتى الأحوال ، أتمنى أن يكون موضوع الأحزاب واحداً من القضايا الاساسية التي تبحث في هذا اللقاء ، وخاصة فيما يتعلق بكيفية دعم الأحزاب لكي تأخذ واقعها الحقيقي في المجتمع الاردني . وأنا أرى أن الأحزاب عمود أساسي في الديمقراطية ، وفي تدعيم المسار الديمقراطي . وإذا بقيت في وضعها الحالي فستبقى ديمقراطيتنا ناقصة لم تأخذ واقعها الحقيقي .

وأتمنى أيضاً أن نتجاوز في مثل هذا النشاط نطاق النخبة لكي نعمم فوائد هذه الندوة ، وهذه المناقشات ، على الجماهير حتى لا تبقى الديمقراطية تياراً ، بل تصبح ذهنية وتربية ديمقراطية ، وهذا ما يجب أن تشارك به المؤسسات الحكومية بما يكفل تواصل هذا الجهد .

اشكر الجميع على حضورهم وعلى جهودهم ، وأتمنى لهذه الندوة كل النجاح ، وشكراً لكم .



## كلمة الدكتور اندريه غاربر

### ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت

**أصحاب المعالي والسعادة ،**

**الضيوف الكرام .**

إسمحوا لي سيداتي وسادتي أن أبدأ كلمتي هذه بالترحيب بكم باسم مؤسسة فريدريش ايبرت .

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم كلمتي هذه بلغتكم العربية الجميلة ، والتي زاد إعجابي بها في السنوات الأخيرة وذلك خلال فترة إقامتي في العديد من الدول العربية واختلاطي ومعاشرتي للاخوة العرب الطيبين .

وفي هذه المناسبة ، اود ان اقدم لكم نبذة قصيرة عن المؤسسة ، وعن حياة الرئيس فريدريش ايبرت ، أول رئيس لأول جمهورية المانية ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٢٤ ، والذي كان قد ساهم في النهوض بالمانيا نحو عهد جديد من الديمقراطية والمساواة الاجتماعية . وابدأ كلامي عنه بكلماته الشهيرة والقائلة بأن « الحرية والعدالة الاجتماعية هما توأمان » .فقد انحدر فريدريش ايبرت من عائلة فقيرة ومن طبقة اجتماعية محرومة ، حيث كان والده صانع أحذية ، وبالتالي فقد عرف وتذوق معنى الفقر والحرمان . وعندما كبر أصبح عضواً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي والذي كان من أقوى الأحزاب السياسية في المانيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد عرف فريدريش ايبرت ، نتيجة لخبرته ومعاناته في بداية حياته ، أنه ليس بالامكان تحقيق وتطوير الحرية الفردية إلا من خلال نظام عام وشامل وعادل يضمن العدالة لكل رجل وامرأة . ولم يقصد هنا مجرد العدالة القانونية وحسب ، وإنما قصد أيضاً العدالة الاجتماعية .

تعتبر مؤسسة فريدريش ايبرت مؤسسة خاصة ، غير ربحية ، تعمل ضمن اطار الالتزام بالقيم والمفاهيم الاساسية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، مستلهمة روح العمل التي دعا

اليها الرئيس فريدريش ايبرت .

وللمؤسسة التي كان فريدريش ايبرت قد أوصى بإنشائها عام ١٩٢٥ تمثيل اليوم في المانيا ، وفي اربع وسبعين دولة أخرى ، في جميع أنحاء العالم . وتحصل المؤسسة على التمويل اللازم للقيام بمهامها من قبل المصادر الحكومية المختلفة في المانيا ، وبالتحديد من قبل المؤسسات والوزارات الفيدرالية . فعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، تقوم وزارة الخارجية في المانيا بدعم نشاطات المؤسسة في الدول الصناعية ، بينما تقوم وزارة التعاون الاقتصادي بدعم نشاطات ومشاريع المؤسسة في الدول النامية .

وفي البلدان النامية ، تقوم مؤسسة فريدريش ايبرت بتقديم المساعدات ، من خلال شركائها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي ، في مجالات العلوم والثقافة والفنون والبيئة ، بالإضافة إلى مشاريع تنمية العنصر البشري ، ومشاريع أخرى في المجالات المهنية وغيرها .

وفي الاردن ، فإن مؤسسة فريدريش ايبرت تعمل منذ عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ، والتي تعتبر شريك المؤسسة الاساسي . وقد تمكنت المؤسسة ، خلال الاعوام السابقة ، من تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع مؤسسات أخرى مثل منتدى الفكر العربي ، واللجنة الوطنية للسكان ، ومركز الاردن الجديد للدراسات ، بالاضافة إلى الجامعة الاردنية . وبالتعاون مع هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ركزت المؤسسة على مشاريع البحث في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها ساهمت في دفع عجلة التطور في المملكة ، وأخص بالذكر المشاريع التالية :

* البطالة في الاردن ، عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٢ .

* مصادر المياه في الاردن والتوقعات المستقبلية ، عام ١٩٩٢ .

* وأخيراً ، العلاقات الاقتصادية ما بين الاردن والسوق الاوروبية المشتركة .

وقد ساهمت نتائج وتوصيات هذه الابحاث ، في عملية إتخاذ القرارات على المستوى السياسي في الاردن .

وإنني اليوم ، أيها الجمع الكريم ، أتطلع باهتمام كبير إلى نتائج هذه الندوة ، حيث سنسمع عدداً من الكلمات الهامة من مختلف الخبراء المختصين . كما آمل أن تساهم الندوة في توسيع وتعميق العلاقات ما بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا ، وأن تعمل على تضييق الفجوات ما بين الشعبين ، وأن تلعب دوراً إيجابياً في فتح الباب للحوار والفهم المتبادل ، بمعزل عن الأصل أو العرق أو الدين . قال تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن اكرمكم عند الله أتقاكم » . صدق الله العظيم .





وفي الختام ، فإنني أود أن أشكر مركز الاردن الجديد للدراسات على هذا التعاون البناء في تنظيم هذه الندوة ، وأن أشكر ضيوفنا الكرام لحضور هذا المؤتمر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

## كلمة الاستاذ هاني الحوراني

### مدير مركز الاردن الجديد للدراسات

اصحاب الدولة ، اصحاب المعالي ،
السيدات والسادة ضيوف المؤتمر ،
الاخوة والزملاء المشاركون في اعمال المؤتمر .

انه لشرف كبير لنا ، ان ينعقد مؤتمر المسار الديمقراطي الاردني بحضور هذا الحشد الطيب من قادة الرأي والفكر والسياسة في بلدنا ، وبمشاركة اخوة وزملاء عرب نعتز بمساهماتهم الفكرية والعلمية في اعمال هذا المؤتمر . وانه ليسعدنا ، ايضاً ، ان نجد هنا ضيوفاً من مختلف القارات والبلدان ، بينهم اصدقاء باحثون معروفون بابحاثهم ومؤلفاتهم العلمية الرصينة عن الاردن والوطن العربي الكبير .

ودعوني اتوقف لبرهة لانوه الى نوعية الحضور هنا ، وليس فقط الى حجمه او عدده . فهذا التنوع والغنى السياسي والثقافي الذي يمثله حضوركم ، وهذه المشاركة العربية والدولية ، بقدر ما تغمرنا بشعور فائض من الاعتزاز للثقة والاهتمام الذي تولونها لأعمال هذا المؤتمر ، فانه لا ينتابنا الشك ان المغزى الكبير لوجودكم هنا ، ومن مختلف التيارات والاتجاهات ، يتمثل اساساً باهتمامكم العميق بواقع وآفاق العملية الديمقراطية في الاردن . فهذه التجربة ، ومهما اختلفنا في تقييمها ، كانت وما تزال محط آمال قوى شعبنا ، بأوسع فئاته وشرائحه ، بل وازعم انها محط اهتمام ومراقبة اوساط واسعة من شعوب امتنا العربية والعديد من قوى الحرية والتقدم والديمقراطية في العالم .

السيدات والسادة ضيوف المؤتمر ،
الاخوة والزملاء .





لقد دخلت مسيرة الاردن على طريق الديمقراطية عامها الخامس ، ولعلكم توافقونني على ان المدة التي مضت ليست بالفترة الطويلة على درب التحولات الديمقراطية ، الا انها مع ذلك سنوات مفصلية في عمر بلدنا وشعبنا ، حفلت بالاحداث الكبيرة والتجارب الصعبة والخبرات الثمينة .

ولذلك فاننا نعول على مؤتمرنا ان يضع هذه التجربة بكل غناها ، وبكل ما تحفل به من تعقيدات ومصاعب ، ومن جوانب ضعف وقوة ، ومن احباطات وآمال وتطلعات ، أن يضع هذا كله تحت مجهر البحث والنقاش والحوار .

ولست اريد ان اصادر من المؤتمرين حقهم في توجيه اعمالهم ، الا اني اعتقد ان مهمة هذا المؤتمر ليست اصدار الحكم لصالح هذه التجربة الديمقراطية او عليها ، وانما اساساً التحليل الموضوعي لمسارها وحصيلتها ، واستخلاص العبر والدروس من خبراتها ، ومحاولة استشراف الآفاق الأفضل لترسيخها وتطورها . فهذه التجربة ، كما تبدو لي ، هي محصلة ظروف ومقدمات تداخلت فيها العوامل المحلية والاقليمية ، والمناخات والمؤثرات الدولية ، كما انها شقت طريقها ، بينما يواجه الاردن معضلات وتحديات موازية ، سياسية واقتصادية اجتماعية ، قد لا تقل خطورة وتعقيداً عن معضلات التحول نحو الديمقراطية ، ذلك ان بلدنا دخل ، منذ عام ١٩٨٩ ، مرحلة جديدة من حياته السياسية ، في ظروف تميزت بتعاقب الانهيارات على المستويين الاقليمي والدولي ، وعلى ارضية ظروف ازمة داخلية شاملة الابعاد ، اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وكان لا بد لكل هذه العوامل من ان تترك بصماتها القوية ليس فقط على مسيرة الاردن نحو الديمقراطية ، وانما ايضاً على مجمل اوضاعه وسياساته الداخلية والخارجية .

السيدات والسادة الضيوف ،
الاخوة والزملاء .

قبل خمس سنوات ، كانت المنطقة العربية حُبْلى بالتطلعات والارهاصات والآمال لأن عجلة الديمقراطية قد انطلقت ، وكنا نعد انفسنا ، في الاردن ، رافداً من مجرى تحول عام في وطننا العربي ، نحو التعددية والديمقراطية والانفتاح والمشاركة الشعبية ، بل ان عدداً من الاقطار العربية دخل معنا ، فعلاً ، وفي الوقت نفسه ، مسار تحولاته الديمقراطية .

والان ، ونحن نجتاز العام الخامس عبر مسارنا الخاص نحو الديمقراطية فانه لا يسعنا الا ان نشعر بالأسف والألم الشديد لانهيار العديد من التجارب العربية المماثلة ، التي بدت واعدة ، والتي سقطت تحت وطأة التسلط الدكتاتوري للنخب الحاكمة ، او انها دخلت في صراعات استنزافية او حروب اهلية . وبقدر ما تؤلمنا هذه التراجعات فانها تلقي علينا ، في

الاردن ، مسؤولية خاصة في الحرص على حماية تجربتنا وتعزيزها وتعميقها ، ليس فقط من اجل الاردن ، ولكن من اجل ان تسهم ولو اسهاماً متواضعاً في التأشير على وجود خيارات بديلة أمام العالم العربي ، خيارات تنسجم مع تطلعات شعوبنا نحو المشاركة والديمقراطية وفي تحقيق الحياة المثلى ، خيارات متحضرة تتطابق مع روح العصر الذي نعيش .

ودعونا نتحدث بصراحة ، فنحن نعتقد ان المسار الاردني نحو الديمقراطية الذي بدا صاعداً في السنتين الأوليتين ، قد تأثر سلباً في السنوات الاخيرة بالظروف الاقليمية المحيطة ، وبالانهيارات والتصدعات العربية ، وبمظاهر الارتداد على الوعود الديمقراطية . واذا كنا ندرك ان مسار بلدنا صوب الديمقراطية لم ولن يكون مساراً مستقيماً وصاعداً دوماً وابداً ، واذ ندرك مصاعب التحول الديمقراطي ووجود عقبات ثقافية وسياسية واجتماعية وتقاليد مترسخة تعترض طريق مجتمعنا في بناء مؤسساته وتشكيل مستقبله الديمقراطي ، الا اننا ، في الوقت نفسه ، نستشعر القلق الشديد لان المنحى الصاعد للمكتسبات الديمقراطية في بلدنا يبدو الآن ، ومنذ مدة ، وكأنه اخذ بالهبوط ، ان لم يكن قد هبط بالفعل . ولعل الأخطر من هذا كله ان نجد ان « الديمقراطية » باتت المشجب الذي تعلق عليه مختلف جوانب الاخفاق او الفشل في حياتنا ، وكأن المطلوب هو تشكيل قناعة شعبية بفشل الديمقراطية او بعدم جدارة مجتمعنا للتمتع بالحريات والديمقراطية والحقوق الانسانية الاساسية .

ان مؤتمرنا ، إذ يتيح الفرصة اليوم للتوقف ، بعمق ومسؤولية ، امام المصاعب والعوائق التي تعترض طريق تجذير المسار الديمقراطي وتطويره ، فانه مدعو ايضاً ، بل اساساً للتوقف بروح نقدية امام الاخطاء الذاتية واوجه القصور في اداء مختلف مؤسسات المجتمع والدولة . ولعل هذا المؤتمر بشمولية محاوره ، واتساع عدد المشاركين فيه وتنوع خبراتهم ومستوى تمثيلهم السياسي والمهني والاجتماعي ، يوفر فرصة نادرة للخروج بتقييم رصين وبناء لهذه التجربة بمستوياتها المختلفة ولاستخلاص التوجهات والافكار التي من شأنها ان تدفع المسار الديمقراطي خطوات الى الامام .

السيدات والسادة الضيوف ،

الاخوة والزملاء .

ندرك ان التغيرات التي شهدها الاردن على طريق التوجه الديمقراطي كانت ، وما تزال ، موضع جدل سياسي ، حتى لا نقول خلاف سياسي وفكري واسع . وندرك ان المؤتمر لن يستطيع ان يخرج برأي موحد بشأن تقييم هذه التجربة ، ولا نعتقد ان هذا واجب المؤتمر ، او انه هدف من اهدافه . ان المهم في هذا المؤتمر ، كما نتصور ، هو إتاحة الفرصة للتداول بين اوسع التيارات حول تجربة المسار الديمقراطي واجراء نقاش مفتوح وصريح حول واقعها ومصاعبها وامكاناتها





وآفاقها . ولعل تكريس الحوار الصريح والمفتوح بين مختلف الفرقاء السياسيين وممثلي المجتمع هو ابرز مهمات هذا المؤتمر .

وفي الختام ، دعوني اجدد ترحيب مركز الاردن الجديد للدراسات بكم ، والتعبير عن سعادتنا لمشاركتكم الحارة في اعمال هذا المؤتمر الوطني . واسمحوا لي ان اشكر مؤسسة فريدريش ايبرت على تعاونها المخلص الذي سهل انعقاد هذا المؤتمر . نأمل ان يتحول هذا المؤتمر الى مناسبة دورية نتوقف من خلالها ، لنقيّم منجزاتنا وعثراتنا ولتحسن اداء مؤسساتنا ومجتمعنا على طريق الديمقراطية ، لكن هذا يعتمد بالدرجة الاولى على جهودكم في انجاح اعمال هذا المؤتمر ، وجعله منبراً وطنياً للحوار الديمقراطي .

**مرة اخرى شكراً لكم ، وفقكم الله في اعمالكم ، والسلام عليكم .**

# الفصل الاول

رئيس الجلسة : دولة الاستاذ أحمد عبيدات ( الاردن) .

❐ ورقة عمل : المسار الديمقراطي الاردني : العوامل والظروف الدولية ،
د . ذياب مخادمة ( الاردن ) .

❖ تعقيب د . كامل أبو جابر ( الاردن ) .

❖ تعقيب د . مصطفى حمارنة ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : المسار الديمقراطي الاردني : العوامل الاقليمية والذاتية ،
أ . مؤنس الرزاز ( الاردن ) .

❖ تعقيب د .يوسف الحسن ( الامارات) .

❐ ورقة عمل : النظام السياسي الاردني والعوامل المحلية ،
أ .جميل النمري ( الاردن) .

❖ تعقيب د .عبد الله نقرش ( الاردن) .

❐ مناقشة عامة .

# المسار الديمقراطي الأردني :
# العوامل والظروف الدولية

*د . ذياب مخادمة*

## مقدمة

أحدثت ثورة التكنولوجيا في مجال الاتصالات تغييرات جذرية ليس على مستوى الاتصال بين الناس فحسب ، بل وفي مختلف مجالات الحياة ، وخاصة منها ما يتعلق بالاتصالات الدولية وبالتالي بالعلاقات الدولية نفسها . وقد انعكست تأثيرات ذلك على الكثير من المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية .

فالسيادة بمفهومها التقليدي الذي بقي يعني إستئثار الدولة بسلطانها على اقليمها وسكانها دون أن يشاركها أو يعلو عليها سلطان آخر لم يعد ممكناً أمام ثورة الاتصالات . فوسائل الاعلام المختلفة أصبحت تتصل مباشرة بالمواطنين غير آبهة بالحدود أو السيادة ، وأصبح المذياع والتلفزيون والتلفون . . . .الخ يخترق الحدود دون استئذان ، وأصبح يؤثر على مختلف المواطنين بقدر فاعليته وقبوله منهم . وهكذا أصبح التدخل في الشؤون الداخلية ممكناً وقائماً رغم استمرار مفهوم السيادة التقليدية .

ومن المنطلق نفسه ، ينظر الآن إلى مصادر الطاقة ( النفط ) . فحسب مفهوم السيادة ، فالدولة مالكة الثروة النفطية لها أن تتصرف بها كما تشاء وبالطريقة التي تريد ، ولكن هذا لم يعد مقبولاً ، فأصبحت كمية الانتاج محددة وموزعة ، وكذلك الأسعار ، وبات هناك من يطالب بعالمية النفط ، وكذلك الأمر بالنسبة لحقوق الانسان التي لم يعد سلطان الدولة مطلقاً إزاءها ، بل أصبح هناك من ينادي بعالمية حقوق الانسان وعدم إختصارها على سلطان الدولة نفسها ، وهذا شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية التي تمس مفهوم السيادة التقليدي . وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من المواضيع .

إن ما نريد أن نؤشر عليه ، هو أن العالم كلما تقدمت الاستكشافات التكنولوجية وخاصة المتعلقة منها بالاتصالات والمواصلات ، كلما صغر ، وكلما تداخلت وتشابكت علاقاته ومصالحه وأصبح من الصعوبة عزل وحداته السياسية بعضها عن بعض ، بل أصبح الحدث الداخلي للوحدة السياسية الواحدة يعكس آثاره وتفاعلاته مباشرة على الساحة الدولية ، مما يعني أن الأوضاع الداخلية للدول أصبحت هي الأخرى تتأثر مباشرة بما يجري على الساحة الدولية . إن هذا يتطلب أن ندرس تطور الديمقراطية في الأردن ، في سياق الأحداث في الساحة الدولية ، لنرى مدى تأثير هذه الاحداث في العملية الديمقراطية الجارية في الساحة الاردنية .

صحيح أن هناك عوامل داخلية وأخرى عربية لعبت دوراً مهماً في العملية الديمقراطية ، ولكن الذي يعنينا في هذه الورقة هو البعد الدولي لأن الأبعاد المحلية والعربية مجالها أوراق اخرى .

## الأحداث الدولية والعملية الديمقراطية

لقد وقعت سلسلة من الأحداث والتغيرات في الساحة الدولية في العقد الأخير ، وعكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الداخلية للعديد من دول العالم ، حيث تأثرت مختلف الدول بقدر أو بآخر بهذا العامل أو ذلك ، ونعتقد أن الأردن شأن غيره من دول المنطقة قد تأثر بل وتفاعل بوضوح أكثر من غيره مع هذه الأحداث ، والتي أهمها :

### أولاً : انهيار المعسكر الشرقي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي

بدا واضحاً منذ وصول الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف إلى قمة هرم السلطة في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٥ ، أن هذا الشخص يحمل في رأسه أفكاراً وطروحات جديدة ، لا تشكل استمراراً للوضع القائم ، ولكنها ، بالمقابل ، لا تستبدله . فقد شكلت جملة الأفكار التي بدأ بطرحها نوعاً من المزج بين التجربتين الاشتراكية والرأسمالية ، وكأنه يريد أن يخلق تزاوجاً بين التيارين وخاصة في المجال السياسي ، الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً في الساحة الداخلية ، وكذا الحال في الساحة الدولية ، ولكن الطروحات السياسية هذه لم تواكبها إمكانية لتغيرات اقتصادية تتوازى معها الأمور الأخرى التي شكلت منذ البداية عقبة أمام هذه الطروحات .

البارز في تلك الطروحات هو مسألة حقوق الانسان والتعددية السياسية وهي المسألة التي ميزت سياسياً النظم الليبرالية على النظم الاشتراكية ، وهكذا فقد ساد الانطباع بأن غورباتشوف يريد أن ينقل الاتحاد السوفياتي من الشيوعية إلى الرأسمالية الديمقراطية ولكن عبر مراحل .





هذا التوجه لاقى ترحيباً واسعاً ومباشراً من مختلف دول المنظومة الشيوعية في حلف وارسو ، وليس غريباً أن يكون الترحيب بهذا الشكل فقد حاولت معظم هذه الدول أن تخرج من دائرة النفوذ السوفياتي مرات عديدة وخاصة بعد وفاة ستالين ، فقد شهدت رومانيا وهنغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا أحداثاً كثيرة في محاولة للتوجة نحو الديمقراطية والخروج من دائرة الهيمنة السوفياتية ، فالأوضاع في تلك الدول كانت مهيأة لمثل هذه الانطلاقة ، فكيف إذا جاءت إشارة الانطلاق من الاتحاد السوفياتي نفسه ، الأمر الذي جعل كل الدول تقفز قفزاً سريعاً خارج الدائرة الشيوعية حتى وإن كان هذا القفز في الهواء . فالمهم هو الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان .

وهكذا فقد احتلت حقوق الانسان الدرجة الأولى في سلم الخطاب السياسي العالمي ، ودفعت الديمقراطيات الغربية بهذه العملية إلى الأمام ، وسخرت لها إمكانيات وجهوداً مختلفة ، خاصة في المراحل الأولى لهذه العملية ، وسرعان ما انهارت مختلف الأنظمة الشيوعية القائمة تحت عنوان حقوق الانسان والديمقراطية .

### ولكن ماذا عن الدول غير الشيوعية؟

لقد أصبح واضحاً لكل متابع أو مراقب أن الصراع التاريخي التقليدي بين المعسكرين الشرقي والغربي بات محسوماً لصالح الديمقراطية ، وبات محسوماً أكثر لصالح قيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت هذه الدول أمام أحد خيارين ، فاما اللحاق بركب الديمقراطية ومواكبة متطلبات العصر والاستمرار في البقاء ، وإما الابقاء على ما كانت عليه وبالتالي سيكون مصيرها الجمود والتراجع والاضمحلال لأنها أصبحت تعيش خارج العصر .

وهكذا بدا الخيار الاول هو الخيار المقبول باعتباره خيار العصر أولاً ، ويحافظ على استمرار الحياة السياسية ثانياً . ولكن مثل هذه الأنظمة ببنيتها القديمة وذهنيتها القديمة ومصالحها القديمة لا تستطيع أن تأخذ الديمقراطية على عواهنها ، لأن ذلك الأمر لا يتماشى ومصالحها ، فكان لا بد من إيجاد نوع من التزاوج بين الديمقراطية وحقوق الانسان وبين إستمرار تلك الأنظمة السياسية كما هي من جهة أخرى .

وهكذا ظهر نوع من التزاوجية ، فهي من جهة لا تستطيع التخلي عن قبضتها المحكمة على الأوضاع السياسية في البلاد ولكن بالمقابل لا تستطيع العيش خارج الزمن ، زمن الديمقراطية . وهكذا كان لا بد من التزاوج بين هاتين الحالتين ولكن مع ترجيح كفة الابقاء على السلطة ، وإذا ما رجحت كفة المعارضة فلا بد من التراجع وبسرعة حتى لو أغضب ذلك أصحاب الديمقراطيات الكبار ، كما حصل في الجزائر . فحينما رجحت كفة الانقاذ الاسلامي ووجدت السلطة أن قبضتها على السلطة سوف ترتخي أمام نتائج الانتخابات الديمقراطية ،

سرعان ما ركلت الديمقراطية برجلها ، وحلت البرلمان المنتخب ، وفتحت جبهة حرب مع المعارضة ، الأمر الذي وجد مباركة من المدافعين عن الديمقراطية ، لأن الديمقراطية في العالم الثالث قد تقود في الكثير من الحالات الى تهديد مصالح الغرب الديمقراطي هناك . والأمر نفسه يحدث في اليمن ومصر وتونس ، حيث ظهر ما يمكن وصفه بالديمقراطية المقننة أو الديمقراطية المفصلة .

### وماذا عن التجربة الأردنية؟

رغم حداثة هذه التجربة فهي لا تخرج بعيداً عن هذه المساقات وإن كانت هناك محطات متواضعة للديمقراطية في التاريخ السياسي الأردني ، لكن تلك المحطات لم تشكل حالة تمكن الوقوف عندها بل كانت تستمر وقتاً قصيراً سرعان ما تزول . لقد أدرك الأردن قبل غيره في المنطقة حقيقة ما يجري على ساحة أوروبا الشرقية من تطلعات كبيرة نحو الديمقراطية ، وأدرك كذلك أن هذا العصر هو عصر الديمقراطية ، وأن الحياة السياسية لا بد وأن تتجاوب وتتفاعل مع روح العصر . وهنا لا بد من الاشارة إلى ان الأردن تاريخياً صاحب خطاب سياسي معلن قريب من الديمقراطيات الغربية ، ولكن طبيعة الأوضاع المحلية والعربية لم تساعده على الذهاب بعيداً في هذا الاتجاه ، فالمعارضة غير الديمقراطية ، وضعت على رأس اهتماماتها وأهدافها مهمة تغيير النظام السياسي برمته وليس محاولات اصلاحه كما هو حال المعارضة الديمقراطية ، هذه المهمة دفعت النظام السياسي لأن يضع على عاتقه مهمة مقابلة هي قمع المعارضة وذلك دفاعاً عن النفس وحفاظاً على الوجود ، فالمطروح كان إما المعارضة وإما النظام ، ولا مجال للتعايش بينهما ، وأدى هذا إلى تغييب الديمقراطية .

ولكن حينما أدركت المعارضة أن هناك امكانية للتعايش مع النظام ، وعبرت عن ذلك في أكثر من مناسبة خاصة ، من مناسبات دعم الانتفاضة الفلسطينية ، أصبحت هناك أرضية لنوع من الثقة المشوبة بالحذر بين الطرفين ، وارتفعت وتيرة ثقة المعارضة بالشرعية السياسية وبالدستور الأردني مما طمأن النظام . وهكذا أصبحت الديمقراطية هي المخرج والحل للاوضاع المستجدة .

## ثانياً : حرب الخليج

بدا واضحاً في حرب الخليج أن هناك انسجاماً كاملاً بين مختلف عناصر الطيف السياسي الأردني بما فيه النظام السياسي . وقد ظهر الأردن على مختلف الصعد ، كوحدة واحدة ، أعتقد أنه لم تشابهها حالة في السابق . فالنظام السياسي والمعارضة ، وجماهير الشعب وكل الفعاليات في العمل العام كانت تقف في خندق واحد وتتحدث بلغة الخطاب السياسي





نفسه ، الأمر الذي أزال الكثير من الحواجز بين السلطة والمعارضة ، وزاد في وتيرة الثقة المتبادلة .

وقد ظهر ذلك بوضوح إبان التظاهرات والمسيرات الشعبية التي كانت تنظمها المعارضة ، حيث الحرص على التنظيم والهدوء والمحافظة على الأمن والنظام والممتلكات العامة وعدم الخروج عن المألوف . وإن كانت تظهر بعض حالات الخرق هنا وهناك ، فهي حالات فردية ولم تغير في التوجه العام للمعارضة .

هذه الثقة ظهرت واضحة حينما أعلن عن تشكيل لجنة الميثاق الوطني حيث شاركت المعارضة بكل طبقاتها في هذه اللجنة وكانت المشاركة فاعلة ليس من ناحية العدد فقط إنما من ناحية الدور مما مكن من ظهور الميثاق الوطني الأردني ، وهنا لا بد من الاشارة إلى أنه قد سبق ذلك ، مشاركة أخرى واضحة في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، حينما سمح للعناصر الحزبية الترشيح للبرلمان رغم أن هذه الأحزاب كانت محظورة وغير شرعية ، وإن كان الترشيح بأسمائهم الشخصية وليس بأسماء احزابهم .

ما نريد أن نشير إليه هو أن حرب الخليج بكل تفاعلاتها قد عمقت الثقة بين السلطة والمعارضة ، الأمر الذي عمق بدوره التجربة الديمقراطية التي مازالت بحاجة إلى المزيد من التعميق .

أما مرحلة ما بعد حرب الخليج والمحاولات الرامية لتدفيع الأردن ثمن موقفة من قبل دول الخليج ، والحصار المفروض على ميناء العقبة وغيرها ، فقد وجد الأردن أن الرد على مثل هذه التصرفات من الأفضل أن يكون بتعميق التجربة الديمقراطية والمحافظة على الوحدة الوطنية لمواجهة أي محاولة ترمي إلى التأثير على الواقع الأردني .

وإذا أدركنا أن إحدى نتائج هذه الحرب على الساحة الدولية إلى جانب انهيار المعسكر الشرقي ، هي وحدانية القيادة الأمريكية للوضع الدولي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة ، ندرك بالتالي أن الولايات المتحدة في وضعها الجديد سوف تسوق نظمها وقيمها على الساحة الدولية ، باعتبارها أيديولوجية العصر ، حيث يشار للديمقراطية وحقوق الانسان باعتبارهما يحتلان موقعاً متقدماً في الاهتمامات الأمريكية ، وبالتالي النظام العالمي الجديد .

## ثالثاً : التسوية السياسية في المنطقة

مسالة الحلول الرئيسية للصراع العربي – الاسرائيلي ، ليست جديدة ، فهناك المئات من المبادرات والمشاريع السياسية العربية منها والاسرائيلية وكذلك الدولية . والموقف الأردني كان داعياً بشكل مبكر الى الحلول السياسية لهذا الصراع . فقد تميز الخطاب السياسي الأردني دون غيره بالوضوح ، إذ أكد ويؤكد على القبول بالشرعية الدولية وبقراراتها من أجل تسوية هذا

الصراع . وعلى العكس من حالة عدم الوضوح الاسرائيلي والمواقف المتناقضة أحياناً لبعض الدول العربية ، فقد بقي الأردن منسجماً مع خطابه السياسي رغم إرتفاع الصوت العربي أحياناً باتجاه الحلول العسكرية ومناهضة الحلول السياسية .

وللأردن دور مميز في هذا الصراع ، سواء بحكم موقعه الجغرافي ، حيث تعتبر حدوده أطول حدود عربية في مواجهة العدو الاسرائيلي ، إضافة إلى الضفة الغربية التي بقيت تشكل جزءاً من أراضيه حتى إعلان فك الارتباط ، وفوق ذلك وجود نسبة عالية من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين على أرضه ، وما تركه هذا من أثر سياسي واجتماعي واقتصادي على الحياة في الأردن .

هذا الموضوع في الموقف السياسي الأردني بقي مرتبطاً بحل عربي شامل وعدم الموافقة على الانفراد بالحل . وهكذا لاحظنا أن موقف الأردن كان مع قرارات قمة بغداد ١٩٧٩ الرامية إلى رفض اتفاقيات كامب ديفيد ومقاطعة النظام المصري ، إذ أشارت تلك القرارات إلى مسالة الانفراد المصري بهذا الموقف . كذلك رغم موافقته على الذهاب إلى مؤتمر مدريد كان الأردن آخر من أعلن هذه الموافقة . ورغم ما يقال من ان الأردن قد أنجز جانباً هاماً من المفاوضات مع إسرائيل وكان بإمكانه إنجازها مبكراً ، فإنه يصر على ان لا يوقع الاتفاق مع إسرائيل منفرداً ، رغم الضغوط الكثيرة عليه بهذا الاتجاه . فالأردن لا تسمح له ظروفه الداخلية بأن ينفرد بحل مع إسرائيل ، خاصة إذا ما جوبه هذا الحل برفض من القيادة الفلسطينية ، فمثل هذا القبول فيما لو تم سيعرض الأردن إلى حملة اعلامية قاسية ، وقد يثير الاضطرابات والاشكالات الداخلية ، اضافة إلى تناقض هذا التوجه السياسي مع الخطاب الرسمي السوري المعلن الأمر الذي سيفتح باباً من الصعوبة إغلاقه مع الأشقاء السوريين .

ولكن حينما تعلن سوريا صاحبة الخطاب السياسي المتشدد في الرفض عن قبولها الذهاب إلى مدريد ، ثم تعلن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني هي الأخرى القبول ، فإن الطريق أمام الأردن قد أصبحت ممهدة أمام الاعلان عن موقف كان متخذاً سابقاً وهو الموافقة على التسوية السياسية لهذا الصراع . وبالتالي فإن المعارضة الأردنية ذات التماس بشكل أو بآخر سواء بسوريا أو بالمنظمة ، لم يعد أمامها ما تقول إزاء الموافقة الأردنية على الذهاب لمدريد ما دام أصحاب الرفض التاريخي قد سبقوها إلى ذلك .

وبالتالي فإن الموقف الأردني الذاهب إلى مدريد سيكون أكثر قوة ورسوخاً إذا ما دعم من قبل المعارضة ، أو على الأقل إذا لم يجابه بالرفض من قبلها ، وقد بات هذا واضحاً حيث أننا ورغم أكثر من عامين على المفاوضات العربية الاسرائيلية لم نشاهد تظاهرة في الشارع رافضة لهذه المفاوضات ، علماً لو أن الأردن كان أول القابلين أو منفرداً في الذهاب إلى مدريد لاشتعلت الساحة الأردنية ولأصبح من الصعب إخماده .





وإذا كان الذهاب إلى التسوية يتطلب تحصين الجبهة الداخلية ، فإن الديمقراطية في ظل هذه المعطيات شكلت الحصن الهام والأساس للجبهة الداخلية في ظل التسوية .

هناك معارضة لا بأس بها للتسوية ، لكن فاعلية هذه المعارضة كان يمكن لها أن تكون أعمق وأكبر لو ذهب الأردن للمفاوضات وهو بعيد عن الديمقراطية . وهنا يمكن أن يثار تساؤل : لماذا إذاً تذهب سوريا إلى المفاوضات وهي بعيدة عن الديمقراطية ودون أن يشكل ذلك خطراً على السلطة ؟ إن المسألة باعتقادنا مختلفة ، فالوضع في الأردن غير الوضع في سوريا الذي يقوده حزب منفرد في السلطة ، متحكم في مختلف مناحي الحياة ، على العكس مما هو عليه الحال في الأردن حيث هناك مدخل للتعددية وعدم وجود مثل هذا الحزب . كذلك نلاحظ أن الخطاب السياسي السوري الحالي يحاول أن يجد نوعاً من التزاوج بين الخطاب السياسي التقليدي المتصلب وبين الذهاب للمفاوضات ، ولذا نلاحظ في هذا المجال البطء في سير المفاوضات على الجبهة السورية من ناحية ، وكذلك التعقيد فيها من ناحية أخرى .

و إذا ما أدركنا أن التسوية هي في حد ذاتها مصلحة أمريكية بالدرجة الأولى ، في ظل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية ، بحيث غدا العالم وكأنه بيتها ، ومن مصلحة صاحب البيت ترتيب بيته والمحافظة على الهدوء والاستقرار فيه ، إذا ما أدركنا ذلك ندرك ، أيضاً ، أن هذه الديمقراطية مرتبطة بشكل أو بآخر في أحد أوجهها بالتسوية .

قد يقال أن التسوية قد أتت لاحقة على إعلان الديمقراطية ، فالديمقراطية بدأت في أواخر ١٩٨٩ ، ولكن التسوية وخاصة مؤتمر مدريد أتى في أواخر عام ١٩٩١ . صحيح أن التسوية أو المفاوضات أتت لاحقة على الديمقراطية ، لكن علينا أن ندرك أن المفاوضات العملية كانت في مدريد وفي التاريخ المشار اليه ، أما الاتصالات بين مختلف الأطراف فهي قديمة وأسبق ، وان أخذت قنوات مختلفة ، وهكذا جاء مؤتمر مدريد ليتوج سلسة طويلة من الاتصالات العربية – الاسرائيلية السرية .

## الخلاصة

إن هذا العصر هو عصر التسويات ، بقدر ما هو عصر الديمقراطية وحقوق الانسان ، بغض النظر عن الأهداف السياسية التي يمكن أن تقف أحياناً خلف هذه الشعارات ، ولكن لا بد للشعوب من استغلال هذه المرحلة ، وسحب حقوقها من أفواه القابضين عليها بغض النظر عن نوايا هؤلاء . صحيح أن الحركة الاستعمارية برمتها قد استعمرت العالم الثالث تحت حجج وشعارات إنسانية ، كالأخذ بيد الشعوب الفقيرة والنامية والمتخلفة ومساعدتها حتى تستطيع الوقوف على أقدامها وإدارة نفسها بنفسها ، أو الدفاع عن الأقليات والطوائف المضطهدة ، أو

حماية الدول الضعيفة من هيمنة جاراتها القوية . . إلخ ، كلها شعارات إنسانية تهدف إلى تحقيق المصالح الاستعمارية أولاً وأخيراً . فلم تذهب دولة استعمارية معلنة أنها استعمارية وتريد استعمار الشعوب ، بل كان الغطاء العام دائماً هو غطاء انساني .

وصحيح أن « حقوق الانسان » . . . يراد تحت غطائها أحياناً الأساءة إلى حقوق الانسان ، وهذا ما بدا واضحاً في شمال العراق ( الأكراد ) ، وفي الصومال ، وفي البوسنة . . الخ ، بل وفي محاولة إعلان عالمية حقوق الانسان من أجل تغطية التدخلات في الشؤون الداخلية للدول بغطاء شرعي وإنساني .

رغم كل ذلك فإن الديمقراطية وحقوق الانسان يجب أن تبقى محاور أساسية لأهداف مختلف الشعوب تتمسك بها وتدافع عنها وتحميها . إن الديمقراطية تعني فرض إرادة الشعب ، وهذا يتناقص مع استعمار الشعوب . لذا نلاحظ أن الادارة الأمريكية مثلاً تدعو إلى ممارسة الديمقراطية في بلدان معينة بينما تتجاهل ذلك في الدول السائرة في ركابها .

وبغض النظر عن مختلف الأهداف والعوامل الدولية التي دفعت بظهور الديمقراطية في الأردن ، فإن الديمقراطية كانت مطلباً محلياً داخلياً على مدى العقود الماضية ، لكن تفاعلات جملة من العوامل المحلية والعربية والدولية دفعت جميعها بهذا المطلب القديم للظهور على الساحة من جديد .

ومهما كان تأثير العوامل الدولية في ذلك ، فعلينا أن ندرك أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الشعب الأردني بكل فئاته وطبقاته باعتبار أن الديمقراطية ليست مكسباً لفئة دون أخرى بل هي مكسب للجميع دون استثناء ، وقبل كل شيء مكسب للوطن والدولة .

إن العوامل الدولية في الغالب تأتي لاحقة على العوامل المحلية ليس في الشأن الديمقراطي فحسب بل في شؤون عديدة وكثيرة ، فإذا ما تحصن الوضع الداخلي وحافظ على الديمقراطية وعمقها فإن العوامل الدولية سواء تلك المتعلقة بدفع الديمقراطية إلى الأمام وتعميقها أو تلك التي تدفع بالاتجاه المضاد يبقى تأثيرها مرهوناً بالجبهة الداخلية مهما كانت قوة العوامل الخارجية . إزاء كل ذلك فإن تحصين الجبهة الداخلية ، والمحافظة على الوحدة الوطنية ، والسير بالديمقراطية بخطى ثابتة وهادئة دون إستعجال ، سوف يقود البلاد إلى شاطىء الأمان ، وسوف يجعل من كل محاولة للنيل من الديمقراطية أو التراجع عنها ، مهما كانت هذه المحاولات داخلية أو خارجية ، سوف يجعل منها محاولات يائسة .



## تعقيب الدكتور كامل ابو جابر

سيداتي وسادتي .

استميحكم العذر أولاً لأنني لم استلم الورقة مسبقاً ، وقد استمعت كما استمعتم إليها الآن ، ولذلك ، فملاحظاتي تنبع من حضور هذه الجلسة . وارجو مرّة ثانية أن تعذروني اذا كان هناك قليل من الارتباط في الملاحظات التي اسمح لنفسي في أن اشارككم بها .

تحدث د . مخادمة عن العوامل الدولية والاقليمية ، وتحدث عن انهيار الاتحاد السوفياتي وعن حرب الخليج ، ومن ثم أثار قضية التسوية السياسية الجارية الآن . وفي ملاحظاتي أود أن اقول ان الأمة في أزمة ، وهذه الأزمة مستمرة عبر مدى القرنين الماضيين منذ نزول جنود نابليون إلى مصر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . والأمة كانت وما زالت في خضم أزمة مستمرة من يوم إلى يوم ، هذا الأمر لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار حينما نتكلم عن نوع النظام السياسي الذي تتوخاه أي أمة أو يتوخاه أي شعب داخل أي أمة .

الديمقراطية الاردنية ، إذاً ، لم تنشأ في فراغ ، وانما نشأت في ظل اجواء محلية واقليمية ودولية . وأهم هذه الاجواء ، هو الازمة التي تحدثت عنها . وكلنا يعلم انه لم يمر يوم في حياة أي أحد منا ضمن مسار حياته كلها ، ولم تكن هناك أزمة ، في لبنان ، في فلسطين ، في المغرب العربي ، في المشرق العربي ، في الجزيرة العربية . . . الخ .

أقول هذا ، لان هذه الرؤية يجب ان تكون بمثابة مقدمة للتفكير في مسار الديمقراطية الاردنية . فالديمقراطية الاردنية لم تنشأ بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي بل سبقت هذا الانهيار ، ولم تنشأ بسبب أزمة الخليج بل سبقتها .

لقد تأسست الدولة الاردنية في عام ١٩٢١ . وفي عام ١٩٢٣ ، قام الأمير عبد الله بتشكيل لجنة من الفقهاء والحقوقيين برئاسة ابراهيم باشا هاشم لوضع نظام أو دستور يعتمد اسس المشاركة . وهنا أريد أن أفرق بين كلمتي الديمقراطية والمشاركة ، لاننا كثيراً ما نخلط بين الامرين كأنما الديمقراطية بلسم شاف لكل الامراض . فنية الدولة الاردنية في الدمقرطة كانت

موجودة منذ البدء . هذه النية ترجمت نفسها في المجالس التشريعية التي تعاقبت منذ عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٤٦ ، وفي المجالس النيابية الاثنى عشر التي تعاقبت منذ عام ١٩٤٧ إلى يومنا هذا .

وبجانب هذه الملاحظة لا بد من ملاحظة أخرى . صحيح أنه كانت هنالك أزمات تمر في تاريخ الاردن بحيث أن مأسسة الديمقراطية أو التطور نحو مأسسة الديمقراطية اعيق مرّة أو مرتين ، لكن النية كانت دائماً موجودة لاشراك الناس في اتخاذ القرار . وهذه النية نابعة في الحقيقة من ضمير ووجدان الأمة .

نحن ننسى أمرين : الاول أن الديمقراطية ، حتى في العالم الغربي ، حديثة العهد . هذه ليست عملية تاريخية منذ آلاف السنين . ثم أن آلية المشاركة لدى الدولة الاردنية ، منذ نشأتها ، كانت وما زالت موجودة . فقد كان هناك دائماً انفتاح ما بين الحاكم والمحكوم . صحيح أنه في بعض اللحظات التاريخية ، على مدى العقود السبعة ، كان هناك مستوى أقل من مأسسة الديمقراطية ، لكن باب المسؤول كان دائماً مفتوحاً على أعلى المستويات وعلى أدنى المستويات ، كان دائماً مفتوحاً أمام الناس ليبدوا رأيهم .

وفي نهاية المطاف ، ماذا يهم المواطن؟ يهم المواطن أن يحترم جسده وأن يحترم عقله . وإذا كانت تمر لحظات يقاد فيها ناس إلى السجون أو المعتقلات ، إلا أن الدولة لم تلجأ لا إلى التعذيب ، ولا إلى القتل ، ولا إلى العنف السياسي ، وبدليل أن كثيراً من المسؤولين في الدولة الاردنية ، على مدى العقود السبعة الأخيرة ، كانوا من معارضي الحكم ، فلم يقتل إنسان ولم يعدم إنسان بسبب جريمة سياسية ، ولم يكن هناك أي نوع من العنف السياسي الواسع النطاق .

وملاحظتي الأخيرة ، أننا ننسى في الكثير من الاحيان ، أن المشاركة هي من صميم تراث مجتمعنا العربي والاسلامي . فحتى الخمسينات من هذا القرن كان ٨٠٪ من شعبنا في الاردن ، في الجزائر ، في تونس ، في مصر ، في السودان ، يقطن في الارياف وفي البوادي ، حيث كانت هنالك مشاركة ، وكان هناك حقوق للمرأة أيضاً ، هذا من الزاوية الاجتماعية .

أما من الزاوية الدينية ، فإن النية كانت موجودة دائماً في العقيدة الاسلامية نحو المشاركة السياسية . قد نختلف على التسمية ، يمكن أن نسميها ديمقراطية أو شورى . ويمكن أن نسميها « شورقراطية» أو أي اسم آخر . إذاً ، كانت النية ، في مجتمعنا العربي ، والمجتمع الاردني جزء منه ، دائماً متوفرة ، والتراث أيضاً موجود . ولكن للأسف ، هذا التراث المشرع بالأمر ( وشاورهم بالأمر) لم يتمأسس ، ولم يأخذ شكل مؤسسة مجلس نيابي ، أو مجلس أهل الحل والعقد . . الخ . أرجو أن لا أكون قد أطلت عليكم ، وشكراً لكم .



## تعقيب الدكتور مصطفى حمارنة

شكراً سيدي الرئيس . سأتحدث باختصار شديد لأن الوقت استدركنا . وسأركز على ما قاله د . ذياب . عندي مجموعة من الملاحظات معظمها يتعلق بالمنهجية وبعضها يتعلق ببعض الوقائع التي تم سردها . اعتقد أن ورقة د . ذياب كانت جيدة . وهذه أول مرّة نجلس فيها جلسة من هذا النوع كأكاديميين وسياسيين لدراسة أثر الابعاد الدولية على السياسة الاردنية .

موضوع تدخل العامل الخارجي في الشوؤن الداخلية لدول العالم الثالث هو حقيقة موضوع قديم ، ولا يقتصر فقط على نتائج ثورة الاتصالات . فنحن عندما حصل الاتصال بيننا وبين اوروبا الغربية بالذات على أثر مجيء نابليون الى بلادنا ، ودخل عندنا النظام الرأسمالي في الاقتصاد ، حدثت مجموعة من التشوهات للبنية الاقتصادية لمجتمعاتنا ، ومن ثم كنا نعيش ، على الاقل اسمياً ، ما يعيشه الغرب فعلياً : مررنا بعصر الرخاء ، ولم نشاهد الرخاء في بلادنا . والآن نعيش عصر الديمقراطية وحقوق الانسان ، وفعلاً هذا لا ينعكس ، بهذا الشكل ، في بلادنا ، أو في مجتمعات بلدان العالم الثالث بشكل عام .

فلذلك ، وصف هذا العصر بأنه عصر الديمقراطية وحقوق الانسان هو تماماً كما وصفنا في السابق عصر الرخاء . لكن ما حدث بالضبط من تشويه في البنية الاقتصادية في مجموع دول العالم الثالث ، حدث ايضاً في البنية السياسية على أثر تدخل الخارج .

فنحن ، عندما حكمت مجتمعاتنا العربية وفي العالم الثالث بشكل عام أشكال هائمة من النظم الرأسمالية لم نعد انتاج النموذج الرأسمالي كما كان في الغرب ، وهذا ما حدث ، تماماً ، في المجال السياسي . فمثلاً ، نلاحظ اننا استوردنا البرلمان ، واستوردنا الحزب ، واستوردنا الانتخاب ، لكن البرلمان بالشكل الاوروبي لا يوجد في بلادنا مطلقاً ، والحزب الذي تحدث عنه دولة الاستاذ طاهر المصري في هذا الصباح ( حينما قال اننا نريد الآن اعادة بناء الاحزاب ) هو مؤسسة سياسية تنظيمية جاءت الينا من تجربة تاريخية سياسية اقتصادية اجتماعية تختلف جذرياً عن ما هو موجود في مجتمعاتنا ، فلذلك أنا اعتقد أنها ستبقى مشوهة ، كما هي السوق

المشوهة عندنا ، وكما هو موجود في مختلف جوانب الحياة الاخرى .

لكن ، لا شك أن هذه العلاقة قد تساعد ( وهي في الاردن ساعدت ) ، ضمن ظروف معينة ، من خلال استيراد بعض انواع التكنولوجيا الصغيرة الداعمة للامركزية ، مثل : الفاكس ، آلة التصوير ، الكمبيوتر . . .الخ .

وفي الاردن ، في اطار سعيه للسير في مجال الخدمات ، والحصول على موقع مميز في المنطقة ، فإن طبيعة النظام السياسي ساعدت على ادخال مجموعة التكنولوجيا هذه ، التي أضفت على الوضع السياسي الاردني مظهراً غير قمعي بالشكل المعروف حولنا ، بينما نجد أن دولاً حولنا لا فاكس ، أو ما شابه ، فيها ، لما في ذلك من أبعاد في دفع عملية اللامركزية الى الامام وتشكيل ضغط على الدولة . ولذا ، فأنا أقول أن البيئة الدولية قد تؤثر في الوضع المحلي ، ولكن يجب أن تتوافر مجموعة من العوامل المحلية حتى يعطي هذه التأثير مفعوله .

الملاحظة **الثانية** الهامة هي أن الصراع التاريخي بين المعسكرين لم يكن محركه الديمقراطية ، ولم يحسم لصالح الديمقراطية ، بمعنى أن الفوز الذي أحرزته الولايات المتحدة الامريكية لا يعني أننا دخلنا عصر الديمقراطية ، أو أن ذلك سينعكس على مجتمعات العالم الثالث .

ولكن الولايات المتحدة الامريكية كانت ، تاريخياً ، وما زالت تستخدم الديمقراطية وحقوق الانسان كأداة من أدوات سياستها الخارجية . وآخر مثال على ذلك تنازلها عن الموقف من الصين . ولو كان الامريكان ديمقراطيين لكافأوا الاردن أو زادوا مساعداته بدل أن يحاصروه . ونحن نعرف أن المساعدات الامريكية للاردن هي في انخفاض مستمر . فقد جاءت شخصية سياسية امريكية الى هذا البلد واجتمعت مع المسؤولين ، وأخبرتهم بأن مساعدات العام القادم لن تتجاوز تسعة ملايين دولار . وهذا يعني أنهم ليسوا ملتزمين باعادة انتاج القيم الديمقراطية وحقوق الانسان خارج بلادهم . وفي هذا المجال ، فان موقفهم ، تاريخياً ، كان دائماً انتقائياً .

الملاحظة **الثالثة** : هل قام الاردن فعلاً ، كما قال د . ذياب ، بالانفتاح السياسي ادراكاً منه لما كان يجري على الساحة الدولية ، أم بفعل عوامل داخلية نابعة من ظروفه الموضوعية؟ وقد يضاف الى ذلك غياب الضغوط الخارجية التي كانت تمثلها القوى الشيوعية والاشتراكية وأشكال القومية العربية التي كانت تأتي من الخارج وتشكل ضغطاً مستمراً على النظام السياسي الاردني .

ونجد أنه بين كل فترة وأخرى تمر محطة ليبرالية صغيرة يحدث فيها الصدام ما بين هذه القوى ( التي لها جذورها عندنا في التركيبة الاجتماعية السياسية الاردنية ) وما بين النظام . ولذلك ، بسقوط هذه القوى وبانهيارها تماماً ( أي فقدان المصداقية التي كانت لها في





السابق ) ، مع حرب الخليج ووقوف الحكم في بلادنا بالشكل الذي وقف فيه وصلنا الى وضع مختلف :

**أولاً** ، بدأت الناس تعيد النظر بتاريخ الهاشميين مما أدى الى ما يسمونه « اعادة زيارة التاريخ من جديد » . **وثانياً** ، وضعت باعتقادي ، على الصعيد الداخلي ، الارضية الضرورية (التي لم تستثمر للآن من قبل الحكم في بلادنا ) لاصلاح أو لحل اشكالية العلاقة الثنائية الاردنية الفلسطينية كقضية محلية داخلية . فالخلاف الاردني الفلسطيني لم يكن ، تاريخياً ، خلافاً عرقياً ، أو دينياً ، أو اثنياً ، بل كان خلافاً سياسياً وأيديولوجياً . لقد وضعت حرب الخليج فعلاً الارضية لاعادة النظر في هذه المواقف التاريخية جذرياً . ومن هنا ، وضعت الاسس لحل هذه الثنائية بشكل أفضل مما في السابق ، ولكن الدولة الاردنية لم تستثمر حتى الآن هذا الموقف .

وأرى أنه يجب أن لا نغفل مجموعة مهمة من العوامل الداخلية ، أشير اليها فقط من باب ارتباطها بالعامل الخارجي . فحكم الهاشميين لم يكن شمولياً أو استقلالياً مطلقاً ، وعليه استطاع أن يقدم على الاصلاح في فترة تاريخية معينة ، بينما لم يستطع غيره من الجوار في المنطقة أن يقدم على الاصلاح . أفلا تؤثر فيهم البيئة الدولية كما تؤثر فينا؟ اذاً ، باعتقادي أثر البيئة الدولية محدود .

وتحدثنا أيضاً باختصار عن اقتصاد السوق ، وعن العوامل الخارجية الاخرى التي كانت تتركز في قوى الشيوعية والاشتراكية والقومية ، وهذا ليس موقفاً ضد أو مع ، لكننا نتحدث عن قوى كانت موجودة وكانت تستطيع أن تؤطر الشارع ، وأن تحركه من أجل تحقيق هدف سياسي معين .

**وأخيراً** ، باعتقادي ، يجب أن نعيد من جديد دراسة دور الفرد في التاريخ . فنحن انتمينا الى مدارس فكرية لفترة طويلة ، وكنا نتجنب الحديث عن دور الفرد في التاريخ . إن ما ينتجه الحاكم من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة تحدد بالضرورة التحالفات التي يقيمها والتي تحدد بدورها شكل وطبيعة التطور الاجتماعي .

لقد كنا نُسأل من زملائنا الاكاديميين في الغرب ، لماذا لم يلجأ الملك حسين الى الاسلوب الذي لجأ اليه الشاه في ايران ، عام ١٩٨٩ ، وعندما استفسرنا لماذا لم يلجأ الى العنف أولاً ، قيل أن هذا لم يكن خياراً مطروحاً . اذاً ، اضافة الى العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يجب أن نأخذ التركيب السيكولوجي للحاكم بعين الاعتبار .

# العوامل الاقليمية والذاتية
# وأثرها على المسار الديمقراطي الاردني

*الأستاذ مؤنس الرزاز*

لا بد لي ابتداء ان اتوجه بالشكر الى مركز الاردن الجديد للدراسات على هذه الجهود التي يبذلها محاولاً توثيق وبحث معضلات حياتنا وايجاد حلول لها ، على الرغم من امكاناته المادية المحدودة .

على كل حال ، لقد فهمت ان الموضوع الذي سأعالجه يتعلق بالديمقراطية في الاردن ، والتأثير الخارجي بخاصة والداخلي بعامة على انطلاقتها ونموها .

يرى كاتب هذه السطور ان العوامل التي ادت الى اللجوء للخيار الديمقراطي او خيار الانفراج الديمقراطي النسبي ، كما افضل تسميته ، يكمن في عدة عوامل ، منها :

١ـ الحل السلمي للقضية الفلسطينية ودور الاردن في التسوية .

٢ـ انتشار ما يمكن تسميته « صرعة » الدعوة الى الانفتاح والمصارحة والمكاشفة والمحافظة على حقوق الانسان مع بروز دور الزعيم السوفياتي السابق غورباتشوف ، ومناداته بسياسة البروسترويكا ، علماً بان البروسترويكا جاءت لتنسجم مع حركة عالمية بدأت تركز على المسألة الديمقراطية وقضية حقوق الانسان . وهنا لا بد ان نشير الى نضج الظروف الموضوعية للمطالبة بهاتين المسألتين . والدليل على ذلك على المستوى العربي الاجتماع الشهير الذي عقدته مجموعة من المفكرين والمناضلين العرب حول الديمقراطية ، هذا الاجتماع الذي رفضته كل الدول العربية ، فاضطر الداعون اليه إلى اقامته في قبرص . كما تزامن ذلك مع انبثاق المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وفتح فروع لها ، بعد نضال شاق في غير عاصمة عربية . ولننتبه هنا ان هذا المؤتمر لم يتطرق كغيره من المؤتمرات الى القضية الفلسطينية والوحدة العربية ، وانما ركز على الديمقراطية معتبراً اياها الباب الرئيسي لحل القضايا الاخرى .





٣ـ المتغيرات العالمية والتحديات الجديدة الخارجية والداخلية .

٤ـ انحسار قوة التيارات اليسارية والقومية المعارضة ، وبخاصة بعد فشل النماذج السلطوية القومية واليسارية . . وربما الاسلامية الى حد ما من خلال التجربة الايرانية ثم الافغانية . وأقصد أن هذه التيارات وبخاصة اليسارية والقومية لم تعد مصدر قلق للنظام في الاردن كما كانت في الخمسينات مثلاً .

اذن ينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار تأثير الاحداث في القوى الاقليمية التالية : الاتحاد السوفياتي ( وهو قوة اقليمية رئيسية في هذه المنطقة من حيث التأثير لا من حيث الموقع الجغرافي) ، ثم اسرائيل وموقفها من الحل السلمي ، ثم التجربة الايرانية بوجهها المتعلق بالشاه ثم بوجهها المتعلق بالحركة الاسلامية ، ثم النماذج العربية القومية المتعثرة ذات السمعة السيئة على صعيد حقوق الانسان والديمقراطية .

ولا بد من الاشارة أن معظم الاحزاب في الاردن كانت في الخمسينات ومطالع الستينات عبارة عن اصداء فرعية مرتبطة بصوت مركزي خارج البلد ، مما كان يشعر النظام معه بالخطر وبخاصة ايام عز المد القومي اليساري آنذاك .

ولكن بعد ان فشلت النماذج التي كانت تطرح نفسها بديلاً للانظمة التي كانت تصفها بالبرجوازية المتخلفة المتحالفة مع الاقطاع ( ولهذا الفشل أسباب موضوعية وذاتية ليس هذا مجال الحديث عنها) انحسر نفوذ الفروع الاردنية للاحزاب القومية ، فلم تعد تشكل خطراً يحسب له النظام اي حساب . علماً بان فشل هذه النماذج ارتبط في تحليلات المثقفين العرب بغياب الديمقراطية في المركز الأم بالاضافة الى التآمر الخارجي .

اما العوامل الذاتية فتكمن حسب اجتهادي في :

١ـ شخصية الحسين بن طلال .

٢ـ التحديات الاقتصادية .

٣ـ العلاقة الاردنية – الفلسطينية ، وهي عامل خارجي وداخلي في آن معاً .

أرغب الان في الدخول بشيء من التفصيل حول اهمية الحل السلمي للقضية الفلسطينية وتأثيره على الخيار الديمقراطي في الاردن .

لا زلت اذكر جيداً تلك المقالة التي نشرها الصحافي البريطاني المعروف ديفيد هيرست في صحيفة الغارديان ، ( وقد نشرت بعد مؤتمر مدريد) والتي جاء فيها ان قسماً كبيراً من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للمنظمة يؤيد حكم الحسين للضفة والقطاع ، إذا استطاع ان يحررها من الاحتلال الصهيوني ، ولكن جميع هؤلاء ربطوا بين تكريس الديمقراطية الحقيقية من جهة وبين قبولهم بالنظام الاردني من جهة اخرى . وعلينا ان نتذكر في هذا السياق ان الليكود وعلى رأسه اسحق شامير كان يرفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وان

اقصى ما ذهب اليه شامير هو القبول بعناصر فلسطينية لا علاقة لها بالمواقع الحساسة في منظمة التحرير على ان تكون هذه العناصر ضمن الوفد الاردني- الفلسطيني المشترك مما ادى الى استنتاج او انطباع بان اي حل لمشكلة الضفة والقطاع لا يتم الا عبر الاردن لا عبر المنظمة التي اعتبرها شامير ارهابية . وكان اصحاب القرار في الاردن يدركون قبل مؤتمر مدريد بزمن بعيد نسبياً الدور الاساسي للاردن في استعادة الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، ويدركون ان استعادة ثقة الفلسطينيين وبخاصة فلسطينيي الارض المحتلة ثم الشتات لا يتم الا بنشر اجواء ديمقراطية ومناخ التعددية وحقوق الانسان والعدالة في تكافؤ الفرص .

وكانوا يعتقدون اعتقاداً جازماً او شبه جازم ، شأنهم شأن معظم سياسيي المنطقة ، ان اسرائيل لن تتعامل مع المنظمة بشكل مباشر ، وان اي حل لمشكلة الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ لن يتم الا عبر الاردن . اي ان الاردن هو الطرف الذي يمكن لاسرائيل ان تتباحث معه بشأن اعادة اجزاء من الاراضي المحتلة . وان اي تسوية وبغض النظر عن تفاصيل شكلها ، لا بد ان تكون مع الاردن لا مع منظمة التحرير .

ولقد اثر عامل الموقف الاسرائيلي من هذه القضية على انبلاج الانفراج الديمقراطي النسبي في الاردن ، كما ان التغيرات التي طرأت على هذا الموقف أثرت تأثيراً واضحاً على مسار هذا الانفراج . فحين جاءت حكومة حزب العمل بقيادة رابين ، واتصلت اتصالاً سرياً مباشراً مع رموز المنظمة ، وتعاملت معها تعاملاً مباشراً ، واعرضت عن الدور الاردني الجوهري الذي كان يصر عليه الليكود ، تراجعت مسيرة الانفراج الديمقراطي في الاردن خطوة الى الوراء ، وكان من نتائج هذا التغير في الموقف الاسرائيلي ، تغيير اسلوب الانتخابات البرلمانية في الاردن .

واسمحوا لي هنا ان ازعم ان هذا التحول في الموقف الاسرائيلي يشكل عنصراً اكثر اهمية من عامل محاولة تحجيم الاسلاميين ، وان كان هذا الاجتهاد لا يلغي تماماً مسألة الرغبة في تحجيم الحركة الاسلامية . لا بل انني ازعم ان التحول في الموقف الاسرائيلي في هذا السياق ، لم يؤثر فقط على اسلوب الانتخابات بل واثر كذلك على نظرة الحكم الى وظيفة الانفراج الديمقراطي النسبي .

اما بالنسبة للعوامل الاخرى ، فقد تبدو داخلية لكنها مرتبطة ، في الواقع ، بالمحيط الخارجي ، اذ ان الاردن اكثر البلاد العربية تأثراً بالاوضاع التي تحيط به ، وأنا اعتقد ان شخصية الملك لعبت دوراً كبيراً في الاتجاه نحو خيار الانفراج الديمقراطي النسبي .

لقد انفجرت احداث نيسان عام ١٩٨٩ نتيجة للتحديات الداخلية وبخاصة الصعوبات الاقتصادية . وفي مثل هذه الحالة يقف حكام العالم العربي بخاصة والعالم الثالث بعامة امام خيارين : فاما المواجهة الدموية واما اللجوء الى رد فعل ايجابي مفاجئ . ولا شك انكم تعلمون





ان المزاج الشعبي في الاردن بشكل عام مزاج معتدل لا يميل الى التطرف . ولا شك انكم تعلمون ان عقلية الملك تزهد عادة في العنف الدموي ، ولا تميل الى المبالغة في القسوة . وبالتالي فقد واجه الملك التحديات والتحولات الجديدة بدعوة الى الديمقراطية . وانا اعتقد انه كان يفكر في هذا الخيار منذ زمن . فقد كان مجتمعاً ذات مرة مع بعض الصحافيين والكتاب ، وكنت حاضراً . وحين قال له احدهم :

ـ سر يا صاحب الجلالة ونحن من ورائك .

رد الملك ضاحكاً :

ـ لا يا سيدي . لا اريدكم ان تسيروا وراء ظهري . ارغب ان تسيروا الى جانبي .

وقد يتساءل البعض عن سبب اصراري على وصف ديمقراطيتنا بالانفراج الديمقراطي النسبي . والحقيقة انني لجأت الى هذا التعبير لضرورة مقارنة مسألة الحياة الديمقراطية في الاردن بدول المنطقة . فانا ازعم باننا اذا قارنا انفسنا بمعظم الدول العربية فاننا نرى اننا نتقدم عليها . ولكن هذه المقارنة النسبية اشبه ما تكون بمقارنة علامات الطالب المتوسط بالطالب « الطشي » اي الأخير . فاذا انتقلنا الى مقارنة ديمقراطيتنا بالديمقراطية المتوفرة في تركيا او قبرص او اسرائيل ( بين اليهود انفسهم) ، فاننا نجد اننا ما نزال في اول الطريق ، ولا نسمح لانفسنا بالطبع بمقارنة ديمقراطيتنا بالديمقراطيات العريقة التي لا تنتمي الى منطقتنا . ومن هنا وجدت لزاماً عليّ ان اصف ديمقراطيتنا بالنسبية . ولا شك ان اسباب تخلفنا عن بعض دول الشرق الاوسط الديمقراطية يكمن في اسباب موضوعية لا ذاتية فقط . وعلى رأس هذه الاسباب غياب المجتمع المدني في الاردن . ولا شك ان قانون الصوت الواحد يعزز من السلبيات في هذا السياق . اذ انه يعزز دور العصبية ، سواء كانت جهوية او عشائرية او اقليمية .

ولا بد في هذا السياق من الاشارة الى « ظاهرة غريبة » وان تكن قابلة للتفسير والتحليل . لقد بدأ الانفراج الديمقراطي الاردني بمصالحة وطنية بين المعارضة والنظام والتيارات السياسية المختلفة ، وقد تجلت تلك المصالحة في تركيبة لجنة الميثاق الوطني ، والتي شارك فيها شيوعيون وقوميون واسلاميون بالاضافة الى الرموز الرسمية والوسطية والمحافظة .

وكان الهدف نبيلاً : نريد بلداً ديمقراطياً عصرياً قومياً . والمفارقة التي اقترنت بطرح هذا الهدف النبيل ، تكمن في ان الادوات او الاداة التي اختيرت لترجمة الهدف الى حقائق على الارض كانت في الغالب الاعم من رموز مدرسة الاحكام العرفية السابقة . وازعم انني ارى في هذه الظاهرة ، أي التعارض بين طبيعة الهدف وطبيعة الأداة ، مأزقاً حقيقياً .

وإذا كان وجود هؤلاء مقبولاً في المرحلة الانتقالية الدقيقة ، فإنه يصبح مدعاة للتساؤل في المرحلة التالية . وإذا كنت ملزماً بمحاولة فهم هذه الظاهرة الغريبة ، فإنني أجتهد وأزعم أن مسار التسوية مع إسرائيل قد يكون أحد الأسباب المهمة . فالديمقراطيون المؤهلون لترجمة هدف

الديمقراطية إلى حقيقة على الأرض ، لا يقبلون المشاركة في حكومة تسوية لا تقوم على قرارات الشرعية الدولية .

ولعل هذا الوضع قد تجلى حين استقال بعض الوزراء من حكومة دولة السيد طاهر المصري ، وهي الحكومة التي لم تولد من رحم المدرسة العرفية .

بناء على كل ما تقدم ، بوسعنا ان نقول ان الاردن من اكثر الدول العربية تأثراً بما يجري في الدول العربية المحيطة . وهو يتأثر أكثر مما يؤثر بحكم حجمه وامكاناته وحداثته بالمقارنة مع دول مثل السعودية والعراق وسورية ومصر . ولا شك في ان امتداد الاحزاب التي نشأت اصلاً في دمشق والقاهرة وبيروت الى عمان في مطلع الخمسينات خير دليل على ذلك . وقد يفسر هذه المسالة اضطرار اعداد كبيرة من الشباب الاردنيين الى التوجه للدراسة في جامعات هذه العواصم نتيجة عدم وجود جامعة اردنية الا بعد عام ١٩٦٢ ، بالاضافة طبعاً الى أثر عبد الناصر على المد القومي .

ولكن اخطر العوامل التي تؤثر على مسار وطبيعة وتحولات الانفراج الديمقراطي الاردني النسبي ، يكمن في التطورات التي تطرأ على القضية الفلسطينية . فقد كان الدور الاردني المتوقع في العملية السلمية عاملاً جوهرياً حاسماً في ظهور هذا الانفراج الديمقراطي كما اسلفت .

وتبقى اخيراً بعض الملاحظات التي لا بد من المرور بها ولو بسرعة :

١ـ يلاحظ المراقب تعثر التجربة الحزبية الاردنية ، وبعض اسباب هذا التعثر معروفة لكن لا مجال للخوض فيها في هذه الورقة .

٢ـ تعرض مسيرة الانفراج هذه الى عدة خضات ، لم تخرج من بعضها الا بعد تدخل الملك شخصياً . مثل قرار وزارة الداخلية السابقة بعدم ترخيص احزاب اشتراكية على سبيل المثال لا الحصر .

٣ـ تراجع عملية اشراك المثقفين المستنيرين الذين ساهموا في عملية المصالحة الوطنية في احتلال مواقع في مؤسسات التهيئة لاقامة المجتمع المدني . وتراجع هذه المؤسسات نفسها ، مثل مركز دراسات حقوق الانسان في العالم العربي الذي صدر امر اقامته بارادة ملكية . . ايضاً على سبيل المثال لا الحصر .

٤ـ تراجع التشديد على شعار اردن عصري قومي ديمقراطي ، وتعزيز وتوسيع صلاحيات المحافظين .

٥ـ استبعاد الفعاليات الحزبية ورموز وطنية كانت محسوبة على المعارضة المطلقة ، ثم انتقلت بعد الانفراج الديمقراطي والمصالحة الوطنية الى مواقع المساهمة في صياغة مستقبل الاردن ( مثل بعض الرموز التي شاركت في لجنة الميثاق . . على سبيل





المثال ) بعد ان شجعهم اصحاب القرار في بداية الانفراج على انهم سيشاركون بشكل اساسي في قيادة سفينة الوطن ، وان بحارة هذه السفينة لن يقتصروا على ابناء المرحلة العرفية .

ولعل التطورات الدراماتيكية التي طرأت على القضية الفلسطينية مؤخراً تشكل مفتاحاً اساسياً من مفاتيح تفسير هذا التراجع . بالإضافة الى ذلك ، غياب الديمقراطية الاجتماعية وعدم مزاوجتها مع الانفراج الديمقراطي النسبي . وختاماً اشكر لكم حسن اصغائكم ، راجياً اخذ عامل الاستعجال في كتابة هذه الورقة بعين الاعتبار .

# تعقيب الدكتور يوسف الحسن

سعادتي كبيرة وأنا اشارك هذه النخبة الطيبة بحث ومناقشة موضوع محوري يمثل إحدى الاشكالات الاساسية في الحياة العربية الراهنة والمستقبلية . واسجل ، في البدء ، تقديري لمركز الاردن الجديد للدراسات لمبادرته الجسورة في عقد هذا المؤتمر ، ولمؤسسة فريدريش ايبرت لدعمها لهذه المبادرة .

وحينما طلب مني مساء البارحة التعقيب على ورقة الأستاذ مؤنس الرزاز ، تمنيت على اخوتي في المركز اعفائي من هذه المهمة الشاقة ، ليس فقط لضيق الوقت ، بل لان المهمة ليست سهلة نظراً لخصوبة الافكار الواردة في ورقته ، والتي تغري بالجدل وتحرض على الحوار على امتداد محاور هذا المؤتمر ، خاصة .

ان الورقة تنصب على قضايا الممارسة واجتهاداتها ، وعلى العوامل الذاتية التي ساهمت في التحولات الديمقراطية في الأردن والتي أعتقد انها تخص محاور أخرى . وكنت اتمنى لو اعطي الباحث الفرصة والوقت لتناول البيئة العربية الاقليمية بشيء من التفصيل . وقبل أن اقدم اجتهادي لاستكمال هذا المحور ، اود إبداء الملاحظات التالية في المشهد الأردني .

## في المشهد الأردني

التحول الديمقراطي في الأردن يحدث في اطاره العربي ، وفي اطار التفاعلات العربية وقوانينها وأمزجتها المتعددة ، والتي من بينها : تفاعل عربي منغمس في رفض هذه التجربة ، وتفاعل عربي منكمش هارب ، وتفاعل مستجيب لكن بحذر أو بحياد ربما يكون سلبياً .

اذاً القضية ليست ديمقراطية قطرية ، بل ان نجاحها او نكوصها عدوى مؤكدة وثابتة . والاردن ليس محاطاً بالبحر أو على حافة الدنيا ، بل هو وسط هذه الأمة على قارعة الطريق . كما ان الأردن ( في تجربته ) ، ليس لديه الوقت ، ولا الفرصة حتى يستطيع أن ينمو نمواً هادئاً في ممارسته للديمقراطية من غير عوائق وأشياء أخرى لا احتاج لتذكيركم بها .





قطر صغير ، بمساحة صغيرة وبموارد محدودة ، محاط بأربع قوى اقليمية كبرى ، يحرص دائماً على تحييد طرف أو اكثر كمصدر محتمل للتوتر ، ويشق لنفسه طريقاً عبر الحصار ، وها هو الآن مفتوح على الديمقراطية ، والتي تضع قيوداً على سلوك السياسة الخارجية ، وهي قيود في محصلتها نعمة ، لأنها تجعل السلوك يتصف بالعلانية والشفافية والاستقرار إلى حد كبير ، في الوقت نفسه الذي تمارس فيه علاقات الاعتماد المتبادل والتحالفات العربية غير المستقرة ضغوطاً على حرية التعبير على الأقل .

ولا بد من الاقرار بان الديمقراطية عبر العقود الاربعة الماضية لم تكن ابداً عنصراً من عناصر النزاع بين اطراف النظام العربي على الرغم من تنوع هذه العناصر والنزاعات والمحاور . وهناك تفسيرات عديدة لهذا الموقف ، من أبرزها ما هو مرتبط بالانشداد للقضايا الملحة المتعلقة بالتحرر والاستقلال والوحدة . لكن في السنوات الأخيرة ، بدأت تبرز مؤثرات عربية عديدة لها صلة بالعملية الديمقراطية ، منها تطورات تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، ومنها تداعيات حربي الخليج الاولى والثانية ، ومنها تنامي العمل الاسلامي السياسي المنظم والعابر للحدود القطرية ، ومنها التحولات الديمقراطية والتغيرات في البيئتين الاقليمية والدولية ، وكلها عوامل تمارس آثاراً معرقلة أو مواتية للتحول الديمقراطي .

وقبل إغلاق المشهد الأردني ، أتفق مع أخي مؤنس الرزاز على أهمية حضور المجتمع المدني في المسار الديمقراطي ، لكنني أجد نفسي مختلفاً معه في ميله الغالب لإعطاء الوزن الاكبر لدوافع «الانفراج الديمقراطي» او التراجع عنه لعامل «الموقف الاسرائيلي» .

فالانفراج ( كما يقول ) حصل عندما « اعتقد الاسرائيليون ومعظم الساسة العرب ، ان تسوية مسالة الأراضي المحتلة لن تتم إلا عبر الأردن » . ولاكتساب ثقة الفلسطينيين في الارض المحتلة والشتات ، كما يقول الأخ مؤنس ، لا بد من الديمقراطية !! وعندما « تغير المسار عبر اوسلو . . . . تغيرت الديمقراطية أو تراجعت أسلوباً ووظيفة » كما يقول .

هذا الاجتهاد بحاجة إلى فحص ، وإلى استحضار المرحلة التالية لمؤتمر قمة الرباط في عام ١٩٧٤ (حيث ضغطت الدول العربية للاعتراف بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني) والى استذكار الوثائق والبيانات والمواقف الأردنية والفلسطينية والعربية منذ ذلك الحين وحتى الآن ، فضلاً عن الموقف الاسرائيلي بليكوده وعماله ، وخاصة أطروحة « الوطن البديل» . . . إلى آخره . كل ذلك ينفي تماماً اساس الافتراض الذي بنى عليه الاستاذ مؤنس الرزاز استنتاجاته .

والنقطة الأخيرة في المشهد الأردني أطرحها على شكل تساؤل : هل يمكن ان تتم التحولات الديمقراطية الحقيقية ، بما نفهمه من تعددية وتسامح وقبول لتداول السلطة وتقنين للحريات ، بمجرد اعلانات دستورية وقوانين تسمح بقيام الاحزاب ، في الوقت الذي تظل فيه

الثقافة السياسية السائدة ، خاصة بين النخب ، هي الثقافة الشمولية والابوية التي ترفض ادارة اوجه الاختلاف وتباين المصالح بشكل سلمي ؟

ان المهمة الاساسية لكل القوى الحية في المجتمع هي ترسيخ قيم الديمقراطية وتمثلها ، وهذا التمثل هو بحد ذاته الكفيل بتأمين شروط نشوء سلطة مستقرة وعقلانية قادرة على مواجهة التحديات .

في التجارب العربية ، لوحظ ان بعض بلدان البرلمانات ليست في وضع سياسي أو اقتصادي افضل من وضع بلدان ليس فيها برلمانات .

اذاً المشكلة تكمن في بنية مؤسسات المجتمع المعني وثقافتها ، وفي النخب السياسية والفكرية التي لا تساهم نزعتها الاحتكارية في تطور الحوار بينها ، ولا في تعميق الجدلية بينهما وبين السلطة ، ولا حتى في ممارسة الديمقراطية داخل بنيتها الحزبية ذاتها .

قد يكون الوقت مبكراً للحكم على التجربة الحزبية في الاردن ، لكن السؤال المشروع الذي يطرحه مراقب من الخارج هو : هل تحمل هذه التجربة معها نمطاً من السياسات العامة المتكاملة أكثر فعالية مما عرفه الأردن من قبل؟ وهل طرحت أو بلورت اجماعاً وطنياً حول القضايا الاساسية؟ وهل تضخ نتائج نشاطها في شرايين النظام السياسي ، وتمده بالقوة والكفاءة والانجاز والتجدد؟

ويبدو ان الاشكالية هنا هي أن الحزبية اذا لم تشكل مكمن قوة سياسية للمجتمع ، تصبح هامشية .

تبقى ملاحظة سريعة داخل هذا المشهد ، تتعلق بالخلط ما بين المواقف السياسية لقوى أو نخب أو أفراد ، وما بين العملية الديمقراطية كتقاليد حياة ، وكقيمة انسانية ، وكمؤسسات ومنهج ، ولعل هذا الخلط كان واضحاً في بعض جوانب ورقة الأستاذ مؤنس ، خاصة عندما يقول : « الديمقراطيون المؤهلون لا يقبلون المشاركة في حكومات التسوية » . إن مسألة المشاركة في الحكم أو معارضة التسوية – ان من ناحية المبدأ أو من ناحية الأداء – لدى كل النخب السياسية العربية ، ليست قائمة على اساس الموقف من الديمقراطية ، هذه المسألة ليست واردة ، مثلما ظلت على مدى العقود الأربعة الماضية غائبة في الفكر والممارسة لجمل القوى السياسية العربية المنظمة ، ولمدارس الفكر السياسي العربي المتعددة .

ولعل ازدهار ثقافة الحوار ، وقيم احترام القانون وقواعد الممارسة الديمقراطية ، وقيم العمل الجماعي والانجاز ، والغاء نهج التلقين في التعليم العام ، حيث لا مجال فيه للتساؤل او البحث ، مما يدفع باتجاه الكساح الفكري والارهاب المباشر في التعليم ، كلها عوامل توفر الشروط الموضوعية للتحول السلمي نحو الديمقراطية .

وحينما تتشكل ثقافة شعبية ونخبوية لا تستخف بالديمقراطية ولا تكتشف مساوىء





الاستبداد الا حينما يصيبها ، ويظل الطغيان مقبولاً لديها طالما يمارس على الآخرين عندها ، إذا لم تتغير هذه الثقافة ، نقول ان التطور السلمي للديمقراطية سيظل مغلقاً . وحينما يتراجع ادمان الحاكم على الحكم ، وتختفي شهوة المعارضة في الوصول إلى الحكم ، تنمو ثقافة الحوار والتسامح ، وينشط الحوار داخل المجتمع ( وفعالية هذا الحوار وقدرته على التأثير على القرار ، هو من بين عناصر وشروط الديمقراطية) ، عندها نقول ان « الصحة الوطنية » بخير .

**ايها الاخوة .**

لاشك ان الديمقراطية البرلمانية في تجربتها في الاردن ، بقدر ما كانت وليدة حاجة محلية ، فهي ايضاً نتيجة مراجعة شاملة للأفكار والمفاهيم التي سادت المزاج السياسي العربي على مدى العقود الاربعة الاخيرة . كما انها لا يمكن أن تكون مقطوعة الصلة بالموجة الديمقراطية العارمة التي اخذت تسود غالبية دول العالم الثالث ، بعد ان فشلت نظم ما بعد الاستقلال في احداث تنمية شاملة وعدالة اجتماعية ، وغابت عنها آليات الديمقراطية ، واعتمدت على حكم فرد أو نخبة مدنية او عسكرية ، ما لبثت ان افرخت اوضاعاً ونظماً شديدة التخلف والفساد .

**مشهد البيئة العربية**

وحينما نستحضر مشهد البيئة الاقليمية العربية التي ولدت فيها التحولات الديمقراطية في الاردن ، نستطيع ان نضع العلامات البارزة التالية :

لقد استأثرت قضية الديمقراطية بمقدار ملحوظ الاهتمام في البيئة العربية منذ بداية القرن العشرين ، وتطور هذا الاهتمام عبر اربع مراحل متميزة .

**المرحلة الاولى :**

عندما انضمت فئة واسعة من المثقفين العرب ، اثناء الحكم العثماني ، إلى حركة الاصلاح وانتهت الى الثورة السورية عام ١٩٠٨ ، وصولاً إلى تأسيس حكومة دمشق العربية التي كانت ملكية / مدنية / نيابية . لكن بعد سقوط هذه الحكومة ، وبعد سيطرة القوى الاستعمارية على المنطقة ، تحول اهتمام النخبة في غالبيته نحو الاستقلال ، بينما انصب اهتمام القلة على طلب الديمقراطية والحياة الدستورية كجزء من مناهضة الاستعمار .

**المرحلة الثانية :**

وهي مرحلة ما بعد الاستقلال والتي اتسمت بقلة الخبرة وضآلة الموارد والصراعات على

السلطة ، اضافة إلى الضغوط الخارجية وصولاً إلى الهزيمـــة في فلسطين عام ١٩٤٨ .

**المرحلة الثالثة :**

حيث بدأت تتراجع في اوساط الرأي العام العربي فكرة الديمقراطية البرلمانية ، واتجهت النخب الحاكمة خاصة الجمهورية منها ، إلى تقليد أنظمة في الحكم والمجتمع بنظريات لينينية وستالينية ، ومناهج لا ديمقراطية ، بعضها ذو طابع شعبوي فضفاض .

لكن مع بداية السبعينات ، اخذت هذه النماذج تواجه انتقادات متزايدة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ .

**المرحلة الرابعة :**

وبدأت المرحلة الرابعة مع نهاية السبعينات ، حيث بدأ الاقتناع العام بان الديمقراطية تقدم نظماً للحكم افضل مما هو موجود . هذا الاعتقاد واجه أيضاً عقبات عديدة ، خاصة لدى المدارس الفكرية الرئيسية في المنطقة العربية ، على اعتبار ان الديمقراطية التمثيلية تقدم اجوبة خاطئة على الاسئلة المتعلقة بالحكم والسلطة والوحدة . وقدمت مبررات عديدة معروفة .

لكن يبدو ان الثقافة المناهضة للديمقراطية اخذت في التراجع تحت ضغوط وتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وتغيرات هيكلية في البيئة الدولية ، وبعد انكشافات خطيرة في الأمن القطري والقومي العربيين .

ومع نهاية الثمانينات بدت الانظمة العربية - بغض النظر عن محتواها الايديولوجي - في تراجع وقبول او التسليم ، ولو اضطراراً ، باهمية التعددية ، والاصلاحات الدستورية في الحكم .

لكن هذا القبول بدا محدوداً او مقيداً باكثر من معنى ، بحيث لا يتيح استيعاب كافة التيارات السياسية والفكرية ، وتبنت معظم الانظمة قوانين لتنظيم التعددية تتسم بالصرامة احياناً تحت هواجس التهديدات التي قد تتعرض لها الدولة .

وظهر من خلال التجربة خلال السنوات الاربع الماضية ان التعددية السياسية التي قامت ، بدت ضعيفة الجذور بالنظر الى حداثة التجربة ، وبالنظر الى صغر حجم النفوذ الذي تتمتع به النخب المطالبة بالتعددية ، فضلاً عن ان الثقافة السياسية السائدة لا تمثل رصيداً ايجابياً لمسألة الديمقراطية . وبقدر ما تتحمل الانظمة مسؤولية ذلك ، فان الفكر السياسي العربي المنظم - وغير المنظم - لم يبذل اهتماماً او جهداً لتطوير هذه الثقافة التسامحية ، او لزرع وتأصيل الديمقراطية في الثقافة العربية الا في نطاق محدود . حتى عندما ظهر لدى النخب





العربية قدر ملحوظ من التأثر بالقيم الديمقراطية ، فان تطوراً مماثلاً لم يحدث على مستوى الجماهير !

لكن رغم هذا الضعف في جذور التعددية السياسية وقيم الديمقراطية في واقعنا العربي الرسمي والشعبي ، فان مبررات وضغوط كثيرة مارست تأثيرها في اتجاه فرض بعض التحولات الديمقراطية في اجزاء كثيرة من البيئة العربية ، من بينها :

أ - ضغوط سياسية وايديولوجية لنخب سياسية غير مشاركة في الحكم .

ب - ضغوط فئات وقطاعات وتيارات عرقية وثقافية ودينية للتعبير عن نفسها في منظمات مستقلة لها طابعها التعددي ، ووجودها الموضوعي .

جـ - تزايد التفاوت الاجتماعي وتعمقه داخل المجتمعات العربية ( بعضه بسبب اتساع عمليات التحديث ، وبعضه بسبب الفشل الانمائي المستقل ) .

د - عدم تمكن الدولة العربية من الاستمرار في حكم المجتمع بالاساليب السابقة نفسها ، وظهور قناعة بأن ضمان حد مناسب من الاستقرار السياسي والفاعلية الوظيفية يستلزمان الأخذ - بقدر ما - بالديمقراطية .

وعلى أي حال ، فإن الوصول الى مستوى بناء نظام سياسي ديمقراطي كامل هو عمليه غير سهلة طويلة الامد ، وتظل رهناً بمدى استقرار وسيادة ثقافة القيم الديمقراطية من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعديل ميزان القوى لصالح الاطراف المطالبة بالديمقراطية وتوسيع نطاقها ، وهو الميزان الذي يتأثر بمجمل متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعوامل داخلية وخارجية . اذاً ليس من المستبعد ان تحدث انعكاسات على الطريق .

## مشهد التحولات

**في سوريا والعراق** : على مدى اكثر من عقدين ، اتخذت سوريا والعراق موقفاً نقدياً من الديمقراطية الليبرالية ، وتمثلتا نموذج الديمقراطية المركزية ، ان جاز التعبير . ولم تكن هناك صيغ مرنة لتقاسم السلطة او لتداولها او لانتقالها سلمياً . وظلت صيغـــــة « الجبهة الرخوة ذات الحزب القائد» هي السائدة في الفكر والممارسة .

**في المغرب العربي** : هناك اشكاليـات اعـادة توزيع السلطة في اطار نظام للتـداول الديمقراطي ، بعد ان وجد المغرب العربي نفسه وجهاً لوجه امام معارضة جديدة . وهناك اشكاليات الجرعات الديمقراطية المحسوبة ، واشكاليات عقلية الاقصاء .

ففي المغرب اتسمت المعارضة بطول النفس . أما الجزائر ، فقد دخلت التجربة الديمقراطية منذ ١٩٨٨ ، وتوسعت فيها مجالات الحريات العامة . لكنها عند اول امتحان حقيقي غداة الدورة الاولى للانتخابات التشريعية اصيبت بنكسة حادة ، انتهت اليوم بوضع الجزائر في حالة

تشبه الحرب الاهلية . وكانت المعضلة هي غياب التوافق والتراضي بين القوى الاساسية داخل الجزائر ( الجيش ) وبين جبهة الانقاذ ، كقوة مهيمنة ، بعد مقاطعة الاحزاب الديمقراطية في الجزائر الانتخابات البلدية .

**وفي مناطق اخرى عربية** : ظهرت اصلاحات وتحولات نسبية من بينها في اليمن الديمقراطي حيث لم يأخذ الحزب الحاكم قراره بنظام التعدد الحزبي الاّ في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ ، بعد جدل طويل واحداث دامية جرت في عام ١٩٨٦ ، كما لعبت تحولات اوروبا الشرقية دوراً هاماً في ذلك ، اضافة الى الضغوط الداخلية ( ومغازلة الوحدة اليمنية ) .

وكذلك حدثت تحولات واصلاحات في **مناطق خليجية** ، وفي **لبنان** ، **وموريتانيا** ، **وجيبوتي** ، فضلاً عن مصر ذات التجربة المبكرة .

**وعلى الساحة الاردنية** : حدثت تحولات ، وطرأت اوضاع ومتغيرات جعلت من الصعب الاستمرار في الصيغة التقليدية القديمة بالدرجة نفسها من الفعالية من غير اصلاحات سياسية . ومن هذه المتغيرات والمستجدات :

تعذر استمرار المستوى السابق من الرفاه الاقتصادي ، ودخول اجيال جديدة من ابناء الطبقة المتوسطة ، ونجاح التيار الاسلامي في تعبئة الجماهير وتنامي فعاليته وامتداداته فوق القطرية ، اضافة الى تطورات مسألة تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي والتي جعلت من الصعب مواجهة مخاطر التسوية من غير الدخول في الاعتراف بالقوى السياسية الداخلية .

كما برزت حقيقة صلبة مؤداها صعوبة مقايضة التنمية بالحرية وحقوق الانسان . وكذلك لم يعد مقبولاً ان تنفرد نخبة محدودة العدد وصلت الى القمة ، بوسيلة او باخرى ، باتخاذ القرار في اهم شأن عربي ، حرباً او سلماً ، في غياب الناس ، وبدون استنهاض قواها وحشد مواردها ، وتعبئتها لخوض اختبارات الحداثة ومواجهة التحديات .

**واخيراً** :

الديمقراطية قيمة انسانية وتقاليد حياة ، ومنهج حكم يقتضيه التعايش السلمي بين افراد المجتمع وقواه ، حتى يمكنهم من ادارة اوجه الاختلاف سلمياً ، ومن السيطرة على مصادر العنف والتوتر ، وهي عملية تاريخية متدرجة لا تولد من غير آلام ، وقد ساهمت البشرية في تطويرها باتجاه ايجاد توازن بين السلطة كضرورة ، وبين الحرية كمطلب اساسي للناس .

ويظل اهم ما في الديمقراطية ليس مقولاتها ( والا ألبسنا ثوب الديمقراطية لكثير من انظمة الحكم المطلق ) ، وانما تطبيقها ، وفي المؤسسات التي تقوم على آلية تنفيذها . وهذه قضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الاجتماعي والثقافي والقيمي المميز لكل مجتمع .



# النظام السياسي الاردني والعوامل المحلية

*الاستاذ جميل النمري*

مثل بقية دول العالم الثالث ، عاش الأردن المخاض العسير لمرحلة ما بعد الاستعمار المباشر . وإن لم تنتقل السلطة من يد لأخرى ، كما هو حال دول أخرى ومنها أغلب الدول العربية ، فقد ظل الوضع أبعد ما يكون عن الاستقرار أمام تحديات وتهديدات دائمة داخلية وخارجية أساسها أن شعوب المنطقة ورثت جغرافيا سياسية لا تنسجم مع طموحاتها التي تبلورت عن المرحلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، أي ما بين نهاية العصر العثماني ونهاية عصر الاستعمار المباشر .

لكن ما الخصوصية الأردنية في إطار الإشكالية الشهيرة التي تحدث عنها الكاتب محمد حسنين هيكل حول شرعية السلطة السياسية ؟ إنها تتمثل بالنسبة للأردن في حقيقة أن النظام السياسي والدولة والمجتمع الموحد ولدوا وتشكلوا في آن معاً . وقد كان للسلطة السياسية دور مركزي في تكريس وحدة الكيان وبلورة هويته التي لم يكن لها أي خصوصية كيانية في الواقع الجغرافي البشري لبلاد الشام .

## شرعية النظام السياسي

لقد لعب الجيش دور الوريث للسلطة السياسية في الكثير من الدول العربية التي استقلت عن الاستعمار ، بوصفه المؤسسة الوحيدة التي تختصر النسيج الاجتماعي كله ، وتمتلك مقومات الانضباط والتماسك ووسائل القمع والإخضاع الضرورية ، هذا في ظل غياب مؤسسات الديمقراطية التي يحتكم لها المجتمع بأسره ، وتعبر عن مكوناته وتوازناته ، وبآليات تكرست عبر حقبة تاريخية كما هو الحال في الدول الغربية .

لقد عصفت طموحات الجماهير المتفجرة في الاقطار العربية الرئيسية بمن استلم الحكم من الاستعمار ، وكان موالياً له . وكانت مؤسسة الجيش هي الجهة الوحيدة القادرة على استلام

الحكم . ولم تكن أي انقلابات أو تغييرات لاحقة تخرج عن نطاق استمرار المؤسسة نفسها في الحكم . وإذا كان الاستعمار قد امتنع عن المساعدة على إرساء مؤسسات للديمقراطية ، فذلك لأن الإرادة الشعبية التي ستعبر عنها هذه المؤسسات معادية له . وأما الجيش الذي رفع راية التعبير عن الإرادة الشعبية لم يكن مستعداً للتنازل عن السلطة لمؤسسات مدنية تعبر عن هذه الإرادة . وعاد هذا بالطبع لاحقاً ليبرز المأزق من جديد حيث أن فساد السلطة وتناقضها مع المجتمع يضع ، موضع الشك ، أحقيتها في الانفراد بالسلطة وبالتالي شرعيتها .

في الأردن ، بالمقابل ، فإن غياب الديمقراطية في مراحل سابقة ، وبالرغم مما تخللها من نزاعات ، إلا أن شرعية السلطة وقدرتها على الامساك بمفاصل المجتمع عبر اشراك تعبيراته التقليدية لم تكن في الحقيقة موضع شك ، ولم تكن هناك بدائل محتملة . حتى الجيش لم يكن ، في أي وقت ، هو السلطة ، بل ظل أداة من أدواتها .

ولعل استخدام تعبير الشرعية هنا يبدو غامضاً غير محدد المغزى والمضمون وهو بدرجة ما كذلك فعلاً . لكن يمكن خلق مقاربة مع النقيض الذي يعني أن تكون السلطة مغتصبة من جهة ما بدون وجه حق ، من فرد أو أفراد ، لا يمكن أن يشكلوا عامل توحيد أو توافق أو رضى او استقطاب يتخلل كل المجتمع ، وهذا يعني بقاء الوضع قلقاً قابلاً للتغيير في أي لحظة . وليس للشرعية ( خارج إطار النظام الديمقراطي ) أساس ثابت ، فالثورة تؤسس شرعية من نوع معين على غرار الشرعية السوفياتية التي انهارت عندما ثبت بطلان المشروع الذي برر وجودها وطريقتها في الحكم . ووراثة السلطة تمثل شرعية الاستمرارية .

وبالنسبة للنظام في الأردن ، فإن حجر الزاوية التاريخي لشرعيته هو « الثورة العربية الكبرى» ، فالنظام هو أحد نتائج ثورة العرب على الأتراك التي قادها الشريف الحسين بن علي من أجل الاستقلال .

الأساس الثاني هو الدستور ، فالنظام يحكم على أساس دستوري يحدد طبيعة الحكم بوصفه نيابياً ملكياً وراثياً . وقد حرص النظام دائماً على عدم الانقلاب على هذا الأساس . فالدستور لم يجمد في أي وقت . ومهما كانت نوعية الإجراءات العرفية ، فقد استندت إلى أساس دستوري دقيق ، إذ ببساطة كان يجري تعديل الدستور لتغطية أي إجراءات على غرار حل البرلمان أو تمديد مدة الحل أو تعديل نظام البرلمان كما حصل بعد إعادته عام ١٩٨٤ بالنسبة لمقاعد الضفة الغربية وبالتالي فإن كل الإجراءات الاستثنائية كانت تتمتع بغطاء دستوري .

الأساس الثالث هو الولاء ، أي موالاة الناس لما هو قائم ، وقد برع النظام في صياغة حالة موالاة اجمالية عبر احترام التركيب العشائري ، وإعطائه حيزاً ودوراً وتمثيلاً كجزء من تركيبة السلطة .

لقد واجه النظام في بداياته تمرد ورفض بعض المناطق والعشائر الخضوع للسلطة المركزية ،





وتمّ قمع هذه التمردات بمعونة بريطانية ليجري تالياً إشراك هؤلاء في السلطة . وقد تمّ هذا بيسر ، لكن ضم الضفة الغربية ، وبروز المكون الفلسطيني في الكيان ، خلق معادلة جديدة ألقت ظلاً من الشك على شرعية النظام الذي بدا أنه مفروض على المكون الفلسطيني الذي يشكل حالة مختلفة لها تاريخ مدني وسياسي أقدم من المكون الشرق أردني ، وتراوحت هذه العلاقة بين مد وجزر . وقد أدى بروز منظمة التحرير واكتسابها حالة قانونية عربية وأولوية كممثل للشعب الفلسطيني إلى تعديل آخر على المعادلة ، خاصة مع طول أمد الاحتلال للضفة ، وتكريس قوى سياسية مستقلة للشعب الفلسطيني لها مرجعية مستقلة موازية للنظام في اطار م . ت . ف . ومنذ ذلك الحين اصبح التنافس للحفاظ على دور مركزي في موضوع الصراع العربي - الاسرائيلي هو السياسة المعتمدة .

ولكن مع ديمومة الانتفاضة وتكرس حالة الاستقلال السياسي الفلسطيني ، وصل النظام إلى قرار فك الارتباط ، وأصبح هناك تسليم بالحالة المزدوجة ، أي التداخل الديمغرافي والتمايز السياسي . وتجدر الاشارة أن المعارضة الفلسطينية لم تكن مؤثرة في قضية الديمقراطية لأن موضوعها هو الاستقلالية عن النظام : ولم يؤد الاستقطاب الاقليمي بين الولاء ( ذي طابع شرق اردني ) والمعارضة ( ذات طابع فلسطيني ) إلى دفع النظام إلى مراجعة اساليب الحكم .

## نقطة التحول في تفكير الحكم

لعل سلسة من التقاطعات حدثت ، في مرحلة معينة ، أفرزت بالمحصلة وخلال بضعة شهور ، التحول الديمقراطي في الأردن .

فقد أنهى فك الارتباط الاشكال الدستوري - السياسي في العلاقة مع الضفة والجانب الفلسطيني . وفي تلك الآونة ، تورط الجناح الليبرالي المفترض في السلطة ( زيد الرفاعي ) في سياسات حرقته تماماً .

ولعل المتداول بين الناس هو أن مدرستين تعاقبتا على الحكم في الأزمنة الاخيرة هما مدرسة زيد الرفاعي ومدرسة مضر بدران . والثانية حكمت خلال حقبة بدران - عبيدات .

وحين جاء زيد الرفاعي ، مع سياسة التقارب مع سورية ، فعل ما يقرب من الانقلاب ، فقد بطش بكل آثار العهد السابق . والصحيح أن الوسط السياسي تفاءل باحتمال تخفيف القبضة الأمنية وكتم الأنفاس مع تشكيل حكومة الرفاعي .

واستمرت السياسة القمعية على حساب سمعة الحكومة التي اهتمت بلبررة ( من ليبرالي ) الاقتصاد ، وتحجيم القطاع العام ، ولكن ضمن معادلة توزيع المغانم على المستفيدين من العهد الحكومي القائم ، وليس في إطار الدمقرطة ، وكان هذا مقتلها . ويمكن ملاحظة أن الجناح البيروقراطي كان اكثر اهتماماً بالبعد الاجتماعي للاجراءات الاقتصادية من موقع

انعكاساتها الأمنية .

لقد أدخلت حكومة الرفاعي الاردن مرحلة استحقاق الديون مثل بقية دول العالم الثالث ، وتقلّصت المساعدات العربية مع تضاؤل مركزية دور الاردن في الموضوع الفلسطيني ، فلجأت الحكومة إلى الضغط على جيوب الناس لمواجهة العجز . ولم يثمر التوجه للخصخصة شيئاً . وانفجر غضب الناس في معان ، وكان هذا الانفجار موجهاً حصراً ضد الحكومة ولسان حاله يقول : نحن سند النظام وحماته ، فبأي حق تأتي هذه الحكومة لإذلالنا وتجويعنا؟ وبصورة ما وضع الناس الحكومة في مرتبة عدو للملك والشعب في آن معاً ، أي اعتبروا أنها غير شرعية . لقد وجه الناس بحس فطري المعركة ضد المؤسسة الحكومية وليس ضد مؤسسة السلطة ، وحرصوا على إظهار انفسهم جزءاً أصيلاً من هذه الاخيرة .

وربطاً بما بدأت به هذه الورقة ، أشير إلى أن الجديد الذي ظهر على يد الناس ، هو فصل شرعية الحكم عن شرعية الحكومة ، والاستعداد لتوجيه رسالة لا لبس فيها ، بهذا المعنى ، إلى رأس السلطة .

هذه الرسالة المؤثرة فعلت مفعولها ، لكن - استطيع القول - بحدود خلق صدمة ، دعت للتأمل والتفكير فيما حصل ، وليس أبعد من ذلك . ومن باب الإنصاف القول أن من تولى بعد ذلك مواصلة شرح الرسالة وتفصيلها وإكسابها برنامجاً متكاملاً هي القوى والفعاليات السياسية والنقابية والشخصيات العامة المتنورة ومثقفو المواقع العشائرية والمتنورون فيها .

وقد وصل الأداء السياسي لهذه القوى الاجتماعية أرقى حالاته من التناغم والوحدة ، فقد جرى ، بمثابرة شديدة ، توصيل الرسالة نفسها وبالنقاط نفسها على مدى أسابيع ( احترام الدستور ، إلغاء الأحكام العرفية ، إجراء انتخابات نيابية ، الاعتراف بحرية الأحزاب ، احترام حرية التعبير والصحافة ، والضمانات القانونية للمواطنين . . . الخ ) .

وفي رأيي أن هذه الحركة السياسية كانت مكملاً لا غنى عنه للتحركات الاحتجاجية العنيفة والتي لم تكن وحدها كافية لأن يخرج الحكم بالاستخلاصات التي جرى الإقرار بها لاحقاً .

إن مراجعة وثائق تلك الفترة تثبت ذلك بلا لبس ، وهذا ما تؤكده ، أولاً ، تصريحات سمو الأمير حسن ، ثم خطاب جلالة الملك بعد عودته مباشرة ، والبيانات والمذكرات التي اصدرتها النقابات والقوى السياسية والعشائر ، ثم تصريحات جلالة الملك عشية إقرار الانتخابات ، فالحملة الدعائية للانتخابات ، حيث نلاحظ بوضوح تطور موقف النظام ، فقد كان هناك وعد غامض بالمراجعة مع اعتبار ما حدث نقطة سوداء ، تلا ذلك وعد بإجراء انتخابات نيابية . وفقط بعد الانتخابات ، دخلت تعابير الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان إلى لغة الخطاب الرسمي ، لا بل أصبحت من ثوابت هذا الخطاب .





وقد تزامنت المرحلة الجديدة مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، وسيادة مسألة الديمقراطية والتعددية كقضية عالمية ، والإحساس القوي بأفضلية النظام الديمقراطي على غيره بالنظر إلى تجربة البلدان المحيطة .

ونحن لسنا بصدد تجيير الفضل بانجاز الديمقراطية لجهة دون غيرها ، فالديمقراطية لم تكن منحه ، لكننا نرى أن النظام قد سلك الطريق الصحيح ، وذلك عبر المراحل التالية :

أولاً : تصرف بحذر ودون تسرع أو عنجهية في الرد على ما حصل .

ثانياً : لم يرفض الرسالة التي تميز بين ثقة الشعب بالحكم وبين غضبه على الحكومة ، ولذلك أقال حكومة زيد الرفاعي .

ثالثاً : درس الحركة المسيسة وحاول لجمها دون تجاهل محتويات رسالتها .

رابعاً : تجاوب مع المطالب واحداً بعد الآخر بحذر ، وكلما تحققت خطوة دون أن تؤدي إلى عواقب غير محسوبة كان يتم بحذر الانتقال إلى خطوة أخرى . فقد تم مثلاً إقرار إجراء انتخابات نيابية لكن دون رفع الحظر عن الأحزاب ، أو رفع الاحكام العرفية ، وتم الاكتفاء بتجاهل البند الذي يمنع ترشيح حزبيين في قانون الانتخاب .

وجاءت أجواء الانتخابات لتطرح بصورة كاسحة مبدأ التعددية وإلغاء الاحكام العرفية . وقد تم خلال عامين من عمر البرلمان تلبية كثير من المطالب أولاً بأول ،أي أن النظام اختار طريقاً عقلانياً يتمثل بالتجاوب الحذر مع الانفتاح والديمقراطية شرط الحفاظ على بنى النظام القائمة ، وقد نجح هذا التوجه .

## تقييم المسار الجديد

إن الكثير من الأفراد ، بل وبعض القوى ، تعاملوا بفهم سطحي مع الاحداث ، واصفين إياها بأنها « جمعة مشمشية » ، أو بأنها تكتيك لكشف الحزبيين . . الخ ، وكل تلك الافكار لم تحاول الغوص عميقاً في تحليل حقيقة ما يحدث .

وأنا شخصياً كنت واحداً من الذين قالوا أن المسار الجديد حقيقي وجدي . وكان من المهم كثيراً إعطاء تقييم صحيح للتطورات من أجل الخروج باستنتاجات صحيحة . فالشرعية التاريخية للنظام كانت تحتاج إلى قوى دفع جديدة تغذيها وتديمها لأن التاريخ لا يعرف التوقف والجمود أو المراوحة في النقطة نفسها .

لقد كانت أحداث نيسان مؤشراً على واقع دخل مرحلة تأزم ، بالطبع لم يكن النظام مهدداً بالسقوط ، ولعل هذا ما كان يجعل البعض لا يفهم لماذا يحدث الانفراج السياسي ، لكن النظام هو خير من يستشرف موقفه في لحظة معينة ، ولذلك وقف الحكم ليفكر في إدخال

تعديلات على أسلوب الحكم ، وهو ما عبر عنه السيد عدنان أبو عودة بالقول أن الحكم والشعب تلاقيا في منتصف الطريق . إن نظرة تاريخية لواقع الدولة والمجتمع تعزز هذه الحقيقة بوصفها الممر الاجباري البديل عن المزيد من التأزيم في العلاقة بين الحكم والمجتمع . لقد تغيرت مكونات الشرائح السائدة في المجتمع ، وتبعاً لذلك صيغ تعبير الحكم عنها .

لقد كانت البرجوازية الحديثة هي الشريك الأضعف في السلطة مع البيروقراطية والارستقراطية العشائرية . والدولة جاءت إلى المجتمع من فوقه كأداة لتوحيده . ومع الزمن تنامت البرجوازية والفئات الوسطى ، ونما المجتمع مع بقاء علاقات السلطة وديناميكيتها الداخلية دون تغيير ، وكان ذلك عاجلاً أم آجلاً سيخلق أزمة . والبرجوازية المتنورة لم تعد ترى أن هناك أي تهديد جدّي من حركات راديكالية للنظام يبرر عدم تحرير الحياة السياسية . وهكذا فان الديمقراطية أسست لشرعية متجددة للنظام ، ونقلت الصراع السياسي إلى مستوى آخر وتحت عنوان آخر .

## الصراع حول مضامين الديمقراطية

عنوان المرحلة الجديدة بدأ يدور ، وسيدور حول مضامين الديمقراطية ومن يملك الحصة الأساسية في القرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي . وعلى هذه القاعدة ، فما أن تم التسليم بالقضايا الأساسية للديمقراطية ( رفع الاحكام العرفية وإلغاء آثارها الاكثر نفوراً – حجز الجوازات ، الاعتقالات الكيفية ، الفصل من العمل . . . الخ ) حتى تمت الاستدارة لتطويق آثارها ، وضبطها ، ونزع وسائل ضغطها ، لإبقاء القرار في الإطار التقليدي نفسه . وهذه المرة ليس بسبب المصلحة الأمنية العليا ، أو على الاقل ليس لهذا السبب وحده ، بل دفاعاً عن مصالح وامتيازات قائمة تريد التكيف مع الوضع الجديد دون التضحية ودفع أي ثمن ، وربما كانت المؤسسة الأمنية أهم مراكز الضغط والفعل بهذا الاتجاه والتي تشع بتأثيراتها إلى الاوساط الاقرب فالأبعد .

إن التصريحات ، وخاصة من رأس السلطة ، التي تقول أن الديمقراطية خيار لا رجعة عنه ، هي تصريحات جدّية لأن حياة دستورية وديمقراطية توفر الاستقرار ، ومشروعية قوية للنظام هي شيء لا مبرر للتخلي عنه . إن نقد المعارضة ينصب على أن الديمقراطية ما زالت أقرب إلى حالة انفراج سياسي وهي لا تتيح تداولاً حقيقياً للسلطة . ويمكن القول أن ما تم الوصول إليه في الميثاق الوطني هو أرقى بكثير من واقع الحال القائم ، وهناك حذر شديد من إدخال تطويرات جوهرية تجعل تداول السلطة أمراً ممكناً . ويمكن أن نلاحظ أنه حالما بوشر في إرساء قوانين التعددية السياسية بعد حالة نهوض عامة خلال العامين الأوليين واللذين ترافقا مع حالة وطنية ناهضة خلال أزمة الخليج ، برزت نزعة التكوص والتشدد في التعامل مع النشاطات الجماهيرية





(المظاهرات ، الندوات ، المهرجانات ) وكذلك في وسائل الاعلام .

وقد تم إقرار القوانين الأساسية للديمقراطية مثقلة بالقيود ( قانون الاحزاب ، قانون المطبوعات والنشر ، قانون الدفاع ، قانون محكمة أمن الدولة ، وأخيراً قانون الانتخابات ) فهناك بنود في كل منها تجعل «طرف الخيط» بيد السلطة التنفيذية .

وفي التطبيق لوحظ فعلاً ان هذه البنود هي للاستخدام ولتمكين السلطة التنفيذية من لجم الحركة السياسية في نزوعها للتحرر . فقد استخدمت مادة قانونية لحجب الترخيص عن بعض الأحزاب التي رخصت بعد أخذ ورد طويلين . واستخدم قانون محكمة أمن الدولة لإجراء محاكمات أثارت كثيراً من اللغط والتوتر والشكوك ( النفير ، مؤتة ) .

واستخدم قانون المطبوعات لرفع دعاوى كثيرة على الصحف لتجريمها في مواد نشرتها هي من صميم الحقوق والحريات الصحفية ، في الوقت نفسه الذي ظلّت فيه وسائل الاعلام الرسمية مغلقة على الاتجاه الرسمي .

وأخيراً ، فقد تم إقرار قانون مؤقت للانتخابات جاء ليشكل - كما ثبت من النتائج أيضاً - ردة إلى الوراء تكرس العشائرية وأسس الولاء التقليدي ، بدل أن تعزز التعددية السياسية والحزبية .

هذه التطورات السلبية أدت إلى انحسار اهتمام الناس بالديمقراطية واقبالهم على المشاركة في الحياة العامة ، كما أدت إلى اضعاف الحياة الحزبية . وهذا بالطبع ليس في صالح النمو الديمقراطي والاجتماعي . وهناك ميول دائمة لتحميل الأحزاب مسؤولية الفشل في أخذ دورها ، وهذا أمر فيه إجحاف رغم أننا لا ننكر المسؤولية الذاتية للأحزاب . لكن هذا ليس موضوع بحث هذه الورقة .

إن واقع الحال القائم هو واقع انتقالي بين الديمقراطية وما قبلها ، والمراوحة في المكان نفسه طويلاً يساوي التراجع ، أي أن هذا الواقع كلما طال أمده زاد ضرره . فالبلاد تتعرض لضغط اقتصادي ، وتراجع مستويات المعيشة ، وتزايد الفوارق الطبقية ، وتدهور الطبقة الوسطى ، إضافة إلى التحديات السياسية للمرحلة القادمة . وبقاء آليات السلطة القديمة يعني تهاوي الحكم الديمقراطي لأن تفاقم عجز الاحزاب وتحولها إلى يافطات بلا حول ولا قوة ، وعدم تلمس أي تغيير ، أو قدرة الصوت الانتخابي على التغيير ، سوف يدين سلمية وخضوع الأحزاب السياسية ، ويفتح المجال للتعبيرات المتطرفة ، ويدخل المجتمع في أزمة حادة على غرار ما يجري في مصر .

ولعل المطلوب ، إحياء حوار وطني يعود إلى روح الميثاق ، ويبحث في سبل تطوير الديمقراطية الأردنية والحوار الوطني أساساً بين القيادة السياسية للبلاد وبين الاحزاب والقوى والشخصيات السياسية والنقابية والعامة .

وقد يكون المطلوب تفاهم تاريخي بين أطراف العملية السياسية يكرّس قبول الجميع بالنظام السياسي يقابله إدخال تطويرات جدّية عليه . والتطوير الأساسي المنشود هو أولاً في إجراء تنقيحات على الدستور ( وهو ما نص عليه الميثاق على كل حال ) تؤسس لدولة ديمقراطية حديثة تقترب قدر الامكان من الديمقراطيات الملكية الأوروبية . ولا أرى ضرورة للإشارة إلى هذه التنقيحات التي تتناول تركيب المؤسسة التشريعية ، وصلاحياتها ، والتوازن بين السلطات الثلاث ، وعلاقتها برأس الدولة . وهناك بعد ذلك مراجعة القوانين الأساسية للديمقراطية لتنقيتها من القيود والمخاوف التي حكمت السلطة التنفيذية عندما قدمتها .

إنني في هذه الورقة أحاول أن أحصر نفسي في الإطار الضيق المحدد لها ، ولذلك سأشير إلى نقطة أخيرة وحيدة يجب البت بشأنها من القيادة السياسية في البلد ، وهي أن تنمية الحياة الحزبية واجب وضرورة لخلق مجتمع التعددية السياسية المستقر والنامي ، ويجب تبديد الإحساس بأن السلطة ما زالت تعيش حالة نفور وعداء تجاه الحزبية .

يجب تبني برنامج ملموس لتنمية الحياة الحزبية وهذا بحد ذاته سيساعد الأحزاب على تطوير ذاتها كمؤسسات ديمقراطية وجزء من كيان الدولة والمجتمع .لقد تمت الإشارة إلى هذا الأمر في مناسبات سابقة ، وأريد أن أكرره هنا كاستنتاج رئيسي لهذه الورقة .



## تعقيب الدكتور عبد الله نقرش

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً لمركز الاردن الجديد للدراسات ، وشكراً للاخوة للحضور . أرجو أن تسمحوا لي أن اتقدم ببعض الملاحظات كي أوضح ما سأقوله لاحقاً .

بداية ، ان حساسية التحليل الاجتماعي السياسي الاقتصادي الموجز الذي قدمه الاستاذ النمري تستحق أن نعقب على الاضافة اكثر مما ندفعها للنقد ، سيما وأن الورقة جاءت في اطار تحليل منهجي محدد وخاص . واريد أن أقدم بعض الاستدراكات أيضاً .

فعندما ترد كلمة النظام فإننا نعني بها نسقاً معيناً من العلاقات ، ولا نعني بها جهة محددة بالذات وبالتالي النظام السياسي ، نسق العلاقات السياسية وعلاقات السلطة في الاردن . أما بالنسبة للديمقراطية ، عندما ترد فانني اقصد بها أساساً التوجه الديمقراطي أو الانفراج السياسي الداخلي ، وافرق بهذا بين جو التسامح الذي كان سائداً تاريخياً في الاردن ، وأشار اليه د . كامل أبو جابر ، وبين الديمقراطية بمعنى أنها مؤسسة ودولة وقانون .

تبدأ المداخلة هنا بفرضية أساسية . أزعم بأن الديمقراطية الاردنية أقرب الى أن تكون عملية سياسية منها الى أن تكون خياراً ايديولوجياً . لماذا؟ لأن الديمقراطية في العالم بشكل عام يجري الحديث عنها كأيديولوجية متكاملة ومنهج حكم . أما في الاردن ، فانها تعكس حالتين : **الاولى** ، استجابة للخيار الليبرالي الذي حددته الدولة لنفسها منذ بواكير تكوينها ، كما هو شأن الدول التي خضعت للسيطرة البريطانية ، وعُكس ذلك في دستورها ، والذي أشار اليه د . كامل أبو جابر بالمشاركة . **والثانية** ، وهي المعنية هنا ، أن الديمقراطية في الاردن بمظهرها الأخير تبدو كعملية سياسية اكثر منها خياراً ايديولوجياً ، وذلك من أجل التوافق مع التوجه الدولي من جهة ، ولطرح انموذج ورسالة اقليمية تحافظ على الدور الاقليمي الآخذ بالضمور من جهة ثانية ، وللتوافق مع مقتضيات الوضع المحلي واحتواء التراكمات السلبية التي تنامت فيه عبر العقود الاخيرة .

من هنا جاءت الديمقراطية توجهاً اكثر منها مبدأ ، وتوفيقية اكثر منها حالة حسم ، ونسبية اكثر منها حالة عيانية مطلقة ، وذاتية اكثر منها موضوعية وأصيلة ، بمعنى انها محاولة

للبحث عن صيغة مقبولة لادارة علاقات السلطة في الدولة دون إحداث تطورات درامية مفاجئة وغير محسوبة . وتكون ، في الوقت نفسه ، محكومة بالظرف المحلي ، متحفظة إزاء التدخلات الخارجية ، وتسعى لتحقيق مستوى معين من الاهداف يرضي ولا يشكي ، وتطرح انموذجاً قابلاً للتبني ومقبولاً من قبل الاطراف الاقليمية .

أما لماذا وضعت هذه الفرضية ، وكيف تتم البرهنة عليها؟ فذلك لأنه في تقديرنا ما زال النظام السياسي حتى هذه اللحظة اقوى المتغيرات في الحركة السياسية الداخلية ، مع إدراك الاهمية النسبية للعوامل الاخرى والتي يحتاج البحث فيها الى معالجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه الورقة ليس مكانها .

أما الاسباب الخاصة بالنظام فهي :

**أولاً** : لأن النظام عندما وجد مترافقاً مع وجود الدولة وتكون الشعب ، كان له مرجعية تاريخية ودينية معترف بها ، ولهذا استطاع أن يحدد نوعاً من الايديولوجية السياسية للدولة هو اكثر المنادين بها ، وربما اكثر الملتزمين بها . وعناصر هذه الايديولوجية : دينية ، قومية ، وحدوية ، وليبرالية أيضاً .

وبالرغم من سعيه الدؤوب لتحقيق الاهداف التي تتناسب مع هذه الايديولوجية ، الا أنه حركته السياسية كانت أكثر توفيقية ، وتسعى الى التوازن ، مما جعله يستنبط في نهاية المطاف مفهوماً عاماً له هو الوسطية التي يحاول البعض تأطيرها كأيديولوجية ، علماً أنها قد لا تكون اكثر من وصف للسلوك السياسي .

**ثانياً** : لم يقف النظام عند مجرد بلورة الهوية وتوحيد الكيان ، كما قال الاستاذ جميل ، وانما ، ايضاً ، عمل على توزيع الادوار ، وبالتالي المصالح بين فئات المجتمع ، التي على الرغم من تذمر بعض فئاته ، الا أنها لا تقبل التنازل عن هذه الادوار والمصالح بعد أن جرى ترسيخ العمل بها ، وهذا أدى الى أن تكون قيادة النظام خارج إطار الصراع على المصالح والتنافس السياسي والذي جعل الاستاذ النمري يشير الى صيغة الفصل بين شرعية الحكومة وشرعية الحكم ، علماً بأن العلاقة بينهما عضوية ، ولكن الشعب في الاردن يخلق تمايزاً يريده هو قبل غيره .

**ثالثاً** : استطاع النظام المحافظة على أسس بناء الدولة ومؤسساتها ، وتحديداً ، المحافظة على مؤسسة الجيش كجيش محترف ، ولاؤه الاول للقيادة ، وتقوية الجهاز البيروقراطي ، ليس لكونه مجرد جهاز اداري ، وانما لكونه جهاز استخدام وتحقيق مكاسب .

**رابعاً** : قدرة النظام على التعامل مع المكون الفلسطيني ، من حيث هي قضية يضفي التمسك بها بعض الشرعية القومية على النظام ، ومن حيث هو شعب مؤهل للمعارضة يجب احتواؤه ، ومن حيث هو مركب انساني يجب تلبية مصالحه .

**خامساً** : عدم توفر البديل المقنع . وهناك مجموعة من المظاهر التي تشير الى أن مسألة





توفير بديل مقنع يحل محل دور النظام السياسي في تفعيل الحركة السياسية لا تبشر بالخير ، وخصوصاً ما يتصل بالحركة الحزبية .

لهذا الاعتقاد ، فان أحداث نيسان التي ركز الباحث عليها وغيره أيضاً ، واعتبارها سبباً رئيسياً في خيار التوجه الديمقراطي قد تكون مظهراً ومناسبة اكثر من كونها سبباً ، على الرغم من تجاوب النظام معها .

أما ما يمكن اضافته الى جانبها من أسباب عملت على تحول الحكم باتجاه الخيار الديمقراطي فقد تكون على النحو التالي ، وضمن وحدة البعد المحلي طبعاً : **أولاً** ، لدى النظام القناعة ، ازاء تجربة التحالف مع الغرب بعد ثورة الخميني ، وهذا أثار ضرورة الاعتماد على السند الداخلي .

**ثانياً** ، عدم جدوى البحث عن بناء ايديولوجي متكامل ذي بعد وطني محلي في خضم التكهنات الفكرية وسيادة بعض المدارس السياسية في الشارع السياسي الاردني ، والوصول الى الاسلامية مثال على ذلك ، وهذا أثار ضرورة إحياء المدارس الفكرية الأخرى ، أي التعددية .

**ثالثاً** ، ان تحديث الدور السياسي الاردني سياسياً أدى الى محاولة استبداله بدور الدولة النموذج اقليمياً ، عربياً على وجه الخصوص ، وهذا أثار المسألة الديمقراطية كمكون مضاف ، خصوصاً بعدما ركز المثقفون العرب على أزمة الشرعية السياسية والعلاقة بين المثقفين وصناع القرار في الوطن العربي .

أما بالنسبة للظروف الداخلية ، فقد كان هناك ما يمكن تسميته بالمأزق أو الازمة الاقتصادية والتي تتمثل بتراجع التنمية وبتزايد المديونية وبانتشار الفساد . وأيضاً يضعنا في ازمة القصور في مواجهة مخرجات التحديث ، وكلها فرضت خيار الحرية السياسية بدل الرخاء المهدد . سد الرمق بالكلمة المباحة بدل لقمة الخبز ، وهذا يعني بالنتيجة تحول في اسلوب ادارة الدولة ، باسلوب الضبط القائم على أولوية الامن الى اسلوب الضبط القائم على اولوية المراقبة ، وكلاهما يؤدي الى الاستقرار وتقوية النظام ، وبالتالي زيادة شرعيته ، الامر الذي بدا جلياً عند العودة الميمونة لجلالة الملك من رحلة الشفاء .

ان تطورات العلاقة الاردنية – الفلسطينية وتطورات الدور نحو التسوية السلمية تدفع باتجاه مخرج لاستيعاب الفلسطينيين في الدولة ، وليس هناك ما هو أفضل من الديمقراطية كمنهج ضبط واستيعاب .

لهذا ، كله ، وهو من الشؤون الداخلية بطبيعة الحال ، مع تداخل جزئي في الشؤون الخارجية ، جاء التوجه الديمقراطي ، وكانت خطواته الرئيسية الانتخابات والتعددية الحزبية والقوانين المدنية وما يرتبط بها وما يترتب عليها من امتيازات عامة . واذا كان هناك اختلاف في تكوين المرحلة الا أن الأمر يعتمد على مدى القناعة واشكالية العلاقة بين الوعي الاجتماعي

والديمقراطي ، وهل الديمقراطية أداة لتحقيق الاستقرار أم منهج لادارة الاستقرار في الدولة ؟ وما المطلوب في ظل الظروف التي تعيشها الدولة الاردنية؟ ربما أن الفرضية المطروحة في البداية بحاجة الى اثباتات اكثر اقناعاً لا يتسع المجال لها هنا ، ولكن نتفق مع الباحث حول ما ورد في فقرة الصراع حول مضامين الديمقراطية لتأكيد الفرضية . وأضيف بأن الديمقراطية ليست قراراً ولا أمنية ولكنها عملية تطورية تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع وفقاً لآليات تحقق غاياتها . واتمنى أن تكون الديمقراطية في الاردن كذلك ، وشكراً لحسن استماعكم .



## مناقشة عامة

**د . موسى الكيلاني :**

هل من الممكن في البداية ان توجه الاسئلة لموضوع المؤتمر ، وأن نبعد ما يتعلق بأحداث نيسان لأن ذلك يحتاج الى اجابات متخصصة ، وأن تستبعد الاسئلة والحوار الذي سيأتي ، أحداث نيسان ، حتى نبقى في إطار الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر .

**العين أحمد عبيدات (رئيس الجلسة) :**

استاذ موسى ، لا استطيع أن أقول نتجنب أحداث نيسان ، لكن يجب ان ينصب النقاش على مجموع الاوراق وما تناولته من قضايا اساسية وأبعاد مختلفة . وقد يكون موضوع نيسان واحداً منها ، لكن أن لا يستغرق اكثر من الوقت البسيط الذي يمكن ان يعطى لأي بعد آخر ، ولذلك أقول نسجل الاسماء سلفاً ، وأرجو أن نلتزم بذلك .

**د . حسني الشياب :**

شكراً سيدي الرئيس . لدي ملاحظة أو اثنتان كمدخل لما سأقوله . طبقاً للمنهج الذي أتبع ، يمكن أن نجد أسباباً للانفراج الديمقراطي بعوامل اقليمية ودولية ومحلية ، ليس الخطأ في ذلك ، لكن الاهم أن نبرز وزن هذه العوامل ، وهذا الوزن ، بذاته ، يتطور .

وبناء عليه ، الافكار التي أثارها الاستاذ مؤنس الرزاز والتي اشاركه في كثير منها ، تراجع قوى اليسار والقوى القومية ، والذي كان من دلائله نمو التيار الاسلامي ، وتغير الدور الاردني بخصوص الحل السلمي وأحداث نيسان ، بالاضافة الى دور جلالة الملك وتكوينه النفسي والثقافي الذي جعله يواجه هذه الاحداث بطريقة سلمية وليس بقمعها بالعنف ، أنا أقول أن هذا التشخيص يثير مشكلة اكثر مما يحل .

فاذا كانت الديمقراطية تقوم أساساً على مشاركة القوى المختلفة ، واذا كان الاردن مرتبط ، صميمياً ، مع القضية الفلسطينية ، واذا كان التطور الاجتماعي وبالتالي انحدار مستوى المعيشة وتدهور اوضاع اوسع الطبقات الاجتماعية ، اذا كان كل هذا مرتبط بالعملية الديمقراطية ، كيف

يمكن أن نرى مستقبل الديمقراطية؟ هل يمكن أن نبني الديمقراطية على ضعف اليسار والقوى القومية والاسلامية في المستقبل؟ هل الديمقراطية التي تقوم على ضعف القوى السياسية هي ديمقراطية قابلة للنمو؟ وهل الديمقراطية تقوم على تغير الموقف والادوار بخصوص الحل السلمي للقضية الفلسطينية؟ وهل الديمقراطية ، في ظل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للاردن ، وسيطرة البنك الدولي والآثار الاجتماعية لهذه السيطرة ، هل هذه العوامل ، اذا بحثنا عن الآفاق ، هي عوامل تجعل الديمقراطية الاردنية امراً قابلاً للنمو؟ أم أن الديمقراطية بعد هذا الانفتاح الذي كان بدوافع سياسية مؤقتة مهدد بالانتكاس الآن؟ أرجو من الاخوة ، وخاصة الاستاذ مؤنس ، أن يجيبوا عن ذلك .

**النائب د . محمد عويضة :**

شكراً للجميع . برز في بعض التحليلات طرح البعد الفلسطيني باكثر من جانب . ولعل بعض الاطروحات للبعد الفلسطيني كانت متعارضة . فقد اعتبر احد الاخوة ان الديمقراطية جاءت لان الطرف الفلسطيني كان يريد أن ينفصل عن النظام ، ولكن حينما انفصل عن النظام بفك الارتباط جاءت الديمقراطية . وقال باحث آخر أن الديمقراطية جاءت لاسترضاء الجانب الفلسطيني لأن التسوية كانت توكل للاردن اعادة الضفة والقطاع ، فلما سار رابين باتجاه آخر في اوسلو تراجعت الديمقراطية . أنا أرى ان هذين الطرحين بعيدان عن الصواب وخاطئان .

وحتى القول ان الديمقراطية تراجعت بسبب مسيرة السلام فهو اقحام لعملية السلام في الموضوع الديمقراطي ، وهو في غير محله ، خاصة وأن التحول او الانفتاح الديمقراطي في الاردن بدأ قبل مجموعة هذه المتغيرات وقبل مؤتمر مدريد كذلك .

اشارك د . حسني بأن مجموعة العوامل المؤثرة في الديمقراطية تختلف في نسب تأثيرها ، لكن طرح البعد الفلسطيني وطرح التسوية بالاشكال التي طرحت بها غير دقيق . وآن الأوان ، حقيقة ، أن ننظر للبعد الفلسطيني في الكيان الاردني نظرة اخرى مختلفة ، بعيداً عن التشخيص الذي تمارسه منظمة التحرير ، وبعيداً عن الواقع الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية . فالحضور الاردني والحضور الفلسطيني في ظل الكيان الاردني له تركيبة اخرى وتعاون آخر بعيد عن مثل هذه الاطروحات .

كما أن طرح التفسير الشخصي في أن الاحداث قامت بتأثير مدرسة زيد او مدرسة مضر او مدرسة عبيدات ، هذا بعيد عن الحقيقة كثيراً . وأظن أن البلد وتفاعلاتها اكبر من أن يصوغها شخص مع احترامي للجميع .

الاستاذ مؤنس ، أبرز ضمن فشل الاطروحات الموجودة فشل ايران وافغانستان . ومع أنني اقر بأن ايران قدمت نموذجاً سيئاً ، الا ان الثورة الايرانية ربما كانت احد العوامل التي دفعت





باتجاه الديمقراطية بـ « تفتيح » الناس الى حقوقها . أما افغانستان ، وبعد أن سارت الديمقراطية شوطاً وتراجعت اشواطاً ، فلا أظن ان المؤثر الافغاني كان له دور الاّ بمعنى اثر المثل الذي اعطاه الشعب الأفغاني حين قام يطالب بحريته وانتصر .

**السيدة منى شقير :**

هناك البعض يتحدث كما يتحدث د . كامل ابو جابر وكأن الديمقراطية في هذا البلد بدأت مع تأسيس الامارة ، وكأن عمرها بات منذ زمن الامارة سبعة عقود . اعتقد ان هذه الحاجة الى التأصيل تقود الى تعسف في التحليل . ويستند هؤلاء الى نهج الهاشميين في القنوات المفتوحة ما بين القيادة والشعب والى الشخصية الفريدة لجلالة الملك والى خلقه وتسامحه .

هذه العوامل على أهميتها لم تمنع من غياب الديمقراطية في هذا البلد لعقود طويلة . وهذه الديمقراطية لم تتواصل في المرحلة السابقة ، وهي عبارة عن اربعين الى خمسين سنة من الزمن . وبالتالي كان هناك القمع الذي اعتبره د . كامل ابو جابر حالة خاصة ، لا لم يكن حالة خاصة بل كان حالة عامة . كان هناك كبت للحريات وحرية التعبير والتفكير ، كان هناك حظر على التنظيمات الحزبية ، كان هناك ارهاب ، وكان هناك تعذيب . . الى غير ذلك .

لقد تعامل الميثاق الوطني مع هذه القضية بنضج وتفهم ، واستطاع ان يتفهم حقائق المرحلة الحالية بشكل افضل مما نسمع من بعض السياسيين المحترفين الحاليين او السابقين . وهذه المرحلة او التحول الديمقراطي تكاد تكون مرحلة جديدة لا تتصل بخلفية تاريخية الاّ ما ساد في الخمسينات خلال مرحلة قصيرة من الزمن .

**السيد سليم الزعبي :**

شكراً سيدي الرئيس . كنت اتمنى ان يكون التعقيب على كل ورقة على حدة حتى يكون اكثر موضوعية ودقة .

لقد لاحظت ان الورقتين الاولى والثانية المقدمتين من د . مخادمة والاستاذ الرزاز تحدثتا عن الديمقراطية دون تحديد فهمهما لها ، في الوقت الذي اوضح فيه السيد ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت مفهومه للديمقراطية وكان موفقاً ، حيث أوضح أن الديمقراطية ليست فقط الحرية السياسية وانما أيضاً الديمقراطية الاجتماعية التي تكفل حداً أدنى من المعيشة للمواطن حتى يستطيع ان يمارس دوره الديمقراطي . أما الاستاذ جميل فقد تحدث عن فهم خاص له للديمقراطية السياسية والاجتماعية .

من هنا ، كنت اتمنى ان نبحث في هذه الندوة فهمنا للديمقراطية . العالم كله ، حقيقة ،

بدأ يتحدث في دوله عن نموذج للديمقراطية . هل هو نموذج المتلقي؟ هل نقبل الديمقراطية التي يسمونها الآن ديمقراطية اقطاعية؟ بمعنى هل ننقل نموذجاً قطعة واحدة دون نظر لمتغيرات وضعنا وثقافتنا وحضارتنا وتراثنا وقيمنا ومرحلة تطورنا ، أو نريد نموذجاً خاصاً بنا ؟ هذه قضية لا بد أن نبحث فيها بدقة وأمانة . ولا نقول أن هناك مفهوماً معيناً للديمقراطية ، اطلاقاً لا يوجد . حتى الديمقراطية الغربية نفسها تنقد نفسها الآن . وفي فرنسا يقولون هذه الديمقراطية التي نمارسها ليست صحيحة ، وينبغي أن نفكر فيها ، خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي . كان نجاح نموذج الديمقراطية الغربي او عوامل بنائه مستندة أساساً الى كيف تتم مقاومة الاتحاد السوفياتي . طيب الآن انهار الاتحاد السوفياتي! اذاً الديمقراطية الغربية سوف تقول شيئاً جديداً . فلماذا لا نتكلم في هذا الأمر ، ولماذا لا نبحث في هذا الموضوع ؟

والخص فهمي للديمقراطية بقول قديم للديمقراطية الغربية تبناه جان جاك روسو يقول : لا نريد أن يصل الغنى الى حد يستطيع الغني معه أن يشتري الفقير ، ولا أن يصل الفقر الى حد يبيع معه الفقير نفسه . هذه قضية في منتهى الأهمية .

نقطة اخرى ، لعلي لمست من الاوراق ان المتحدثين طرحوا قضية التراجع قليلاً عن مسارنا الديمقراطي . أنا أقر بذلك خاصة بعد موضوع التسوية السلمية . وهذا التراجع أثر بقوة على الاحزاب السياسية ، ولعل في طليعة آليات التراجع قانون الصوت الواحد . قانون الصوت الواحد هذا الذي يصلح في الولايات المتحدة او في بريطانيا التي تطورت الى حد معين ، علينا أن نفكر جيداً هل يصلح عندنا؟ وقد لاحظنا جميعاً ماذا أفرز هذا القانون . حتى أن الأحزاب طلبت من مرشحيها أن يأتوا باجماع عشائرهم اولاً ، مما يشير الى خطورة الموضوع .

مؤشر آخر على التراجع ، أشار اليه الاستاذ الرزاز مشكوراً ، هو موضوع قانون مركز دراسات الحرية وحقوق الانسان وكذلك الميثاق . مشروع قانون مركز دراسات الحرية أقر منذ فترة طويلة وموجود الآن في رئاسة الوزراء ، وما زال مشروع قانون . وقد درس دراسة مستفيضة من قبل مختلف الاطراف السياسية ، وهناك حماس له . لماذا الآن لا يجري الحديث عن هذا المشروع الذي كنا نقول أنه قد يشكل نموذجاً عربياً؟ وكثير من المفكرين العرب يسألوننا عنه ، ويقولون عندكم نموذج جيد نريد أن نأخذ به .

وأخيراً أود أن أثني على تعقيب الاستاذة منى شقير على كلام استاذنا د . كامل ابو جابر . وشكراً .

**د . فهد الفانك :**

شكراً سيدي الرئيس . لدي ملاحظتان تخص ورقة د . مخادمة . أشار د . مخادمة عدة مرات الى المعارضة دون أن يعرفها كما عرفها الاستاذ جميل ، حيث أن هناك معارضة للنظام





وهناك معارضة للحكومة . فعندما تقول المظاهرات والمسيرات التي قامت بها المعارضة لدعم العراق خلال أزمة الخليج ، فأي معارضة هذه ، هل كانت معارضة ضد النظام او ضد الحكومة؟ باعتقادي لا هذا ولا ذاك . أما الذي قام بالمسيرات فهي المؤسسات الاهلية ، النقابات ، اللجنة الشعبية لمناصرة العراق وكلها لا تنتمي الى المعارضة التي لم تحدد المقصود منها .

والملاحظة الثانية تخص موضوع الديمقراطية وعلاقتها بالتسوية ، حيث يرى د . مخادمة أن الديمقراطية جاءت كتمهيد للتسوية ، وباعتقادي أن هذا غير صحيح ، وهو أشار ان الديمقراطية بدأت قبل التسوية وقبل أزمة الخليج ، حينما كانت العملية السلمية غير واردة على الاطلاق ، ولا تختلف احتمالاتها عما كانت عليه منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٠ .

بعد أزمة الخليج ، بدأ موضوع التسوية . وكان يمكن أن تلغى الديمقراطية من اجل التسوية وليس العكس . وهذا يعني أن الديمقراطية صمدت بالرغم من التسوية وليس بسبب التسوية ، لأن الدخول في التسوية لا يتطلب ديمقراطية انما يتطلب قراراً مختلفاً .

أيضاً ، ذكر د . مخادمة مبرراً آخر للديمقراطية ولتوقيتها هو أزمة نيسان ١٩٨٩ . وأزمة نيسان ٨٩ سببها الأزمة الاقتصادية ، أي أزمة المديونية . وهناك تجربة تنطبق لا على الاردن فقط ، كل دول العالم التي وقعت فيها أزمة مديونية كان العلاج فيها هو الدعوى الى انتخابات عامة . في امريكا اللاتينية ، الحكام العسكريون في كل الدول تخلوا ، عند وقوع الأزمة الاقتصادية ، عن الحكم ، ودعوا الى انتخابات عامة . ولا يختلف الاردن عن غيره ، لأنه قبل الازمة الاقتصادية كان هناك توزيع مكرمات وهذا لا يتطلب ديمقراطية ، وبعد الأزمة أصبح هناك توزيع تضحيات ، وتوزيع التضحيات يتطلب ديمقراطية حتى يقرر الشعب ما هي التضحيات التي يتحملها ، ولا تطلب منه من فوق .

واخيراً ، اريد أن أقول ان انتخابات الصوت الواحد اكثر ديمقراطية من الانتخابات السابقة ، والبرهان رياضي ثابت بالارقام . الذي نجحوا في البرلمان السابق يمثلون ٢٧٪ من اصوات الناخبين . أما البرلمان الحالي فيمثل ٣٩٪ من الاصوات ، وبالتالي البرلمان الحالي أقرب للديمقراطية وتمثيل الشعب من البرلمان السابق .

**د . عيدة المطلق :**

شكراً دولة الرئيس . الحقيقة كفتني السيدة منى في موضوع تأصيل الديمقراطية . تناولت الاوراق الواقع بمده وجزره وبانتقائية ديمقراطية وبكونها أتت رد فعل وليس بفعل الفعل . الا أن الاوراق لم تبين الآفاق ، الآفاق التي يجب أن يتناولها كل باحث ، الواقع والآفاق .

موضوع المؤسسات : هل ترون آفاقاً لتطور الديمقراطية ضمن المؤسسات القائمة ؟ الأدوات أيضاً : هل الأدوات القائمة مرشحة لترسيخ الديمقراطية ؟ المناهج ايضاً : مناهج الديمقراطية ،

مناهج العمل ، سواء كانت مناهج الاحزاب او مناهج الحكم . متى يمكن أن تكون الديمقراطية فعْل فعْل وليس فعل رد فعل؟ بمعنى ان تجيب عن اسئلتنا نحن ، لا عن اسئلة تأتينا من الباحثين في علم الاجتماع السياسي الذي يريدون ان يحققوا فينا مفاهيمهم وأدواتهم ومناهجهم ؟ وشكراً .

**السيد ياسر ابو هلالة :**

بداية اشكر المؤسسة الداعية . حول ما تفضل به الاستاذ جميل ، حقيقة ، مشكلتنا ليست في من اين يأتينا رجل الحكم ، لأن بعض الاشخاص الذي نتوقع ان يكونوا ديمقراطيين ، قد تأتي ظروف محلية وخارجية تجعلهم أبعد الناس عن الديمقراطية .

وأود المقارنة بين انتخابات ٨٩ والانتخابات الأخيرة . انتخابات ٨٩ أدارها رجل كان في المؤسسة العسكرية لكنها كانت اكثر نزاهة من الانتخابات الأخيرة . وابسط مثال على ذلك الطعون التي قدمت في البرلمان . في عام ١٩٨٩ قدمت ثلاثة طعون ، في حين أن البرلمان الحالي أمضى تقريباً الدورة العادية الاولى وهو يدرس الطعون الكثيرة المقدمة . وأنا أدعي أنه كان هناك تجاوزات كبيرة من حكومة د . عبد السلام المجالي الذي هو ذو طابع اكاديمي أمضى عمره في الجامعات .

وأنى أرى أيضاً انه لم يكن من داع لصياغة ميثاق وطني طالما عندنا دستور . ونحن نستطيع أن نؤسس لممارسات ونقيم مؤسسات ضمن نطاق الدستور تسهم في تطور المجتمع . ويبدو أن عدم الثقة بالمجتمع ووجود حالة من التوتر يدفع باتجاه تثبيت نصوص لكنها لم تؤد دوراً ، وهكذا ظل الميثاق الوطني حبراً على ورق ، وأبسط مثال على ذلك اين اصبحت حرية التعبير والنشر؟ فالمحاكمات الأخيرة التي شهدتها قاعات المحاكم للصحفيين دليل على ان المسألة ليست بقانون مطبوعات يصدره برلمان منتخب ، انما بتطبيق هذا القانون بخلاف ما كنا نتطلع اليه .

ونحن لم نصل بعد الى سيادة القانون ، واعتقد أن هذا يستلزم الغاء محكمة أمن الدولة حتى يكون المواطنون سواء ازاء القوانين التي تحاكمهم . وشكراً .

**د . محمد بن محفوظ :**

شكراً سيدي الرئيس . بطبيعة الحال لن أزج بنفسي في الجدال الذي يدور بين الاردنيين بشأن الوضع الديمقراطي لأن « اهل مكة أدرى بشعابها » .

ولكني اريد أن اساهم ببعض المفاهيم التي تنطبق سواء على الاردن أو غيره من الاقطار العربية . واعتقد أن الاشكالية الاساسية المطروحة هي تعبير الديمقراطية . صحيح أن الديمقراطية





عرفت بعض التطور منذ نشأتها عند اليونان الى يومنا هذا ، ولكنها استقرت على بعض الضوابط والمعايير الاجتماعية . ولا يمكن أن نقول أن الديمقراطية هي آلية حكم أو طريق حكم كما اكد ذلك د . كامل ابو جابر سواء بصورة غير مباشرة في مداخلته ، أو بكتاباته التي نشرت في مجلة العلوم السياسية ، لأن هذا القول يفتح المجال للمد والجزر في الحياة الديمقراطية . وعندما تكون الظروف ضاغطة على الانظمة السياسية يقع نوع من التقدم الديمقراطي ، وعندما تنجلي الأزمة وتتراجع تتم العودة من جديد للضغط على التيارات السياسية الاخرى التي لا تحتل مراكز في الحكم .

لذلك أجد أن المنطلق هو نعرف ان الديمقراطية بأنها مجموعها من القيم ، ولا تقتصر فقط على المشاركة كما قيل اليوم لانها مشاركة من ؟ ومع من ؟ مشاركة بعض التيارات السياسية مع صاحب السلطة والسلطان ، وهي مشاركة غير متكافئة ، والديمقراطية تفترض التكافؤ في الحقوق والتكافؤ في الواجبات . واذا ما حددنا هذه الضوابط وهذه المعايير ، نقول أن الديمقراطية هي نظام حضاري نلتزم به ، ومن ثم تبقى المشكلة الاساسية قائمة وهي ما القوى التي تستطيع الدفاع عن الديمقراطية ؟ صحيح أن القوى المدافعة عن الديمقراطية في عالمنا العربي هي قوى ما زالت حديثة العهد ومبتدئة في المجال الديمقراطي . ولكن فكرة الديمقراطية موجودة عندنا ، لا كإرتكاس فقط على التراث الحضاري الاسلامي وانما بفضل التفاعلات التي حصلت لنا مع بقية الثقافات الأخرى ، ومن خلال التجارب التي بينت لنا أننا ، كلما ابتعدنا عن الانظمة الديمقراطية ، سقطنا في القمع والاضطهاد .

**د . ذياب مخادمة :**

نحن الآن دخلنا في مجال الاسئلة المحددة والمباشرة . أولاً ، د . فهد الفانك وجّه سؤالاً مباشراً حول مفهوم المعارضة . فالمعارضة هي كل القوى والفعاليات السياسية التي ليست في الحكم سواء كان الوضع ديمقراطياً أم غير ديمقراطي .

وحول دور المعارضة الاردنية خلال حرب الخليج الثانية ، واضح أنه لا يمكن أن ننكر دور المعارضة الاردنية لأنه كان لها الدور الاساسي في قيادة الشارع الاردني ، سواء كانت هذه المعارضة ممثلة بقوى وأحزاب سياسية أو كانت ممثلة بالجمعيات والنقابات المختلفة . ويدرك د . الفانك أن هناك صراعاً سياسياً أساسياً داخل النقابات ، وأن الانتخابات داخل النقابات لها بعد سياسي اكثر من البعد المهني الخالص .

أما بالنسبة للتسوية والديمقراطية ، فقد أوضحت كذلك أن الديمقراطية مرتبطة ، في أحد جوانبها ، بالتسوية . وأشرت الى أن الديمقراطية أتت عام ١٩٨٩ ، وأن مؤتمر مدريد عقد عام ١٩٩١ ، لكنني أشرت في الوقت نفسه الى أن مؤتمر مدريد جاء تتويجاً لاتصالات سرية عربية

اسرائيلية مختلفة . وهناك كتب صدرت عام ١٩٨٣ حول هذا الموضوع ومنها كتاب فرنسي بعنوان « الاتصالات السرية الفلسطينية - الاسرائيلية » .

وبالنسبة لأحداث نيسان التي أشار اليها ، اعتقد أنه خلط بيني وبين زميل آخر ، حيث أنني لم أتطرق مطلقاً لها لأن ورقتي تناولت فقط البعد الدولي للمسار الديمقراطي الاردني .

وأخيراً ، حقيقة ، الشغف العربي بالديمقراطية أمر قديم . ولذا يبقى القول « متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً » يؤكد ان الانسان يولد حراً ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة للعربي . اذاً نحن نتحدث عن حالة غيبت عنها الديمقراطية ، وظهرت هناك عوامل مختلفة أعادت الديمقراطية للانسان وللمجتمع ، وشكراً .

**السيد مؤنس الرزاز :**

يقين أنه لا يوجد تطور في الحياة الديمقراطية دون اشراك التيارات السياسية الاساسية في البلد بشكل جدي ، وهي التيارات القومية واليسارية والاسلامية ، كما حصل بشكل بدائي ، نوعاً ما ، في الميثاق ، حيث كان هناك رموز قومية واسلامية ويسارية ، لأن الاحزاب لم تكن قد رخصت بعد .

لكن اعتقد أن هناك مفارقة أو مأزقاً حقيقياً بوجود نواقص التسوية ، وضربت مثالاً على ذلك بحكومة دولة طاهر المصري حيث استقال اكثر من وزير على خلفية التسوية بسبب عدم قدرتهم على الاستمرار في المشاركة . لكن لا يمكن تطور الحياة الديمقراطية دون مشاركة الاحزاب ، من التيارات الاساسية الثلاثة ، في الحياة السياسية .

الملاحظة الثانية . ركز البعض على عامل من العوامل التي أوردتها من بين عدة عوامل ، وهي أهم العوامل حسب اجتهادي التي كان يمكن تناولها ضمن الوقت المتاح .

النقطة الثالثة ، ذكرت أن الحد الادنى من الانفراج السياسي تحقق ، لكنني ذكرت ايضاً ، وإن ربما باستعجال ، ان الديمقراطية المجتمعية لم ترافق هذا الحد الادنى من الانفراج السياسي ، وشكراً .

**السيد جميل النمري :**

سأرد بحدود الملاحظات المحدودة التي وجهت على ورقتي ، وهي تتعلق بموضوعين كلاهما حساس . في الموضوع الفلسطيني لست منحازاً الى وجهة نظر أو أخرى ، بمعنى ، كما قال د . محمد عويضة ، احياناً يقال أن فك الارتباط وبالتالي خروج العامل الفلسطيني ادى الى الديمقراطية أو بالعكس أن الديمقراطية أتت لاجتذاب المكون الفلسطيني وانخراطه ضمن مكونات النظام . فكلا الامرين فيه وجاهة ويمكن أن يكون بدرجة ما صحيحاً .





ولكن عندما ندرس الأمر ضمن سياقه التاريخي ، سنجد أنه يمكن ان نتفاهم ، بمعنى أنه في فترة ، كما اشير في الخمسينات ، هذه القضية لم تكن مشكلة لأنه كان هناك مدّ قومي ، ولذا رأينا كيف أن د . يعقوب زيادين نجح في الانتخابات العامة كنائب عن القدس عام ١٩٥٦ ضمن مكونات حركة ذات طابع وتوجه قومي ، والصراع كان بين النظام والمراكز القومية في الخارج مثل عبد الناصر والبعث . . . الخ . ولكن بعد عام ١٩٦٧ ، اخذ الصراع طابعاً آخر ، وبصورة اساسية طابع التنافس بين منظمة التحرير والنظام ، ولذلك أخذ الحضور الفلسطيني منحى الاستقلالية .

وهناك واقعة ربما في الردود لم تمنح حقها من الاهمية ، وهي واقعة مفصلية ، احداث نيسان ، اعتقد سببت صدمة في اوساط الحكم ، وهي التي فتحت عهد التحولات الديمقراطية ، من حيث انها كانت مؤشراً على مأزق فرض التفكير في اسلوب الحكم .

وهنا آتي الى ما اتهمت به الورقة من شخصنة حيث تحدثنا عن مدرسة زيد الرفاعي ومدرسة مضر بدران . هذا التعبير ارجو أن يؤخذ دائماً بحدود المجاز وليس بشكل حرفي . فالمدرسة هنا ليست مثلاً بمفهوم مدرسة فرانكفورت في الفلسفة أو غيره . هذان اتجاهان في الحكم وهما من مكونات السلطة . مثلاً يلاحظ في الحقبة الاخيرة خلال خمس عشرة سنة ان بعض الرموز في الحكم تأتي من خارج الجهاز البيروقراطي ، اي لم تتدرج داخل الهرم الوظيفي او عبر تجربتها التاريخية في البيروقراطية ، وانما تأتي بصفتها رموزاً اقتصادية مهمة وهكذا .

واعتقد أن مجيء حكومة زيد الرفاعي يجب أن ينظر اليه باعتباره حلول شكل او وسط من الصداقات التي يمكن أن نعتبرها شلة بدل مدرسة ، ولكن وسط معين شكل الحكومة وهو يختلف عما كان قبله ، وكان يفترض أن يحلحل بعض المشاكل ، ويعطي دفعة جديدة .

ونحن نعرف ان الحكومات المتعاقبة ، حكومة تنتهي ، تستهلك دورها وتأتي حكومة جديدة ، وهذا حصل بعد الديمقراطية أيضاً . أول حكومة ، حكومة الشريف زيد بن شاكر ، وكان لها وظيفة ومغزى وصورة ، حكومة بدران ثم حكومة المصري ، كل حكومة كان لها ملامحها . وما حصل عند مجيء حكومة الرفاعي كبديل لواقع قائم قبلها ، فشلت فشلاً ذريعاً بشكل مترابط مع بعض العوامل الخارجية . فحكومة زيد الرفاعي اتجهت نحو الليبرالية في الاقتصاد والتخاصية ، وزادت المديونية ، وتم اللجوء الى اجراءات اقتصادية قاسية ، وفي الوقت نفسه ، دون ان تفكر اطلاقاً بأن تترافق الليبرالية في الاقتصاد مع الليبرالية في السياسية ، في الحكم ، وربما لو فكرت هكذا لما وصلنا الى احداث نيسان ، أي بمعنى ان هذا التحول كان مطلوباً ، ولكن حكومة زيد لم تفعل ذلك ، ولذلك وجدت نفسها في نيسان ١٩٨٩ ، امام هذا التصادم الذي كان حلّه بالفعل هو التحول نحو الديمقراطية ، والذي اعتقد أنه يستحق الاهتمام ، لماذا في هذه الفترة بالذات حصل ما حصل؟ وشكراً لكم .

**د . كامل ابو جابر :**

وأنا استمع الى المداخلات ، وبالذات الاشارة الى ما تحدثت فيه هذا الصباح ، تساءلت هل كان من الحكمة ان آتي الى هذه الندوة لانني يبدو أثرت كثيراً من التساؤلات ، وربما كان هذا حق . د . محمد بن محفوظ اعترض في مداخلته على كلمة المشاركة ، وعلى أن الديمقراطية اسلوب في الحكم . وأنا اود أن اذكر أن كل فيلسوف سياسي ، كل مفكر سياسي وربما حتى كل مصلح ديني كان يبحث عن اسلوب في التراضي الاجتماعي والاستقرار ، وعن علاقة ما صحية او شبه صحية بين الحاكم والمحكوم ، وهذا هو الاصل في البحث ، حقيقة ، عن الديمقراطية .

من هذا المنطلق كلمة المشاركة لا تعني فقط مشاركة السلطان في اتخاذ قرار واحد ما ، وانما مشاركة السلطان ، والسلطان من السلطة ، وهذا حق ، في اتخاذ كل القرارات التي تتعلق بكل مناحي حياة الانسان ان كانت سياسية ام اجتماعية ام فكرية ام حتى دينية اذا كان للسلطان رأي في هذا الموضوع . ولذلك اخترت كلمة المشاركة بدلاً من الديمقراطية لأننا في كثير من الاحيان ننشغل في الشكل اكثر من المضمون ، فلو وضعنا كلمة الديمقراطية جانباً ، لاننا عندما نتكلم عن الديمقراطية يخطر ببالنا ان الديمقراطية هي الديمقراطية الامريكية او الفرنسية او الالمانية او الايطالية . . الخ لنركز على مفهوم المشاركة بمعنى المشاركة في اتخاذ القرار في كل مناحي حياة الانسان وبالتحديد السلام الاجتماعي والاستقرار . وفي هذا الحال علينا أن ننسى ان هناك مقياساً مطلقاً ، لأنه لا يوجد مقياس مطلق في الحكم . افلاطون يقول ان السياسة هي علم الملوك . والملك ليس المقصود به الشخص وانما النظام ، اسلوب الحكم ، مفاهيم الحكم ، مرجعية الحكم ، تراث الحكم . اذا أخذنا هذا بعين الاعتبار ، اذاً ينتفي موضوع الشكلية ، ويصبح البحث عن المضمون ، المضمون في التجربة الاردنية منذ العشرينات كان دائماً نحو التطور الدستوري باتجاه الانفتاح ومشاركة الناس . صحيح أن هذا الانفتاح في بعض الاحيان تراجع ، صحيح أنه كان هناك فترات من التراجع ، هذا لا يمكن نسيانه . لكن اذا تذكرنا من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٩٣ كانت الاحزاب ممنوعة ، لكن الاحزاب كانت موجودة ، وكنا نعرف ان فلاناً شيوعي وفلاناً بعثي ، وفلاناً عراقي ، وفلاناً اخ مسلم . وكانت هناك محاولات من الدولة للتواصل مع هذه الفئات . وكان الامير الحسن قد حرك مجموعة من الاجتماعات ربما في عهد حكومة دولة الاستاذ احمد عبيدات مع القوى المسماة قوى المعارضة .

اقول هذا لانني اتهمت بالتعسف في التحليل هذا الصباح ، وربما التعسف في التحليل بسبب عودتي الى التأصيل ، اعتقد ان التأصيل ضروري جداً ، اخت منى ، للتذكير فقط بأن المشاركة هي جزء من تراثنا الاجتماعي ، المختار ، شيخ القبيلة ، . . . الخ . وقلت في ملاحظاتي





هذا الصباح ان معظم الناس عندنا في كل البلدان العربية حتى الخمسينات من هذا القرن كانوا يقطنون في الارياف والبوادي حيث كانت المشاركة واردة بكل معانيها . اقول هذا لا لتذكيرنا نحن فقط ، وانما لتذكير المسؤول ايضاً ، ان المشاركة هي جزء من التراث الاجتماعي الموجود والذي تعايشنا معه ، وهي ايضاً جزء من التراث الفكري الذي كنا نتطلع اليه والذي له جذور في العقيدة ، العقيدة التي تأمر بالشورى ، فالقصد هنا ليس الاعتراف او تبرير انفسنا او اننا نحن احسن او افضل ، وانما لتذكير المسؤول ايضاً ان المشاركة امر ضروري ، وهذه المشاركة لها اصول في مجتمعنا ، واخيراً ادعو ان ننسى ان كلمة ديمقراطية كلمة غربية هي ليست كذلك ، انها كلمة اغريقية .

## الفصل الثاني

رئيس الجلسة : معالي السيدة ليلى شرف ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : الأداء الديمقراطي للحكومات الاردنية ١٩٨٩ /١٩٩٣ ،
د . موسى الكيلاني ( الاردن ) .

❖ تعقيب أ . محمد فارس الطراونة (الاردن) .

❐ ورقة عمل : تقييم الأداء النيابي ١٩٨٩ / ١٩٩٣ ،
النائب بسام حدادين ( الاردن ) .

❖ تعقيب الاستاذ حسني عايش ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : القضاء وحقوق الانسان والديمقراطية ،
د . سليمان صويص ( الاردن ) .

❐ مناقشة عامة .

# الاداء الديمقراطي للحكومات الاردنية
# (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

*د . موسى الكيلاني*

## مقدمة

قد لا يكون من الموضوعية العلمية تحميل الحكومات الاردنية المتعاقبة مسؤولية الفشل في تجسيد الديمقراطية الحقيقية في الاردن دون أن نشير الى بعض نصوص الدستور الاردني والى بعض ممارسات العرف والعادات والتقاليد التي سلبت بعض الحكومات حقها المشروع حتى في تعيين مدير عام أو مستشار .

وقد لا يكون من الانصاف توجيه اللوم للمجالس البرلمانية الاردنية أنها لم تنهد لارغام الحكومات على تعميق أدائها الديمقراطي . فالبرلمانات ومجالسها تعاني من سيف ديموقليس المسلط والمصلت عليها ألا وهو تاريخ إرثي من تغول الحكومات المتعاقبة على المجالس النيابية .

لقد تعسفت الحكومات المتعاقبة غالباً في اللجوء الى حل المجالس النيابية المنتخبة . فمن بين اثني عشر مجلس نواب منتخب منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن أكمل مجلس واحد فقط مدته الدستورية ، في حين تم حل المجالس العشرة الاخرى ، وكان آخرها المجلس الحادي عشر الذي حل بتاريخ ١٩٩٣/٨/٤ ولم يبق على انتهاء مدته الدستورية الا اسابيع .

ويلاحظ أن تغول السلطة التنفيذية قد شمل مجلس الاعيان ايضاً ، فالمجلس الحالي هو المجلس السادس عشر ، ولم تكمل مدتها الدستورية الا سبعة مجالس ، وأما الثمانية الاخرى فقد تم حل ستة منها لعدم تعاونها مع الحكومة واضطر مجلسان الى الاستقالة الادبية .

ستحاول هذه الدراسة أن تعطي تقييماً موضوعياً للأداء الديمقراطي في الاردن لحكومة السيد مضر بدران ابتداءً من ١٩٨٩/١٢/٢ ، ولحكومة السيد طاهر المصري ابتداءً من ١٩٩١/٦/١٩ ، ولحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر ابتداءً من ١٩٩١/١١/٢١ .

وللشريف زيد بن شاكر الفضل في تحديد مسار التوجه الديمقراطي الاردني منذ اشرافه على انزه وأنقى انتخابات عرفها الاردن وأقصد بذلك انتخابات ١٩٨٩ .

هناك مدرسة من المحللين يقولون أنه : ليس صحيحاً أن الديمقراطية جاءت الى الاردن هبة من أحد . كما لم تكن ابداً صدقة يتمنن بها على هذا الشعب أحد .

وهناك مدرسة اخرى تقول انه ليس صحيحاً ان احداث نيسان ١٩٨٩ في معان كانت سبب الغاء الاحكام العرفية وتطبيق الديمقراطية . فقد دلت الدراسات الميدانية ، وجزء منها كانت الدراسة التي يعمل على نشرها د . علي محافظة ، أن احداث معان لم تتعد كونها صوت احتجاج ضد رفع اسعار الوقود لا الخبز . وكان القرار الاداري قاصراً عن التجاوب مع المطلب العادل برفع اجور النقل بالنسبة نفسها والتاريخ نفسه .

وعندما اتسع صوت الاحتجاج لم يتسع ليشمل شمال الاردن او اربد او الزرقاء او شوارع عمان او مناطق التجمع السكاني باستثناء مظاهرات الجامعة الاردنية . وهذه هي أكبر اماكن التجمع السكاني ولم يصلها صوت الاحتجاج .

كان هناك صوت وحيد انطلق في مسيرة الجامعة الاردنية كان يخطب ويهتف ويطالب بمحاكمة الفساد والوزراء الفاسدين وذكر منهم بالاسم وزيراً واحداً ، هتفوا ضده وسقطوه نظراً لرشوته بمبلغ من المال ، أما غير ذلك فلم تصدر أي هتافات ضد جلالة الملك او ضد مؤسسة العرش .

لم تكن احداث معان إذاً موجهة لمؤسسة العرش أو لنظام الحكم بل على العكس كانت تحيي جلالة الملك وتهتف للأمير الحسن وتؤكد على ولائها واخلاصها .

وهناك مدرسة ثالثة تقول أن النهج الديمقراطي في الاردن جاء تجاوباً مع أمواج التغيير الديمقراطي التي اجتاحت العالم كله ، واستطاعت تلك الرياح اقتلاع كل من وقفوا ضدها سواء في رومانيا شاوشيسكو أو مروراً بتغيير قيادة بكين بعد مظاهرات تايمان سكوايز ودونما توقف على اجتثاث جعفر النميري وماركوس الفلبين وشاه ايران . وكلنا يعرف أن :

١- قبل شهر واحد من اجراء الانتخابات الاردنية في١٩٨٩/١١/٨ ، تحركت القوى السياسية في خمس دول : في رومانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وهنغاريا تطالب بالتغيير السياسي وحرية التعبير ، وترفض نظام حكم الحزب الواحد .

٢- قبل ثلاثة اشهر فقط من اجراء الانتخابات الاردنية تمكنت قوى التغيير في بولندا « ليخ فاليسا وسولداريتي » من تسليم رئاسة الوزراء الى احد اعضائهم .

٣- سقط حائط برلين في الاسبوع نفسه الذي اجريت فيه الانتخابات النيابية ، مما يعني ان اجواء التغيير كانت عالمية في اتجاهها تقتلع كل من يقف ضدها .





٤- وفي كانون الثاني ١٩٨٧ اعلن غورباتشوف اجراءاته الديمقراطية المتمثلة بالبريسترويكا وحرية التعبير والسماح بالهجرة والسفر ورزمة الاجراءات المعروفة بالغلاسنوست .

ولكي لا نتقول على الحكومات بانتقاداتنا ، فعلينا أن نعترف بأن هناك معوقات تمنع الحكومة من حسن أدائها لمهماتها الديمقراطية اذا ما ارادت . وأبرز المعوقات هي :

أولاً : بروز الهوية الوطنية الفلسطينية وممارستها بين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية في الاردن مما افقد الفلسطينيين في نظر بعض الاردنيين حقوق المشاركة في النظام السياسي الاردني . ان ارتكاز الديمقراطية على ارضية الثنائية الاردنية – الفلسطينية سوف تؤدي ( في رأي بعض المعارضين ) الى الصدام .

ثانياً : قيام احزاب سياسية مرتبطة تنظيمياً بالخارج مما يجعلها تابعة لقرار سياسي خارجي .

ثالثاً : وجود الاردن محاطاً بدول جوار تخشى التجربة الديمقراطية ، وهي على استعداد لمضايقة الاردن بممارسة تفوقها المالي والاقتصادي والعسكري والسكاني واستخدام سلاح الايديولوجية . وأذكر هنا أنه سبق احداث نيسان اللقاءات الحاسمة التي تمت على أرض الاردن بين صدام حسين وحافظ الاسد في تشرين الثاني ١٩٨٧ ، وعقب ذلك لقاء آخر في كانون الاول ١٩٨٧ ، وهذه اللقاءات المحورية كانت تعني أن الاردن تجاوز الخط الأحمر في مساره الاقليمي .

## القسم الاول

من المعروف أنه منذ نشوء امارة شرق الاردن عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٦ ، لم تكن هناك سلطة تشريعية منتخبة ، وكانت الحكومة « السلطة التنفيذية » هي التي تدير مقاليد البلاد .

وفي البدايات كانت ٧٠٪ من نفقات الدولة مخصصة للجيش ، ثم بدأت هذه النسبة بالتناقص تدريجياً حتى اصبحت مخصصات وزارة الدفاع في السنوات الماضية حوالي ربع الموازنة العامة للدولة . أي أن أصل الدولة هو من يملك القوة يملك كل شيء ، وقد يعلل هذا «الوزن النسبي » للسلطات الاخرى التشريعية والقضائية في الدولة الاردنية .

وعلى الرغم من أن المادة الاولى في الدستور الاردني تنص على أن «نظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي» وأن المادة (٢٤ – أ) تنص على أن «الامة مصدر السلطات» الا أن السلطة التشريعية استطاعت مرة واحدة فقط في تاريخ الاردن حجب الثقة عن الحكومة وذلك عام ١٩٦٣ عندما حجبت الثقة عن وزارة سمير الرفاعي .

في نهاية عام ١٩٨٨ بلغت ديون الاردن الخارجية مستوى غير مسبوق ، ووصلت نقطة خطرة ، حيث لم يكن لدى البنك المركزي ما يغطي سوى أقل من اسبوعين من مستوردات الاردن بالعملات الصعبة ، وكانت هذه التطورات مقدمة لاحداث نيسان . ومن حسن الحظ أن معنا في هذا المؤتمر البروفيسورة لوري براند التي كتبت رسالتها عن سياسة الاردن الخارجية ولها بحث مستفيض في الموضوع . وأنا اقول ان العامل المحلي والعامل الاقليمي والعامل الدولي تضافروا كلهم في تشكيل احداث نيسان .

وكانت استجابة القيادة في منتهى الذكاء عندما تجاوبت مع التوجهات الديمقراطية العالمية فكانت نقطة التحول الديمقراطي التي توجت باجراء انتخابات نيابية في تشرين الثاني ١٩٨٩ كانت في منتهى النزاهة حسب آراء كافة الوان الطيف السياسي .

## الميثاق الوطني

لقد حاز الميثاق الوطني الاردني ، الذي أقر في ٩ حزيران ١٩٩١ على مستوى عال من الرضى كوثيقة «عقد اجتماعي» يتمحور عليها المجتمع للانطلاق نحو ممارسة التعددية السياسية . ونحن نحترم الجهد الذي بذله دولة الاستاذ احمد عبيدات رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني وفريق العمل المتميز الذي صاغه . ولكن للاسف لا نستطيع ان نقول أن هذا الميثاق قد اصبح ميثاقاً للشعب اذ لم يقره مجلس النواب ، فلا زال عائماً . ولا اعتقد ان الطريقة التي تم اقراره بها قد أعطته الشرعية الدستورية .

ومن الغريب ان الحكومات المتعاقبة ايضاً لم تبذل اي جهود مذكورة لتطبيق أو الاسترشاد بما جاء في الميثاق ، وقد يكون السبب أن السلطة التنفيذية لم تشارك بأي من اعضائها في اللجنة الملكية التي قامت بوضع الميثاق .

## الديون الخارجية والبطالة والفقر

لقد ورثت الحكومات المتعاقبة بعد بدء التحول الديمقراطي ثلاث قضايا لم تستطع اي حكومة ايجاد الحل الشافي لها ، ولم تتجاوز في حلها مسألة الوعود والنيات الحسنة . وهذه القضايا هي الديون الخارجية والفقر والبطالة .

وعلى الرغم من ان الديون انخفضت بحوالي ملياري دولار ( من ٩ الى ٧ مليارات) ، ونسبة البطالة انخفضت من ٢٠ الى ١٤٪ ، ونسبة الفقر انخفضت ولكن يبدو أننا كلنا قاربنا درجة الفقر . وأنا احترم النسبة التي اعتمدها البنك العربي لخط الفقر ، اذ أن ما دون( ١٥٠) ديناراً يكون تحت خط الفقر حسب تكاليف المعيشة .





## التعددية السياسية

تم اقرار التعددية السياسية عبر اقرار قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ . والتعددية تعني حرية تعدد الآراء في المسائل والمواضيع السياسية والاقتصادية ، وافساح المجال امام الآراء المختلفة للتلاقح حتى يتم الوصول الى اكبر مستوى من التوافق والانسجام .

لكن ما زالت السلطة التنفيذية لا تسمح للتعددية بالوصول الى وسائل الاعلام التي تخضع لسيطرتها ، وبالتالي تحرم الاحزاب من توصيل آرائها في مختلف القضايا الى أكبر قطاع من الشعب .

إن أحد أقوى اسلحة الحكومة هو سيطرتها على أجهزة البث الاذاعي والتلفزيوني ووكالة الانباء الاردنية – بترا – والتي تعمل جميعها على الترويج لانجازات الحكومة – أي حكومة – وتدعم قراراتها . كما أن الحكومة تسيطر على ٣٩٪ من اسهم جريدة الدستور ، و ٦٥٪ من اسهم جريدتي الرأي والجوردان تايمز ، و ٧٥٪ من اسهم صوت الشعب .

إن سيطرة الحكومة على أجهزة الاعلام ظهرت جلياً في مسألة «ضريبة المبيعات» حيث تم تزيين الضريبة واعلان أنها توفر( ١٦) قرشاً من كل (١٠٠) دينار على العائلة الاردنية محدودة الدخل . وليس سراً أن ما نشرته الصحف اليومية حول الضريبة «كان بضغط من الحكومة » بل أن الصفحات جاءت جاهزة مصورة .

اما الصحف التي تبدي نوعاً من المعارضة لسياسات الحكومة ، فتلجأ الحكومة الى عدة قوانين لمعاقبتها ، ويكفي ان نعلم ان هناك (٥٢) قضية مرفوعة على الصحف أحدها كان على السيد جورج حواتمة رئيس تحرير جريدة يومية ، وحكم بمبلغ يدفعه هو وسناء عطية بناء على قانون المطبوعات الحديث الذي يحوي فقرات تعسفية .

بموجب الدستور نجد أن السلطة التنفيذية هي التي تضع مشاريع القوانين ، ولمجلس الامة قبولها او تعديلها او رفضها . ومن الغريب أنه لا يجوز للسلطة التشريعية ( مجلس النواب ) التقدم بمشاريع قوانين ومناقشتها ، إنما يحق له تقديم اقتراح بقانون للسلطة التنفيذية .

كما تقوم السلطة التنفيذية بوضع قوانين مؤقتة في حال عدم انعقاد البرلمان «وللضرورة» ، ومن أشهر القوانين المؤقتة التي وضعتها الحكومة قانون مؤقت معدل لقانون الانتخابات «الصوت الواحد» وذلك بعد حل مجلس النواب قبل اكمال ولايته الدستورية . وقد بدا واضحاً ان الحكومة كانت تستهدف من التعديل تخفيض الوزن النسبي للاسلاميين داخل مجلس النواب ، فكان لها ما ارادت .

بقليل من التعمق ، يمكن القول أن دور الحكومات المتعاقبة ، كان يصب في اتجاه المحافظة Conservatism ، والابقاء على الوضع الراهن Status quo ، وابقاء الناس في وضع

أحسن قليلاً من حالة اللامبالاة ، لكن اقل ايضاً من حالة النشاط والمشاركة ، اي ابقاء عدم الرضى لدى الجماهير في مستوى يمكن السيطرة عليه ، وابقاء قادة الرأي والنشطاء كالسياسيين او المؤسسات ( النقابات ) ضمن مستوى يسهل السيطرة عليه واخضاعه .

## القسم الثاني

الديمقراطية في افضل تعريفاتها هي مقدار الفصل بين السلطات . والكاتب الفرنسي مونتسكيو يشدد على مبدأ فصل السلطات « التشريعية والتنفيذية والقضائية» .

وإن لم يرد ذكر « السلطة الرابعة » في أي من دساتير العالم ، إلاّ أن حرية الصحافة تقع في مقدمة دساتير الدول ، وهي ضمن الحريات المفضلة ، التي يجب ضمانها اكثر من غيرها عند تنازع السلطات .

ففي الولايات المتحدة يتم الفصل نهائياً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، أما في النظام الانجليزي فتعتبر الحكومة جزءاً من السلطة التشريعية كونها تشكل الاكثرية البرلمانية .

مع انهيار الاتحاد السوفياتي ، تغيرت الاوزان النسبية لمختلف دول العالم . وبدا أن نظاماً دولياً جديداً في طريقه للتشكل .

ومن معايير النظام الجديد :

- حقوق الانسان .
- نظام السوق .
- الحفاظ على البيئة .
- الديمقراطية والتعددية السياسية .

ومع انهيار الاتحاد السوفياتي بدا أن العصر اشبه ما يكون باحادي القطبية أو « وحيد القرن » كما اسماه عرفات ، وان مناطحته بلا فائدة ، ولهذا بدت الولايات المتحدة – والغرب عامة – كمنطقة حرمتها مصونة .

لقد بدا أن التحول نحو الديمقراطية في الاردن هو « اعادة تغليف » للشرعية وضمان أعلى مستوى من الرضي الجماهيري .

وظهر عدم رضا الجماهير عما يحدث في الاردن جلياً في نيسان ١٩٨٩ عندما قامت حركات انطلقت من جنوب البلاد ضد سياسات الحكومة الاقتصادية آنذاك . وعلى الرغم من مضي عدة سنوات إلاّ ان الديمقراطية في الاردن ما زالت تيسر بخطى بطيئة ، ذلك ان التغيير في المجتمع لا بد أن يتم مع توافر أسباب ذاتية لذلك التغيير .

ومعروف أن العشائرية في الاردن ما زالت قوية ، وقد عبرت بعض القوى عن خشيتها ان





يبتعد مركز الثقل من العشائرية الى الأحزاب .

لقد سارعت «قوى الوسط» التي لم تكن تؤمن بالاحزاب او الديمقراطية ، بل كانت ادوات لتنفيذ الاحكام العرفية ، الى البحث لها عن دور .

وكانت الاحزاب قد حظرت عام ١٩٥٧ ، بعد تجربة قصيرة تم فيها لأول مرة في تاريخ الاردن تداول السلطة على اساس حزبي ، عندما شكل سليمان النابلسي الوزارة عام ١٩٥٦ . وآنذاك فاز الحزب الوطني الاشتراكي ، الذي كان النابلسي امينه العام بأحد عشر مقعداً من مقاعد مجلس النواب العشرين على الرغم من أنه ،أي النابلسي لم ينجح عن دائرته .

لكن يبدو أن ظروفاً خارجية عجلت في انهاء تلك التجربة ، وتم حظر الاحزاب وفرض الاحكام العرفية ، وتم تصوير التجربة عبر (٣٣) عاماً على انها اسوأ تجارب الاردن على الاطلاق ، وتم رسم صورة نمطية سلبية لها .

وعلى الرغم من صدور قانون الاحزاب الذي اعاد التعددية الحزبية الا أن الاقبال على هذه الاحزاب ما زال ضعيفاً ، وقد يكون من اسباب ذلك ان اكثر من ثلثي الشعب الاردني ولد بعد عام ١٩٥٧ ، ولم يجرّب الاحزاب السياسية . أما كبار السن ، فقد عانوا من العمل الحزبي ، أو انهم وقعوا ضحايا لصورة الاحزاب السلبية ، اضافة الى الاحوال الاقتصادية الصعبة في الاردن بسبب المديونية الخارجية التي تصل الى سبعة مليارات دولار .

كما ان تجارب الاحزاب في الدول المجاورة «وانتصاراتها !» لم تجعل منها مثلاً يحتذى . لكن النقطة الرئيسية في عدم الاقبال على الاحزاب ، هي صعوبة تغيير الولاء « من الولاء للعشيرة او القبيلة » الى الولاء للحزب الذي يقوم على مبدأ الفردية .

## التسوية والديمقراطية

لقد عبر الاردن ، مراراً ، عن التزامه بعملية السلام في المنطقة ، ولذلك اعتقد ان مسيرة الديمقراطية ستستمر ، طالما لم تخرج قوى سياسية ، تستطيع ايقاف عملية السلام او التأثير عليها بشكل حاسم .

وعلى ذلك من المتوقع دعم القوى الداعمة لعملية السلام ، وربما مشاركتها في السلطة ، ونقصد هنا الاحزاب الوسطية .

الغرب يتخوف من نمو الحركة الاسلامية في الاردن ، لكن استطيع القول أن الحركة الاسلامية في الاردن بقيت وستبقى تحت السيطرة . واذا اخرجت اجنحة منها يمكن أن تشكل خطراً سيتم احتواؤها . وعلى أي حال ، فلن تأتي حركة اسلامية تستطيع ان تنافس شرعية الهاشميين الدينية .

أما بروز قوى يسارية وقومية فاعلة يمكن أن تؤثر على مسيرة عملية السلام ، فأمر بعيد ،

فهذه القوى في أفضل حالاتها في الاردن تبحث عن دور لها تحافظ به على وجودها في الوقت الحاضر .

واختصاراً ، نستطيع القول أن الاحزاب الاردنية باستثناء حزب جبهة العمل الاسلامي هي جماعات ضغط أكثر من كونها أحزاباً تهدف الى الوصول للسلطة .

## خلاصة

في الخلاصة نستطيع التنبؤ – مع قليل من التنجيم – أن مسيرة التحول الديمقراطي في الاردن ستكون ثابتة وبطيئة ، ولكن على طريقة سباق الدراجات البطيء . ومع ذلك فستبقى « صورة الاردن الديمقراطية » كواحة للديمقراطية العربية بالنسبة للدول العربية جاذبة وقوية ومنيرة .

## القسم الثالث

يسجل للحكومات السابقة ، وبالرغم من المعوقات التي ذكرتها ، انها استطاعت تحقيق ما يلي :

أ- قانون الاحزاب السياسية رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٩٢ الذي جاء مطلقاً للتعددية السياسية بأن سمح لأي جماعة سياسية تشكيل حزب سياسي ، على أن لا يخالف أحكام الدستور . وفي ظل هذا القانون فقد تم الترخيص لأكثر من عشرين حزباً سياسياً ، خاضت الانتخابات النيابية بحرية تامة .

ب - قانون المطبوعات والنشر رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٩٣ ، وأهم ما جاء به أن منع الحكومة من اصدار اي صحيفة او مطبوعة سياسية يومية او غير يومية ، كما منع مساهمة الحكومة لأكثر من ٣٠٪ من رأسمال أي شركة صحفية .

جـ - قانون الدفاع رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٩٢ . صدر هذا القانون استناداً لنص المادة (١٢٤) من الدستور التي تعالج الظروف الاستثنائية وحالات الطوارىء ، وهو غير مرتبط بتعليمات الادارة العرفية ، ولكنه تشريع جاهز لحالات الطوارىء التي قد تتعرض لها البلاد .

د - قانون الكسب غير المشروع الذي جاء باقتراح مقدم من اعضاء مجلس النواب الحادي عشر لمراقبة قضايا الفساد المالي والاداري داخل الاجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية الاخرى . ويقتضي هذا القانون ان يدلي كل من يتولى منصباً عال او وظيفة عامة بما لديه من ممتلكات وأموال منقولة وغير منقولة حفاظاً على المال العام .





هـ - قانون الجرائم الاقتصادية والذي جاء ايضاً باقتراح مقدم من اعضاء مجلس النواب الحادي عشر ، وبموجبه يصبح للمجلس الحق في توجيه السؤال أو الاستجواب والاتهام للمسؤولين في القطاعين العام والخاص عن الجرائم التي تمس الأمن الاقتصادي في الاردن مثل جرائم التزوير والتهريب وغيرها .

كما تم نفث الروح الديمقراطية في مجال القضاء ، وقد تم فصل محكمة العدل العليا عن محكمة التمييز بموجب القانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٩٢ ، والذي جعل لمحكمة العدل العليا هيئة مستقلة تماماً عن هيئة التمييز ، وحدد اختصاصها ، وجعل لها صفتي الالغاء والتعويض بعدما كان القضاء الاداري سابقاً يقتصر على الالغاء دون التعويض . وبعد تشكيل هذه المحكمة اصبح لكل متظلم من أي قرار اداري الحق في اللجوء لمحكمة العدل العليا التي تعتبر اعلى مرجعية قضائية ادارية .

وأهم ما جاء في قانون المحكمة الجديد أنه الغى التحصين الاداري فاصبحت كل القرارات الادارية خاضعة للطعن لدى المحكمة بعدما كانت تصدر محصنة من الطعن فيها ، وهذه نقلة نوعية كبيرة .

كما انشئت محكمة أمن الدولة وحددت اختصاصاتها بموجب القانون رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٩٣ ، وأهم ما جاء به إعطاء الصفة المدنية للمحكمة بعدما كانت مرتبطة بالمحاكم العسكرية . كذلك جعلت القرارات الصادرة عن محكمة أمن الدولة خاضعة للطعن لدى محكمة الاستئناف والتمييز بعدما كانت غير قابلة للطعن فيها . والغى القانون الجديد قانون المحكمة الخاصة لمحاكمة الذين يخلون بأمن الدولة الخارجي رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٥٢ ، وقانون محاكمة مرتكبي جرائم التجسس أمام المجالس العسكرية رقم ( ٥٤ ) لسنة ١٩٥٣ وابطل العمل بهما .

كذلك اعيدت لمحكمة البداية اختصاصاتها فيما يتعلق بالجنايات الصغرى المنصوص عليها بقانون العقوبات رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٠ ، ولمحكمة الجنايات الكبرى فيما يتعلق بهذا النوع من الجرائم المنصوص عليها بقانون العقوبات نفسه .

جاء في البيان الحكومي لدولة السيد مضر بدران في ١٩٨٩/١٢/١٩ لأول مرة تأكيد على مفهوم الديمقراطية وتكريس الحريات العامة من خلال التوجهات والقرارات الحكومية التالية :

أ- اعلان الحكومة عن توفر الارادة السياسية لديها لالغاء الاحكام العرفية وتصفية الآثار الناجمة عنها والتي انعكست في الامور التالية :

- اعادة جوازات السفرالمحجوزة لاصحابها .
- الالتزام بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين .
- الافراج عن المعتقلين السياسيين .

- اعادة مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية اليومية الثلاث .
- الغاء قرار حل رابطة الكتاب الاردنيين .

ب - تجميد العمل بالاحكام العرفية الا ما تعلق منها بتصفية الآثار المترتبة على تلك الاحكام ونفاذها .

جـ - الالتزام باحترام الدستور وتطبيقه نصاً وروحاً .

وجاء في البيان الحكومي لدولة السيد طاهر المصري بتاريخ ١٩٩١/٧/١١ :

أ- السعي نحو ترسيخ دعائم دولة القانون واحترام حقوق المواطنين .

ب - التأكيد على مبدأ الشرعية والفصل بين السلطات .

جـ - التأكيد على العمل المؤسسي وسيادة القانون ووضع التشريعات المتعلقة بالحريات الدستورية كقانون الاحزاب وقانون المطبوعات والنشر .

د - البدء باتخاذ الاجراءات المعنية بانهاء العمل بالاحكام العرفية ، والبدء بدراسة ملفات المحكومين لاسباب سياسية .

وتضمن الخطاب النيابي للتجمع الديمقراطي رداً على خطاب الشريف زيد بن شاكر جاء فيه :

- الغاء الاحكام العرفية فوراً .
- انشاء نقابة للمعلمين ونقابة للفنانين وانشاء اتحاد وطني لشباب الاردن يعمل جاهداً لمصالح الشباب في مجالات التعليم والثقافة والفكر والرياضة والانتماء الوطني والدفاع عن الوطن وابنائه .
- اعادة المفصولين عن اعمالهم لأسباب سياسية الى وظائفهم بشكل كامل ، وعدم جواز حجز جوازات سفر المواطنين ، والافراج عن المعتقلين والمحكومين السياسيين ، وفتح الحدود في وجه كل الاردنيين للعودة الى الوطن انطلاقاً من مبدأ احترام النص الدستوري .

## تغول السلطة التنفيذية

اتصفت المسيرة الديمقراطية الاردنية بترهلها وتباطؤها بسبب الصدام المتكرر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي ينتهي دائماً على حساب مجلس النواب .

**أولاً** : لقد شهدت الفترة الزمنية الممتدة منذ عام ١٩٢٩ - ١٩٤٧ ، وهي فترة ما قبل استقلال الاردن ، استقراراً نسبياً اكبر من الفترة التي جاءت بعد الاستقلال . فمن خمسة مجالس تشريعية ، أكمل أربعة منها المدة الدستورية ، في حين تم حل المجلس الاول بسبب عدم تعاونه مع السلطة التنفيذية .





**ثانياً** : ومن بين أحد عشر مجلس نواب منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن ، أكمل مجلس واحد مدته الدستورية ، في حين تم حل المجالس العشرة الاخرى ، كان آخرها المجلس الحادي عشر والذي صدرت الارادة الملكية السامية بحله مع مطلع الرابع من شهر آب عام ١٩٩٣ .

**ثالثاً** : بالنسبة لمجالس الاعيان الاردنية ، يلاحظ أن ستة مجالس منها تم حلها ، في حين اكملت سبعة منها مدتها الدستورية واثنان انتهيا بالاستقالة ، أما المجلس السادس عشر فما زال قائماً حتى تاريخه . ويلاحظ في هذا المجال وعلى سبيل المقارنة ان مسيرة مجلس الاعيان الاردني قد شهدت استقراراً نسبياً اكبر من تلك التي شهدها مجلس النواب . ولعل التبرير المنطقي لذلك يعود في رأينا لعوامل ثلاثة اساسية ، أولها : عامل الخبرة وسعة الدراية بالعملية السياسية وحق المشاركة ، مما اكسبه مرونة اكبر في التعامل مع جهاز السلطة التنفيذية عنها من مجلس النواب والذي تشكل حيويته وعنفوانه واندفاعه عاملاً حافزاً في تصعيد وتيرة العلاقة بالاتجاه السلبي مع السلطة التنفيذية .

أما العامل الآخر فيستند الى تلك الطبيعة التي يتشكل منها كلا المجلسين ، حيث يتم تشكيل مجلس الاعيان بارادة ملكية سامية بناء على تنسيب السلطة التنفيذية مما يعطي للعلاقة القائمة بينهما خصوصية مميزة ، في حين يتشكل المجلس النيابي بارادة شعبية مما يضع المجلس النيابي في مواجهة دائمة مع ارادة الشعب ومطالبه المتكررة .

ان التجربة السابقة في نسيج العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أكدت على أن المفهوم الديمقراطي للسلطة التنفيذية لم يتسم بالموضوعية التي يتطلبها والحال هذه ، وما قرارات السلطة التنفيذية بحل مجلس تشريعي واحد وستة مجالس أعيان وعشرة مجالس نيابية بحجة عدم تعاونها مع السلطة التنفيذية الا تأكيد على ما أشرنا اليه .

ومن هنا فان صيغة التعاون والتكامل بين السلطتين تشكل اساساً ناجحاً لطبيعة العلاقة المستقبلية بين السلطتين لما فيه خير هذا البلد وصلاح شعبه .

لقد شكل العامل الزمني عاملاً حاسماً لاستمرار أي حكومة في سدة السلطة التنفيذية ، وبالتالي تذبذبت تلك الفترات للحكومات التسعة والسبعين المشكلة من عدة أيام لبعضها ، وعدة اشهر أو سنوات لبعضها الآخر ، مما أسهم في اختلال الادارة الحكومية ، وبالتالي انعكس في صيغة القرارات الادارية التي اتسمت بتباينها وتعارضها مع قرارات ادارية سابقة ، الأمر الذي لم يعط لأي حكومة الفترة الزمنية الكافية لتطبيق برامجها وسياساتها وتوفير امكانية مراقبتها والمحاسبة على أدائها ، في تلك الفترة التي قضتها ، على مقدار ما انجزته من مشاريع وأعمال ، أو على تقاعسها عن القيام بالواجبات الموكولة اليها .

إن ما يؤخذ على قانون الانتخاب الحالي هو تقسيمه للدوائر الانتخابية وتخصيص عدد المقاعد بما لا يتناسب مع الثقل السكاني ، وتنسحب هذه الملاحظة على معظم محافظات

المملكة ، اذ يوجد خلل بين حصة كل محافظة من المقاعد وحجمها السكاني سواء بالزيادة او النقصان ، وعلى سبيل المثال تشكل العاصمة عمان حوالي ٤١,٥٪ من مجموع السكان في حين أن نسبة المقاعد المخصصة لها تساوي ما نسبته ٢٨,٥٪ من مجموع المقاعد ، بينما محافظة الطفيلة مثلاً تضم ١,٤٨٪ من مجموع السكان وتحظى بـ ٣,٧٥٪ من مجموع المقاعد . كما لم يعتمد قانون الانتخاب اساساً واحداً في تقسيم الدوائر الانتخابية ، ففي الوقت الذي قسمت فيه الدوائر الانتخابية على أساس اداري يعتمد تقسيم المملكة الى محافظات الا انه ما لبث ان اعتمد اساساً آخر وهو تقسيم السكان على أساس جغرافي ( سكان مدن وريف وبادية ) فخصص عدداً من المقاعد لسكان البادية ( بدو الوسط ، بدو الجنوب ، بدو الشمال ) ولكل منها مقعدان . كما اعتمد الاساس الطائفي في التقسيم ، فخصص للمسيحيين تسعة مقاعد وللمسلمين احدى وسبعين مقعداً منها ثلاثة مقاعد للشركس والشيشان .

## ملاحظات أخيرة

أولاً : ان انهاء اشكالية عدم التوازن بين عدد المقاعد النيابية للدائرة وعدد سكانها يمكن ان يتم باجراء بعض التعديلات الدستورية . ثانياً : أرى أن يتم ربط الثقة بالحكومة بفترة زمنية محددة بدل اعطائها ثقة مفتوحة لاربع سنوات . وثالثاً : اذا تم استبعاد السلطة التشريعية من المشاركة في تشكيل الحكومات على اساس مبدأ فصل السلطات ، فلا يجوز اشراك نصف السلطة التشريعية وهم الاعيان باعطائهم مناصب وزارية . ان استبعاد نواب الشعب المنتخبين يجب أن ينسحب على مجلس الاعيان .



# تعقيب الاستاذ محمد فارس الطراونة

بداية اتقدم بالشكر للقائمين على هذا المؤتمر وللمشاركين والحضور ، لما لهذه المؤتمرات من أهمية في عملية البناء الديمقراطي . وثانياً ، في تعقيبي على ورقة د . موسى الكيلاني ، أقول انها تضمنت الكثير من الوقائع المدعمة بالارقام ، وأن التعقيب عليها يتطلب أكثر من ربع ساعة ، ولهذا فإني أجد نفسي محرجاً لان الكلام لا بد وان يكون مجتزءاً تمشياً مع الوقت .

أختلف مع الدكتور الكيلاني في العنوان الذي كتب فيه وهو الأداء الديمقراطي للحكومة . وهنا أجيز لنفسي أن اقول أن هذه حالة مختلف فيها ، ذلك لاننا نتحدث عن أداء حكومي في مرحلة لم تستقر بعد .فهل نعيش حالة من الانفراج السياسي؟ أم نعيش تجربة ديمقراطية؟ أم نعيش نهجاً أو خياراً ديمقراطياً لا عودة عنه؟ والأمر الثاني : هل جاء أداء الحكومات الاردنية المتعاقبة بين عامي ١٩٨٩و ١٩٩٤ في سياق واحد ، وفي اطار الممارسات التي تقتضيها عملية البناء الديمقراطي؟

تعرضت الورقة ايضاً إلى الاجتهادات حول ظروف الديمقراطية أو الخيار الديمقراطي ، وفي هذا اقول : اتفق معه في أن الديمقراطية ، لانها مطلب شعبي ناضلت من أجله شعوب وامم كثيرة ، وقدمت التضحيات من أجله . والاحتكام إلى هذا الخيار بين افراد المعادلة في الدولة ، مؤسسة الحكم والشعب ، هو السبيل الوحيد لبناء الدولة نفسها ، على قاعدة القواسم المشتركة نفسها المستندة إلى حكم القانون ، وصولاً إلى دولة المؤسسات والمجتمع المدني .

أما أحداث نيسان عام ١٩٨٩ ، فقد عبرت في الواقع عن الازمة الاقتصادية الكامنة والتراكمات السياسية على امتداد عدة عقود ، وكشفت مساوىء الاحكام العرفية وممارسات القمع وتكميم الافواه التي اطلقت يد الفاسدين في مقدرات الشعب ، وبالتالي جاءت تعبيراً صادقاً أميناً عن ضمير الشعب بكامله ، في شمال وجنوب ووسط المملكة ، وبكامل شرائحه وقطاعاته وقواه السياسية . ولنعد بالذاكرة إلى حجم البيانات والمنشورات التي كانت توزع في المدن والريف والبادية وكلها مع هذا التوجه . ولا أريد التعليق على اماكن الاكتظاظ السكاني ،

بل اكتفي بالقول أن جماهير الحركة الاسلامية وجزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية التي تتواجد في اماكن الاكتظاظ السكاني ، بالرغم من تعاطفها مع حركة الانتفاضة ، إلا أنها لم تشارك عملياً فيها ، مما أعطى انطباعاً بأن هذه الحركة كانت في جزء من البلاد . وبالنتيجة فإن استجابة مؤسسة الحكم للأحداث كان واضحاً ، وكانت البداية .

الأمر الثالث : أن رياح التغيير على المستوى الاقليمي والدولي ، ابتداء من ثورة الخبز في تونس إلى التغييرات التي عصفت بدول المنظومة الاشتراكية ، كانت من العوامل الموجبة لهذا التحرك .

ورابعاً : أن متطلبات تجديد الدولة لنفسها يقتضي الأخذ بالخيار الديمقراطي المستند إلى التعددية السياسية ، واحترام حقوق جميع المواطنين ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، وصولاً إلى المشاركة في الحكم ، والمساهمة في عملية بناء الوطن ، ورسم صورة للدولة نفسها من المجتمع الدولي . وبناء على ما سبق ، فإن الخيار الديمقراطي هو نتاج لكل ماذكرت من اسباب وعوامل وليس لسبب محدد بالذات .

وتعرض د . الكيلاني إلى تغول السلطة التنفيذية على التشريعية ، واورد بالارقام عدد مجالس النواب والاعيان التي لم تكمل ولايتها ، وانا اتفق معه ، لكن د . الكيلاني لم يحدد اسباب هذا التغول بل اشار اليه فقط . وأنا اضيف أن السبب في هذا التغول هو النصوص الدستورية التي تجيز الحل . ومن هنا تأتي أهمية اعادة النظر في بعض النصوص الدستورية ، وتعديلها وفقاً للاصول الدستورية ، لتشكل بذلك ضمانة فعلية لعدم التغول في هذا المجال ، إذا كان خيارنا الديمقراطي هو خيارنا الوحيد الذي لا عودة عنه . وبهذا فقط يتم تفعيل المادة (٢٤) من الدستور التي تقول أن « الامة مصدر السلطات » ، والمادة (١/٦٨) التي تقول ان مدة مجلس النواب اربع سنوات شمسية على ارض الواقع .

وتعرضت ورقة العمل أيضاً إلى معوقات واجهت الحكومات المتعاقبة . واجد نفسي اختلف كلياً مع ما ذهب إليه د . الكيلاني في هذا الصدد . إن بروز الهوية الوطنية الفلسطينية لم يشكل عائقاً في الماضي ، ولن يشكل عائقاً في المستقبل . فالاردن

(الدولة ) يتعامل مع مواطنين في ظل سيادة القانون . وعندما تتحدد الحقوق والالتزامات بوضوح ، فإن الكثير من الامور المعقدة ستحل ، والممارسة الديمقراطية هي الكفيلة بوضع الامور في نصابها . أما قيام احزاب سياسية مرتبطة تنظيمياً بالخارج كمعوق ثان أمام الحكومات المتعاقبة ، فإنه إذا كان بامكان الحكومات أن تلغي الاحكام العرفية وتفعل المادة (١٦) من الدستور التي اعطت للمواطن الحق في الاجتماع وتنظيم الاحزاب ، فإن بالامكان أن تصدر قانوناً للأحزاب يحكم العلاقة بين المنتمين للاحزاب ومؤسسات الدولة . ولكن غياب هذا القانون كان السبب في لجوء هذه التنظيمات إلى العمل السري ، وما يؤكد ما ذهبت إليه هو





وجود عشرين حزباً ، كما ذكر د . الكيلاني ، على ساحة الاردن جميعها مرخصة وعاملة في حدود القانون ، وتحديداً القانون رقم (٣٢ ) لسنة ١٩٩٢ الذي لايسمح بالتبعية التنظيمية أو المالية للخارج .

أما المعوق الثالث الذي أشار إليه د . الكيلاني ، حول دول الجوار ، هنا أضيف أن لكل دولة فلسفتها الخاصة ونهجها في الحكم ، ومضايقة دول الجوار للاردن أمر وارد ، ولكن الرد عليه لا يكون إلا بالديمقراطية التي تعطي الفرصة لقاعدة عريضة من الشعب للدفاع عن مكتسباتها في مواجهة المضايقات الخارجية وليس بعزل مؤسسة الحكم عن القاعدة الشعبية العريضة . ويؤكد ما ذهبت إليه حالة الانسجام بين مؤسسة الحكم والشعب في مواجهة الحصار العربي والدولي الذي وجه للاردن والعراق في آن معاً بعد تاريخ ٢ آب ١٩٩٠ .

كما أشار د . الكيلاني في القسم الاول إلى بداية عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٤٦ ، وإلى حجب الثقة عن حكومة سمير الرفاعي ، وفي هذا أقول أن أول لائحة للانتخابات النيابية وضعت في الاردن عام ١٩٢٣ ، واول قانون للإنتخاب كان عام ١٩٢٨ ، وان أول اجتماع لممثلي الشعب أصدر ميثاق ١٩٢٨ ، ولكن المعاهدة الاردنية - البريطانية حالت دون ممارسة الشعب لدوره في الحكم ، وحولت إمارة شرقي الاردن إلى تابع للدولة البريطانية بموجب المعاهدة غير المتكافئة . وبشأن دور مجلس النواب في اسقاط حكومة سمير الرفاعي عام ١٩٦٣ ، فان النتيجة كانت بحل مجلس النواب واعتقال عدد من اعضائه .

وفي تعقيبي على ما بلغته الديون الخارجية عام ١٩٨٨ ، فإنني أقول بكل اسف أن أحداً من الذين مارسوا الحكم لم يتحمل المسؤولية عن النتيجة ، وأن الشعب وحده سيدفع ثمن هذه وتلك من السياسات المنحرفة ، وان الحوافز التشجيعية قد تحققت لكثير من رموز المرحلة ، وان الحكومات المتعاقبة لم تساهم في تقديم الأدلة الكافية للادانة ، وكأن الشعب مزرعة للصفوة المختارة .

تعرضت الورقة أيضاً إلى الميثاق ، وفي هذا أقول أن الميثاق عقد اجتماعي وبناء فكري متكامل لو تم الاخذ بمضامينه باعتباره وثيقة مرجعية ملزمة أدبياً للمشرع وصاحب القرار ، ولكن وبكل اسف تحول الميثاق إلى شعار ، ولايشار إليه إلا في تبرير قرارات الحكومة التي يراد لها التنفيذ بمعزل عما جاء فيه من سياسات متكاملة ينبغي على الحكومات المتعاقبة الأخذ بها كبديل للمزاج الشخصي الذي بدأت ملامحه تظهر على حساب ما تعاقدنا عليه في الميثاق .

تعرضت الورقة كذلك إلى انخفاض المديونية الخارجية وانخفاض نسبة البطالة والفقر ، وفي البطالة أقول أن الحكومات المتعاقبة قد فشلت فعلاً في مواجهة ظاهرة البطالة كمشكلة اقتصادية اجتماعية ، وسبب الفشل لا يعود إلى عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على التخفيف من حدتها ، بل لان الحكومات لم تواجهها كمشكلة ، في بحث جذورها وأبعادها وأثرها على

المستويين الاجتماعي والاقتصادي . لماذا لا نقول ان البطالة هي بطالة متعلمين وحملة مؤهلات متوسطة وجامعية من العلوم الانسانية ؟ لماذا لا نقول أن لدينا أكثر من ثمانين أو تسعين مؤسسة تعليمية بين جامعة ومعهد متوسط ترمي سنوياً في سوق العمل أكثر من (٣٠) إلى (٥٠) الف خريج دون عمل ؟ ولماذا لا نقول أن كل خريج يكلف أهله آلاف الدنانير ، وينتظر بعدها دوره في الوظيفة الذي لن يتحقق؟! وعندما نتكلم ونقول أن جامعاتنا ومؤسساتنا اشغال حضاري فنحن نبالغ بهذا لأنه لم يعد لدينا سوق عمل لهؤلاء الخريجين لا في دول البترول ولا في الدول ذات الجامعات العريقة ، وبالتالي اذا اردنا أن نكون صادقين مع أنفسنا فلا بد من أن نغلق الاستثمارات التعليمية التي لا مثيل لها في المنطقة .

على أي على حال هذا اجتهادي ، قد اختلف مع كثير من الاخوان ، ولكن كيف نعالج ذلك إذا كانت الاستثمارات التعليمية هي لصانعي القرار . وفي قانون الاحزاب ،اقول ، صحيح ان وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون ووكالة انباء في يد الحكومة ، لكن عمليات الانشطار غير المتناهية في التنظيمات الحزبية حالت دول تشكيل قوة ضغط قادرة على الفعل .

ولا بد من الاعتراف بأن حالة الضعف هذه في صفوف التنظيمات الحزبية اعطت للسلطة التنفيذية امتدادها المضاد وخاصة لمن لم يرتق بوعيه من عناصر هذه السلطة إلى استيعاب المرحلة التي ينبغي أن تكون عليها الدولة الاردنية . وحول ضريبة المبيعات فإنني اختلف مع د . الكيلاني ، فأنا من أنصارها ، وأؤمن بأن خزينة الدولة هي جيوب رعاياها ، ولكن جيوب رعايها المنتفخة وليست الفارغة ، شريطة ان يتسلم خزينة الدولة من يعطي مصالح الدولة الاولوية التي تستحقها .

واختلف مع د . الكيلاني في قضايا الصحافة ، صحيح أنه تم تحويل (٥٠ ) قضية ، لكننا احتكمنا إلى القضاء وإلى القانون ، ونحن نحترم القضاء ونثق بحكمه . ومادام لدينا قانون يطبق ، فإننا سنقف على الحقيقة بصدور قرار القضاء . وحول حق السلطة التنفيذية في إصدار القوانين المؤقتة ، اقول انها وردت حصراً في المادة (٩٤) ولكن ، وهنا اختلف مع د . الكيلاني ، إذ أن بامكان مجلس النواب في أول انعقاد له ان يلغي القانون المؤقت برمته شريطة الحفاظ على الحقوق المكتسبة والاتفاقيات .

كما اجازت المادة (٩٥ ) من الدستور لعشرة من النواب والاعيان أن يتقدموا باقتراح ، وأيضاً تم تقييد الحكومة في أن تتقدم بالاقتراح إلى مجلس النواب في الدورة نفسها ، أو في الدورة التي تليها ، وهذا النص دستوري ليس للسلطة التنفيذية خيار فيه .

وفي القسم الثالث ، لي تعليق بسيط على اشارة الدكتور للعشائرية والحزبية ، أنا اقول عندما تطرح الاحزاب برامجها الوطنية وتستند إلى مبادىء واضحة وصريحة ، ويرتقي القادة والاعضاء الحزبيون إلى مستوى الفكر الذي يطرحونه فانهم قادرون على اختراق العشائرية ،





علماً بأن العشائرية لم تعد الشيء الذي يخوف ، والناس الآن يلتقوا ويتعاملوا مع بعضهم من خلال قضايا مصلحية .

واتفق مع الدكتور في ما ذهب اليه حول أداء الحكومات السابقة ، ولكن علينا ان نعترف بأن هذه الحكومات نجحت في ما يلي : حكومة الشريف زيد نجحت في اقناع المعارضة بجدية التوجه الديمقراطي من خلال اجراء انتخابات نزيهة في عام ١٩٨٩ . ونجحت حكومة دولة مضر بدران في امتصاص حدة التوتر بين المرحلتين السابقة لعام ١٩٨٩واللاحقة له ، وفي تجسير العلاقة فيما بين القوى المعارضة والحكومة إلى درجة استقطاب الحركة الاسلامية للمشاركة فيها ، كما نجحت في تجميد الاحكام العرفية . ونجحت حكومة دولة طاهر المصري في اصدار تشريعات متعددة لتثبيت ركائز دولة القانون والتعددية السياسية ، واستقطبت عدداً من القوى القومية واليسارية والمستقلة . ونجحت حكومة الشريف زيد الثانية في تجسير العلاقة بين النواب والحكومة والمشاركة في صنع القرار .

# تقييم أداء مجلس النواب الحادي عشر

( ١٩٨٩ - ١٩٩٣ )

*النائب بسام حدادين*

## مقدمة

تشكل مجلس النواب الحادي عشر بعد انقطاع للحياة البرلمانية في الأردن استمر أكثر من ربع قرن . ومما لا شك فيه أن هذا التغييب للحياة البرلمانية ، له دوافعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وشكل اعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية الوجه الآخر والمكمل لتغييب دور السلطة التشريعية ، وهي السلطة الدستورية الأولى التي يستمد الحكم منها شرعيته .

لقد صبغت المرحلة العرفية ، حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأثرت على وتيرة التطور وعجلة التقدم والتنمية ، وأدخلت البلاد في أزمات خانقة ، وتميزت هذه المرحلة بالاحتقانات الاجتماعية التي كانت تجد تعبيرات عديدة لها من أبرزها هبة نيسان عام ١٩٨٩ .

إذاً ، جاء انتخاب مجلس النواب الحادي عشر ، على خلفية هذا الواقع بكل تعقيداته وأزماته على الصعد المختلفة المشار إليها . ومع إنبعاث الحياة البرلمانية واعادة الاعتبار للسلطة التشريعية لاحقاً مع رفع الأحكام العرفية دستورياً ، بدأ الحكم يبحث عن توسيع قاعدته واشراك فئات اجتماعية جديدة ، مما أدى إلى اختلال التوازنات الاجتماعية - السياسية . فإعادة الاعتبار للسلطة التشريعية ، أدخل البلاد حقاً في مرحلة سياسية جديدة تميزت بانفراج سياسي داخلي نسبي ، فتح الباب لامكانية احداث اصلاحات ، سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ، جاء الميثاق الوطني الأردني ليعبر عنها بكل وضوح .

ومعلوم أن لمجلس النواب دوراً رئيسياً في تحقيق هذه الاصلاحات ، وترسيخ المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد باعتباره أداة التشريع الرئيسية ، وأداة الرقابة على السلطة التنفيذية





وسياسات الحكم المختلفة .

فالحكم على أداء مجلس النواب يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المرحلة التي سبقت تشكيله ومدى قدرته على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة والتأسيس لها .

وقبل الدخول في تقييم أداء المجلس النيابي الحادي عشر ، تجدر الاشارة إلى أن هذا المجلس جرى انتخابه على أساس قانون انتخابي قاصر عن التعبير بدقة عن الارادة الشعبية . والحديث عن نزاهة الانتخابات وعدم تدخل السلطة التنفيذية فيها لا يعني أن السلطة التنفيذية لم تتدخل مسبقاً في نتائج هذه الانتخابات من خلال مواد القانون التي بترت الأساس الديمقراطي والمساواة بين المواطنين .وقد انعكس ذلك بكل قوة على التركيبة السياسية للمجلس ، وعلى ارادته في التغيير والقدرة على ترتيب الاولويات بما يمكنه من احداث اصلاحات أو التأسيس لها .

وتجدر الاشارة أيضاً هنا إلى أن مجلس النواب هو جزء من السلطة التشريعية التي كما هو معلوم تتشكل من مجلسي النواب والأعيان ويرأسها جلالة الملك بما يعني أن ارادة مجلس النواب وحدها لا تكفي ، وهي مقيدة بنصوص دستورية تضعف من قدرته على الحركة والتعبير عن ارادته .

## التركيبة السياسية للمجلس الحادي عشر

أفرزت الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ مجلساً نيابياً محكوماً بالواقع السياسي المشار إليه ، وبقانون انتخاب قاصر كما أشرنا سابقاً . ولقد أثرت هذه العوامل مجتمعة على الطبيعة السياسية لتركيبة المجلس . فقد جرى انتخاب غالبية أعضاء المجلس على أسس فردية وعشائرية ، إذ أن الحزب السياسي الوحيد الذي كان مؤهلاً لخوض انتخابات نيابية على مستوى البلاد كان حزب الاخوان المسلمين ، حيث نجح في إيصال (٢٢) نائباً ، أعضاء في الحزب ، وساعد في انجاح عدد آخر من النواب الذين ظلوا يدورون بطريقة أو بأخرى في فلك الحزب ، مما أعطاهم ثقلاً نيابياً يدور حول رقم (٣٠) نائباً على الأقل ، فضلاً عن أن الحسابات الانتخابية لبعض أعضاء المجلس جعلت قوة تأثير الاخوان المسلمين تصل إلى أعداد أخرى من النواب .

وقد تميز أداء الاخوان المسلمين ( الحركة الاسلامية) في المجلس النيابي الحادي عشر ، بالطابع المحافظ ، ولم يوظفوا هذه القوة العددية الهائلة ، باتجاه التصادم مع السياسات الحكومية بهدف تغييرها او تطويرها أو التأسيس لاصلاحات جدية . وكانت حركتهم السياسية تخضع لحسابات خاصة أفقدتهم الدور المبادر ، لا بل أحياناً كانوا شركاء في السياسات الرسمية أو

جزءاً منها .

أما التيار السياسي الثاني داخل المجلس ، وهو ما اصطلح على تسميته بالتيار الديمقراطي والذي كان يضم حوالي (١٢) نائباً تجمع أغلبهم فيما عرف بالتجمع النيابي الديمقراطي . لقد ظهر هذا التيار مفككاً وغير موحد ولعب الأداء الفردي والحسابات الذاتية دوراً رئيساً في تحجيم دور هذا التيار التنويري ، الذي كان مرشحاً لأن يلعب دوراً سياسياً مهماً يفوق قدرته العددية ، لكن للأسباب التي أشير لها لم ينجح هذا التيار في ترجمة معارضته الصوتية إلى مبادرات سياسية ، ولم يلعب دوراً في تجميع المعارضة واختبار جدية الآخرين ورغبتهم في التغيير .

أما التيار الثالث فكان يتشكل من عدد من الكتل البرلمانية التي كانت تقوم وتنقسم على أسس غير سياسية ، وغالبية هذا التيار هم من ممثلي الاقطاع السياسي وكبار الملاك وكبار الموظفين السابقين والمتقاعدين العسكريين وأصحاب رؤوس الأموال والوزراء السابقين ، وقد شكل هذا التيار القاعدة الرئيسية للحكومات المختلفة وأداة الدفاع عن ما هو قائم .

وخارج هذه التيارات الثلاثة ، كان عدد قليل من النواب لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ، لم يكن له أي قدرة على التأثير على واقع الحال . هذه القراءة السريعة للتركيبة السياسية للمجلس ، تؤشر بوضوح على القدرة التي كان يمتلكها المجلس في المشاركة الفاعلة في التأثير على حياة البلاد ، وفي التأسيس للمرحلة الجديدة . وقد لعبت أجهزة الحكم المختلفة دوراً مؤثراً في تهميش دور المجلس واستثارة الرأي العام عليه للحد من قدرته على التصدي لمهمات المرحلة الجديدة ، ومن دوره في احداث تغييرات جدية على طريقة الحكم والسياسات المعتمدة .

وقد حاول الحكم أن يتجنب ويحاذر التصادم المباشر مع المجلس ، خاصة بعد انخراط الحكم في العملية السياسية في مدريد ، ونجح ببراعة في امتصاص المعارضة الواسعة لسياساته ، عندما جمّع صفوفه في حكومة الشريف زيد ، وكسب الوقت إلى أن انتهت الدورة البرلمانية العادية الرابعة . وعمل على تعطيل الدورة الاستثنائية الرابعة ، ومن ثم حل المجلس قبل نهاية ولايته الدستورية . وفي المقابل لم تلعب الحركة السياسية خارج البرلمان أي دور يذكر لأسناد المجلس أو لدفعه نحو اصلاحات ديمقراطية محددة .

## كيف مارس مجلس النواب الحادي عشر دوره على الصعيد الديمقراطي

لعب المجلس في دورته العادية الأولى دوراً بارزاً في التأكيد على أهمية الخيار الديمقراطي وكشف عيوب المرحلة العرفية ، وقد لعب المزاج الجماهيري العام وحرارة الشارع دوراً في الضغط على النواب لاثبات وجودهم وخاصة أنهم قادمون من حملات انتخابية وما زالت حرارة الشارع





عالقة في الأذهان . وسعى النواب من خلال النقد للممارسات العرفية اثبات الوجود واحتلال موقع في الحياة السياسية .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الحكم كان في موقع دفاعي ومربك ، ولم ينجح في احتواء المجلس مما دفعه إلى الاسراع في تقديم تنازلات لصالح الانفتاح السياسي والديمقراطي ، حتى أن حكومة السيد مضر بدران كانت تعلن في أعقاب كل جلسة أو قبلها عن اجراءات متتالية على صعيد الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وبقيت تراوح في موضوع الأحكام العرفية لأنه سلاح لا يمكن التخلي عنه بسهولة بعد ربع قرن من الاسترخاء تحت ظلاله . . . لكن لم يكن ممكناً الاستمرار إلى ما لا نهاية في المماطلة والتسويف ، وأخذ الحكم ثمناً في اقرار بعض القوانين بالكيفية التي يريدها من أجل رفع الأحكام العرفية ، وكان ذلك من خلال قانون رفع المسؤولية ، وقانون محكمة أمن الدولة ، وغيرها ، حيث جرى تحصين الاجراءات العرفية ، وتقييد محكمة أمن الدولة التي سعى الحكم جاهداً كي يحصن قراراتها من الطعن أو الاستئناف أو التمييز .

لقد حقق مجلس النواب بمجرد تشكيله توازنات جديدة لا يمكن إلا أن تفرز مكاسب حقيقية للشعب على صعيد الحريات الديمقراطية والعامة ، وتحقق ذلك من خلال اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، وعودة المفصولين السياسيين إلى عملهم ، والافراج عن آلاف جوازات السفر المحجوزة ، والسماح للمواطنين بالتنقل والعودة ، وأخيراً رفع الأحكام العرفية .

في مجال التشريع ، أنجز المجلس قانون الأحزاب الذي جاء خطوة إلى الوراء عن القانون السابق ، ولكن الكارثة الحقيقية التي اقترفها المجلس كانت في قانون المطبوعات والنشر ، حيث جاء هذا القانون قاصراً عرفياً يكتوي بناره كل يوم من يمارس العمل الصحفي ، وليس أبلغ من وجود عشرات القضايا على صحفيين في المحاكم لأسباب تافهة ولا تستحق الوقوف . .وتجدر الاشارة هنا إلى أن اقرار هذا القانون جاء في وقت نجحت فيه الحكومة في توحيد عمل قاعدتها النيابية ، ولم تكن هذه القاعدة موحدة كما كانت خلال مناقشات قانوني المطبوعات والنشر وقانون الأحزاب .

أما على صعيد تشريع حق القطاعات الشعبية والمهنية في التنظيم النقابي ، فقد أخفق المجلس في تحقيق أي شيء على هذا الصعيد ، وحتى إزاء قانون نقابة المعلمين ، نجح الحكم في المماطلة إلى السنة الرابعة ، وعطّلة في المراحل الدستورية اللاحقة .

كان بامكان مجلس النواب أن يقدم أكثر مما أنجز في مجال الحريات العامة والديمقراطية لو أنه أحسن استثمار عناصر القوة الموجودة بداخله . وقد شكل المجلس في دورته الأولى لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين ، كان لها دور مهم على هذا الصعيد ، لكنها وبحكم تركيبة المجلس المشار إليها ، اقتصر دورها على معالجة شكاوى المواطنين فقط ولم تفتح الملف على مصراعيه .

## على صعيد الموقف من التسوية

الحكومات المتعاقبة على المجلس ( بدران ، المصري ، الشريف زيد ) نالت ثقة المجلس ، بما في ذلك الثقة على خطها ووجهتها السياسية المعروفة . ونجحت الحكومات الثلاثة في ادارة الصراع مع المجلس بذكاء بارع امكنها تجنب الصدام مع المجلس الذي كان يضم أكثر من (٣٥) نائباً يعلنون معارضتهم لاشتراك الاردن في مفاوضات مدريد ، ولم تنجح المعارضة بكل تلاوينها من التاثير على مسار السياسة الرسمية بهذا الاتجاه ، وتجدر ملاحظة غياب اي محاولة سحب ثقة من الحكومة في هذا الشأن الهام ، بالرغم من وجود الكم الكبير من المعارضين لمسيرة التسوية التي انطلقت في مدريد ، وهذا مؤشر واضح على سقف المعارضة التي كانت في مجلس النواب الحادي عشر .

أما في الموقف من أزمة الخليج ، كان موقف المجلس واضحاً ، وانحاز بشكل شبه اجماعي إلى جانب العراق ، وغني عن القول أن سبب هذا الاجماع هو الموقف الرسمي والشعبي الشامل إلى جانب العراق .

## القضايا الاقتصادية والاجتماعية

لم ينجح المجلس في احداث اي تغيير يذكر على سياسات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فموازنات الدولة كانت تحظى بأغلبية كبيرة وهي ، أي الموازنات ، التعبير الرقمي عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تستند إلى ما يسمى ببرنامج التصحيح الاقتصادي المستند إلى «توصيات» صندوق النقد الدولي ، التي يجمع المحللون الاقتصاديون على اعتبار ان هذه التوصيات – الوصفات ، تحل المشكلة على حساب مستوى دخل الفئات الوسطى والفقيرة وذوي الدخل المحدود ، وأنها تحدث تشوهات عميقة في هيكل الاقتصاد ، وتجعله ملحقاً ، وتفقده القدرة على ترتيب أولوياته الوطنية . وعليه فقد استمر تخفيض الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين ، وتواصل رفع الدعم عن المواد الاساسية ، وتواصلت عملية الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية ، ويجري اعادة النظر في القوانين الضريبية والجمركية لجهة خدمة الوجهة الاقتصادية للحكومة وليس اعادة النظر في اسس توزيع الدخل القومي وحماية السوق والصناعة الوطنية .

كذلك فقد أعطى المجلس ، بتحيز طبقي واضح ، اهتماماً لمشكلات القطاعات المصرفية والبنكية وقضايا الاستثمار والاستيراد ، على حساب القضايا التي تهم الفئات الشعبية مثل قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل وغيرها . هذا لا يعني أننا نعارض فتح كافة ملفات الاقتصاد وتطوير التشريعات التي تعزز دوره وتسهل الطريق امام نموه وتطوره ، لكننا نشير إلى





الاهتمامات والأولويات وهذا يأتي انسجاماً مع التركيبة الطبقية والسياسية للمجلس .

## في مجال الرقابة على السلطة التنفيذية

أ ـ أمكن لمجلس النواب منذ انبعاثه عام ١٩٨٩ ، ان يحاكم المرحلة السابقة العرفية بشكل أو بآخر . وإذا كانت تركيبة المجلس السياسية ، لا تسمح ولم تسمح بأن تذهب ملفات المحاكم إلى نهاياتها ( ملف الفساد المالي والاداري وقضايا الحريات مثلاً ) ، فانه حول هذه الملفات الى محاكمة علنية محرجة ، أدت إلى تصبب العرق على جباه رموز وأدوات المرحلة العرفية . وبغض النظر عن النقد الذي يتعرض له المجلس ، لأنه لم يصل بمرتكبي المخالفات إلى «المقصلة» ، الا أن حقيقة سياسية كبيرة ، أمكن اظهارها ، مفادها ان الأحكام العرفية كانت غطاء يستفيد منه حفنة من المتنفذين ، على حساب الشعب والوطن ، وسقطت كل الدعاوى والتنظيرات التي كانت تطلق للدفاع عن الاحكام العرفية وتبرير ديمومتها واستمرارها .

اعتقد ان رسالة سياسية قوية ومدوية امكن لمجلس النواب ان يرسلها وهو يفتح هذه الملفات ، بما كان له انعكاس ايجابي كبير للحد من التلاعب في المال العام ، ويقظة مجتمعية عارمة لحقوق الانسان ، وتشبث واسع باهمية الديمقراطية في حياة البلاد .

ودفع هذا الواقع خصوم الديمقراطية إلى شن حملة منظمة لتهميش مجلس النواب والنيل منه كمؤسسة وكافراد للحد من دوره حتى المعنوي ، ورافق ذلك عمل منظم للعودة إلى الخلف خطوتين ، لا من أجل خطوة إلى الامام ، انما لتفصيل القامات بقدر سقف البناء الديمقراطي المحتمل والممكن والذي يمكن ان يعطي ثماراً ووظائف سياسية داخلية وخارجية .

ب ـ أما الرقابة السياسية من خلال الثقة والاستجواب والسؤال وتقارير ديوان المحاسبة وطلبات المناقشة فقد شابتها شوائب عديدة ، لعبت تركيبة المجلس السياسية دوراً هاماً فيها ، فلم يشهد مجلس النواب منذ عام ١٩٨٩ حتى الان حالة واحدة لسحب الثقة لا من حكومة ولا من وزير محدد ، حتى في الاستجواب الوحيد الذي حصل ، لم يتوج باقتراح سحب ثقة ، ربما محاولة سحب الثقة بطريقة غير مباشرة كالتي حصلت حين وقع أكثر من خمسين نائباً على عريضة ضد حكومة المصري ، لكن لم يستعمل بهدف سياسي محدد وكان المجلس بكل كتله النيابية والسياسية أعجز من أن يشهر هذا السلاح ، الذي هو معيار المعارضة الجدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وبدعوى حماية المرحلة وعدم اعطاء المتربصين بالديمقراطية فرصة الانقضاض أو التحريض عليها ، فقدت الاطياف السياسية ، التي عارضت الحكومات ولم تعطها الثقة

مصداقيتها السياسية .

اما الأسئلة التي كان يوجهها النواب للحكومة ، فكانت أسئلة عامة ، وقليلة هي الاسئلة التي أشارت إلى سياسات معينة ، ولم يتم تحويل أي سؤال إلى استجواب .

أما طلبات المناقشة ، فقد طالت عناوين مهمة على مختلف الصعد ، وكانت مناسبات لتظهير القصور الحكومي ، وتسليط الضوء على بعض السلبيات ، وبالرغم من جميع طلبات المناقشات التي تمت ، لم ينجح المجلس في اظهار ماذا يريد بالضبط من الحكومة ، مما سهل على الحكومة أن تنتقي ما تشاء من مطالب النواب ، وأن تردد في كل مرة أن «طلب المناقشة لتبادل الرأي» ، ويردد مناصروها هذه المقولة التي أفرغت الوظيفة الحقيقية لطلبات المناقشة والتي يجب ان يقول فيها المجلس كمؤسسة ماذا يريد في موضوع المناقشة ، وتقول الحكومة رأيها في اقتراحات النواب ، بحيث أن طلبات المناقشة يمكن ان تصل إلى الاختلاف وسحب الثقة .

ومع هذا كله اقول ان طلبات المناقشة اثمرت في بعض جوانب الرقابة والمحاسبة . فمثلاً في موضوع التعيينات ، جرى وضع اسس جديدة أكثر عدلاً ، وجرى تقدم في معالجة بعض القوانين الوقائية واجراءات أخرى عديدة مفيدة لا داعي لسردها وهكذا . وفي الوقت نفسه فإن طلبات مناقشة مثل مناقشة الوضع الزراعي مثلاً لم تقدم أي فائدة ولم تغير اي شيء من واقع الحال . اما تقارير ديوان المحاسبة ، فلم تعط اي اهتمام يذكر مع انها مادة اساسية يمكن الدخول منها لاشكال متعددة من الرقابة والمحاسبة .

أخيراً ، فانني أرى حاجة ماسة لاحداث اصلاحات سياسية ودستورية تمكن من اعطاء السلطة التشريعية دوراً افعل في حياة البلاد وفي رسم حاضرها ومستقبلها . واعتقد ان غياب مثل هذه الاصلاحات يبقي الديمقراطية الاردنية قاصرة ، وسوف تعود الاحتقانات الاجتماعية والسياسية من جديد .

وإذا كان الحكم يصر على عدم الالتزام بوثيقة الميثاق الوطني الاردني ويعيق التقدم نحوها ، فهذا يعني تخلياً عملياً عن مضمون هذا العقد الاجتماعي او لنقل المساومة التاريخية بين الطبقات والفئات، والقوى السياسية المختلفة . وعليه فإنني أدعو إلى :

١ـ نظام انتخابي جديد .
٢ـ تحصين مجلس النواب من الحل .
٣ـ اعادة النظر بطريقة تشكيل مجلس الأعيان والعلاقة بين مجلسي النواب والأعيان .
٤ـ اطلاق حق الفئات الشعبية والمهنية في التنظيم النقابي .
٥ـ تطوير قانون الأحزاب والمطبوعات لجهة دمقرطتهما .

فلا ديمقراطية جادة دون التقدم بهذا الاتجاه وعكس ذلك يكون لدينا ديمقراطية شكلية ، ديمقراطية لا تشكل وسيلة لحلول ، بل خصم ينبغي كشفه وتعريته .



# تعقيب الاستاذ حسني عايش

في البداية اسمحوا لي بالتعبير عن تقديري للدور الثقافي السياسي الذي يقوم به مركز الاردن الجديد للدراسات ، وسعيه الموصول في هذا المضمار لصياغة الاردن الديمقراطي الجديد . واسمحوا لي كذلك بالاعتذار عن محدودية تعقيبي شكلاً ومضموناً ، وان كان صريحاً على تقييم النائب السيد بسام حدادين القيم للأداء النيابي .

لقد تسلمت مخطوطته وكذلك برنامج المؤتمر متأخراً ، مما لم يوفر لي الوقت اللازم لمثل هذا الموضوع الكبير الهام لتقديم التعقيب الذي يستحقه ، وبالاضافة إلى ذلك حرت في عنوان أو حدود الموضوع الذي يجب أن أعقب عليه ، اذ بينما كان عنوان الورقة تقييم اداء المجلس النيابي ٨٩ / ٩٣ ( المجلس الحادي عشر ) ، كان العنوان المطلوب مني ان اعقب عليه هو تقييم الاداء النيابي ٨٩ / ٩٤ ، أي أداء مجلس النواب الحادي عشر والثاني عشر .

ومما زاد من الحيرة قصر ، كل من الباحث والبرنامج ، الموضوع على الاداء النيابي لا البرلماني (أي مجلسي النواب والاعيان) مع أن الموضوع يقع تحت المحور الثاني من البرنامج ، وهو العملية الديمقراطية الاردنية (٨٩/٩٤) . وللخروج من هذا المأزق ، رأيت الجمع والقصر لاستكمال ما هو مطلوب مقتصراً كلامي على أداء المجلس .

أولاً : أتفق مع معد الورقة على الخلفية الاستثنائية التي انبثق منها مجلس النواب الحادي عشر . وربما يجب أن يضاف إلى هذه الخلفية التي رافقت المجلس ، حرب الخليج ولقاء مدريد الذين يجب أن يؤخذا بعين الاعتبار عند تقييم أداء مجلس النواب الحادي عشر أو مجلس الأمة الحادي عشر .

ثانياً : أوافقه كذلك على اشارته إلى أن السلطة التشريعية هي السلطة الدستورية الاولى التي يستمد منها أي حكم شرعيته ، ولكن هذه الشرعية تظل ناقصة دون الشرعية الديمقراطية ، كما يقول المفكرون السياسيون وغير السياسيين اليوم ، ومن أبرزهم في البلاد العربية الاستاذ محمد الجابري في ورقة له بعنوان « اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي » .

**ثالثاً** : واتفق مع معد الورقة على طول الخط في قوله ان اعادة الاعتبار للسلطة التشريعية ، ولكن في نطاق ديمقراطي ، ادخل البلاد في مرحلة سياسية جديدة تميزت بانفراج سياسي . . . الخ . غير أنني أجد نفسي هنا مضطراً إلى الاشارة إلى العداء الذي اظهره مجلس النواب الحادي عشر للميثاق الوطني بوجه عام ، رغم تقدمية هذا الميثاق ، واشتراك عدد غير قليل من أعضائه في صياغته ، مما أدى إلى اجهاضه ، أو تحوله إلى مجرد سلطة ادبية غير ملزمة لأحد ، كما يجهض الآن مركز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي .

**رابعاً** : وينسب معد الورقة كثيراً من القصور في أداء المجلس إلى قانون الانتخاب الذي جاء به . والحقيقة أن هذا النسب صحيح إلى حد كبير . فالقانون المشار إليه قد تم تفصيله جهوياً وعشائرياً وسكانياً ، بطريقة غير ديمقراطية وغير عادلة ، ولكن المجلس بعد انتخابه سكت عليه ، فلم يقم بسعي جاد لتبديله أو تعديله ، مما جعل الحكومة تنفرد فيما بعد ، وبغياب المجلس ، بوضع قانون معدل له أسوأ منه .

**خامساً** : ويوحي معد الورقة بأن مجلس الأعيان كان معيقاً لمجلس النواب ، وربما حجر عثرة في طريقه ، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً دائماً ، لان مجلس الاعيان كان في بعض الاحيان يتجاوز مجلس النواب في الأداء ، كما في قانون محكمة العدل العليا ، وقانون رعاية الشباب ، وقانون رعاية المعوقين ، ولكنه يعيق عمله بصورة محدودة في أحيان أخرى ، كما في قانون الكسب غير المشروع ، وقانون نقابة المعلمين .

واستغل هذه المناسبة لأقول ، رغم ان المجلسين معاً يشكلان البرلمان الاردني أو مجلس الأمة الاردني ، إلا أن الاتصال والتفاعل بينهما ضعيف . ولعل اضافة عضو من كل لجنة في كل مجلس إلى اللجنة المماثلة في المجلس الآخر دون حق التصويت يساعد على جسر الهوة بينهما وتوفير كثير من الوقت والجهد الذين يضيعا في « اعادة اكتشاف الكهرباء» عند مناقشة مشاريع القوانين في لجان مجلس الاعيان .

لكن هل يوحي معد الورقة بضرورة اختيار اعضاء مجلس الاعيان بالاقتراع الشعبي كاعضاء مجلس النواب ، وبالشروط الواردة في الدستور عنهم او فيهم ، أم أنه ينحو إلى الغاء المجلس والتعويض عنه بزيادة عدد اعضاء مجلس النواب بمقداره ؟

**سادساً** : وقد تكون أجهزة الحكم المختلفة ، كما يقول معد الورقة ، لعبت دوراً مؤثراً في تهميش دور المجلس الحادي عشر واثارة الرأي العام عليه ، لكن النتيجة كانت عكس ذلك تماماً بوجه عام . فقد كان المجلس فاعلاً ودوره رئيسياً ، كما وقف الرأي العام إلى جانبه في كثير من اطروحاته ، وربما كان النزوع الوزاري عند عدد غير قليل من النواب هو الذي اضعفه وهز صورته عند الرأي العام . ان استيزار النواب يضعف مجلسهم ويقوي الحكومة عليه ، وبخاصة في بلد عدد اعضاء مجلس نوابه قليل نسبياً وحكومته كثيرة الاعضاء ، كما تثير الوزارة الغيرة





والتحاسد بين اعضاء المجلس لاستغلال الوزراء النواب ، حسب قول النواب غير الوزراء ، مراكزهم الوزارية للعودة ثانية إلى المجلس على حساب زملائهم غير الموزرين .

**سابعاً** : وأجد نفسي متفقاً مع معد الورقة في قوله ان الحركة السياسية خارج البرلمان ، ولكن باستثناء الشارع الاسلامي كان يجب أن يقول ، لم تلعب أي دور لاسناد المجلس ولدفعه لتبني اصلاحات جذرية . ولتفسير ذلك اذكر معد الورقة بالخلفية التي خرج منها او جاء منها المجلس ، وبالظروف الاستثنائية والاحداث الكبيرة التي رافقته ، ولكن هذه النقطة التي ذكرها هامة جداً جداً ، فالبرلمان في كل بلد هو جزء ، لكنه رئيسي ، من العملية الديمقراطية ، اي أنه لا يمكن نجاحه دون دعم بقية عناصر هذه العملية له كالاحزاب والصحافة والنقابات وبقية مؤسسات المجتمع المدني .

**ثامناً** : لا اتفق مع معد الورقة في نظرته أو نظريته التقسيمية للدولة ، كما تتجلى في الفصل بين البرلمان وحتى المعارضة وبين الحكم أو مؤسسة الحكم او السلطة التنفيذية ، وكأن كلاً منهما من عالم مختلف أو قطب منفصل عن الآخر على الدوام . انهما في نظري وجهان لدولة واحدة أو شعب واحد والحال من بعضه ، وتلك هي مرحلتنا ، وهذا هو مستوانا ، وعلينا التعامل مع ذلك والبحث عن وسائل وطرق سلمية لزيادة التفاعل والمشاركة ، والمعارضة البناءة لتجاوز السلبيات وحل المشكلات لمواجهة سلبيات ومشكلات جديدة . وهكذا لن تنتهي المشكلات والسلبيات إذا حلينا المشكلات والسلبيات الحالية سيظهر بعدها وينبثق عن حلها مشكلات وسلبيات جديدة .

إن الحديث عن التاريخ قد يدين كثيراً من الذين يدينون غيرهم . ففي فترة الاحكام العرفية كان عدد من الحركات السياسية الاردنية أو الاحزاب السياسية الممنوعة مستقطباً من خارج الوطن ، ويتلقى دعمه المادي والفكري ، مدخلاته خارجية ، من قيادات هي في العام الأغلب غير ديمقراطية ، وان كانت ترفع الشعار الديمقراطي للتمويه أو للوصول بواسطته إلى السلطة في دور الذهاب إليها ، ثم الاحتفاظ بها ومنعها على غيرها في دور الاياب اليها . لكم أشعر بالرضى النسبي رغم كراهيتي الشديدة لكل قيد على طبيعة التعبير السلمي باشكاله وأنواعه ، وتضرري ( ذات يوم ) الشديد من الاحكام العرفية ، يوم كان نقد المسؤول يعتبر قدحاً في المقامات العليا ، وجريمة كبرى يعاقب عليها المواطن بالسجن ، اقول لكم اشعر بالرضى كلما قارنت الحالة الاردنية ، على سلبياتها وعيوبها والتراجع الديمقراطي فيها ، بحالات كثير من البلدان العربية والاسلامية والشرقية والافريقية التي ( ندع الافريقية جانباً) كانت تعمل من خلال الاحزاب الاردنية على صياغة الاردن على شاكلتها . ان جبهة الانقاذ في الجزائر مثلاً لم تنتظر حتى نهاية الانتخابات لتعلن عن عزمها على احتكار السلطة إلى الأبد ، وكذلك يفكر كل حزب شمولي ويخطط .

ان نجاة الاردن مما سقط فيه غيره هو الذي جعل استئناف الديمقراطية سهلاً ، والدليل عليه ، أن أحداً ممن ساروا في فلك تلك القيادات غير مستعد للعيش في ظلها شهراً أو بعض شهر . وبالإضافة إلى ذلك يجب علينا ان نتوقع علمياً أن الطريق إلى الكمال طويل وشاق ، وان دورة برلمانية أو دورتين أو ثلاث لن تعلم المسيرة ، فقد احتاجت الديمقراطيات العريقة في الغرب إلى مئات السنين لتستقر ، وهي في بعض الظروف والتحديات والاخطار تهتز ويختلط عليها الأمر . ليعذرني الحضور الكرام على هذه الاشارات لانني في قولها لست طالب صك ، انما الموضوعية تفرض ذلك .

تاسعاً : لقد نجح المجلس الحادي عشر ، كما قال معد الورقة ، في تحقيق مكاسب فعلية للشعب . ولكن مع ذلك كله أقول للمعد وللحضور أنه لم يضع حداً نهائياً حتى الآن لانتهاكات حقوق الانسان في الاردن ، فما تزال هناك انتهاكات ، وان صارت الانتهاكات تطرح علناً وتعالج بعدد من القنوات البرلمانية والقضائية والمدنية مثل الاحزاب والنقابات ومنظمة العفو الدولية والجمعية العربية لحقوق الانسان والصحافة .

وفي مجال التشريع ، اعترف ان مجلس الأمة انجز قوانين جيدة ، وعلى رأسها قانون محكمة العدل العليا ، وقانون رعاية المعوقين ، وقانون حماية حق المؤلف ، وقانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية ، وقوانين أخرى كثيرة ، ولكنه أخفق في غيرها ونتيجة موقف مجلس الاعيان بالذات في عدم تمرير قانون الكسب غير المشروع ، وقانون نقابة المعلمين . أما قانون المطبوعات والنشر فقد اشترك الجميع في صياغة قانون دون مستوى المرحلة . كما ابتعد المجلسان عن روح الديمقراطية والمساواة كثيراً بتعديلهما لقانون الاموال غير المنقولة والاراضي الاميرية على حساب حق المرأة .

واستغل هذه المناسبة ايضاً لأنبه مجلس النواب الثاني عشر إلى المحاولة الحثيثة وغير البرئية التي يدفع عدد محدود جداً من أعضاء مجلس الامة الحكومة والبلاد باتجاهها ، وهي سحب البساط من تحت اقدام النقابات المهنية باعتبارها غير دستورية .

ان ذلك ان حدث سيشكل نكسة ديمقراطية لا تقل خطورة عن نكسة حزيران العسكرية ، وردة إلى الجاهلية لا ديمقراطية . فقد اكتسبت هذه النقابات دستوريتها بشرعيتها القانونية والزمنية والممارسة والعرف والنجاح . واذا كان الذين يسعون إلى سحب الشرعية الدستورية من النقابات دستوريين فليطالبوا الحكومات الاردنية برد جميع الرسوم التي استوفتها من المواطنين منذ سنة ١٩٥٢ إلى اليوم لانه تم استيفاؤها بصورة غير دستورية حسب المادة (١١١) من الدستور .

إن الدستورية لا تتجزأ ، ولكن بعض الناس يتذاكون فيمارون . إن هذا الاتجاه غير ديمقراطي يريد أصحابه ارجاع عقارب الساعة إلى الوراء لتعطيل الديمقراطية مع انها اليوم من





أهم عوامل استقرار الاردن ومنعة نظامه بنسبة جميع السلبيات والمشكلات وحتى الفساد المستشرى زوراً اليه . وكما يقول السلام الحسن في مقال له في مجلة المحرر أخيراً : إن البعض ( في المغرب) يسعى لاستنفار الاوضاع الداخلية لتأجيل جميع اشكال الممارسة الديمقراطية ، أو للمحافظة على امتيازات عهد منقرض بمظاهر عهد جديد .

عاشراً : أما بالنسبة للموقف من التسوية السياسية فإن الاجتهاد فيه حق للحكومة لا يلغي حق البرلمان في التصدي له ووقفة حسب الاصول ، أو مساءلتها عليه . ومثلما يؤيد معد الورقة التسوية أؤيد انا نفسي التسوية بالثوابت المعلنة . اذا عارضنا ولم ننجح لا يعني ان هذا خطأ . كما يوجد بين النواب والاعيان كثيرون يؤيدونها ويعتبرونها تسوية سياسية لا تاريخية لا بد منها لوقف تهويد فلسطين كلياً وعلى نحو يجعل الاجيال العربية القادمة تتعامل مع التهويد وكأنه طبيعي تعامل جيلنا الحالي مع أحفاد الاسبان الذين طردوا اجدادنا من الاندلس . أوكان يُعوز خيال المعارضة العربية والاسلامية لو بقيت مع ذلك غرناطة أو قرطبة أو اشبيلية أو حتى جبل طارق عربية؟

إن الرفض مهما كان شديداً ، لا يجعل الرافض أكثر وطنية من القابل والمتفاوض ، لا بل أن الشجاعة والمسؤولية اللازمة للتفاوض أكبر بكثير من الشجاعة والمسؤولية اللازمة للرفض . فالرفض مريح لصاحبه لانه لا يكلف صاحبه سوى قول لا . ولقد ادى ذلك إلى ضياع فلسطين وغير فلسطين ، ولم يحاسب رافض على ذلك . والشيء نفسه ينطبق على موضوع المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي والبنك الدولي وكأن الذين يطالبون الاردن ، الضعيف ، الصغير ، غير المستقل اقتصادياً ، بالتصدي للبنك والدائنين لا يدركون أنهم يطالبونه بالانتحار بدلاً من تقديم فلوس أو مال لسداد الديون ليناطح تلك الدول أو الدائنين وعندئذ سيرحب البنك والدائنون بذلك .

إنني أعرف وانا أقول هذا الكلام أن المؤسسة الدولية حلت محل الاستعمار بالتعاون مع بقية دول العالم ، ولكن ما حيلة الدولة الفقيرة والعاجزة امامها . يجب على كل دولة أن تتمسكن في هذه المرحلة حتى تتمكن ، ويجب أن يقوم كل منا إذا اراد ، أو اذا كان يدرك المشكلة ، بزيادة الانتاج على الاستهلاك لتتمكن بلده من الاكتفاء الاقتصادي وتسديد الديون ، وان يصر في الوقت نفسه على محاسبة الفاسدين ومهدري المال العام للدولة .

حادي عشر : يبدو أن معد الورقة يرى بأن مجلس النواب يجب يكون اشتراكياً ليكون مجلساً ، أو ممثلاً لحزب اشتراكي ليكون مجلس نواب صحيح . وما درى ان السياسة الاشتراكية الفاشلة هي العقلية التي عرقلت مسيرة الاقتصاد والازدهار في البلدان التي تبنتها خبط عشواء ، اي قبل النضج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي اللازم لها لتتم تلقائياً كما في البلدان الاسكندنافية . لعل نظام السوق الحر وتعاظم الادخار والاستثمار والمناخ

الاستثماري الجاذب للمستثمرين هو المطلوب في وضع بلد كبلدنا ، بشرط أن يتم ذلك في اطار ضبط الجودة ومنع الاحتكار وتصاعد الضريبة وحد ادنى كريمة للاجور دون مساومة أو تهاون .

**ثاني عشر** : واتفق مع معد الورقة في ما ذهب اليه في مجال رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية كما تجلى في فتح ملفات الفساد وان لم تقض عليه ، ولكن ذلك لم ينعكس ايجابياً بسبب عجز المجلس عن المضي في التحقيق إلى النهاية . ان المراقب المحايد يلمس الآن تزايد الفساد واتساعه نتيجة الخلط المقصود بين الديمقراطية والفوضى والفساد ، بل إن أحد كتاب الاعمدة الذين نحترم ، نسب الفساد عمداً وعلناً إلى الديمقراطية ، متجاهلاً ان الديمقراطية في البلاد الديمقراطية خير وسيلة لكبح الفساد واستئصال الفاسدين . والحقيقة أنه بمساعدة ودعم غير مدركين من مجلس النواب الحادي عشر والثاني عشر جرى ويجري استبداد العشائرية والجهوية بالديمقراطية على اكثر من صعيد ، وبخاصة على صعيد التعيينات والقبول في الجامعات ، وعلى نحو يبدو أنه سيؤدي إلى شكل من اشكال التقاسم الوظيفي والتفكيك الوطني ، فأبناء وبنات منبت لا وظائف لهم في القطاع العام ، وأبناء وبنات منبت آخر عليهم البحث عنها أو خلقها في القطاع الخاص .

وقد أتى قانون الانتخاب الجديد رغم حسن نية الذين اصدروه وصدق توجههم ليؤكد ذلك عندما عزز من العشائرية ما هو قائم وايقظ منها ما هو نائم ، ونتيجة لذلك ينتشر الفساد الذي هو اس كل فساد واساسه جراء ادخال مدخلات غير ادارية وغير دستورية كالعشائرية والجهوية والواسطة والعصبية في التعيين محل المدخلات الادارية أو الدستورية فيه ، وهي الكفاءة والمؤهلات وبذلك حل الردع العشائري المتبادل في الادارة محل الردع القانوني ، ولم يعد بقدرة أي مسؤول إحالة مسؤول فاسد واحد إلى القضاء خشية دخول عشيرتيهما في صراع عشائري شامل . لذلك أقول لا تسن التشريعات الديمقراطية في الشكل لصنع ديمقراطية سليمة لان التشريع أو القانون يأخذ شكل الاشخاص والأجهزة التي تطبقه ، وإذا لم تؤمن تلك الاجهزة به وتحترمه فلا قيمة للتشريع .

إن الدولة الديمقراطية لا تُعرف من قوانينها أو دستورها فحسب ، وانما من المناخ الديمقراطي السائد فيها ، واذا لم نحرص على عكس الديمقراطية في ممارستنا فلا نصبح ديمقراطيين مهما كانت تشريعاتنا ديمقراطية ، وبخاصة انه ليس لدينا من الديمقراطية زاد كبير أو سنام عظيم نقتات به أيام الجوع الديمقراطي . إن المساواة بين المواطنين في الاقتراع ايضاً لا تعني اعطاء صوت واحد لكل ناخب دائماً ، وانما تعني تساوي الناخبين في عدد الاصوات . ولعل اعطاء صوت آخر للناخب لينتخب مرشحاً خارج دائرته هو السبيل الصحيح لالغاء طابع الجهوية والعشائرية عن الانتخابات ، وتعزيز الوحدة الوطنية .

فعندئذ فقط ، ولأول مرة في الاردن ، يمثل النائب الشعب كله ، ويحقق الدستور هدفه





الاسمى . والرأي عندي ان كلاً من المجلسين الحادي عشر والثاني عشر فشل في اشاعة روح المساواة والعدل بين المواطنين من مختلف المنابت والاصول والمذاهب بتقنين الجهوية والعشائرية عملياً في التعيين في الوظائف العامة والقوائم الجهوية والعشائرية للقبول في الجامعات . وقد رأيت نواباً يذهبون إلى ابعد من ذلك بمحاربة تعيين موظفين في جهاتهم من خارجها ، ومن المنبت نفسه ، مع ان الناس في كل جهة لو خيروا لاختاروا المعلم الافضل أو الطبيب الافضل أو المهندس الافضل أو المحافظ الافضل على ابنهم الاقل فضلاً . كما لم ينتبه العشائريون والجهويون هؤلاء إلى التناقض الواقعين به وهو انهم بمنع ابناء وبنات الجهات الاخرى بالعمل في جهاتهم يمنعوا العمل على ابنائهم وبناتهم في أي جهة أخرى .

ولم ينتبه المجلس الحادي عشر والمجلس الثاني عشر إلى ضرورة الغاء بندي مكان الولادة والدين من طلبات التعيين ونماذج القبول في الجامعات لما لالغائهما من أثر ايجابي في اشاعة الديمقراطية باتجاه العدل والمساواة . كما فشل المجلس الثاني عشر ديمقراطياً عندما كرس الامين ونصف اعضاء أمانة العاصمة بالتعيين والنصف الآخر بالانتخاب . اقول هذا وكم من صورة ايجابية تلمح لامناء كانوا أو ما يزالون من أكثر الامناء انتاجية وتطويراً لأمانة عمان ، ولكنني هنا اتحدث عن الاستحقاقات الديمقراطية في بلد يتحدى الغير في المنهج الديمقراطي . ويؤخذ على مجلس النواب الحالي عجز لجنة الحريات فيه عن عقد اجتماعاتها ومتابعة مهماتها بعد أن كانت إحدى انشط لجان المجلس الحادي عشر ، وكذلك سكوت المجلس عن ربط التعيين في بعض قطاعات الادارة العامة بالموافقة الأمنية .

لقد اكتفى المجلسان ايضاً حتى الآن بعَد الأيدي في عمليات التصويت ، ولم يسعيا بجد لوضع نظام يسجل في كل مرة من يصوت مع من ولماذا ، لذلك لا يستطيع باحث أن يدرس نتائج التصويت ، حتى يكون الناخبون على بينة من مواقف ممثليهم ، والباحثون قادرون على الدراسة والتحليل . وختاماً ارجو ان تسمحوا لي بأن ابين ان تقييم الاداء المؤسسي أياً كان ، كان يمكن ان يتم بأحدى المناهج التالية وهي أولاً : تقييم الكفاءة ، وتقاس بالمقارنة بين المدخلات والمخرجات وكلما ارتفعت نسبة المخرجات إلى المدخلات كان ذلك علامة على ارتفاع الكفاءة للمؤسسة ، فما هي مدخلات المجلس الحادي عشر أو الثاني عشر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنقارنها بمخرجات المجلس؟ ثانياً : تقييم الفاعلية ، وتقاس بمدى تحقيق الاهداف الموضوعة أو المتوقعة . وكلما ارتفعت نسبة تحقيق هذه الاهداف دل ذلك على ارتفاع الفعالية في المؤسسة . ثالثاً : المقارنة الافقية والعمودية . ففي حالة تقييم اداء مجلس الامة الحادي عشر مثلاً ، يمكن مقارنة اداء هذا المجلس بأداء المجالس في البلاد العربية والاسلامية أو بأداء المجالس في البلدان المتقدمة . في المقارنة الاولى سنكتشف بأننا بخير عظيم بل وفخورون بما انجزنا . وفي المقارنة الثانية سوف نجد أن مشوارنا طويل . رابعاً : مقارنة اداء المجلس عمودياً بطموحات المواطنين وتوقعاتهم ، وعندئذ نعود إلى تقييم الفعالية .

# القضاء وحقوق الانسان والديمقراطية

د . سليمان صويص

كان من المفترض أن تطلق تجربة الانفتاح الديمقراطي ، التي بدأت في الأردن أواخر عام ١٩٨٩ ، سلسلة من النقاشات والحوارات الجادة والعميقة حول المسألة الديمقراطية ، وكيفية النهوض بأوضاع الحريات العامة وحقوق الانسان ، بعد سنوات طويلة من الظروف الأستثنائية . لكن حركة النقاش والجدل كانت وما تزال ضعيفة ومحدودة للأسف ، وكلنا أمل في أن تشكل هذه الندوة تجاوزاً لهذه الحالة . ولذلك يستحق مركز الأردن الجديد الشكر والتقدير لمبادرته في عقد هذه الندوة .

ربما كنا نجد العذر في تجنب النقاش في الأحداث الكبرى التي اندلعت خلال سنوات الانفتاح الديمقراطي ، وتركت وما تزال آثارها علينا وعلى منطقتنا ، وأهم هذه الأحداث أزمة وحرب الخليج الثانية « كانون الثاني ١٩٩١ » ، وبداية المفاوضات العربية - الاسرائيلية التي لم تنته بعد !

ولكن هذه الاحداث فقدت الكثير من بريقها على مستوى اهتمام الرأي العام ، ونلاحظ اليوم غلاء المعيشة والبطالة وضريبة المبيعات تشغل الرأي العام أكثر مما تشغله المأساة التي يعاني منها الشعب العراقي الشقيق أو تطورات المفاوضات الفلسطينية والعربية - الاسرائيلية .

أما التطور الآخر المثير والمحير في آن واحد فهو تدني مشاركة المواطنين في الانتخابات النيابية العامة ، أواخر عام ١٩٩٣ ، وابتعاد نسبة كبيرة من الشعب عن الأحزاب السياسية ، وبروز عقبات «دستورية» و«ديمقراطية» أمام تمتع قطاعات هامة من المواطنين ببعض حقوقهم الأساسية كالمعلمين ، واستمرار تصدر الشخصيات السياسية البارزة خلال الفترات السابقة لمواقع المسؤولية الرئيسية ، وعودة بعض الشخصيات السياسية السابقة المعروفة بتنافرها مع الديمقراطية إلى واجهة العمل السياسي الحزبي والنيابي ، وبعضهم أصبح بقدرة قادر يحتل





موقعاً رئيسياً في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان ودون أن يمارس نقداً ذاتياً أو مراجعة لمواقفه وممارساته السابقة .

أما المفاجأة الكبرى فكانت لجوء السلطة التنفيذية إلى حل مجلس النواب في أيلول ١٩٩٣ ، والحيلولة دون اتمامه لولايته الدستورية العادية في ظرف عادي لا يبرر ذلك الاجراء ، اللهم إلا إذا كان المقصود هو تمرير اجراء لا ديمقراطي جاء بعده ، وهو إصدار قانون مؤقت للانتخاب ، للحيلولة دون أن يضع ممثلو الشعب قانوناً للانتخابات - وهو - كما نعلم من القوانين الأساسية للديمقراطية .لقد كان الاعتقاد أن السلطة التنفيذية لن تسمح لنفسها بممارسة هذا التجاوز للقواعد الديمقراطية في مرحلة وضعت لها عنوان « الديمقراطية وحقوق الانسان » ، ولكن هذه القرارات وغيرها جاءت لكي تؤكد بأن عقبات جادة ما تزال تنتصب بوجة مسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان في البلاد .

يظهر التاريخ السياسي للأردن بأن العوامل السياسية والقرارات السياسية هي التي كان لها غالباً الدور الحاسم في تقرير الوجهة الدستورية والقانونية التي تحدد علاقة المواطن بالدولة عندما يتعلق الأمر بقضايا أساسية . لقد كان هاجس الحفاظ على أمن النظام واستقراره يطغى على هاجس توفير الحرية والعدالة للمواطنين عند اقرار القوانين والأنظمة ، وفي التعاطي مع الحياة البرلمانية . وكانت هذه الأولوية غالباً ما تقود ليس فقط إلى تمدد عملاقي للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى - وبالتالي المس بمبدأ الفصل بين السلطات - بل وتقود إلى سوء إستخدام الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية بموجب الدستور ، وكانت تقود أيضاً إلى مصادرة حقوق وحريات المواطنين على نطاق واسع خاصة خلال فترات الاحكام العرفية وحالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية [١] .

إن نقطة البداية في التأسيس لديمقراطية حقيقية هي في إعادة التوازن للهاجسين السابق ذكرهما . ونعتقد بأن ما جاء في الفصل الثالث من الميثاق الوطني ، تحت عنوان الأمن الوطني الأردني ، يشكل أساساً صالحاً ومناسباً لتحقيق ذلك التوازن المنشود ما بين الحرية والعدالة للمواطن من جهة ، وما بين الأمن والاستقرار للنظام من جهة أخرى . ومعروف أن الاخلال بأحد طرفي هذه المعادلة يقود إما إلى اضعاف أو حتى انتفاء شرعية النظام من جهة ، أو إلى انتهاك حريات المواطن وإلى معاناته من الظلم والتعسف من جهة أخرى .

## تعديل الدستور الأردني

أما المدخل العملي الأول للنهوض بمسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان فيتمثل في تعديل الدستور كما ينص الدستور نفسه على ذلك في المادة ١٢٦ منه .

وتحظى الدعوة لتعديل الدستور بتأييد واسع من قبل الأوساط البرلمانية والسياسية والشعبية ، وترى فيه خطوة أساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي للبلاد . لكن القيادات التقليدية التي تعاقبت على السلطة التنفيذية وأجهزة الحكم تعارض مثل هذا التعديل بحجة « إنتظار ما ستفسر عنه التطورات السياسية في المنطقة» .

وإذا كان المقصود هو الوضع النهائي للقضية الفلسطينية – وهو على أي حال ما زال بعيداً كما نلاحظ – فإننا نعتقد بأن ذلك لا يؤثر كثيراً على تعديل الدستور فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وإقامة دولة القانون والمؤسسات . . . إن مواطن الدولة هو مواطن الدولة ما دام يحمل الجنسية الأردنية وبغض النظر عن «الأصول والمنابت» .

لقد مضى أكثر من أربعة عقود على إقرار الدستور الأردني ، وخلال هذه الفترة تطور المجتمع الأردني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وبرزت الحاجة لتطوير بعض مواد الدستور . ومن أبرز المبادرات التي طرحت على هذا الصعيد الاقتراحات التي تقدم بها الأستاذ نجيب الرشدان ، الرئيس السابق لمحكمة التمييز[٢] والتي تتضمن تعديلات هامة يتعلق العديد منها بحقوق المواطنين وحرياتهم العامة .

ومن بين أبرز التعديلات المقترحة النص على حق المواطنين الأردنيين في تشكيل النقابات باعتبارها هي الأخرى «جمعيات سلمية» كالأحزاب السياسية ( المادة ١٦ ) . وبهذه الطريقة يوضع حد للنقاش العقيم الدائر منذ عشر سنوات حول حق المعلمين الحكوميين في تشكيل نقابة خاصة بهم ، ( بالاضافة إلى فئات أخرى ) . . . كما يصبح الدستور منسجماً مع تصديق الحكومة الأردنية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

وهناك تعديل آخر ضروري ، وهو إشراك مجلس الأمة في تقرير مدى الحاجة إلى اعلان حالة الطوارىء وتطبيق قانون الدفاع ، وأن لا يتم ذلك إلا بعد موافقته ( المادة ١٢٤ ) .

ومن التعديلات التي أصبحت البلاد بحاجة ماسة إليها ونص عليها الميثاق الوطني الأردني ، إنشاء المحكمة الدستورية التي تقرر مدى دستورية القوانين السارية المفعول أو التي يتم سنها .

وأخيراً فإن التزام الأردن الرسمي والمعلن بحقوق الانسان ، وزيادة الاهتمام بهذه الحقوق ، يتطلب ادخال نص واضح في الدستور يؤكد على سمو ( أو علوية ) الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان على القانون الوطني . وبذلك يعطي الأردن برهاناً جديداً على مصداقية وجدية التزامه بمبادىء حقوق الانسان . وبهذه المناسبة لا يفوتنا التذكير





بضرورة تصديق الأردن على بعض الاتفاقيات الدولية الهامة مثل : إتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي ( الصادرة في تموز ١٩٤٨ ) ، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) .

## تعديل القوانين ذات العلاقة بحقوق الانسان

هناك مجموعة من القوانين ذات الانعكاس المباشر على حقوق الانسان الأردني ، وتتضمن هذه القوانين بنوداً تتعارض مع مبادىء حقوق الانسان ، ومع تصديق الأردن على بعض الاتفاقيات الدولية في هذا المجال . ولذلك فإن الحاجة باتت ماسة لمطالبة مجلس الأمة بتعديلها وتنقيتها من تلك البنود الضارة بحقوق الانسان . وفيما يلي أبرز هذه القوانين :

١) **قانون الانتخاب** : انه القانون الأساسي الذي يجري بموجبه انتخاب ممثلي الشعب الذين يلعبون بدورهم دوراً أساسياً في سن التشريعات والقوانين التي تحكم حياة المواطنين ، وفي مراقبة أعمال السلطة التنفيذية . ومن هنا أصبح ضرورياً مغادرة أساليب « تهريب » هذا القانون أو تمريره ، كما فعلت السلطة التنفيذية حتى الآن ، في غفلة من المشاركة الشعبية ، والنقاش الديمقراطي الواسع في مجلس الأمة . إن بنود القانون الحالي تتعارض مع الدستور ، كما أن عملية اجراء الانتخابات تحتاج إلى تبسيط ، وإلى وضع ضمانات لالتزام النزاهة والحيادية والديمقراطية عند اجراء الانتخابات ، وفيما يتعلق بالجهة التي تقدم إليها الطعون بالانتخاب .

٢) **قانون منع الجرائم رقم ٧ لسنة ١٩٥٤** : ربما كان هذا القانون من بين اسوأ القوانين التي الحقت الظلم والجور بالكثير من المواطنين ، فهو يعطي الحق للمحافظ وحتى للمتصرف لاعتقال أي مواطن لمجرد «الشبهة» به . إن هذا القانون لا يوفر الضمانات للمواطن لكي يدافع عن نفسه ، والافضل هو الغاؤه بالكامل ، لان مضمونه يمكن ان تتكفل فيه قوانين أخرى .

٣) **قانون السجون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٣** : تكاد المادة (٥٣) من هذا القانون والمتعلقة بنظام الانضباط تكتم انفاس السجين ، ولا تبقي له أي حقوق انسانية . وهي تتضمن أربعين بنداً تعتبر جرائم سجن ، العديد منها لا لزوم له بتاتاً ، خصوصاً مع تبني مصلحة السجون لمفهوم الاصلاح والتأهيل ، كما يتضمن القانون عقوبة الجلد ، وهذا يتعارض مع المدونة النموذجية للتعامل مع السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة والمصادق عليها من قبل الحكومة الأردنية . وفي هذا المجال فإننا نوصي بأن يكون الاشراف على السجون من اختصاص وزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية كما هو

الوضع القائم . كما نوصي باجراء مراجعة شاملة للتعليمات الخاصة بمعاملة السجناء والموقوفين ، وتفحص مدى انسجامها مع المدونة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والمعتمدة من قبل الأمم المتحدة ( أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراريه : الأول بتاريخ ٣١ تموز ١٩٥٧ ، والثاني في ١٣ أيار ١٩٧٧) .

٤) **قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣** : يتضمن هذا القانون بنوداً تتعارض مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه الحكومة الأردنية ، وهو يفرض قيوداً قانونية ومادية على حرية الصحفي والصحافة .

ومن الضروري اعادة النظر بالمادة (٣) المتعلقة بتعريف الصحفي ، والمادة (٥ د) ، وكذلك المواد (٨) و (٩) و (٤٠) التي تتضمن صياغات عامة جداً ومطاطة بحيث تتيح للسلطة التنفيذية إستغلالها أو تأويلها بما يؤدي إلى تقييد حرية التعبير والرأي .

٥) **قانون العمل** ، حيث ما تزال الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٧٥ تطلق الوعود بتحديث هذا القانون او صياغه قانون جديد بدلا عنه ، ومع ذلك فان هذه الوعود لم تجد طريقها الى التنفيذ ، وما يزال يعاني قطاع العمال من الفصل التعسفي ، والاستغلال الشديد ، وهضم الكثير من الحقوق ، نظراً لتخلف هذا القانون عن واقع علاقات الانتاج كما هي في المجتمع الأردني عام ١٩٩٤ .

٦) المجتمع الأردني بحاجة إلى سن **قانون جديد للأحوال الشخصية** يحمي حقوق المرأة كما أصبح يؤمن بها الأردن الرسمي من خلال مصادقته على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

٧) وهناك حاجة أيضاً لتعديل **قانون الجمعيات لسنة ١٩٦٦** ، **وقانون الاجتماعات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣** ، **وقانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠** ، نظراً لتخلف هذه القوانين عن واقع المجتمع الأردني الحالي وبسبب القيود التي تفرضها على حقوق المواطنين في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي وغيرها من الحقوق .

## تطوير الجهاز القضائي

ان نمو دولة القانون هو أحد شروط تطور الديمقراطية في البلاد ، وهذا لا يعني فقط مراجعة القوانين وتنقيتها من المواد التي تتعارض مع مبادىء وإتفاقيات حقوق الإنسان بل وأيضاً توفير ضمانات الحماية لحقوق الشخص الذي يريد التقاضي .

لقد شهد الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات هامة وعميقة أفقياً وعامودياً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية ، واتسع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والادارية بين المواطنين ، وتزايدت المنازعات الحقوقية والجزائية في المجتمع ، الأمر الذي





تبعه إزدياد الحاجة للجوء إلى القضاء ، ولذلك أصبح تطوير الجهاز القضائي ، كماً ونوعاً ، من المتطلبات الملحة التي أصبح يعيها كل من الدولة والمجتمع ، خصوصاً مع التزام الأردن المعلن – ملكاً وحكومة وشعباً وميثاقاً – بمبادىء حقوق الانسان ، والسعي لبناء دولة القانون والمؤسسات .

وقد بدأت الدولة بالفعل بخطوات هامة على طريق تطوير الجهاز القضائي مثل إنشاء المعهد القضائي ، وبناء قصر عدل جديد وحديث ( قيد الانشاء) ومشروع زيادة رواتب القضاة المطروح حالياً أمام مجلس الوزراء ، ومع التثمين والتقدير لهذه الخطوات إلا أننا نعتقد بأن جوانب أخرى ملحة ما تزال تحتاج للمعالجة في عمل الجهاز القضائي وفي القضاء الأردني إجمالاً من أجل رفع كفاءته وتطويره وضمان تحقيق العدالة في المجتمع :

١ ـ ضرورة مضاعفة عدد القضاة وذلك نظراً للكم الكبير من القضايا الذي يحول إلى القضاة ، الأمر الذي يخلق ضغطاً عليهم في عملهم ، ويؤثر سلبياً على سرعة البت بالقضايا وعلى إعطائها الوقت اللازم للدراسة .

٢ ـ ضرورة العمل على تشكيل المحاكم الخاصة ، وبخاصة محكمة أمن الدولة ، من القضاة المدنيين أو أن يكون أغلب قضاتها من المدنيين ، لأن « الارتياح للقضاة المدنيين يكون أكثر من غيره» على حد تعبير الأستاذ نجيب الرشدان .

٣ ـ انشاء مركز للتوثيق وللدراسات القضائية للعمل على تطوير الفكر والممارسة القضائية ، وتوفير القرارات السابقة حول مختلف القضايا أمام القضاة للاسترشاد بها بالسرعة المناسبة ، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسوب إلى هذا الجانب الهام من عمل القضاة . ويمكن التعاون في هذا المجال ما بين نقابة المحامين والمعهد القضائي والمجلس القضائي ووزارة العدل وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية .

٤ ـ إفساح المجال أمام المرأة الأردنية لدخول السلك القضائي ، والعمل على تعيين قاض متخصص بقضايا الأحداث ، وآخر يمكن أن يطلق عليه اسم «قاضي الحريات» نظراً لتراكم عدد كبير من القضايا في هذا المجال والتي ترفع إلى القصر وإلى رئاسة الوزراء من قبل المواطنين .

## نحو صياغة استراتيجية وطنية لرعاية وتطوير حقوق الانسان

خلال سنوات الانفتاح الديمقراطي تحققت في البلاد خطوات ايجابية عديدة على صعيد استعادة المواطنين لحقوقهم : فقد رفعت كلياً أو جزئياً قيود عديدة كانت مفروضة على الحق في التنقل والعمل والحصول على جوازات السفر أو تجديدها ، وعاد المئات من المنفيين

السياسيين إلى وطنهم ، وتم سن قانون جديد للأحزاب عادت بموجبة العديد من الأحزاب من مختلف الاتجاهات إلى العمل بصورة شرعية ، وأجريت دورتا انتخابات نيابية عامة كانت الثانية في ظل ممارسة التعددية الحزبية وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٥٧ . كما رفعت الأحكام العرفية وحالة الطوارىء نهائياً في نيسان ١٩٩٢ ، والغي قانون الدفاع لعام ١٩٣٥ واستبدل بقانون جديد ، وأدخل حق اللجوء إلى التمييز في القانون الجديد لمحكمة أمن الدولة كما جرى تبني ميثاق وطني يقترح انشاء محكمة دستورية وادخال الاصلاحات على الدستور . وفوق ذلك أعلن الأردن التزامه ، وعلى أعلى المستويات ، ومن خلال الميثاق الوطني الأردني ، بمبادىء حقوق الانسان والديمقراطية ، وزادت وتيرة تصديق الحكومة على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، وتم الترخيص من قبل وزارة الداخلية للمنظمة العربية لحقوق الانسان/ فرع الأردن ، ومنظمة العفو الدولية / فرع الأردن ، وشارك الأردن رسمياً وشعبياً في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ( فيينا) في حزيران ١٩٩٣ .

إن ما تحقق في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية على صعيد حقوق الانسان هو هام وجدير بالتثمين .

لكننا ونحن نسجل مجمل هذه التطورات بارتياح ، ونقدر أهميتها بالنسبة للمسار الديمقراطي الأردني ، فإنه لا يفوتنا أن نذكر باستمرار وقوع انتهاكات لحقوق الانسان ، وأن ننظر بعين القلق لبعض مؤشرات التراجع عن النهج الديمقراطي : على سبيل المثال ، وقائع ما سمي بقضية النفير وقضية طلبة مؤتة ، استمرار وقوع الاعتقال التعسفي ، الحد من حرية الاجتماعات العامة ومنع المظاهرات ، تحويل الصحفيين أمام المحاكم ، عدم اجازة نشر بعض الكتب السياسية ومنع دخول بعض الكتب الفكرية العادية ، ابعاد مواطنين عن البلاد ، حل مجلس النواب السابق قبل انتهاء ولايته العادية واللجوء إلى سن قانون مؤقت للانتخابات في أعقاب ذلك ، احالة مشاريع قوانين إلى المجلس العالي لتفسير الدستور لتقرير مدى تطابقها مع الدستور للحيلولة دون اقرار قوانين لا ترغب فيها السلطة التنفيذية ، والانتهاكات اليومية التي تقع على المواطنين والذين لا يجدون جهة يمكن أن تعيد إليهم الحقوق أو ترفع عنهم الظلم والجور ( ويوجد في ملفات المنظمة العربية لحقوق الانسان مئات الشكاوى التي أرسلت كافة المعلومات اللازمة عنها إلى الجهات المسؤولة) .

قد يرد المسؤولون على العديد من هذه الانتهاكات والتجاوزات بالقول أننا دولة يوجد فيها دستور وقوانين وأن إجراءاتها لم تخرج عن نطاق سيادة القانون .

ونريد التوقف قليلاً عند هذا التعبير ( سيادة القانون) الذي كثيراً ما يستخدم كلمة حق يراد بها باطل . إن معرفة القواعد الأساسية لمبدأ سيادة القانون هو أمر ضروري ، إذ بواسطة هذه المعرفة يمكن تجنب فهم الكثيرين الخاطىء لهذا المبدأ على أنه إحترام القانون مهما كان شكله .





لكن القواعد الأساسية التي شرحتها مؤتمرات الحقوقيين وفقهاء القانون [٣] ، إنما تبين أن المبدأ يصر وبشدة على ضرورة إخضاع المجتمع بأعضائه كافة سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو أجهزة أو حكومة إلى قواعد جماعية أساسية منها مبادىء العدل والانصاف ومبدأ المساواة واحترام الحقوق الأساسية لجميع أعضاء المجتمع . فكيف إذا كان هذا القانون نفسه هو غير شرعي ومخالف لمبدأ سيادة القانون ؟

لقد أردنا من خلال إستعراض الجوانب الايجابية والسلبية لوضع حقوق الانسان التوصل إلى تحديد الحالة الراهنة لهذا الوضع تمهيداً لتفحص إمكانية تطور اوضاع حقوق الانسان على المدى المتوسط والبعيد .

إن الالتزام الرسمي المعلن بحقوق الانسان يبدو ، من خلال الروحية والممارسات التي تطبع العمل الحكومي ، كما لو أنه مجرد شعار ما يزال بين تطبيقه والواقع الحالي مسافة طويلة . إن المخاوف التي تراود المهتمين بحقوق الانسان هو اعتبار استرداد المواطنين لبعض حقوقهم الأساسية نهاية المطاف في مسيرة حقوق الانسان في بلادنا ، وأن الديمقراطية التي يحلو التغني بها سوف تتوقف عند اجراء الانتخابات النيابية ، والعروض التلفزيونية لخطابات أعضاء مجلس الأمة بين الحين والآخر ، ووجود الأحزاب التي سنتحدث عن مشاكلها بعد قليل ، وبعض المظاهر الليبرالية الأخرى . وهنا يطرح التساؤل : لماذا هذا التجاهل ، بل والتعتيم على الميثاق الوطني الأردني؟

إن الانطباع الواسع وما يشعر به المواطنون ، بالرغم من الإيجابيات التي عددناها ، هو أن تصريحات المسؤولين عن حقوق الانسان والديمقراطية هي أقرب ما تكون إلى الشعارات العامة وذلك نظراً للبون الشاسع بين ما يسمعونه بآذانهم وما يشاهدونه بأم أعينهم على أرض الواقع . اننا بحاجة ماسة لخطوات وتوجهات عملية جادة وشاملة وارادة سياسية حازمة ، من أجل ترجمة الالتزام الرسمي بحقوق الانسان إلى واقع وحقيقة .

لقد بات ذلك يتطلب على الصعيد الرسمي كما هو الأمر على الصعيد الشعبي صياغة استراتيجية وطنية لرعاية وتطوير حقوق الانسان . وفي اعتقادنا أن مثل هذه الاستراتيجية يمكن أن تتضمن العناصر التالية :

١ ـ المبادرة الى انشاء المفوضية ( أو الهيئات ) الوطنية الأردنية لرعاية وحماية حقوق الانسان التي تضم الطرفين الحكومي وغير الحكومي ، وذلك لحاجة البلاد إليها ، وعلى غرار ما أصبح موجوداً في العشرات من الدول بما فيها بعض الدول العربية ، وتمشياً مع قرارات لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة رقم ٥٤/ ١٩٩٢ . إن مثل هذه المؤسسة هي التي ستكون المرجع والمعنية بوضع الخطط والبرامج لرعاية وتطوير أوضاع حرية حقوق الانسان ، بما في ذلك الاهتمام بشكل خاص بحقوق

بعض القطاعات كالطفل والمرأة والعامل والمسنين والمعوقين .

٢ ـ قيام السلطات الرسمية المختصة بالرد على الشكاوى التي تصلها من المواطنين – عبر منظمات حقوق الانسان – والعمل على معالجتها بالسرعة الممكنة ، والسعي لاستحداث وظيفة الرقيب الأعلى .

٣ ـ العمل على تطوير المواد الواردة في الكتب المدرسية عن حقوق الانسان وتعميقها ، واعطاء اهتمام خاص بتدريسها ، واعداد المعلمين الكفوئين لذلك . وكذلك السعي لدى وزارة العدل من أجل ادخال مادة حقوق الانسان إلى المعهد القضائي الأردني وكلية الشرطة ، واصدارالتوجهات والتعليمات الحاثة على احترام حقوق الانسان إلى الموظفين العموميين وخاصة لدى مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون ) ومراكز الأحداث ومراكز الشرطة وغيرها .

٤ ـ الاسراع في إنشاء مركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، ودعم وتشجيع منظمات حقوق الانسان ، وذلك للحيلولة دون تأثير منظمات حقوق الانسان الأجنبية عليها أو احتوائها من خلال المساعدات المالية أو أشكال الدعم الأخرى .

٥ ـ وضع خطة شاملة للاصلاح القانوني تتضمن مراجعة القوانين والتدقيق فيها فيما إذا كانت منسجمة مع روح العصر أو متناقضة مع غيرها من القوانين ، ومحاولة تبسيط القوانين واختزالها في عدد أقل حيث أننا نعاني من تضخم في القوانين نجم عن استسهال السلطة التنفيذية في اصدارها في مراحل سابقة . ويؤكد الأستاذ المحامي حنا ندّه في كتابه « **النظام القانوني الأردني**» بأن ٩١٪ من القوانين الأردنية هي قوانين مؤقتة ، وإذا ما صح ذلك فإنه يظهر لنا ضخامة العبء القانوني الذي يرزح تحته المواطن الأردني ، إذ أن وتيرة عمل مجلس الأمة ونظام عمله قد لا يتيحان المجال للتخلص من هذه القوانين المؤقتة الا بعد قرن من الزمان أو أن يظل المواطنون الأردنيون محكومين الى الأبد بأغلبية من القوانين المؤقتة !

إن تنفيذ أي استراتيجية لرعاية وتطوير حقوق الانسان الأردني لا يمكن أن يقوم على كاهل الطرف الحكومي لوحده .

ان ضمانة نجاح وتحقيق مثل هذه الاستراتيجية يتوقف على المساهمة الفاعلة والنشطة للمنظمات الاردنية غير الحكومية ، وعموم مؤسسات المجتمع المدني الاردني من احزاب ، ونقابات ، ومنظمات حقوق الانسان ، وجمعيات ثقافية واجتماعية ودينية وحقوقية ، ومؤسسات تربوية واعلامية . .

واذا كان الجهد الشعبي مطلوباً وحاسماً فان توفر الارادة السياسية الرسمية الواضحة





المقرونة بالممارسة هو الآخر لا يقل ضرورة وحسماً ، فالسلطات التنفيذية والتشريعية والنظام بصفة عامة لا يستطيعون مواصلة ايهام الناس بخط الديمقراطية وحقوق الانسان ، في حين انها لا تبذل الجهد الكافي للتخلص من القوانين المؤقتة ، ومحاربة الفساد المستشري ، ومن أجل تعميم مبدأ الانتخابات ، وتمثيل إرادة المواطنين على الصعيد المحلي ( وفي مقدمتها إجراء إنتخابات مجلس أمانة العاصمة ) ، والمماطلة في منح قطاعات المعلمين والشباب والطلبة والعمال الزراعيين حقهم الانساني في تشكيل إتحاداتهم ونقاباتهم . إن الذي يقرر مدى إقتناع المواطن بالتجربة الديمقراطية والانحياز لحقوق الانسان ليس عدد الخطابات والتصريحات والتأكيدات الرسمية بأننا « نعيش الديمقراطية ونتمتع بحقوق الانسان » بل شعور المواطنين الحقيقي بالحرية ، ووقوع التغيير الايجابي على مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ، والاقتراب من تحقيق آمالهم الوطنية والقومية وممارسة المحاسبة الصارمة في الادارة الحكومية .

إن الطرفين الحكومي وغير الحكومي مدعوان لاحداث هذا التغيير في واقع الناس والمجتمع ، وبدون ذلك سوف نواصل الدوران في الحلقة المفرغة المعروفة ، وسوف تظل البنية الاقتصادية – الاجتماعية الثقافية لمجتمعنا قادرة على هضم واستيعاب جميع الشعارات الجميلة كحقوق الانسان والديمقراطية والتعددية دون أن تتمكن هذه الشعارات من حفر مجرى ولو صغير لها في واقعنا الوطني والاجتماعي والسياسي ، ودون أن نقترب ولو قليلاً من عالم الحرية الفسيح الذي هو القاعدة لكل ابداع وتقدم ، ناهيك عن أنه القادر على اكتشاف الحلول الناجحة لمشاكلنا .

---

**الهوامش**

(١) الأمثلة على ذلك كثيرة ، منها على سبيل المثال اللجوء المتكرر إلى حل المجلس النيابي في كل مرة كان يبدو أن هناك تعارضاً بين توجهاته وتوجهات السلطة التنفيذية ( تسعة مجالس حلت من مجموع إثني عشر مجلساً!) ، اللجوء الواسع النطاق لاصدار قوانين مؤقتة ( بنسبة ٩١٪ ، خضوع البلاد للأحكام العرفية فترة تزيد كثيراً عن خضوعها لحكم الدستور والقوانين العادية – مدة ٢٦ سنة منذ عام ١٩٤٦) .

(٢) قدم الأستاذ الرشدان إقتراحاته بتعديل الدستور إلى المائدة المستديرة التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان / فرع الأردن في ١٩٩٤/٢/٢١ حول موضوع «الدستور الأردني وحقوق الانسان» بمناسبة مرور ٤٢ عاماً على اقرار الدستور ، وقد نشرت صحيفة الدستور ، هذه الاقتراحات . راجع أيضاً حديث الرشدان في مجلة الأفق (١٩٩٤/١/٢٧) .

(٣) سيادة القانون وحقوق الانسان : المبادىء والتعريفات الإيضاحية – كتيب من إصدار لجنة الحقوقيين الدولية – جنيف ١٩٦٦ .

## مناقشة عامة

**د . فهد الفانك :**

في الواقع ، استغرب النهج الذي تطرح فيه بعض الافكار في هذه الندوة ، فمثلاً د . سليمان صويص يرفض سيادة القانون اذا كان القانون خاطئاً ، أي هو يقرر ما هو الخطأ وما هو الصحيح . القانون هو القانون ويجب أن يحترم وتحترم سيادته حتى يعدّل ، ولا يجوز ان نرفض القانون ونقول أنه كلمة حق يراد بها باطل . وباعتقادي ان المحاكم تطبق القانون الموجود ولا تبدي رأياً في عدالته . وشغل مجلس النواب هو تعديل القانون اذا كان غير صحيح . ومن له الحق غير السلطة التشريعية أن يقول أن هذا القانون غير مناسب؟ واذا قال ، فهو رأي ، مجرد رأي ، لا يترتب عليه أي شيء .

ثانياً : قانون المطبوعات الذي هوجم لانه يأخذ الصحفيين الى القضاء . الواقع أنا في الكتابة منذ السبعين ، ولمدة (٢٢) سنة ونحن نطالب الحكومة بأن تحتكم الى القضاء بدل أن تمنعنا من الكتابة على التلفون ، فكيف يصبح حصولنا على هذا المطلب مشكلة وتراجعاً عن الديمقراطية؟ القضاء الاردني ليس مخيفاً ، والصحفي ليس محصناً ، ولا يجوز له أن يشتم الناس او يخالف القانون ثم يقول لا تأخذوني الى المحكمة ، واذا اخذ الى المحكمة خطأ او ظلماً فالقاضي سيبرئه ، وستكون مناسبة للدعاية له . والواقع أن الصحفي الممتاز هو الذي يذهب الى المحكمة ويثبت براءته ، وعندئذ يكون ذلك مكسباً اعلامياً له .

لكن النقطة الرئيسية التي اريد أن اتوقف عندها هي ملاحظة النائب المحترم بسام حدادين حول برنامج التصحيح ، وقوله ان الاقتصاديين يجمعون على أنه سلبي ومؤلم . الواقع لا أدري هل يقصد الاقتصاديين الاردنيين ام العالميين؟ لكن في الحالتين اريد ان اطمئنك ان الاقتصاديين لا يجمعون على شيء ، لا مع البرنامج ولا ضده . واذا اجمع الاقتصاديون فلن يكونوا اقتصاديين . فالاقتصاديون مختلفون في كل شيء تقريباً الاّ في قانون العرض والطلب والغلة المتناقصة ، وبعد ذلك كل شيء تقريباً في الاقتصاد مفتوح للاجتهاد .

قلت عن البرنامج انه خفض الخدمات . هل المقصود التعليم مثلاً ، الصحة ، الشوارع؟





واقع الحال يقول العكس ، اذ ان كل الوظائف الجديدة معظمها مخصص للصحة والتعليم رغم ان هذا في الواقع غير مطلوب . فالقطاع الخاص ينافس من اجل ان يشارك في التعليم ، والحكومة تقول لا ، أنا احتكر التعليم ، علماً ان كلفة التعليم الحكومي اغلى من كلفة التعليم الخاص . كل طالب ابتدائي في المدارس الحكومية يكلف (١٢٥) ديناراً بينما قسطه في المدارس الاهلية اقل . فنحن ندفع اكثر لكي نحصل على الاقل بسبب اصرار وزارة التربية على توسيع الخدمات وليس تضييقها حسب البرنامج .

ايضاً قلت ان البرنامج هو على حساب الفقراء ، ولكن البرنامج رفع سعر الكهرباء وترك المقطوعية الدنيا للفقراء دون زيادة ، رفع سعر الماء وترك حصة الفقراء دون زيادة ، أسس صندوق التنمية ومخصصاته حوالي (١٠) ملايين دينار لمكافحة البطالة ، صندوق المعونة الوطنية اصبح ينفق (١٦) مليون دينار لمساعدة الاسر الفقيرة ، الخبز مدعوم بنسبة ٥٥٪ ، ضريبة المبيعات اعفت العائلات من ٧٠٪ قبل زيادة الاعفاءات في مجلس النواب . هل هذا موجه ضد الفقراء والطبقة الوسطى ولصالح الاغنياء ام العكس هو الصحيح ؟

في ظل البرنامج ، عندما تقع ازمة ، ويطبق البرنامج ثم يعاني المواطن ، نقول انه يعاني بسبب البرنامج ، لا ، المعاناة كانت ستكون اكبر لولا البرنامج . انت لا تقارن النتائج الحالية بما كان قبل الازمة ، بل قارنها بعد الازمة في غياب البرنامج . فمثلاً عندما وقعت الازمة سنة ١٩٨٨ ، الوضع الذي دعا الى الاصلاح الاقتصادي يجب ان نتذكره . كيف كان الوضع سنة ١٩٨٨ ؟ كان الدينار ينخفض يومياً ، والدولار يصعد كل يوم . العملات الاجنبية مفقودة ، راس المال يهرب ، السلع اختفت من الاسواق بما فيه الادوية ، التضخم كان ٢٦٪ ، حساب البنك المركزي كان سالباً ، هذه هي الاوضاع التي جاء البرنامج لاصلاحها ، والوضع الآن هو عكسها تماماً .

**الدكتورة عيدة المطلق :**

شكراً . ساعقب على ورقة د . الكيلاني وورقة الاستاذ حدادين . الورقتان اتصفتا بالعلمية والموضوعية ، الا ان ورقة د . الكيلاني اغفلت جوانب مهمة في الاداء الحكومي . هذه الجوانب تتعلق بتباطؤ وتائر التنمية في العهد الديمقراطي . النقطة الثانية تتعلق بالاصلاح الاداري . والمسألة الثالثة تتعلق بالتطوير التربوي . ثم نأتي الى بعض المصطلحات نتكلم عنها وقد لا نعنيها . هناك مصطلح دول الجوار ، وهذا مصطلح يقشعر له بدني عندما يرد في معرض الحديث عن استيراد الافكار ، واذا وقف الامر على دول الجوار التي عنيتها فنحن بألف خير ، لكن هناك دول جوار اخرى سوف لا نستورد منها أفكاراً فقط ، بل وسننام في احضان كل افكارها . هناك ايضاً مصطلح كبار السن الذي قيل انهم عانوا من الاحزاب ، هذا ايضاً مفهوم تم

تداوله لتبرير غياب العمل الجماهيري وقمع التنظيمات الشعبية والجماهيرية ، ثم من قام بدراسة رأي كبار السن؟ فكبار السن صورة تعكس الصورة النمطية التي اردنا ان نخلقها سواء في مناهجنا التربوية او في اعلامنا .

ملاحظاتي على ورقة بسام حدادين ، في الحقيقة ، ذكر منها السيد حسني عايش داء الاستيزار كأحد معوقات الأداء في البرلمان ، لكن هناك نقطة هامة ايضاً في رأيي ، وانا احترم جداً مجلس النواب الحادي عشر ، لكني ذهلت للهجة العداء وخاصة في جلستي الثقة والموازنة . الخطاب البرلماني الذي جاء على لسان النواب كان خطاباً منفراً ، ونجح ان ينقل الناس من صفوف المعارضة الى صفوف التعاطف مع الحكومة في ذلك الحين ، وانا منهم . وهذا ربما يفسر كيف انه عندما حل مجلس النواب ، رغم تحفظي على قرار الحل ، لم يتعاطف الناس مع البرلمان رغم انه مجلسهم الذي جاءوا به في الانتخابات التي قيل عنها انها نزيهة ، وانا متحفظ على هذا التوصيف ، فالتدخل في الانتخابات يمكن ان يكون غير مباشر . وحول موضوع تمرير القوانين في المجلس ، منها قانون الاراضي الاميرية والاموال غير المنقولة ، ثم اغفال قضايا المرأة في المجلس والتي لم يذكرها معد الورقة ، علماً بأن جميع المرشحين رفعوا رايات الدفاع عن المرأة ، ونجحوا بصوت المرأة لانه صوت استراتيجي ينجح ويسقط . طبعاً هو هامشي وقليل الاهمية والفاعلية لانه صوت نمطي وتقليدي .

موضوع المجلس الحادي عشر ايضاً . . الاستيزار عمل شغله كالتالي : النواب الوزراء كانوا اشد قسوة على المنظمات الديمقراطية والمؤسسات الجماهيرية من الوزراء غير النواب . وقد عانينا بهذا الشأن في مسألة الاتحاد النسائي . لا أحب ان اقول ان ادارة الصراع ، ربما كان وضعكم صراعي مع السلطة التنفيذية ، لكن في المرحلة الديمقراطية نتوقع ان تكون العلاقة علاقة تعاون وعلاقة احترام وعلاقة ودية وليست علاقة صراع حتى نعزز الديمقراطية ونثبت اركانها .

هناك ملاحظة اخيرة حول وقف التسوية حسب الاصول : هل يا استاذ حسني عايش اعطونا فرصة لوقف التسوية حسب الاصول؟ هل اعطوا المؤسسات الديمقراطية الفرصة لوقف هذه المسيرة حسب الاصول؟ وهل نوقش القرار الاستراتيجي الخطير بشأن المسيرة السلمية من قبل المنظمات الديمقراطية والمؤسسات الجماهيرية والبرلمان؟

موضوع اسبانيا الذي جاء في المقارنة ، اعتقد ان اساس المقارنة غير صحيح ، فالموضوعان مختلفان . وأخيراً حول برنامج التصحيح ، لدي رد على ملاحظة د . فهد الفانك . ففي دراسة في المغرب حول أثر برنامج التصحيح الاقتصادي على تعليم الفتيات ، تشير هذه الدراسة الى تأخر تعليم الفتيات الصغار ، حيث خفض معدلات الالتحاق ، خفض معدلات الاستمرار ، خفض معدلات الالتحاق في المرحلة الثانوية ، عمّق الامية بين النساء ، وهذا يكفينا دلالة .





**د . محمد بن محفوظ :**

شكراً . عندما كان د . سليمان صويص يتحدث ، كنت ارى يمر امامي جميع برامج ومبادرات الاصلاح التي قمنا بها في تونس من سنة ١٩٨٤ الى سنة ١٩٩٤ : تعديل الدستور ، تعديل القوانين الجزائية ، تعديل قانون الصحافة ، تعديل قانون الاحزاب السياسية ، تعديل قانون الجمعيات ، الموافقة على الاتفاقيات الدولية ، انشاء مركز ثقافي ، انشاء مركز قضائي . . . الخ . هذه بعض الاقتراحات التي وردت في المداخلة القيمة ، ولا اريد ان اتعرض الى جميع هذه النقاط .

ولكن اريد ان اقول بأن المقاربة التي توخاها د . صويص هي مقاربة قانونية ، والمقاربة القانونية في حد ذاتها تشتمل على الكثير من الاهمية ، ولكنها في الوقت نفسه مقاربة مفخخة ، لان الانظمة السياسية لها من البراعة ما يمكنها من ان تستعمل القانون ومناسبات تعديل القانون لاصدار قوانين ليست افضل من القوانين التي سبقتها ولكن ربما اتعس واقسى ، وكل ذلك تحت عنوان الاصلاح واعادة النظر في تطوير الحياة السياسية الى غير ذلك من العبارات الفضفاضة ، حتى انه في كل مرة يريد المشرع ، سواء عن طريق السلطة التنفيذية مباشرة او عن طريق السلطة التشريعية ان يمس قانوناً نقول يا ساتر! هذا القانون ربما سيكون اتعس من القانون الذي سبقه .

ولذا اقول حذار حذار من المقاربات القانونية ، لان النظام القانوني هو نظام شاغر ويحتوي ما يمكن ان نضع فيه . فاذا وضعنا فيه الخير وجدنا فيه الخير ، واذا وضعنا فيه الشر وجدنا فيه الشر . وفي نظري ان المقاربة القانونية ينبغي تعديلها بمقاربة حضارية . هناك قيم حضارية لا بد من الاتفاق حولها ، ولا بد من التفاف الشعوب حولها لتحصين المسار الديمقراطي السليم .

**النائب د . محمد عويضة :**

شكراً للجميع . لي تعليق على مداخلة د . موسى الكيلاني بشأن حكومة السيد مضر بدران وما اقدمت عليه من انجازات . ولا شك انه كان لها دور كبير مميز في تاريخ الاردن ، في الاداء الديمقراطي ، لكنه اغفل دور الحركة الاسلامية ، وتحدث عن بيان الحكومة ، وهو البيان الذي تضمن جملة من مطالب الحركة الاسلامية كشرط لاعطاء الحكومة الثقة . وكان هذا تحول مبدئي في المواقف السياسية للحركة الاسلامية ، وربما هذه اول حكومة تعطيها الحركة الاسلامية الثقة . وكنت اود لو اشير الى ذلك .

الاستاذ الطراونة تحدث عن احداث الجنوب ، وأظهر شيئاً من السلبية بالاشارة انه لم تتحرك الحركة الاسلامية ومنظمة التحرير ، وبالتالي لم يتحرك وسط البلاد والتجمعات الكثيفة سكانياً الى غير ذلك . وأنا ارى ان الأحداث كانت للتعبير عن استياء معين ، وخلال تلك

الاحداث لم يكن هناك اي تحرك سياسي لأي شريحة معينة ، بل بالعكس ، كل الحركات السياسية كان دورها هو استثمارها وتهدئتها في آن واحد ، مع ملاحظة ان الحركة الاسلامية ليست موجودة في عمان فقط وغائبة في الكرك مثلاً او غيرها من مناطق الجنوب .

نقطة اخرى الاستاذ بسام تكلم عن طابع الحركة الاسلامية المحافظ وعدم تصادمها مع الاتجاهات الحكومية . لا أدري اذا كان التغيير لا يتم الا بروح المصادمة وبالعقلية العدوانية وبعقلية الصراع ، كما اشارت الدكتورة عيدة قبل قليل . ان كان الامر كذلك فهذا ليس نهجنا .

وكنت اتمنى ان يتكلم الاستاذ بسام عن دور الحركة الاسلامية . صحيح انها لم تختط اسلوب الهجوم والصراع ، فهذا ليس منهجها ، ولكن كان يمكن ان يشير الى جملة من القرارات والقضايا التي كان للحركة دور كبير جداً فيها . ولعلنا نلاحظ ان مجلسنا الثاني عشر بسبب قلة حضور الحركة الاسلامية قياساً بالمجلس الحادي عشر ( مع وجود عدة عوامل اخرى ) اضعف أداءً من المجلس السابق .

أشار الاستاذ بسام ايضاً الى ان الحركة السياسية خارج البرلمان ، لم تلعب اي دور لمساندة البرلمان عندما تغولت السلطة التنفيذية ، كما قال ، على البرلمان ، وحلت البرلمان ، واصدرت قانون الصوت الواحد . الاستاذ حسني ، بارك الله فيه ، قال باستثناء الحركة الاسلامية . الحقيقة ان الحركة الاسلامية ، ممثلة بالاخوان المسلمين وجبهة العمل الاسلامي ، تحركت تحركاً كبيراً عبر اتصالات برأس السلطة في هذا البلد وبالحكومة ، وعبر بيانات ومسيرات واعتراضات وندوات كثيرة جداً ، هذا طبعاً هو اسلوب العمل السياسي ، لكن اذا كان المراد تحريك الدبابات ، فليس لدينا دبابات ، وهذا ليس اسلوباً في العمل السياسي .

**الاستاذ رمضان رواشدة :**

سأعقب على كلام د . سليمان صويص فيما يتعلق بحقوق الانسان وبقضايا المطبوعات والنشر . باعتقادي ان القضية ليست قضية تعديل قوانين ، القضية هي في من يقوم على تنفيذ هذه القوانين . بعض القوانين فيها ايجابيات كثيرة ، لكن القائمين عليها هم اشخاص كانوا وما زالوا ذوي ذهنية عرفية .

قضية تعديل القوانين لوحدها لا تكفي ، د . سليمان ، وأنت تعرف ، ومطلع من خلال عملك المتميز في مجال حقوق الانسان . القضية ليست قضية تعديل القانون ، هناك احياناً ارادة او قرار سياسي تتعطل بموجبه كل القوانين .

اريد ان اشير ايضاً الى النقاط التالية : هناك شيء في القانون اسمه سوء استخدام الحق العام . وعندما يساء استخدام الحق العام من قبل جهة حكومية ، من يستطيع ان يحاكمها إذاً .





على سبيل المثال ، عندما اعتقلت من قبل محكمة امن الدولة في ايلول ١٩٩٣ ، أي في العهد الديمقراطي ، نتيجة تغطية قضايا مؤتة ، بعد خمسة ايام افرج عني بكفالة ، لأكتشف ان المحكمة التي حققت معي واوقفتني في سجن الجويدة ليست مختصة لا في التوقيف ولا في التحقيق ، وأن مدعي عام بداية عام المدني عندما حولت اليه قضيتي أوقفني مرّة اخرى ، وخرجت بكفالة . من يحاكم اذاً محكمة امن الدولة على الايام التي قضيتها في السجن ؟

هناك مسألة اريد ان اقولها بصراحة بعيداً عن اتهام القضاء . إن مقولة استقلالية ونزاهة القضاء تخوف اي شخص يتحدث عن القضاء ، لان المادة (١٩١) من قانون العقوبات تقول : ان عقوبة ذم القضاء هي السجن ما بين ثلاثة اشهر كحد ادنى وسنتين كحد اعلى . وبقناعتي فإن الجو العام ، أحياناً ، هو الذي يحكم . فعندما تقوم جهة رسمية مثل محكمة أمن الدولة بتحويل صحفي ، في جو من الرهبة الاعلامية الى قاض ، هل القاضي ، يا دكتور فهد الفانك ، لو كان يملك الصحفي كل مقومات البراءة ، هل يستطيع القاضي ان يبرئه ؟ هذا علماً بأن الكفالة العدلية او المالية حق من حقوق المتهم الاّ في حالتين : عندما يكون خطراً على الآخرين او خطراً على نفسه !

هناك ايضاً ديوان المحاسبة يراقب اداء الحكومة المالي ، وهناك ديوان الرقابة والتفتيش يراقب الاداء الاداري للحكومة ، فلماذا لا يكون هناك مؤسسة رئيسها محصن ، وتراقب الحكومة في هذه القضايا؟

**السيد ياسر ابو هلالة :**

حول قضية مساهمة الحكومة في الصحف ، أعتقد ان العامل الاساسي هو رئيس تحرير الصحيفة او المسؤول عن الصحيفة . مثلاً جريدة الدستور فيها اقل مساهمة حكومية لكنها من اخفض السقوف في صحفنا اليومية ، بينما جريدة الرأي ، رغم ان مساهمة الحكومة فيها اكثر الاّ ان سقفها اعلى ، وكذلك جريدة صوت الشعب .

وعندي شواهد على ما ذكرت في جريدة الدستور . مثلاً ، نحن في صحيفة السبيل عندما ننزل اعلاناً في الصحيفة يكون فيها كلام عن منظمة التحرير يرفض الاعلان رغم انه مدفوع الثمن . ايضاً عندما ثارت قضية توجان فيصل بعث بعض الناس اعلانات تأييد لها ، فرفضت الصحف نشرها . لا ادري اذاً لماذا هذا السقف المنخفض كثيراً رغم ان المساهمة بنسبة ٣٩٪ من اسهم الجريدة لا تشكل قيداً على هذه الصحيفة اكثر من غيرها .

الملاحظة الثانية ، حول قرار مجلس الوزراء بمنع بعض الكتاب من الكتابة . اتساءل : في أي قرن نحن حتى يستهدف رئيس الوزراء ثلاثة كتاب معروفين ؟ لا أظن ان هذا الاسلوب

حضاري او مقبول في بلد لها خمس سنوات في الديمقراطية . فهذه القضية ، من الواضح انها يمكن ان تستخدم ضد اي موظف في الحكومة ، خاصة ونحن في بلد القطاع العام فيه يستوعب معظم ابناء الشعب .

الملاحظة الثالثة حول قضية النقابات . يوجد الآن ما يمكن تسميته بأزمة دستورية ، فالمجلس العالي لتفسير الدستور بيده الآن قضية نقابة المعلمين ، ولكن المجلس السابق لم يتخذ قراراً بهذا الشأن ، وقال احد اعضاء المجلس السابق ان عدم اتخاذ قرار خطأ . اذاً ضروري ان تكون هناك جهة دستورية موثوقة لا يدخل في عملها الاعتبارات السياسية او الآنية الضيقة طالما ان مهمتها هي تطبيق الدستور .

اما بشأن اختلاط النقابي بالسياسي ، يمكن ملاحظة ان رئيس الوزراء عندنا عضو في نقابة الاطباء ، فاذا اردنا تطبيق ما تريده الحكومة من فصل السياسي عن النقابي ، فالاولى في رئيس الوزراء ان يعمل في السياسة ويترك النقابة ، أو يترك السياسة ويعمل في النقابة .

وعندي ملاحظات على ما ورد في كلام الاستاذ حسني عايش . لا ادري لماذا الاستاذ عايش يرجع دائماً الى تجربة جبهة الانقاذ في الجزائر ليصفها بانها غير ديمقراطية ؟ صحيح ان هناك ملاحظات كثيرة على جبهة الانقاذ ، لكن بالمقابل هناك انظمة غير شرعية جاءت على ظهر دبابة ، فاذا قارناها باناس جاءوا عن طريق صناديق الاقتراع نجد ان لهم الشرعية ، بغض النظر من هم وما موقفنا منهم ، سواء نظرنا الى الامر بمنطق الحداثة او بمنطق التخلف .

وبصدد قضية العشائرية ، اعتقد ان العشائرية لم يعد لها دور كبير ، وابسط مثال على ذلك قضية النفير وقضية مؤتة ، حيث ان افراداً من معظم عشائر البلد من الشمال الى الجنوب كانوا على علاقة بهاتين القضيتين . ولا أظن انه صحيح القول ان الانسان يحتمي بعشيرته ويتم التجاوز عنه .

أما بالنسبة لاحداث نيسان والحركة الاسلامية ، يبدو ان الحركة الاسلامية تعاني من عدم فهم الناس لها . فليس من طبيعة الحركة الاسلامية الثورة او الصدام ، انها حركة محافظة منذ أن نشأت وستبقى كذلك . قد تنشأ حركات اخرى طابعها صدامي او ثوري ، لكن الحركة الاسلامية الموجودة في الاردن منذ عام ١٩٤٥ حركة تعتمد الممارسة السلمية ، وهي جزء من المعادلة السياسية الاردنية ، ولذلك كان موقفها سلبياً من احداث نيسان .

وأنا من مدينة معان ، واعرف كيف نشأت وتطورت الاحداث . لقد وقع اطلاق رصاص واحراق مؤسسات ، شيء أشبه «بثورة عمياء» لم يكن لها هدف او رسالة . هناك ناس كانوا متضايقين واحتجوا بأعنف الوسائل ، وحاولت الحركات السياسية ان تلحق بهذه « الثورة العمياء » وتضع لها هدفاً لكنها كانت متأخرة ، ولم تستطع ان تفعل شيئاً ، وانما استثمر رأس الحكم هذه الاحداث وقرر اعادة الديمقراطية واجراء الانتخابات ، لكن الاحزاب كلها كانت





متخلفة عن هذا المسار .

**د . حسني الشياب :**

اسمحوا لي ان اقول ، وأرجو أن لا أسيء الى مشاعر احد ، أننا نناقش كل القضايا التي نوقشت بالعقلية نفسها التي كنا نناقش فيها قبل أن نلج باب الانفراج الديمقراطي . بمعني آخر ، فان الاوراق المقدمة ، على ما فيها من جهد وأفكار ، قد تكون قيّمة لكنها سيقت دون منهج ينتظمها .

نعم ، نريد ان نقيّم الاداء الحكومي واداء مجلس النواب . لكن من اي منظار نقيّمه؟ يجب ان نقيمه انطلاقاً من معيار الديمقراطية والا لا قيمة لكل التقييم . وهذا يقتضي فيما اظن ان لا نقع ، كما أرى اننا وقعنا ، محاضرين ومناقشين ، في المنحى الخاطىء . لقد وجدنا انفسنا امام سيل من الاحداث والمعطيات التي قد نتفق في تفسيرها وقد نختلف فكل واحد منا يفسرها من وجهة نظره ، لكن لم تستطع الاوراق ولا النقاش ان يضعانا على ارضية مشتركة تكون بمثابة مسطرة نقيّم بها القضايا التي طرحت .

من هنا ، انا اقترح ان ننطلق في التقييم من معايير الديمقراطية والتي يشكل الدستور (بشكل من الاشكال ) احد مؤسساتها ، لأنه ، اي الدستور ، ديمقراطي . الديمقراطية ، ماذا تعني؟ لقد اثير هذا السؤال في الصباح . د . محمد بن محفوظ ركز على انها قيمة او قيم ، وهذا صحيح فيما اظن . وقال الاستاذ ابو جابر انها آلية حكم ، اي انها مؤسسة ، ومعنى ذلك اننا ازاء قاعدة هذه المؤسسة وازاء تنظيمها . لكن لا يجوز ان نقول أن الديمقراطية قيمة فقط او مؤسسة فقط . المؤسسة تخدم قيمة ، فتصبح المؤسسة شكلاً ، وقيمة تعطي هذا الشكل محتوى .

جلالة الملك رأس الدولة ، كما هو في كل الدساتير الديمقراطية ، يعين رئيس الحكومة ، ورئيس الحكومة ينسب اعضاء وزارته . جلالة الملك يقيل الحكومة وهو الذي يقبل استقالتها ، وفي الوقت نفسه الحكومة مسؤولة امامه ومسؤولة امام مجلس النواب .

ويأتي هذا في ظرف اعتدنا على أن يغيب دور مجلس النواب ، عملياً منذ عام ١٩٥٧ ، اعتدنا على غياب دور مجلس النواب وممارسته لهذه المساءلة ، الأمر الذي ينتج عنه ، برأيي ، في هذا الوضع الدستوري ، حتماً ، تغول السلطة التنفيذية .

في ظل هذا الواقع ، هل يمكن لنا ، بأفق المستقبل ، وبأفق تقييم الديمقراطية ، أن نفكر بتوازن دستوري آخر يجعل مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب مسؤولية فعالة حقيقية ، لا أن يبقى مجلس النواب نفسه ، تحت خوف ان يحل ، وهو يمارس هذه المسؤولية او إن هو عارض ؟ هذا في الجانب المؤسسي .

الحكومة ايضاً للأسف ، كمؤسسة ، يفترض في المعيار الديمقراطي أن تكون ديمقراطية . ولكن حتى الآن لا يوجد نظام داخلي لمجلس الوزراء . نحن لا نعرف ماذا يدور بمحاضر مجلس الوزراء . الأصل أن مجلس الوزراء فريق . والأصل ان مجلس الوزراء يحكم بموجب الدستور . كيف نعرف ، كيف يمارس الوزراء صلاحياتهم المقررة لهم في الدستور؟ هل يساهمون باتخاذ القرار ، أم هل هم صدى لرغبة رئيس الحكومة؟ كيف لنا ان نعرف ذلك ؟

ذات مرّة ، كنا في حديث مع احد الاخوة الاساتذة الكرام الذي مارس المسؤولية في موقع وزير وكان نائباً ، قال بهذا الصدد : جيد انه لا يوجد محضر ، لأن بعض الاشياء لا يلزم ، أحياناً ، أن تسجل في المحضر . طيب لو كان هناك محضر ( هنا أنا اتصرف بفكرته ) ، فهو لن يقول الا الاشياء التي يمكن تسجيلها في المحضر على الاقل . اذاً كيف لنا أن نحاسب مجلس الوزراء الذي يجب ، في ظل النظام الديمقراطي ، ان يكون ملتزماً بالمؤسسية الديمقراطية ، ونحن لا نعرف كيف يمارس دوره؟ فلا نظام داخلياً ، ولا محاضر جلسات ، ولا نعرف من قال كذا ، وفسر كذا ، واقترح كذا ، هذا فيما يتعلق بالجانب المؤسسي .

أما في الجانب القيمي ، الديمقراطية قيم ، قيم حرية سياسية ، قيم عدل اجتماعي . فالى اي مدى التزمت حكوماتنا منذ الانفراج الديمقراطي بتحقيق هذه القيم الديمقراطية ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد المالي والاداري ، وبقضايا الاصلاح الاداري ؟ فوجود الفساد المالي والاداري واستمراره هو عدو بالضرورة للديمقراطية ، ليس فقط هكذا ، بل يخلق جواً وثقافة معادية للديمقراطية ، لأن الناس تقول شو هالديمقراطية ومجلس النواب ؟

ايضاً الواسطة تحل كل شيء ، وصاحب النفوذ هو الذي يفعل كل شيء . الواسطة تخلق اذاً ثقافة معادية للديمقراطية ، ولا يوجد معها التزام بقيم الديمقراطية اذا اعتبرنا ان الديمقراطية هي حرية سياسية بالاضافة الى العدل الاجتماعي .

اما فيما يتعلق بمجلس النواب ، أنا ارى ايضاً انه لا يمكن ان نقيم دوره الا على مستويين . اولاً : مستوى علاقته بالسلطة التنفيذية ، والمفترض ان كلاهما مؤسسة ديمقراطية . وثانياً : مستوى علاقته بالبنية التحتية السياسية . وبشأن علاقته مع الحكومة ، أنا ارى ايضاً انه منذ ان اتى مجلس النواب في عام ١٩٨٩ فان ما حكم سلوك الحكومة تجاهه هو علاقة الشك المتبادل وعدم الثقة ، وبالتالي الاسترضاء حيناً وخلق المصاعب والمطبات من قبل السلطة التنفيذية حيناً آخر .

أما فيما يختص بالاحزاب السياسية ، فانه لا يمكن لمجلس النواب ان يكون قوياً وفاعلاً اذا لم يرتكز الى قاعدة سياسية منظمة ومؤسسية . ان ضعف البنى السياسية الشعبية والمؤسسات الاهلية يضعف مجلس النواب .





**د . موسى الكيلاني :**

اشكر الاستاذ محمد فارس الطراونة على تعقيبه ، وأحب ان اشير الى نقطة واحدة . أنا اعتقد ان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر كان لها وله شخصياً ولفريقه الوزاري دور مميز في المسيرة الديمقراطية الاردنية ، ابتداءً من بدء الاشراف على عملية الانتخابات ( وقد سجلت في أن له فضلاً في تحديد مسار التوجه الديمقراطي الاردني ) والتي ادت الى أنزه وانقى انتخابات عرفها الاردن ، واقصد انتخابات ١٩٨٩ . واشكر للاستاذ الطراونة تاكيده على ذلك .

كذلك أنا لا اختلف مع الاستاذ الطراونة بأن متطلبات تجديد الدولة لنفسها مثلت البعد الثالث في مبررات ما حصل بعد نيسان . فبالاضافة الى البعد المحلي والبعد الاقليمي ، أنا لا استبعد ان هناك بعداً تآمرياً خارجياً . الكل يعرف ما سبق وما لحق احداث نيسان ، منها صفقة التورنادو وتأثيرها على الاردن ، ومنها لقاء المصالحة الخطير جداً بين العراق وسوريا وما كان يمثله ذلك من تهديد للأمن الاسرائيلي ، ومنها أيضاً ترجمة مجلس التعاون العربي الى حقيقة واقعة وقدرة عسكرية . أنا لا اختلف مع الاستاذ الطراونة في ذلك ، واشكر له النقاط التي اوردها .

لكن أنا لا اعتقد ان احداث نيسان تصل على درجة الحركة الانتفاضية ، وحتى لو كنا تولستويين او ماركسيين ، وطبقنا المعايير الثورية ، لوجدنا ان احداث نيسان لم تصل الى هذا المستوى . وأنا أقول ان العوامل الخارجية كان لها اسهام اكبر من العوامل الداخلية . ولا اقصد بالعوامل الخارجية الدول العربية فقط ، وانما الدول الاجنبية ايضاً .

وبالنسبة لموضوع الصحافة وحرية الصحافة ، نحن لا زلنا حتى الآن نشكو جداً من «مادة ١٩» ومن البيانات التي اصدرتها في لندن حول ما يجري من مساس بحريتنا الصحفية . وأمس كان هناك تقرير مطول أصدرته منظمة العفو الدولية في لندن عن فضيحة ما جرى من محاكمات لصديقنا ، رئيس تحرير صحيفة يومية ، جورج حواتمة . هذه التجاوزات ليس لأن القاضي متعسف ، لا ، نحن ، قضاؤنا ، نعتز به ، وهو قمة في الشفافية والنزاهة ، لكن القانون الذي وضع يحتوي على مضمون عرفي .

واشكر الدكتورة عيدة المطلق ، ولا اخالفها بأن هناك تباطؤاً بالتنمية والاصلاح والتطوير ، ولكن أنا ركزت فعلاً على الايجابيات الاستراتيجية بما حققته حكومة الشريف زيد وحكومة مضر بدران : الغاء الاحكام العرفية ، اعادة جوازات السفر المحجوزة ، اطلاق سراح المعتقلين ، وضع قانون الاحزاب السياسية ، وضع قانون متطور للمطبوعات وان لم يكن مثالياً ، والافراج عن الحريات العامة .

كذلك انا لا انكر ما تفضل به د . محمد عويضة بأن فريق مضر بدران والحركة الاسلامية بجذورها ، وهي الحركة القوية الوحيدة في البلد ، استطاعت ان تملي هذه الجوانب المضيئة الايجابية على برنامج عمل حكومة بدران ، لكن البيان كان باسم حكومة مضر بدران ، ولا يشكل ذلك انتقاصاً من الوزراء العاملين معه .

واحترم التعليق على موضوع دول الجوار . ولكن ارجو أن تكون تعبيرات الدكتورة عيدة نابعة من اعتبار احترام لهم ، وارجو أن يبادلونا الاحترام .

ولا اختلف مع الأخ ياسر ابو هلالة كثيراً بالمنطلقات الرئيسية التي تفضل بها . أنا اطالب ايضاً بالحرية ، ورفع سقف الحرية ، وأنا اشعر بالتضامن مع الاخ رمضان الرواشدة ، أول ضحية جسدية لقانون المطبوعات الجديد عندما طبق . لكن نحن لا ننتقد على مستوى الحوادث الفردية بل نثير قضايا عامة ، والحالة الفردية مهمة فقط عندما تكون دلالة وتمثيل لقضية .

أنا أؤيد ايضاً ان الركائز الاساسية للديمقراطية في الاردن تعتمد على عمادين : الاول انجازات الشريف زيد بن شاكر . والثاني : انجازات دولة مضر بدران . هذان العمادان الرئيسيان ما كان لهما أن يكونا كذلك لولا الملك حسين الذي شكل بشخصه روح الانفتاح الديمقراطي ، فهو الذي اعطى الروح للديمقراطية ونفثها في المشاريع والقوانين والمؤسسات والاحزاب السياسية ، وكان ، وكلنا نشطاء سياسيون ، يساريون ويمينيون ، دائماً على عدة خطوات اسبق من اي منا . وشكراً .

**النائب بسام حدادين :**

حقيقة هناك كثير من الافكار التي يمكن ان تناقش ويجري الحديث حولها سواء في مداخلات السادة معدي الاوراق او المعقبين ولكن الوقت لا يسمح ، لذا ساركز على المسائل الاهم .

لفت انتباهي اولاً ما تحدثت به الدكتورة عيدة المطلق وما ذكره الزميل د . محمد عويضة في موضوع التصادم مع السلطة التنفيذية . أنا اعتقد ان في الخطاب السياسي الاردني مسألة بحاجة الى اعادة نظر لوضعها في سياقها الصحيح . ورد ان العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يجب ان تكون علاقة تعاون ، وعلاقة محبة ، وعلاقة اخاء ، هذه ليست لغة سياسية .

التعاون بين السلطات الثلاث بالمفهوم العام كلام عام صحيح ، لكن عندما يجري الحديث عن التصادم او الاشتباك او المعارضة للسياسة الحكومية ، هذا شيء مطلوب ، ولا يمكن ان تستقيم الامور اذا كانت السلطتان التشريعية والتنفيذية في حال واحد . فلا حضور للمعارضة اذا لم تعترض ، اذا لم تشتبك ، اذا لم تقدم بديلها ، اذا لم تبرر وجودها داخل المجلس وفي الحياة السياسية ، اذا لم تصارع صراعاً مقوناً على قاعدة الانظمة والقوانين التي تحكم علاقة الافراد والاحزاب والمؤسسات مع بعضها البعض . وأنا ادعو الى مزيد من التفعيل لدور المجلس عندما يسعى الى التعبير عن ارادته ، كمعارضة ، يصطدم ويشتبك ويقدم الفكرة البديلة





والمشروع البديل والرأي البديل لما يعتقد انه خاطىء وبحاجة الى تصويب .

المسألة الثانية تتعلق بأحداث نيسان التي يجري تحميلها اكثر مما تحتمل . وهناك من يعزو كل منجزات التحولات الديمقراطية الى التحركات التي وقعت في معان وما اعقبها من حركة سياسية . وهناك من يصفها بأنها نتيجة مؤامرة ، وهذا يعكس ميل كثير من السياسيين الى تفسير الاحداث ليس تفسيراً اجتماعياً بل بمنظور تآمري . أنا أرى بأنه ينبغي ان نعطي الموضوع حجمه الطبيعي . فأحداث نيسان ، فيما ارى ، هي رسالة تنبع قوتها من انها جاءت من موقع القاعدة الاجتماعية التاريخية للنظام ، هذه الرسالة جرى التقاطها من قبل النشطاء السياسيين في مناطق مختلفة ، وجرى النفخ الايجابي فيها بتسييسها وايصالها ، وأنا شخصياً وآخرون موجودون معنا هنا ساهمنا بصياغة ما سمي ببرنامج الحركة الشعبية او الاجتماعية التي كثفت مطالب الحركة الجماهيرية عبر مسار طويل من الحركة السياسية .

وايضاً اشكالية هل كانت الاحزاب خارج هذه العملية ام داخلها؟ هذه اشكالية غير دقيقة وتطرح المسألة بلغة الجزم . وانا استطيع ان أؤكد بأن الامور بدأت في معان دون اي دور لأي حزب سياسي قائم ، لكن الحركة السياسية حملت رسالة معان ونفخت فيها وسيستها في المواقع الاخرى ، واعطتها بالتالي بعداً سياسياً واضحاً ، مثال ذلك الاجتماع الذي جرى في بلدية الكرك ، وعشرات البرقيات والعرائض والبيانات التي حملت مطالب الحركة الجماهيرية وعبرت عن نضج ووعي الشعب بها وحاجته اليها ، فكانت أحداث نيسان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، إن جاز التعبير ، واطلقت قيمة جماهيرية واشارة بدء مرحلة التحول الديمقراطي .

**د . سليمان صويص :**

الواقع ان معظم المداخلات كانت تدور حول الديمقراطية والقوانين . وأفضل ان ابدأ بالملاحظة التي طرحت حول تعديل القوانين . ان تعديل القوانين لا يكفي من أجل احترام حقوق الانسان . هذا التأكيد ربما يمتلك جزءاً كبيراً من الحقيقة ، لأن الحكومة هي التي تصوغ مشاريع القوانين ومجلس النواب يناقشها ويشرّعها .

لكن بالمعنى الاجتماعي والسياسي الاوسع فان الذي يضع القوانين هي الفئة الاجتماعية الاقوى داخل المجتمع . أما مسألة تعديل القوانين مثار البحث فهي تنبع من التوجه الذي بدأ يسير عليه الاردن منذ عام ١٩٨٩ . فنحن نعيش في دولة ترفع شعار حقوق الانسان والديمقراطية ، ونعتقد ان هناك توجهاً جاداً للتقدم في هذا الاتجاه ، وليس فقط للاستهلاك الخارجي . والديمقراطية باختصار هي طريقة لحل التعارضات بين افراد المجتمع بطريقة سلمية ،

اي انها وسيلة وليست هدفاً بحد ذاتها . فاذا لم تحل التعارضات المجتمعية بطريقة سلمية فستأخذ مسارب اخرى للحل لا نحبذها لمجتمعنا ووطننا . لذلك احد المداخل لتطوير هذه الديمقراطية وتطوير اوضاع حقوق الانسان هو بالفعل تعديل القوانين .

ولكي يكون هذا التعديل بالاتجاه الذي يخدم القطاع الاوسع من المجتمع ان لم يكن المجتمع كله ، هناك حاجة ماسة جداً لكي تمارس مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وغيرها ضغوطاً على السلطة التنفيذية وعلى السلطة التشريعية لاحداث التعديل المطلوب ، والمسألة حتى ابعد من ذلك . وهنا اتذكر مداخلة الدكتور محمد بن محفوظ الذي عبر عن خشيته بأن يكون التعديل بالاتجاه السلبي ، واعتبر انه لا يفيد كثيراً ان نرفع شعار الديمقراطية وحقوق الانسان لان المحصلة في بعض الاقطار لم تكن مشجعة ، وهذا شيء اعتقد انه حتى المواطن العادي يلمسه بمعنى انه لا يكفي ان نقول صباحاً ومساءً نحن نعيش في عصر الديمقراطية ونهتم بحقوق الانسان في الخطابات والتصريحات حتى يصبح هذا حقيقة .

الشيء الاساسي اذاً هو ان يشعر المواطن بالحرية ، حقيقة ، في وطنه ، وأن يلمس أن هناك تغييراً في واقعه الاجتماعي والاقتصادي . واذا لم يتحقق ذلك فتصبح الديمقراطية مجرد شكليات وديكوراً وانتخابات واحزاباً ومناقشات على التلفزيون . . الخ ، هذه هي المسألة الجوهرية ، اذا لم يحصل التغيير بواسطة الديمقراطية فمهما تبنينا من شعارات جميلة ، ستكون البنية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا قادرة على ان تستهلك هذه الشعارات وان لا تحفر اي مجرى حقيقي داخل هذا المجتمع لكي تترجم الديمقراطية بشكل صحيح على ارض الواقع .

من هنا تأتي مسألة سيادة القانون ، أنا في الواقع اتبناها ، وفي النص المكتوب هي مكتوبة في الهوامش ، ولكن هذه المسألة ركز عليها الحقوقيون وموجودة في كتاب اسمه **سيادة القانون وحقوق الانسان : المبادىء والتعريفات الايضاحية** ، كتيب اصدرته لجنة الحقوقيين الدوليين تركز فيه على هذه المسألة . ان سيادة القانون ليس معناه ان نطبق القانون مهما كان ، يجب ان يكون هذا القانون منسجماً مع مبادىء العدل والانصاف والمساواة لكي يتم التمسك به ليس فقط من قبل السلطة التنفيذية وانما كذلك من قبل المواطنين .

وبشأن حرية الصحافة ، هناك بنود في قانون المطبوعات ثبت بالملموس انها بحاجة الى اعادة نظر ، وقد اشار الى ذلك د . موسى الكيلاني . مثلاً ، لا ينبغي ان يقتصر تعريف الصحفي على الاعضاء في نقابة الصحفيين . هناك الآن جمعية الاعلاميين الاردنيين . لماذا لا يكون الصحفي فيها معترف به كصحفي ؟ والاّ فان هذا يتعارض مع مبدأ اساسي من مبادىء حقوق الانسان ( المادة الثالثة ) .

هناك ايضاً بنود عامة جداً في قانون المطبوعات والنشر ، مثلاً ، موضوع حسن النية ، ويمكن أن تطبقه الحكومة بشكل ايجابي ، لكن هناك ثغرات اخرى ، ومنها ان على الصحفي ان





يمارس مهمته بما لا يتعارض مع المسؤولية الوطنية والحرية وتقاليد مجتمعنا ، عبارات مطاطة جداً يمكن ، تحت ستارها ، ايقاع الصحفي تحت طائلة القانون . ومن الامثلة الاخرى على ذلك مسألة النظام العام . ولذا لن تسقيم حرية الصحافة وحرية الصحفيين ، وهي حرية اساسية جداً الا اذا اعيد النظر بقانون المطبوعات والنشر ١١٥ .

# الفصل الثالث

رئيس الجلسة : معالي الاستاذ ابراهيم عز الدين ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : الانفتاح السياسي وأداء الاحزاب الاردنية ،
أ . سمير حباشنة (الاردن ) .

❖ تعقيب أ . زياد ابو غنيمة ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : الانفتاح السياسي وأداء المنظمات النقابية والمهنية ،
د . زيد حمزة ( الاردن ) .

❖ تعقيب أ . يوسف الحوراني ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : أداء المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية ،
أ . غسان عبد الخالق ( الاردن ) .

❖ تعقيب أ . رجاء ابو غزالة ( الاردن ) .

❐ مناقشة عامة .

## الانفتاح السياسي واداء الأحزاب الأردنية

*الأستاذ سمير حباشنة*

### مضامين الانفتاح السياسي

من مفهوم القوى السياسية المعارضة ، وهي القوى التي كانت ، وحتى عشية بدء دوران عجلة الديمقراطية ، في حالة تعارض وتصادم مع النظام السياسي طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٧ وإلى عام ١٩٨٩ ، وهي بطبعها العام قوى يسارية / قومية بالاضافة إلى القوى ذات الجذر التابع لفصائل في م .ت .ف . صحيح أن شعارات وأهداف هذه القوى قد اختلفت منذ مطلع الثمانينات ، وأضحت تتحدث عن الديمقراطية وتفعيل الدستور والتعددية ، إلا أنها بقيت في حالة من الصدام السياسي اليومي ، خصوصاً مع برامج الحكومات الاقتصادية والاجتماعية ، ومع الرفض للانفراد بالقرار ، ومع الوقوف ضد الممارسات التي يمكن ان تبوب بأنها ضد حرية الرأي وحقوق الانسان .

وأعتقد ان من أهم أسباب تبدل شعارات هذه القوى وتوجهاتها الديمقراطية وسعيها ، على استحياء في البداية ومن ثم بوضوح ، نحو الانفتاح السياسي والديمقراطية والتعددية السياسية ، بل واللقاء الوطني العريض ، والاقرار بالنظام السياسي القائم ، هو اسقاطها العملي «نظرية الشمولية » التي تبناها الحزب الواحد ، وذلك بعد ان أخفقت هذه النظرية على الصعيدين الدولي والعربي ، وثبت أن التعددية السياسية هي سبيل أمثل لاحراز التقدم بل انجاز الأهداف الوطنية والقومية واطلاق طاقات الابداع ، والتوظيف الامثل للطاقات الكامنة لخدمة الوطن .

### من جهة النظام السياسي

وأعتقد أن النظام السياسي الأردني وبعد تجربته في حقل التنمية بتغييب الرأي الآخر

وانفراد فئات اجتماعية ومدارس سياسية في صياغة المستقبل السياسي للبلاد ، وانحسار هذه الفئات اجتماعياً مما ادى إلى تحطيم الطبقة الوسطى رمز الاستقلال السياسي والاجتماعي في الاردن ، وبروز فئة اجتماعية تملك أكثر بكثير مما تقدم ، وبالمقابل سحق الجماهير وازدياد الفقر والبطالة وتضخم المديونية ، وكذلك عدم قدرة البلاد على تحقيق حد أدنى من العلاقات العربية المتماسكة ، وفتورالقوى العربية نحو القضية الفلسطينية وعدم دعم دول المواجهة .

بالاضافة إلى ان الديمقراطية والتعددية أصبحت سمة العصر والمقياس الرئيسي للتطور ، بل ان النظام السياسي القابل للحياة هو النظام القادر على التجدد ، وتوسيع قاعدته الاجتماعية ، واعطاء دور أوسع للجماهير ودور أقل للأجهزة الأمنية ، وهي القاعدة التي ترسخت في وجدان النظام السياسي لعوامل ذاتية ايجابية ولشواهد دولية ، كل هذه العوامل أدت فيما أدت إليه إلى تجاوب النظام السياسي مع مفاهيم الانفتاح السياسي . . . ليلتقي مع قوى المعارضة عند نقطة تقاطع هامة كانت بداية ولادة المشروع الوطني الديمقراطي الذي نشهد .

## من جهة القوى الاسلامية

صحيح أن القوى الاسلامية الفاعلة في الساحة الأردنية / حركة الاخوان المسلمين لم تتصادم عملياً مع النظام السياسي طوال العقود الأربعة الماضية التي اتسمت بالسخونة ، وبالمقابل كانت هناك مواجهات حادة بين هذا التنظيم السياسي وأنظمة عديدة في الوطن العربي ، وصحيح ان النظام السياسي قد أعطى هذا التنظيم فسحة واسعة من العمل على الصعيدين الجماهيري والرسمي الحكومي ، إلا ان الصحيح أيضاً ان هذه القوى والتي تعبر عن نفسها في أقطار أخرى باساليب أخرى ، وجدت ، ووجد النظام السياسي معها ، ان كل الامكانات متاحة لاحداث التقاطع والالتقاء ذاته بين هذه القوى وبين النظام السياسي من جهة ، والقوى القومية واليسارية من جهة أخرى .

فكان لأطراف المشروع الوطني الأردني كل من منظوره الأيديولوجي الخاص به ، ومن معطياته وتجاربه الخاصه ، هذا اللقاء الوطني العريض الذي جاء نتيجة لأسباب موضوعية صنعتها التجربة والمعطيات ولم تصنعها النخب الفكرية أو السياسية ، وكان في كل الاحوال مطلباً شعبياً ، قوبل تحققه بالارتياح وبالإيجابية .

## المصالحة الوطنية

### مقدماتها

إن المصالحة الوطنية بين أطراف المشروع الوطني الأردني لم تأت من فراغ ولم تحققها





على واقع الحياة السياسية الرغبات ، كما أنها لم تأت مرة واحدة هكذا بلا مقدمات عملية أو حتى مقدمات استشراف لما سيحدث . فالمأزق الذي عاشته كل أطراف المشروع الوطني الأردني هو الذي حتم مبادأة بعض رموز الحكومة في مطلع الثمانينات لتشكيل حزب سياسي كمقدمة للديمقراطية . صحيح أن التجربة لم تستمر إلا أنها أعطت مؤشراً على الكيفية التي يتم بها التفكير في جهة الشق الرسمي لمشروعنا الوطني ، بل ان مبادرة سمو الأمير حسن للالتقاء مع القوى السياسية الفاعلة في منتصف الثمانينات هي محاولة لاعادة التواصل ، او لنقل ايجاد نوع ما من اللحمة بين أطراف المشروع الوطني الأردني . ومع أن هذا اللقاء لم يتكرر في حينها إلا أنه ايضاً كان مؤشراً على الكيفية التي يتم بها التفكير لدى القيادة السياسية .

ويمكن ان نستذكر مرحلة أبكر بالعودة إلى البيان الوزاري لحكومة المرحوم عبدالحميد شرف والذي تضمن توجهاً واضحاً نحو الانفتاح على التيارات السياسية كافة في البلاد ، وكانت في حينها لهجة الخطاب الرسمي جديدة بل وربما ذات مضامين جديدة ، وكان يمكن ان يؤسس عليها لو أتيح للمرحوم شرف أن يكمل رسالته .

بل ان من المناسب ان نذكر ان أصواتاً عالية بدأت منذ منتصف الثمانينات تتحدث عن المصالحة الوطنية والديمقراطية ومنها محاولة احياء الحزب الوطني الاشتراكي كحزب يتبنى مضامين اجتماعية / اقتصادية / وطنية / قومية/ تقدمية في اطار الدستور الاردني والنظام السياسي الاردني ، وذلك من قبل قوى وشخصيات كانت في صف المعارضة السياسية .

واذكر ان هذه الحركة قد نالت مباركة قوى المعارضة الفاعلة آنذاك وخصوصاً اليسارية منها ، وأن الأمر كاد ان يصبح حقيقة لولا ان هذه الفكرة قد اصطدمت بازدواجية الهوية السياسية والولاء السياسي بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لاعتبار أن الاخيرة كانت آنذاك بمثابة الوطن المعنوي للشعب الفلسطيني ، الامر الذي فرض على المبادرين إلى هذه الفكرة تأجيل مسعاهم الخير ، لا بل ان تنظيم الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) قد أصدر بياناً في صيف عام ١٩٨٨ ، أشار فيه بصراحة لا تحتمل اللبس ولا التأويل إلى أهمية المصالحة الوطنية والديمقراطية والحوار والمشاركة .

وأستطيع أن أضيف ، ان كاتب هذه الورقة قد سبق وان اعد دراسة بعنوان : الطريق إلى مشروع وطني أردني تضمنت فيما تضمنت الاقرار بما أنجز في الأردن ، وأهمية اللقاء الوطني العريض بين كافة أطراف المشروع الوطني الأردني ، واعادة التواصل مع لحظات اللقاء الوطني والذي شهدناه في مرحلة الخمسينات قبل أن ينحسر لظروف ذاتية ولتدخلات خارجية .

إذاً فالمصالحة كانت حصيلة موضوعية لمعطيات وطنية / عربية / دولية ، بل وكانت لها مقدماتها العملية ومبادرات من أغلب أطراف المشروع الوطني الأردني .

## الأسباب الفكرية / السياسية

والمصالحة الوطنية كانت أيضاً محصلة معطيات موضوعية فكرية سياسية يمكن أن تتبدى فيما يلي :

- الإيمان من كافة التيارات الفكرية بأهمية التعددية السياسية والمشاركة والحرية وحقوق الانسان وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر باعتبارها عوامل للنهوض والتقدم .
- غلبة تعدد نقاط اللقاء بين أطراف المشروع الوطني من مجمل القضايا والتحديات الوطنية والقومية وحتى الانسانية . فالعدالة الاجتماعية أضحت هدفاً محل اجماع وطني ، وعنصراً يمثل الاستقرار الاجتماعي ، بل وعنصراً من عناصر المشروعية المتجددة لأي نظام سياسي .
- الاقتراب من قبل كل التيارات من بعضها البعض فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي كانت المواقف منها سابقاً عاملاً كبيراً للفرقة ، خصوصاً فيما يتعلق بشكل الحل ، وأسلوب الوصول إليه ، والعلاقة مع الدولة العبرية وخاصة بين القوميين واليساريين ، هذا بالاضافة إلى أن انتهاء حالة المناكفة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واستبدالها بعلاقات وتنسيق نسبي ، كانت من العوامل التي قربت القوى الفاعلة بالساحة ، والتي لها جذر في فصائل المنظمة ، من المشروع الوطني الأردني وأطرافه المتعددة .

بمعنى ان الموقف من القضية الفلسطينية أدى إلى معطيات أتت لتشكل عامل تقريب لا تباعد . بل ان التباين في الأهداف النهائية للحل وإن بقي نقطة خلافية إلا انه اصبح محصوراً في حدوده النظرية ، خصوصاً بعد ان افتقدت الوسائل العملية للتعبير عن هذا الخلاف النظري .

هذا بالاضافة الى الاقتراب الحقيقي بين كل هذه الاطراف في المفاهيم الوحدوية العربية والبعد الاسلامي للامة العربية ، بل واقتراب كافة الاطراف من مفاهيم قريبة من حركة التحرر العالمي ومعنى الصداقة والعداء على الصعيد الدولي .

## المصالحة . . أسلوبها

وكان لابد لكل هذه العوامل الموضوعية الفكرية / السياسية وتلك المتعلقة بالأداء ان تنعكس في اطار ممارسات وقيم ، فكان ان تم تشكيل حكومة الشريف زيد بن شاكر وما رافقها من انفراج ملموس في موضوع الحريات ، واجراء انتخابات برلمانية تكاد تكون الأنزه في تاريخ الدولة الاردنية ،خصوصاً وانه لم يمنع اي فرد من خوض هذه الانتخابات على اساس سياسي او فكري ، وكانت المصالحة تعطي اكلها العملي من خلال الاداء الديمقراطي الرفيع المستوى





والعلاقة المتكافئة التي ربطت الحكومة والبرلمان معاً .

الا ان التجسيد العملي للمصالحة الوطنية قد جاء بمبادرة جلالة الملك بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني الاردني ، حيث انها حوت كافة التيارات الفكرية والسياسية التي يتشكل منها الطيف السياسي الاردني ، والمدهش ان هذه التيارات كانت تبدو وكأنها تتعرف على بعضها البعض لاول مرة ، واتضح انه لم يكن بين هذه القوى ذلك الخلاف الفكري او السياسي المفترض الذي احتاج الى كل هذه العقود من التصادم والمواجهات باشكالها كافة . فقد بدا ان القومي لا يسقط الاسلام من قناعاته ، وان الاسلامي لا يمانع ان يبدأ من الحلقة الاقرب/ العربية ، وان اليساري ايضاً ليس وحيداً في طرح مضامين العدالة الاجتماعية ، وأهمية الانتباه الى الفئات الاجتماعية التي يطحنها الفقر واداتة الرئيسية البطالة والاستغلال .

واستطاعت اللجنة ، بزمن قياسي ، ومناقشات حرة ، وتفاعل خلا من المجاملة ، ان تحدد ملامح مستقبل الاردن الديمقراطي ، وان تأخذ مواقف حتى من القضايا التاريخية التي كان بعضها موضع خلاف بين اكثر من طرف من القوى المشاركة في لجنة الميثاق . وبالتالي فقد كان الميثاق الوطني وثيقة تقدمية بكل المقاييس على الصعيد القومي ، وعلى الصعيد الوطني/ السياسي ، وعلى الصعيد الاقتصادي/الاجتماعي ، وعلى صعيد الموقف من القضية الفلسطينية ومفهوم العلاقة الاردنية/ الفلسطينية . وجسد الميثاق عملياً كل ما سبق وحاولنا التأشير عليه ، باعتباره حلقات أدت الى المصالحة الوطنية التي اذنت بدوران عجلة العمل والانفتاح نحو مجتمع الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان .

## المصالحة . . . ادواتها

واذا كانت لجنة الميثاق الوطني هي الاسلوب الذي اتبع في رسم معالم المصالحة ، فان الميثاق الذي صدر عن هذه اللجنة قد شكل الوعاء الذي صهر العناوين الرئيسية الفكرية/ السياسية للاردنيين بتياراتهم المختلفة ، وترك الباب مفتوحاً للاجتهاد والتنافس بين المرجعيات المختلفة ، عند البحث فيما هو تحت هذه العناوين . وكانت بالطبع القوانين المنظمة للحياة السياسية كقانون الاحزاب وقانون المطبوعات ، وقبل الغاء القوانين الاستثنائية والعرفية المقيدة للحريات ، هي ادوات تحقق المصالحة على ارض الواقع والتي اكتملت من حيث البناء عندما بدأت فعلاً الاحزاب السياسية تحصل على الترخيص وفق القانون ، وبعد ان تم تجاوز ما تبقى من المراحل السابقة والتي تجسدت في محاولة تعطيل ترخيص بعض الاحزاب لاسباب واهية وغير موضوعية وغير دستورية وغير ميثاقية ، فكان ان تم الترخيص وبسهولة لكل من توفرت به شروط الحد الادنى الواردة في قانون الاحزاب ، بل وتم اعطاء الحق لكل حزب باصدار صحيفة

حزبية . وكان يبدو ان كل السبل معبدة لبدء حياة سياسية اردنية قوامها الاساسي الاحزاب السياسية الاردنية ، الا ان ذلك لم يتحقق كما هو مفترض وكان لذلك اسبابه .

## الظروف التي رافقت ولادة الاحزاب

### مقارنة تاريخية

بالعودة الى مرحلة البدايات الديمقراطية المبكرة في الاردن في مرحلة الخمسينات نجد ان الشعب الاردني وبرغم ان مستوى الوعي والثقافة لم يكن بالدرجة التي هو عليها اليوم ، فان توجه القوى الفاعلة والشبابية نحو العمل الحزبي كان مذهلاً ، ذلك لان المعطيات على الصعيدين الوطني والقومي بل والدولي كانت معطيات مشجعة ، وتجعل الامل يكبر في الوجدان الوطني ، وبأن الامكانية العملية لتحقيق الاهداف صغرت ام كبرت هي امر قابل للتحقق . من هنا نجد ان الاحزاب الاردنية آنذاك كانت احزاباً جماعية بكل ما تعني الكلمة ، فذاتياتها الحزبية واسعة وحلقاتها الجماهيرية مؤثرة وكبيرة ، وهي عكس الصورة القائمة الآن والتي اعلنت عن نفسها منذ ان بدأ ترخيص الاحزاب بل قبل ذلك ، اي منذ ان كانت الاحزاب مشاريع احزاب في طور التشكيل . فكان المأزق كبيراً ، حيث اشاحت الجماهير بوجهها عن المشاركة في الاحزاب وكان لذلك اسبابه !

### الاسباب

جاءت التجربة الراهنة للعمل الحزبي المنظم في ظروف قومية ووطنية مشبعة بالاحباط ، عكست نفسها على الجماهير التي لم تتمكن من توليد قناعه كافية بأن العمل الحزبي المحلي يستطيع تجاوز ولو بعض هذه الظروف المؤدية للاحباط ، هذا بالاضافة الى ان الاحزاب ذاتها لم تستطع التقاط العناصر القادرة على تعبئة الجماهير واستنهاض هممها واستدراجها للمشاركة في محاولة انجاز مهماتها ، بل وان الدولة الاردنية لم تكن خارج اسباب عدم ولوج الاحزاب السياسية الاردنية بقوة للتأثير في واقعنا وحياتنا التأثير الايجابي المطلوب .

عربياً . . . لقد تزامنت مرحلة التشظي القومي وحرب الخليج/ الهجوم الاميركي على العراق وما رافقه واستتبعه من اصطفافات مذهلة غير متوقعة ، كأن تكون القوات الاميركية في مكة والمدينة وتكون قوى معروفة بهويتها القومية في الخندق نفسه مع قوى الشر التي تربت الجماهير على عدائها ، وما سبق ذلك من تعبئة من ان النصر آت وقريب ، ووصول المشاعر الى ذروتها لترتطم بعد ذلك بقوة التحالف الاجنبي/ العربي الذي استطاع ان يهزم المشاعر العربية والقوة العربية معاً ، وان يبين عجز حركة التحرر القومي وفصائلها ، تلك التي في الحكم او خارجه ، والتي لم تستطع ان تنفذ ولو القليل من الشعارات الكبرى التي القتها في الميدان قبل





استعار المواجهة والتي بانت اثناء الاندلاع على حقيقتها ، واذ بها يافطات من قماش من النوع القابل جداً للاحتراق ، واذ بهذه القوى تبدي عجزاً ليس ابن ساعته بل هو نتاج لتراكم ولمعطيات يبدو انها كانت اقوى من الرغبات الصادقة والنوايا الحسنة التي يعتز بها وجدان من هم في موقع القرار لهذه القوى .

فكانت ان تحطمت المشاعر القومية/ آمال الانتصار/ جدوى العمل على رمال حرب الخليج ، وكانت سبباً وجيهاً يجعل من الجماهير العربية ومنها الاردنية اقل حماساً للمشاركة في تنظيمات قائمة بل وتنظيمات وليدة لا تعلم حتى اللحظة ماذا تريد بالضبط . . بل وان دعوة الجماهير إلى المشاركة دعوة غير عادلة في مثل هذه الظروف ، في الوقت الذي لا تساهم النخب والقوى الفاعلة الفكرية والسياسية في تشكيل معالم هذه الاحزاب ومنطلقاتها واشتقاقاتها العملية للواقع الوطني .

هذا على الصعيد القومي والمواجهة الطارئة التي ولدت ولمعت وأنطفأت بسرعة البرق وذهبت وكأنها لم تكن ، ولكنها اخذت معها الامل الذي لهذا الجيل ، بحيث لم يتوقف الانهيار عند هذا بل تمدد ليصيب الوجدان العربي في نقطة وجع دامية ، في القضية الفلسطينية ، حيث تتم عملية تشطيرها الى نواح والى مراحل لن تفضي بنهاياتها الا الى اقل بكثير حتى من برنامج الحد الادنى المرحلي الذي احتاجت الجماهير العربية لكثير من الزمن حتى تتقبله ، واذ بها خلال اقل من سنتين تقبل بالسيادة (الاسرائيلية) وبالتطبيع مع (اسرائيل) وبالتنازل عن القدس وبالتنازل عن شعار الدولة والانسحاب من كل الضفة والقطاع والاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ الى جهة (كيان) فلسطيني في اطار الدولة الصهيونية ، وهي في واحدة من اشكالها شباك (اسرائيلي) مشرع على الوطن العربي ، دون ضوابط ، ودون امكانية لوقف التطبيع ، الحلقة الاخطر في سلسلة حلقات تطور الصراع العربي – الصهيوني . فكان الاحباط يتعزز يوماً بعد يوم بفعل الانهيار العربي الذي عبر عن نفسه باشكال متعددة وفي جغرافيا عربية مختلفة ، لكنه في النهاية أدى إلى الانهيار الذي خلق الاحباط واضعف الحياة السياسية ، الاردنية وادواتها الرئيسية ، الاحزاب .

اما على الصعيد المحلي فالصورة ليست بأحسن حال من الصورة العربية ، بل هي جزء منها ، اللهم اذا ما استثنينا بعض المعطيات الايجابية التي عشناها داخلياً ، واهمها التلاحم الوطني الداخلي ، ووحدة الموقف تجاه حرب الخليج والعدوان الاميركي والذي جعل المصالحة الوطنية تنجح بامتحان هام دون استعداد . اما غير ذلك فالصورة هي الصورة نفسها ، فالاردن يشارك في السلام (يجلب اليه) مثل غيره ، والاردن لا يتمكن من ان يعالج مشاكله الاقتصادية/ الاجتماعية ، فالبطالة اداة الفقر بازدياد ، والفقر باستفحال ، والمديونية المؤشر الاكبر على فشل الأداء الاقتصادي/ الاجتماعي ما زالت جاثمة فوق انفاسنا ، بل ونلجأ الى مزيد من

الاقتراض تحت وطأة ظروف الحياة الآنية الصعبة ، ومستويات التضخم والضرائب كلها في ازدياد ، وازاء ذلك تبدي هذه الاحزاب ، وهذا امر طبيعي ، عجزاً ملموساً في طرح برامج وطنية اقتصادية/ اجتماعية قادرة على ان تؤثر في معالجة الاشكالات التي يواجهها الشعب الاردني وخصوصاً فئاته الاكثر عوزاً وفاقة . وللانصاف فان بعض هذه الاحزاب تبذل جهوداً حثيثة في هذا الاتجاه الا ان الامر ليس بالسهولة التي تبدو ، خصوصاً اذا ما علمنا ان المعلومات ، اساس البحث والتخطيط ، والبرامج تخفى عن الاحزاب كما تخفى عن البرلمان ، وهي حكر للسلطة التنفيذية ولا غير .

كذلك فان الاداء الحزبي الاردني في هذا الحقل للاحزاب التي تستند الى مرجعيات ايديولوجية/ فكرية وخصوصاً الغربية منها والماركسية ، هذه القوى تعاني من هم اضافي يعكسه اخفاق النماذج التي تتمثلها هذه الاحزاب ذات المرجعيات المحددة ، فالتجارب القومية في حقل الرؤية الشمولية وقيادة الحزب الواحد لم تتمكن من ان تصل الى تحقيق شعاراتها ، رغم انها في موقع القرار الوطني في غير قطر عربي منذ اكثر من عقدين من الزمن ، بل وان التجربة الناصرية وشعاراتها داخل مصر وحتى المؤسسات التي صممت لحمل هذه الاهداف الى مكانها في التطبيق العملي قد تم تصفيتها ، اما بالانقلاب عليها كما تم في مصر ، او بالتقليص التدريجي لدور القطاع العام والجمعيات التعاونية في الريف كما حدث في سوريا والعراق . وبالنسبة للشق الآخر/ الاحزاب الماركسية فان المعاناة اكبرمن ذلك .ان التجارب الماركسية لم تتراجع فحسب بل انها انهارت من الداخل معلنة الاخفاق في تحقيق شعارات كبرى واهداف انسانية نبيلة ومثالية .

اذا ما وضعنا كل ذلك في وجه الانتصار الاميركي/ الغربي المطلق ، واعادة صياغة النظام العالمي وفق مصالح الغرب ، وانتصار علاقات المصالح كبديل لعلاقات المبادىء ، نستطيع ان نتصور الحالة الصعبة التي تعيشها الاحزاب الاردنية ، وخصوصا وهي في بداياتها العلنية .

كذلك فان من المناسب ان نشير الى ان التجربة الوطنية في حقل الاحزاب الدستورية والعمل العلني ، هي تجربة ضحلة ، ذلك ان غياب العمل السياسي العلني واللجوء الى العمل السياسي ، السلبي ، السري ، جعل الجميع في شتى مواقع العمل الحزبي اليوم يحتاج الى المعرفة في شؤون العمل الحزبي العملي المرخص ، والمعرفة هنا تحتاج الى اطلاع قيادات وكوادر الاحزاب على تجارب سبقتنا في هذا المضمار ، ولان الامر في هذه الحالة يحتاج الى تراكم التجربة الذاتية ، وهذه مسألة وقت ليس في ايدينا ان نختزله لصالح التجربة والبناء السياسي المنظم ، اي اننا في الاردن لم نتمكن من اشتقاق النموذج الوطني القادر على «تنطيق» الفكر لغياب النموذج الذي يحتذى ، وعدم توفر المعطيات الذاتية لذلك ، فاننا في السياق نفسه لم نتمكن حتى هذه اللحظة من اشتقاق النموذج الوطني التنظيمي القادر على ان يشكل عنصر





جذب للمثقفين والشباب والعمال والمزارعين لان ينخرطوا في العمل السياسي .

### دور الدولة

ولا بد من التوقف عند دور الدولة الاردنية واثرها على تطور الحياة الحزبية في بلادنا ، فالاحزاب حتى هذه اللحظة بالنسبة للدولة كأي جسم زرع به جسم آخر ، فنرى ان الجسم الاصلي يتشكل لديه رفض غريزي لهذا الجسم الغريب المزروع فيه ، والمثال نفسه ينطبق على الدولة الاردنية واحزابها . . فكما نرى ان الاحزاب هي الجسم المزروع في جسد الدولة وبقبول وبقانونية وبلا اكراه . . (مثل عملية زرع القلب) ، مع ذلك فان الدولة ما زالت ترفض التعامل مع الاحزاب ، واكبر شاهد على ذلك ان الاعلام الرسمي يتجاهل نشاط الاحزاب الاردنية ، ولا يحاول اعطاءها ولو ساعة واحدة في السنة من بثه الذي يكاد يغطي نشاط كل فناني الوطن العربي .

بل اننا سمعنا ان تركيبة مجلس الاعيان الاخير لم تتضمن العديد من الشخصيات لكونها ذات انتماء حزبي ، بل ان الشاهد الاكبر على رفض الدولة لعضوها الجديد ، هو الحدث التاريخي المتعلق باليمن ، فقد حضرت التعددية اليمنية وغابت التعددية الاردنية ، مع انني كنت اعتقد ان من دواعي قوة الدولة الاردنية ونظامها السياسي ان تبرز تجربتها الديمقراطية ، وتمكنها من ان تلعب دوراً نوعياً ضاغطاً الى جانب القيادة السياسية في انجاح اتفاق عمان اليمني . أحال ان عكس ما قيل في السابق هو الصحيح ، فمن يحاول ان يلعب دوره الوطني من خلال مؤسسات الدولة الحزبية ، نجد ان وصفه الجديد يحول بينه وبين ان يأخذ مكانه وحقه الطبيعي في وظائف الدولة على قاعدة (ان ذلك حزبي) حتى ان امينا لواحد من الاحزاب قد قال مؤخراً نعتقد ان علينا ان لا نعلن تنظيمنا حتى لا يحرم اعضاؤه الاكفاء من دورهم في المواقع القيادية للدولة ، واذا كانت هذه شكوى صادرة من حزب العهد ، فماذا تقول الاحزاب الاخرى؟!

### ازدواجية الهوية

وعلينا ان لا نغفل نقطة من اهم النقاط التي تحول بين الاحزاب وبين التوغل في صفوف الشعب ، وهو الامر المتعلق بازدواجية الولاء السياسي والوطني ، والمتمثل بوجود هويتين في ساحة العمل العام الاردني ، واحدة اردنية واخرى فلسطينية ، وهو الوضع الذي يمنع الكثير من الطاقات من الاقدام والانخراط في الاحزاب السياسية الاردنية ، لاحساسها انها في ذلك تتخلى عملياً عن دورها في القضية الفلسطينية ، بل وان بعض الاراء كانت تصب في ان اشتراك الاردني من اصل فلسطيني في الاحزاب هو تحقيق لمقولة الوطن البديل ، وبالمقابل فان

الكثير من الاحزاب المرخصة والتي لها جذور في الفصائل الفلسطينية ، هذه الاحزاب لا تجد مكانها في الكثير من مناطق البلاد على اعتبار أنها بالعرف السائد والمعمم احزاباً فلسطينية ، بل وان الكثير من هذه الاحزاب ما زال يشار اليه حتى خلال مناقشات جادة باسماء الفصائل الفلسطينية .

الا انني ارجو ان لا يفهم بأنني انحو الى هذا الفصل الميكانيكي والتعامل مع الصورة بلونين لا غير ، فهناك حضور للعديد من الاحزاب في صفوف شعبنا الواحد ، لكنه حضور نخبوي . ويبقى هذا العامل احد اهم العوامل التي تحول حتى هذه اللحظة بين الاحزاب الاردنية وبين الانطلاق الجماهيري . وربما يكون هناك فرع مشتق من هذه المسألة الا وهو تكريس الولاء العشائري في الكثير من أقاليمنا ، لدرجة تهديد العضوية الحزبية في احيان كثيرة ، بل اننا نعرف ان هناك بعض الاحزاب لم تخرج بعد من مناطق جغرافية محددة رغم محاولاتها التي تمنى بعدم النجاح .

وهناك سبب لا بد من الاشارة اليه وهو ان الاحزاب الاردنية حتى الطموحة منها لا تستطيع ان تضطلع بمهماتها او بعض مهماتها نظراً للأزمة المالية الخانقة التي تلف معظم الاحزاب الاردنية ، وهي الازمة التي تعبر عن نفسها الان بتوقف مطبوعات الاحزاب عن الصدور ، باخلاء المقرات الحزبية ، بالاستغناء عن خدمات الموظفين ، وبعدم القدرة على دفع مواصلات الاعضاء الذين يقومون بمهمات حزبية ولا يقوون ذاتياً على تغطيتها .

هذه اذاً هي ظروف العمل السياسي الحزبي الاردني المنظم كما اراها بمؤثراتها الفكرية والسياسية الدولية والعربية والمحلية بل وبواقعها الداخلي الذي يعاني من اشكالات لا حصر لها .

ومع ذلك فان الحركة السياسية الاردنية المنظمة ، او التي في طريقها الى التنظيم ، وامتداداتها الفكرية ، وصيغ عملها ، كان وما زال امامها العديد من فرص الخروج من المأزق الراهن . وحتى هذه اللحظة ، فان الحركة السياسية لم تستطع توظيف الفرص التي حصلت عليها وفق ما يخدم امكانات تعزيزها واسهامها في خدمة الاردن وشعبه . فالاحزاب الاردنية والشخصيات المجتمعة في صيغة التجمع الديمقراطي القومي اخفقت في ان تعطى الانموذج الناجح عندما اخذت الفرصة ، بل ان وزراء التجمع لم يتمكنوا ان يكونوا فريقاً واحداً ، يعرف ما يريد ويتحرك وفق صيغ مسبقة الصنع .

واعتقد ان ذلك يأخذنا الى التذكير بان كافة صيغ العمل الجبهوي قد اخفقت ايضاً دون ان يكون هناك اسباب موضوعية لهذا الاخفاق .

واخال ان صيغ التنسيق الحزبي تأتي في حال وصول الكل في وقت محدد الى الشعور بانحسار الدور ، فيلجأون الى صيغ التنسيق التي ما تلبث ان تموت .





كذلك فان عمليات الاندماج بين الاحزاب السياسية فكرة ما زالت قائمة حتى اليوم ، والحديث عنها لا ينقطع ، مع ذلك فان تلك المحاولات لا تنجح ، ولاسباب بعضها موضوعي يتعلق بخلافات برنامجية وبعضها الاخر شخصي . اننا نكاد ان نتعامل مع الاحزاب بولاء مماثل لولاءاتنا العشائرية .

ان فشل عملية الاندماج بين الاحزاب ذات المنبت الفكري الواحد ، لا يجعل هذه الاحزاب في حالة تنسيق ولو (على القطعة) ، بل يضعها في خانة التنافس الحاد والمحموم .

### قنوات الاتصال

واخيراً ثمة نقطة هامة ، وهي توقف الاتصال بين القيادة السياسية والتيارات والاحزاب ، بعدما كاد ان يصبح عرفاً في بدايات التجربة . واعتقد ان عدم تفعيل قنوات الاتصال ، اضافة الى لا مبالاة الحكومة ، بل محاولاتها تغييب وتهميش الدور المناط بالاحزاب ، عوامل من شأنها ان تدفع الاحزاب نحو التطرف والمغالاة بالتوقف عند الاحداث ، واخذ مواقف لمجرد التصدي للحكومة .

واعتقد ان ذلك شيء له ما يبرره في علم النفس ، في محاولة للتمايز ، وفي محاولة للتذكير ان الاحزاب ما زالت هنا .

بقي ان نقول ان جبهة العمل الاسلامي تشارك الاحزاب في الكثير من جوانب مأزقها وما يخفف من وقع المأزق لديها هو وجود حركة حماس كفصيل فلسطيني فاعل ، وعدم وجود مشكلة مالية ، ووجود مؤسسته ، الجامع ، كبديل للمهمات التنظيمية المطلوبة ، اما غير ذلك فان جبهة العمل تعيش ايضاً مأزقاً يتمثل باشتقاق نموذج وطني للشريعة الاسلامية يجيب على الاشكالات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية . . . الخ .

ان أداء الاحزاب الاردنية دون المستوى المطلوب ، ودون ما كان مأمولاً في السابق ، وان هذا الأداء مرشح لان يخفت اكثر بسبب استمرار بل واستشراء ضغط العوامل السلبية الآنفة الذكر . ان تحسن هذا الاداء مرتبط بالعديد من العوامل التي يمكن اجمالها بما يأتي :

* اعادة التواصل والاتصال المنظم بين القيادة السياسية والاحزاب السياسية الاردنية باعتبارها مؤسسات وطنية ، وجزءاً من تركيبة الدولة الاردنية ودستورها وقوانينها وأنظمتها .
* اعادة الحياة لامكانية صياغة خطاب قومي/ اسلامي يعيد للوحدة وللاهداف العربية والاسلامية الاندفاعة اللازمة لها . وهذا يتطلب حوارات فكرية عميقة بين القوميين والاسلاميين على قاعدة الالتقاء المحكوم بالديمقراطية ، ونبذ العنف ، وتقديم نموذج

يحتذى الى القوى المتشابهة على امتداد مساحة العمل .

* اعادة الحياة لحوارات جادة بين القوميين على أسس واهداف الامة العربية ، دون التوقف عند محطات الخلاف التاريخي التي انقضت ولم تعد مطروحة علينا او على امتنا ، اي ضرورة نزع فتيل التاريخ ووقف الاحكام الجاهزة ، على ان تكون غاية هذه الحوارات بناء الحزب العربي في الساحة الوطنية .

* الحوار بين الاحزاب الوطنية بعيداً عن الشخصانية والولاءات غير الموضوعية والاحتكام الى الديمقراطية ، وذلك على ارضية البحث عن تشكيل الحزب الوطني .

* اعادة الحوار والتواصل بين القوى اليسارية وتفكيرها ، والاستفادة من المعطيات التي عصفت بالفكر الماركسي ، ومحاولة بناء اداة سياسية تنجح في اشتقاق النموذج الوطني . ان المطلوب هو استلهام التراث الفكري لا نسخه .

* الاسس الجماهيرية والتقاطعات الفكرية والسياسية موجودة بين العديد من الاحزاب ، وهو امر متاح فيما لو خفت حدة الولاءات وتوزيع الاتهامات واللجوء الى الاشاعة في محاولة الحد من دور وتأثير الاخرين .

* الدعوة الى ما يمكن تسميته بالحوار الوطني بين الاحزاب للوصول الى فهم او خطوط رئيسية لفهم التطورات الدراماتيكية المتسارعة التي تصيب القضية الفلسطينية ، بحيث يفضي هذا الحوار الى فهم دورنا الوطني المستجد ، والمهمات الملقاة علينا ، لحماية الاردن من الاثار السلبية المتوقعة أولاً والايفاء بالتزاماتنا القومية تجاه الشعب الفلسطيني ثانياً . وهو الامر الذي يتطلب كذلك محاولة الاتفاق على فهم للعلاقة الاردنية – الفلسطينية بين «دولتين» ، وكذلك طبيعة ما يمكن ان يترتب داخلياً كأثر على التطورات في العلاقة بين م .ت .ف . واسرائيل ، وكأثر للنزوع التفردي الحاد الذي نلمسه لدى قيادة م .ت .ف .

* اعادة تحديد المهمات الملقاة على الشعب الاردني ، اضافة الى همومه الوطنية . فالشعب الاردني عمل من اجل الوحدة عقوداً طويلة فتكرست الدولة القطرية ، وكان تكريسها اساساً على يد من حملوا شعارات الوحدة . والشعب الاردني شارك عبر عقود في النضال الفلسطيني باعتباره نضالاً قومياً ، وطنياً مزدوجاً ، وهو اليوم لا يستطيع ان يمارس مثل هذا الدور ، بل ولا يستطيع ان يتحدث عن وحدة المصير الواحد





بين الاردني والفلسطيني ، بل ولا يستطيع ان يجد مضموناً واحداً لخصوصية العلاقة بين الشعبين .

والشعب العربي الاردني يعيش هواجس وآمال حقيقية تتعلق بهويته الوطنية ، فالهوية الوطنية الاردنية لا يمكن ان يتم استبدالها الا الى جهة الهوية القومية ، وبالتالي فلا يمكن القبول ان تتبدل بهوية وطنية/ قطرية اخرى . والشعب الاردني يريد مناخاً جديداً للتطور باشكاله المختلفة ، يريد حسر الفقر والبطالة والمديونية .

فهل استطاعت الاحزاب ان تجيب على كل او بعض هذه الاشكالات/ التحديات؟

## تعقيب الاستاذ زياد ابو غنيمة

شكراً معالي الرئيس . بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله واصلي واسلم على سيدنا محمد رسول الله وعلى اخوانه الانبياء والمرسلين ، واحيي هذه النخبة المتميزة من السياسيين والمفكرين والضيوف الكرام بتحية الاسلام الطيبة . سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد .

من أصعب الامور ان يعقب المرء على ورقة في وقت محدود . ومن المفارقات التي ادهشتني ان معظم المفاصل التي ساعقب عليها في الورقة لم تجر على لسان الاستاذ سمير حديثاً ، ولذلك سيستغرب الكثيرون منكم ان ما سأعقب عليه لم يسمع مباشرة من الاستاذ سمير وانما هو موجود بالورقة .

المفصل الاول : اشار الاستاذ سمير في سياق تصنيف القوى السياسية في الاردن الى أن احزاب اليسار والاحزاب القومية مثلت في الفترة ما بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٨٩ دور المعارضة . والحقيقة انني اخالفه الرأي في هذه المقولة . فهذه الاحزاب مثلت دور المعارضة والموالاة في الوقت نفسه ، مثلت دور المعارضة من خلال البنى الهيكلية الحزبية ومثيلاتها من الفصائل الفلسطينية ، بينما مثلت دور الموالاة من خلال عشرات رموز هذه الاحزاب ومنظريها الذين استطاع النظام ان يستقطبهم : رؤساء وزراء ووزراء وأمناء عامين وموظفين كبار في مراكز هامة في الدولة .

وفي المقابل ذكر الاستاذ سمير في مكان آخر من الورقة ان القوى الاسلامية وخاصة جماعة الاخوان المسلمين كانت موالية للنظام ، وان النظام اعطاها مساحة واسعة في الحكم . وهذه المقولة بحاجة الى تحليل لان العكس هو الصحيح . فعدد الوزراء الذين شاركوا من الاخوان المسلمين في الوزارات المختلفة منذ ذلك التاريخ وحتى ١٩٨٩ لم يزد عن ثلاثة فقط : اثنان منهما شاركا بعد ان تركا جماعة الاخوان المسلمين ، ولم يكن للاخوان المسلمين امين عام في عهد الوزارات الا امين عام واحد ، موجود بيننا ، الدكتور عبداللطيف عربيات غصت به الحكومة ففصلته فصلاً .





اذاً ، هاتان المقولتان بحاجة الى شيء من التحليل . صحيح ان الحركة الاسلامية لم تكن في حالة صدام ولا تسعى لأن تكون في حالة صدام مع النظام ، والسبب هو ذكاء النظام وذكاء جماعة الاخوان المسلمين في وقت واحد ، بعكس ما تواجهه الحركة في بلدان اخرى ، ليس لانها هي التي اختارت اسلوب المواجهة والتصادم مع الانظمة ، ولكن لأن الانظمة هي التي فرضت على «الجماعة» اسلوب المواجهة والتصادم بعكس النظام الاردني الذي لم يختر اسلوب المواجهة والتصادم مع «الجماعة» ، وان كانت بعض الفترات التي مرت شهدت تضييقاً شديداً على جماعة الاخوان المسلمين وخاصة ، في سنوات ما قبل الانطلاقة الديمقراطية الأخيرة ، في عهد دولة السيد زيد الرفاعي .

اشارك الاخ الاستاذ سمير في ما ذهب اليه من أن نظرية الحزب الواحد قد سقطت ، وانه لم يعد هناك مجال لأي حزب ان يعتقد انه المؤهل الوحيد لحكم الشعب ، وان سقوط هذه النظرية يفتح المجال امام الاحزاب للقبول بالتعددية السياسية والحزبية والتعايش معها .

ونتحدث عن دور اكبر للجماهير ، ويحلم الاستاذ سمير بدور اكبر للجماهير في عملية البناء الديمقراطي في الاردن على حساب تحجيم دور الاجهزة الامنية . واعتقد ان هذا الحلم سيبقى حلماً ليس في الاردن وحده وانما في جميع البلدان العربية من الخليج الى المحيط لأن العقلية التي تحكم الانظمة تنظر بريبة الى الشعوب ، الأمر الذي يجعلها تتحسس في تعاملها مع الشعوب . اقول هذا واعترف ، لا مخافة ولا نفاقاً ، ان النظام في الاردن ، أستطيع ان اقول ، أنه كان من افضل الانظمة مقارنة بالانظمة العربية في تعامله مع الجماهير ومع قواها .

الجماهير لم تستطع ان تقوم بدورها في بناء المشروع الديمقراطي لأكثر من سبب . السبب الاول ان الجماهير تمارس هذا الدور من خلال الاحزاب . وكما ورد في ورقة الاستاذ سمير ، فشلت الاحزاب في استقطاب الجماهير ، وما زالت احزابنا تعاني من هجر الجماهير لها ولا استثني حزباً من هذه المقولة . الامر الثاني ، كانت بداية المسيرة الديمقراطية وليدة ذكاء القيادة السياسية للنظام اثر حوادث نيسان ، ولم تكن مفروضة بثورة شعبية كما يحب المرء ان يقول ، هذا في رأيي المتواضع .

تحدث اخي سمير عن المصالحة الوطنية بين اطراف المشروع الوطني الاردني ، النظام من جهة والاحزاب من جهة اخرى : الاحزاب الاسلامية والقومية واليسارية والوسطية . والحقيقة انني متشائم جداً من حدوث مصالحة وطنية بين فرقاء هذه المعادلة ، والسبب ، وستستغربون ، إن قلت انني لا اتهم النظام بأنه سيكون السبب في عدم اجراء مثل هذه المصالحة .

لقد اعتدنا على أن نتهم النظام في كل شيء . ينبغي ان نقول الحق ولو على أنفسنا . اذا كانت المصالحة الوطنية ستفشل ، فان الاحزاب هي التي ستفشلها لان احزابنا بحاجة الى مصالحة وطنية داخل اروقتها . ما من حزب في هذا البلد الا وحدثت فيه انشقاقات وحدثت

فيه انقسامات . وهناك امور كثيرة تؤكد وجود خلافات داخل اروقتها ، فلا اعتقد انها ستحقق مصالحة في ما بينها .

وتحدث الاستاذ سمير ايضاً عن اسباب هجر الجماهير للاحزاب . وكما قلت فان اهون ما نستطيع ان نفعله هو أن نرمي التهمة على الدولة . صحيح ان النظام والانظمة العربية ليس من مصلحتها ان تبقى الاحزاب ، وصحيح انها قامت بتشويه صورة الاحزاب ، وأنها ضغطت على الاحزاب كي تطفش الجماهير والمواطنين عن الدخول فيها ، لكن الحقيقة ان الاحزاب نفسها لم تستطع ان تواجه مكائد الانظمة التي تنتقد الحكومات عليها . البطالة ؟ أتحدى ان يكون حزب واحد في الاردن لديه برنامج قابل للتنفيذ لحل مشكلة البطالة؟ ومع ذلك فإن احزابنا جميعها تهاجم الحكومة بسبب وجود بطالة في الاردن وكذلك موضوع الفقر والجريمة .

وكيف يمكن للجماهير ان تقبل على الاحزاب وهي ترى هذه الكثرة غير المبررة في عددها ؟ وهنا اتهم الحكومة بأنها سبب في زيادة عدد الاحزاب ، لان كثيراً من الاحزاب تأسست بايعاز من قبل رموز محسوبة على الحكومة ، وبقصد «تجفيل» الجماهير من الاحزاب لكثرتها ، وخاصة الاحزاب الوسطية . ما مبرر وجود كل هذه الاحزاب من يسارية وقومية ووسطية ، لماذا لا تتحد؟ لا تستطيع الجماهير ان تقبل على الاحزاب وهي ترى هذه الكثرة الكاثرة لأنها ستتحير في اي حزب ستدخل .

موضوع التعددية ، موضوع ينبغي ان نتوقف عنده . هل حقاً ان احزابنا تؤمن بالتعددية ؟ ازعم أن كثيراً من الاحزاب ( ولي تجربة خاصة ) لا تؤمن بالتعددية داخلها ، ولا تؤمن بحرية التعبير ولا بحرية المشاركة ، ولا تسمح بالرأي الآخر . هذه نقطة ينبغي أن تتنبه لها الاحزاب جيداً . نقاط الالتقاء التي تحدثت عنها الورقة بين الاحزاب كانت كثيرة ولكنها نقصت بشكل مخيف .

القضية الفلسطينية التي كانت موضع اجماع للاتفاق بين الاحزاب جميعاً اصبحت الآن مادة لتفريق الاحزاب . هناك احزاب تتبنى الحل السلمي الممسوخ الجاري حالياً ، هناك احزاب تتبنى الحل السلمي الذي يعترف بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين لكنها تريده بطريقة غير الطريقة الامريكية . والاسلاميون وحدهم هم الذين يرفضون كل الحلول السلمية ، ويصرون على تحرير فلسطين ، مع الاشارة الى أن بعض فلتات اللسان من بعض الرموز الاسلامية توحي احياناً بأن هناك تراجعاً في الصف الاسلامي عن ثوابت الاسلام في القضية الفلسطينية .



# الانفتاح السياسي
# وأداء المنظمات النقابية والمهنية

د . زيد حمزة

## مقدمة

بادىء ذي بدء أتوجه بالشكر الجزيل لمركز الاردن الجديد للدراسات ولمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية على هذا الجهد الذي أرجو أن يصب في خدمة هذا الوطن . حديثي اليوم أعددته على عجل ، ولكن ازعم أنه حصيلة تجربة نقابية تقارب الاربعين عاماً . وأعرف سلفاً أن ما سأتحدث به يثير الغبار ، وقد يجلب لي الصداع لا لأني أهوى السير أو السباحة ضد التيار ، ولا لأني أجازف في السير في حقل مليء بالالغام ، ولكن لأني اردت أن اكون مخلصاً مع نفسي ومع المهن ومع الوطن ، فسأكاشفكم بما اعتقد أنه يجب التصدي له بتصويب مسيرتنا طالما اننا مؤمنون بأنه ينبغي ان نتصدى للكثير من امور حياتنا .

في محاولتي للحصول على اصل استعمال لفظ النقابات في بلادنا العربية كبديل للاتحادات أو الجمعيات او المنظمات أو التجمعات لم أجد ما يشفي غليلي ، أي أنها ليست Unions ولا Associations ولا Societies ولا Organisations ، وانما Syndicates ذات المعنى غير المستحب ، لانها تعني في العادة مجموعة من الاشخاص المسيطرين على نشاط مالي او استثماري ما ، ولا يريدون لاحد ان يدخل فيه الا بإذنهم . كما انها قد تعني بالنسبة للعمال مجموعة او حتى عصابة تسيطر على العمل في ميناء معين بحيث لا يدخله عامل الا بإذنهم ، ولا يحظى بفرصة عمل الا من خلالهم وبشروطهم وبدفع جزء من اجره لهم ، وما قصة الكاتب الامريكي المعروف جون شتاينبك التي ظهرت في فيلم سينمائي في الخمسينات باسم « ذئاب الميناء » الا صورة لمثل هذا التجمع النقابي المتسلط الذي لم ينقذ العمال منه ومن سطوته وارهابه سوى رب العمل نفسه !

ومن هذه المقدمة اردت التمهيد لفهم النقابات المهنية ( وليس العمالية ) في الاردن ،

والتي تسيطر على كل شيء تقريباً فيما يختص بابناء المهنة الواحدة . والمفارقة الغريبة ان القانون هو الذي يحمي هذه السيطرة كما سنرى فيما بعد .

## النقابات العمالية

رغم اني سوف اخصص حديثي للنقابات المهنية لأني خبرتها وعايشتها منذ نشأتها تقريباً ، اي منذ حوالي اربعين عاماً ، لكن الانصاف يقتضيني ان استعرض بايجاز شديد (وبطريقة انطباعية لا وثائقية ) تطور الوضع النقابي العمالي في الاردن وصولاً الى التجربة الديمقراطية التي نخوضها منذ خمس سنوات ، مع التذكير بان عضوية هذه النقابات غير اجبارية .

لقد عرفنا تلك النقابات صغيرة مبعثرة في الخمسينات ، وعرفناها محاصرة محاربة ، خشية تغلغل الماركسية في صفوفها ، وخشية سيطرة الاحزاب اليسارية السرية عليها ودفعها في طريق العمل السياسي غير المشروع ، لكننا عرفنا بعضها مع ذلك كله يحقق تدريجياً كثيراً من مطالب العمال مثل زيادة الاجور وتحديد ساعات العمل وحق التأمين الصحي . . . الخ . أما عن علاقاتها ببعضها وبما يسمى الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن فلا أعرف الكثير ، لكني كنت ألحظ ان الخط الذي ينتظمها غير ديمقراطي ، ويؤدي في النهاية الى وصول اشخاص معينين تدفع بهم الحكومة الى مواقع الرئاسة والامانة العامة وكل المناصب القيادية الهامة الاخرى .

كما ان نقابة كبرى تضم اكبر عدد من العاملين وهي نقابة السواقين ، استطاعت الحكومة ان تضبطها بالعضوية الاجبارية حيث يتم تسجيل جميع سائقي السيارات في المملكة ودفع رسوم انتسابهم للنقابة في مكاتب مديرية الترخيص نفسها التابعة للأمن العام ! ومن هنا نرى ان آلية الحركة النقابية العمالية في الاردن ما زالت حتى في مرحلة التجربة الديمقراطية الجديدة بعيدة عن الحرية النقابية والتعددية القائمة في الدول الديمقراطية العريقة . كما نرى ان قانون العمل والعمال المطروح للتعديل والتطوير منذ اكثر من ربع قرن ما زال، معلقاً لا يحظى بالاهتمام الكافي وغير محقق لكثير من طموحات العمال التي ناضلوا من اجلها عبر عقود وعقود ، وعلى سبيل المثال ما زال خالياً من حق العمال في التأمين الصحي !

## النقابات المهنية

لقد كانت نشأة النقابات المهنية للاطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة . . . الخ مختلفة تماماً عن النقابات العمالية ، فلقد حظيت منذ البداية برعاية الدولة وتشجيعها ، اذ





اختصت كلاً منها بقانون تركت وضعه وصياغته بكل تفاصيله لأبناء المهنة الواحدة انفسهم . فمثلا صدر قانون نقابة الاطباء عام ١٩٥٤ في ظل حكومة توفيق ابو الهدى التي كانت تنعت بالرجعية والقمعية ، ومع ذلك تمتع الاطباء بملء الحرية في صياغة قانون نقابتهم كما يشاؤون ، فعززوا سلطتهم ، وثبتوا امتيازاتهم ، وفرضوا العضوية الاجبارية على كل طبيب والا عدت ممارسته لعمله غير مشروعة ، ووضعوا نقابتهم في موازاة وزارة الصحة المسؤولة حسب الدستور عن كل الشؤون الصحية في المملكة ، وقد نازعت النقابة الوزارة في كثير من الصلاحيات من خلال قانونها الخاص دون اعتراض على ذلك من قبل تلك الحكومة ولا اي حكومة لاحقة .

كما ان الحكومات بعد ذلك لم تتدخل في النقابات المهنية التي مارست دورها المهني المركزي المتسلط حرة طليقة ، حتى بعد ان راحت تلك النقابات تلعب دوراً سياسياً غير معلن حين جرى منع الاحزاب السياسية في اواخر الخمسينات . ثم عمدت الاحزاب الممنوعة الى تكثيف نشاطها في انتخابات النقباء ومجالس النقابات لاثبات وجودها او لاظهار تفوقها على بعضها . وكانت اهمية هذا الصراع تنتهي بانتهاء المعركة الانتخابية بفوز هذا الفريق على ذاك ثم بعد ذلك لا شيء ، لان مجال الاحزاب في اي نقابة مهنية يبقى محدوداً ، فالوضع الطبقي للاطباء مثلاً ، وهم شرائح مختلفة متباينة ، ليس كالوضع الطبقي الموحد للعمال في نقاباتهم . . . الخ .

ولا نستطيع ان نغفل من تاريخ تسييس النقابات المهنية ما حدث حين انشأت «التجمع المهني» اثر حرب حزيران ١٩٦٧ لكي تملأ بعض الفراغ السياسي المروع الناشيء عن الهزيمة ، وفقدان نصف الوطن ، وانهيار كثير من مؤسساته ، وبعد عشر سنوات من غياب شبه كامل للنشاط الحزبي بسبب القمع والسجن والتشريد . ولقد نجح « التجمع المهني » في وضع الاطر العامة للعمل السياسي الجاد من خلال دراسات رصينة قام بها اولئك المهنيون المثقفون من قادة النقابات المهنية ، حتى ان الصحف ووكالات الانباء والسفارات الاجنبية كانت تبدي اهتماماً بالغاً بكل ما يصدر عنه .

لكن لم يطل المقام بهذه النقابات وحدها في الساحة السياسية ، اذ شاركتها بعد ذلك القوى السياسية التي استجمعت شتاتها وهي : حزب البعث والحزب الشيوعي والقوميون العرب وحتى الاخوان المسلمون ، كما انضم لهم اتحاد نقابات العمال وبعض ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية التي بدأت نشاطها في الساحة الاردنية وتشكل «التجمع الوطني » . وتقلص تدريجياً دور النقابات المهنية ، وتحول من الموقع القيادي الى موقع التابع ، وازداد تدخل الاحزاب وصراعها في انتخاباتها ، وضعف النشاط المهني بداخلها لحساب المواجهة غير المهنية مع الحكومة حتى بلغ حد اعتقال العديد من قادة النقابات المهنية لاسباب لا تمت باي صلة لمهنهم او الوظائف النقابية التي كانوا يقومون بها !

وقامت الحكومة بادخال بعض المواد غير الديمقراطية على قوانين النقابات تعطي مجلس الوزراء حق حل مجلس النقابة لمقتضيات الامن والسلامة العامة ، ويكون القرار قطعياً غير قابل للطعن! ومع ذلك لم يتوقف النشاط السياسي في النقابات المهنية ، وظلت متنفساً للاحزاب السياسية وسواها . وقد شهدت القاعة الكبرى في مجمع النقابات في عمان أهم واخطر المؤتمرات والندوات والاجتماعات والمهرجانات السياسية المعارضة والمتحدية للحكومة بعد احداث ايلول ١٩٧٠ رغم منع النشاطات السياسية ، واضطرار الاحزاب وفصائل المقاومة للعمل السري غير المشروع .

## الدعوة الى المهننة

تعبير المهننة ليس جديداً لكنه تزايد ظهوراً على الساحة في السنوات الاخيرة ، ولاقى ترحيباً حتى في صفوف المهنيين انفسهم الذين ضاقوا ذرعاً على مدى سنوات عديدة من اهمال النقابات ، لدورها المهني الاصلي ، وانصرافها عنه الى العمل السياسي ، وقبل ذلك وبعده هيمنة الفئات السياسية المختلفة على مقدرات النقابات ، وسيطرتها على صميم عمل كل ابناء المهنة من خلال النقباء وأعضاء مجالس النقابات الذين لا يمكن ان يصلوا الى مناصبهم الا من خلال تلك القوى السياسية وبدعمها .

وقامت مقابل الدعوة الى المهننة ردود فعل عنيفة من السياسيين أو من المسيسين من اعضاء النقابات وقياداتها ، حيث اتهموا الدعوة بانها مؤامرة حكومية لتحجيم دور النقابات في خدمة الوطن ! ومع ان الدعوة لبست مؤخراً الثوب الحزبي ،اذ قالت بان العمل السياسي هو واجب الاحزاب وليس النقابات ، ولم يعد معقولاً بعد ان تم ترخيص اكثر من عشرين حزباً ان تبقى النقابات تعتدي على دور الاحزاب ، وتنشط في ميدانها . مع ذلك لم تجد هذه المبررات تأييداً من قبل الاحزاب نفسها التي ما زالت تأمل ان يبقى لها مكان في تلك النقابات تستطيع من خلاله الهيمنة عليها وضمها تحت جناحها أو توجيهها بشكل أو بآخر لمآربها السياسية الخاصة !

نتوقف هنا لنقول : في المرحلة الديمقراطية التي ندعي فيها اننا نحمل راية التعددية واحترام الرأي الآخر ، لا نقبل ان يرفع احد سيف الارهاب الفكري فوق اعناق الذين ينادون بالمهننة باعتبارها رأياً آخر يجب مناقشته بموضوعية وعقلانية ، خصوصاً حين يصدر عن مهنيين هدفهم المؤكد هو خدمة مهنهم ورفع شأنها . ومن ناحيتي لن اكون متناقضاً مع نفسي ومع تاريخي النقابي والسياسي لكي اقول بمنع النقابات المهنية او سواها من ممارسة نشاط سياسي ، فليس في الدنيا من يستطيع ان يقنعني بان هناك خطاً فاصلاً في ميدان العمل العام بين النشاط النقابي والسياسة . ولقد نصت المادة (٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية





والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ على ما يلي : تتعهد الدول والاطراف في العهد الدولي بان تكفل : « . . حق النقابات في العمل بحرية دون ان تخضع لاي قيود سوى ما ينص عليه القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني او النظام العام او من اجل حماية الآخرين وحرياتهم» .

وفي تقديري أن الدور السياسي للنقابات المهنية الذي كان يطغى على الدور المهني ويعطله أحياناً سوف يتقلص تلقائياً وتدريجياً حين تثبت الأحزاب السياسية قدرتها على ملء الساحة التي كانت النقابات المهنية مضطرة لاحتلالها ، وقدرتها كذلك على القيام بواجبها نحو الوطن دون ما حاجة لاستخدام النقابات المهنية أو الاتكاء عليها لتحقيق أغراضها . ومن جانب آخر فلسوف يتعاظم الدور المهني للنقابات حين تتحول إلى مؤسسات ديمقراطية حقاً ، بتخليها عن مبدأ الاكراه في ادخال المهنيين الى صفوفها عنوة وقسراً ، متسلحة بقوة القانون ، أي حين تصبح العضوية اختيارية ، فتضطر النقابات ، سعياً وراء جذب أكبر عدد الى عضويتها ، أن تعمل جاهدة على تحقيق المزيد من الانجازات المهنية ، بدلاً من افتعال نشاطات سياسية ليست من اولوياتها ، وإنما هي من الوظائف الاساسية للاحزاب .

## دستورية النقابات المهنية

هناك من يناقش الآن دستورية هذه النقابات لا بهدف الغائها بل بهدف تصويب اوضاعها القانونية ، ومرة اخرى لايجوز قمع أصحاب هذا الرأي بل الاستماع اليهم والتعاون معهم في بحث الامر بشكل جاد وبناء . فمن المعلوم ان قوانين النقابات المهنية تصدر بموجب المادة (٣١) من الدستور ، وهي مادة عامة في باب الملك وحقوقه . ومعروف أن كل القوانين تصدر باسم جلالة الملك وهو الذي يصدقها وليس فقط قوانين النقابات ، وكان الأحرى ان تصدر باعتبارها جمعيات وذلك إستناداً الى المادة ( ١٦ فقرة ٢ : للأردن حق تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية . . . الخ ) وليس استناداً للمادة (٢٣ ) ، كما المح بعض القانونيين مؤخراً ، لان هذه المادة تتحدث عن العمل وحقوق العمال ، ومن بينها التنظيم النقابي الحر ( فقرة و) ، وبالطبع فان الاطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة . . . الخ ليسوا عمالاً .

وفي نظري ان الاهم والاجدى والاكثر الحاحاً الآن ليست المادة الدستورية التي تصدر بموجبها قوانين النقابات المهنية ، بل مناقشة ودراسة هذه القوانين نفسها لمعرفة مدى ديمقراطيتها ، ومدى مطابقتها لروح الدستور او مبادىء حقوق الانسان ، بهدف تصويب مسيرة هذه النقابات لتخدم بالتالي مصالح عشرات الآلاف من خيرة ابناء الوطن المنتسبين لها ، ولا يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب باقي المواطنين .

## مراجعة القوانين والنقد الذاتي

من الغريب اننا قبلنا قوانين نقاباتنا على علاتها ردحاً طويلاً من الزمان ، وربما ساهمنا في وضعها وترسيخها دون ان نعي احياناً انها تتنافى مع حقوق الانسان ومع الديمقراطية ، في وقت كنا نناضل من اجل هذه الحقوق وهذه الديمقراطية! لذا فان الاعتراف بالخطأ فضيلة ، والنقد الذاتي اصبح ضرورة ملحة ، وعلينا مراجعة انفسنا وقوانيننا خصوصاً ما كان منها متعلقاً بما يلي :

١ ـ **الانتساب الاجباري للنقابات المهنية** والحظر على الطبيب أو المهندس او المحامي اوالصيدلي . . . الخ ان يمارس المهنة حتى لو كان حاصلاً على ترخيص بذلك من الدولة من خلال الوزارة المختصة ! وهو ما يتنافى مع روح الدستور ويخالف المادة (٢٠) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ، والذي صدّق عليه الاردن عام ١٩٧٦ ، وتنص الفقرة ( ٢ ) على ما يلي : لا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية ما .

ان عضوية النقابات والاتحادات والجمعيات والاحزاب والهيئات حرة في كل دول العالم ، باستثناء الدول الشمولية الحكم ( او الباقية منها ! ) ، وبعض الدول العربية كمصر التي اخذنا عنها القوانين النقابية ، ولم تغيرها بعد ، كما لم نغيرها نحن !

٢ ـ **اجتماع الهيئة العامة القانوني مهما كان عدد الحضور** ، وهو مهزلة مستمرة ، إذ أن هذا الاجتماع الذي يعقد سنوياً او طارئاً ، وتنشر الصحف أخباره ووقائعه وقراراته ( ولا تجرؤ ان تذكر عدد الحاضرين فيه ) يعطي الانطباع بانه يضم جميع اعضاء النقابة او اكثريتهم المطلقة على اقل تقدير ، بينما يحضره في الواقع بضع مئات او حتى بضع عشرات من أصل الآلاف او عشرات الآلاف ، ومع ذلك تستطيع هذه الاقلية الصغيرة ان تتحكم بالاكثرية الضخمة وبمصيرها فيما يتعلق بالمهنة والرسوم والاجور وانظمة التقاعد والتأمين وعدد التعاقدات والسلوك والتأديب . . الخ . ويمكن لهذه الاقلية الهزيلة ان تتحدث باسم عشرات الآلاف الغائبة من الاعضاء في الامور السياسية والاقتصادية الخطيرة ، وتصدر بشأنها البيانات المتشددة ، وان تعلن حتى الاضراب او الاعتصام !

هذه المهزلة اللاديمقراطية التي يحميها قانون « النصاب مهما كان عدد الحضور في الجلسة الثانية » ما زالت مستمرة ، وقد استمرأها الذين تمكنوا كل الوقت من الهيمنة على النقابات في ظل وحماية قانون غريب عجيب .

٣ ـ **صلاحية بعض النقابات في تحديد اجور اعضائها** ، هي في الواقع ، صلاحية استعمال القانون لكي تفرض على المواطنين كم ينبغي ان يدفعوا اجوراً لاعضائها من الاطباء او سواهم ، وهو ما لا تفعله الا الاحتكارات والكارتلات ! ويتنافى مع قاعدة حرية التعامل والتعاقد ومع قاعدة العرض والطلب واهمية السمعة والثقة والخبرة والاختيار الحر وهو مثلاً لا





ينسجم مع قانون نقابة الاطباء نفسها ، حيث جاء في الفصل الخامس منه بعنوان « اتعاب الاطباء» المادة (٤٠/ أ ) : للطبيب ان يتقاضى من المريض او ذويه اجور المعالجة مع مراعاة جانب الاعتدال . . . الخ ، ومع ذلك يحدد مجلس النقابة هذه الاجور استناداً لمادة أخرى دست فيها عبارة « تحديد الاجور » في مرحلة سياسية ذات مفاهيم معينة ظاهرها اشتراكي وباطنها تسلطي !

٤ ـ **نقابة واحدة للمهنة الواحدة** : وهو ما يتعارض مع العهد الدولي الذي يكفل حق كل فرد في تشكيل النقابات والانضمام الى ما يختار منها ، ولا يجوز وضع القيود على ممارسته هذا الحق . كما انه يتعارض مع مبدأ التعددية الذي يعتبر ركناً راسخاً من اركان الديمقراطية ، ولا يجوز لنا ان نتمترس وراء شعار « وحدة العمل النقابي » لنحشر بالقوة شرائح متناقضة المصالح متباينة الاختصاصات داخل النقابة الواحدة ! وفي نقابة الاطباء امثلة عديدة على ذلك منها ما حدث ويحدث في المجلس الطبي الاردني منذ اثني عشر عاماً ، وما يحدث من خلل وتفاوت بين رواتب الاطباء في وزارة الصحة ، والجامعة الاردنية ، والخدمات الطبية الملكية ، ناهيك عن طبقة ذوي الدخل المرتفع في القطاع الخاص ، وكلهم اعضاء في نقابة واحدة ! .

٥ ـ **مجالس التأديب في النقابات** : يعتبرها بعض القانونيين محاكم خاصة مما يخالف احكام الدستور ، ويتعارض مع عمل المحاكم النظامية ، خصوصاً وانها لا تفصل في الخلافات بين الاعضاء فحسب ، وانما ايضاً في شكاوى المواطنين ضد اعضاء النقابات أطباء او مهندسين او محامين . . . الخ ، وهو ما يشبه حالة «الخصم والحكم في آن واحد» !

## الخلاصة والاستنتاج

من المفارقات ان التجربة الديمقراطية التي شجعت المنظمات والمؤسسات على طرح مطالبها وهمومها امام الحكومة لكي تستخلص منها حقوقاً كانت مسلوبة ضائعة ، تنعكس فيها الآية حين يقوم النقابيون المهنيون المخلصون بمواجهة انفسهم لا مواجهة الحكومة ، وذلك بالتصدي لمعالجة العيوب الكامنة في قوانين نقاباتهم بصدق وجرأة كي تصبح متمشية ومنسجمة فعلاً لا قولاً مع المفاهيم الجديدة التي أصبحت تسود عصرنا ، وتنعم بها المجتمعات المتحضرة في ظل ظليل من حقوق الانسان .

## تعقيب الاستاذ يوسف الحوراني

بعد ان استمعنا الى ورقة د . حمزة عن واقع المنظمات النقابية والمهنية في الاردن ، وعلاقة هذا الواقع بالانفراج الديمقراطي خلال الاعوام الخمسة الماضية ، أرجو أن اسجل الملاحظات التالية على الورقة :

**أولاً** : جاءت الورقة بشكل عام انعكاساً لرؤية ومعايشة ومتابعة شخصية لواقع النقابات المهنية بشكل خاص ، ولذلك احتلت النقابات المهنية المساحة الاساسية من الورقة ، في حين اعتذر د . حمزة عن الخوض في واقع الحركة العمالية ومنظماتها النقابية بحكم عدم معرفته بالكثير عنها ، الامر الذي لا يجب ان يعفيه من مهمة التقصي والبحث في واقع هذه المنظمات النقابية في وقت تعتبر فيه منظمات العمال من اكبر المنظمات في العالم كله ، حيث ينتظم فيها عمال هذه الدولة او تلك .

وبالنسبة لنا ، فإن الحركة العمالية ومنظماتها النقابية هي من اكبر المنظمات في الاردن ، حيث بلغ عدد المنتسبين الى النقابات العمالية حتى تاريخ انعقاد الجلسة الاخيرة للمجلس المركزي في ايار الحالي ١٠٢ الف عامل منتسب الى (١٧) نقابة من اصل ما يزيد عن ٦٠٠ الف عامل بأجر . وهذا الثقل بالنسبة للحركة النقابية والعمالية يحتاج الى قدر أوسع من الجهد والبحث ، لذلك ارجو ان اسد بعض النقص في هذا الجانب بما يكمل ورقة د . زيد .

طوال ربع القرن الماضي ، جرت ، ان جاز لي التعبير ، مؤامرة على الحركة العمالية ومنظماتها ، استهدفت خلخلة واضعاف اوضاعها عبر التدخلات الرسمية والامنية في شؤون النقابات والاتحاد العام للحيلولة دون تحول هذه المنظمات الى قوة اجتماعية حقيقية قادرة على انتزاع حقوقها وحرياتها .

ولعل هذا يفسر اصرار الحكومات الاردنية المتعاقبة على رفض التوقيع على الاتفاقية الدولية رقم (٨٧) لعام ١٩٤٨ لانها تكفل حقوقاً وحريات نقابية اوسع بكثير مما يتيحه قانون العمل أو الانظمة واللوائح المعروفة لدى المنظمات النقابية .

فضلاً عن ذلك قامت الاجهزة الامنية بانشاء دائرة خاصة تعنى بشؤون النقابات





والاتحاد العام ، كما قامت اكثر من حكومة اردنية ايضاً باجراء تعديلات على قانون العمل شكلت اعتداءً مباشراً على الحريات والحقوق النقابية التي كانت متاحة في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ او تلك المنصوص عليها في قانون العمل .

كل هذا يوضح لماذا تصر قيادة الاتحاد العام المنصّبة ، وبتوجيه رسمي وأمني ، على تعطيل عقد المؤتمر العمالي الرابع منذ ١٦ عاماً ، الذي حسب نص النظام الاساسي للاتحاد ، يجب عقده كل اربع سنوات مرة ، والذي كان يمكن ان يؤدي انعقاده الى احداث نقلة مهمة ، وإن تكن نسبية ، في اوضاع الحركة النقابية ، مع ان المتوقع ان تقع تدخلات تربك عمل المؤتمر ، كما حصل في المؤتمر الثالث عام ١٩٧٨ ، حيث تدخل وزير العمل ، آنذاك ، مباشرة في أعمال المؤتمر ، وعملت الاجهزة الامنية على حرف المؤتمر عن مساره ثم على تعطيل تنفيذ قراراته .

ومؤخراً ، أقدمت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال على اجراء تعديلات جوهرية على النظام الاساسي للاتحاد الغت بموجبها دور النقابات وهيئاتها العمومية والمجلس المركزي ، ومركزت القيادة بيد هيئة مفبركة قوامها خمسة اشخاص صادرت صلاحيات الهيئات النظامية داخل الاتحاد .

لقد تم تعديل النظام الاساسي للاتحاد دون العودة الى المؤتمر العام الذي يمتلك وحده مثل هذا الحق . كما أن فرض نظام داخلي موحد لمجموع النقابات العمالية قد تم دون العودة الى الهيئات العمومية لهذه النقابات . كل هذا حدث في ايار ١٩٩٣ ، أي بعد ثلاث سنوات على دخول الاردن مرحلة التحولات الديمقراطية .

وبالمقابل ، فان الحركة السياسية والنقابية ، وبشكل خاص القوى الديمقراطية لم تتمكن من احداث اي تغييرات على هذا الواقع . بل على العكس من ذلك فان حالة الصراع التي سادت بين هذه القوى شغلتها عن المهمة التي كان ينبغي ان تقوم بها باتجاه تعزيز دور النقابات وتعزيز نفوذها ونفوذ الحركة العمالية بشكل عام .

وفي هذا السياق ، فانني اعتقد بأن هذه القوى قد ساهمت في اطالة عمر قيادة الاتحاد التقليدية والمحافظة حينما سكتت على تجاوزات كثيرة وقعت ، وتحولت هذه القوى الديمقراطية ، في بعض الاحيان ، الى جزء من نهج قيادة الاتحاد المحافظة ، خاصة حينما « غطرشت » عن اجراءات انتخاب المكتب التنفيذي الذي ينتخبه المجلس المركزي بعضويته التي تمثل (١٧) نقابة حسب حجومها العددية .

وبديلاً عن عملية انتخابية فعلية ، ارتضت النقابات جميعاً بأن تفرز كل نقابة من النقابات السبع عشرة ممثلاً لها في المكتب التنفيذي كتسوية بين القوى المحافظة ، والقوى الديمقراطية ، مخالفة بذلك دستور الاتحاد والتقاليد الديمقراطية في انتخابات قيادات الاتحاد . وأنا اعتبر ان هذه العملية هي بمثابة رشوة ارتضت بها القوى الديمقراطية التي سارت على هذا

النهج طوال السنوات الماضية .

ولم تنجح هذه القوى الديمقراطية في احداث اي تغييرات لصالح دمقرطة العمل الحزبي والعمالي في النقابات التي تتولى قيادتها ، فأبقت على انظمتها الاساسية ( بعض النقابات عمر أنظمتها اكثر من( ٢٥ ) سنة ، وقد فصلت في حينه على مقاس هذا الطرف او ذاك ) سارية المفعول حتى هذه اللحظة .

وبموجب هذه الانظمة ، احتكرت نخبة من هذه القوى قيادة بعض النقابات ، وتحكمت فيها سواء على صعيد القضايا المطلبية او على صعيد دورها الوطني والسياسي ، أو دورها في الاتحاد العام لنقابات العمال . وكانت هذه القوى تتعاطى مع اجتماعات الهيئات العمومية كما لو كانت مجرد اصوات انتخابية ، بحيث يغيب طرح البرامج ، وتحرم هذه الهيئات العمومية من مناقشة نشاطات وتقارير الهيئات الادارية السابقة ، ومن وضع سياسة نقاباتها للمرحلة التالية ، وتكرس اجتماعاتها فقط لاجراء الانتخابات .

أما على صعيد النقابات بشكل عام ( وبعضها يصل حجم عضويته الى ٩٠ الف كما هو حال نقابة السواقين ، حيث لا اجتماع للهيئة العمومية ، وانتخاباتها اقرب الى التعيين تحت يافطة الفوز بالتزكية ، كما جرى في عام ١٩٧٦ حينما اعتقلت القائمة المنافسة للقائمة التقليدية المحافظة احترازياً ) ، اذاً على صعيد النقابات بشكل عام ، فان دور الهيئات العمومية قد غيب تماماً ( بما في ذلك النقابات التقدمية ) في ظل التناحر بين هذه القوى ، واعتقد ان اجواء التناحر هذه ما زالت قائمة حتى الآن ، وهي غير مبررة موضوعياً او نقابياً .

ثانياً : فيما يتعلق بموضوع النقابات المهنية ، اعتقد ان الورقة جاءت استعراضاً معلوماتياً لمخزون ذاكرة د . حمزة بشأن مسيرة هذه المنظمات ، ومشكلاتها الدستورية ، وتعارض قوانينها احياناً مع الاتفاقيات الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان . وقد وضع د . حمزة ملاحظات هامة بهذا الصدد .

والحقيقة ان الملاحظات التي تضمنتها الورقة هي ملاحظات هامة وجديرة بالقراءة والمناقشة للوصول الى صيغ تتوافق وتنسجم مع الاتفاقيات الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وخاصة فيما يتعلق بالعضوية الاجبارية ، والنصاب القانوني ، واحتكار تحديد الاجور ، ومجالس التأديب . نعم هذه القضايا ينبغي ان تعالج ، واتفق مع ما ذهب اليه د . حمزة بشأن ضرورة مناقشتها واعادة النظر في القوانين بما يحقق الانسجام والتوافق ، وبما يكفل تحقيق مصالح منتسبي هذه النقابات .

ويثير د . حمزة هنا موضوع المهننة ، مهننة العمل النقابي والذي أثار جدلاً واسعاً في صفوف السياسيين والنقابيين خلال الفترة الماضية . وأنا اتفق شخصياً مع د . حمزة بأنه ليس هناك فاصل بين العمل السياسي العام والعمل النقابي . ولكن حتى لا تضيع الفكرة





الاساسية ، وحتى لا يتحول شعار مهننة النقابات الى شعار ديماغوجي بهدف اخراج هذه النقابات من ساحة العمل العام ، فان على الاحزاب ان تعيد النظر في سياستها الممارسة داخل هذه المؤسسات لصالح تسخير نشاطها لتطوير أوضاع المهنيين ومؤسساتهم ديمقراطياً وتنظيمياً ، وخوض نضالات واسعة من اجل ان يكون لهذه المنظمات اسهامات واقعية وفعلية في بناء المجتمع المدني والمؤسسي .

وفي كل الاحوال ، لا يجب التلطي وراء شعار المهننة والدفاع عنه بهدف حرمان الاحزاب السياسية من حقها الديمقراطي في الوصول الى قيادة المنظمات الشعبية والديمقراطية وفق برامج تحقق المصالح والحقوق المهنية والسياسية ، وتخلق توازناً معقولاً ومنطقياً بين الدورين السياسي والمهني .

ثالثاً : خلت ورقة د . حمزة ، وقد يعفيه العنوان من واجب تناولها ، من التعريج على أوضاع الاتحادات والروابط والمنظمات الجماهيرية الاخرى التي تهدف الى الدفاع عن مصالح قطاعات وشرائح اجتماعية مختلفة ، وهي لا تقل أهمية ، وحالها ليس بأفضل من حال المنظمات النقابية ، بل ما زالت هذه المؤسسات الشعبية تعيش حالة غير ديمقراطية من حيث تخلف لوائحها ، وانظمتها ، وسيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد والصراع والتزاحم بين الاطراف المشاركة فيها مما أدى وما زال يؤدي الى تراجع أداء هذه المؤسسات وانكماش العضوية فيها وابتعادها عن الهيئات العامة ، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في العديد من المنظمات الشبابية والديمقراطية .

لقد تراجع أداء هذه المنظمات خلال السنوات الماضية ، وسيبقى في حالة تراجع اذا لم يجر تغيير حقيقي وديمقراطي في بنية هذه المنظمات ، واتاحة الفرصة امام الهيئات العمومية لتأخذ دورها ، وتشارك في اتخاذ القرارات . وأخشى ان تبقى هذه المنظمات اسيرة للسيطرة الأبوية للنخبة .

ان الفرصة ما زالت متاحة أمام الجميع ، وبشكل خاص القوى المتنورة ، للافادة من أوضاع الانفراج الديمقراطي لصالح تعزيز نفوذ هذه المنظمات في أوساط الجماهير ، ودفع العملية الديمقراطية الى الامام ، سيما وأن هذه القوى تتحدث عن بناء المجتمع المدني المؤسسي . ان بناء مجتمع مدني مؤسسي لا يتم الا من خلال الديمقراطية الداخلية في كافة مؤسسات المجتمع بما فيه الاحزاب .

بقي أن أشير الى أن الجهد المبذول في اعداد هذه الورقة من طرف د . حمزة هو جهد متواضع ، وكلي ثقة بأن د . حمزة يمتلك من القدرات ما يمكنه من أن يعطي الكثير . وعلى أي حال ، شكراً له على هذه الورقة ، وشكراً لكم جميعاً على اصغائكم .

# أداء المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية

*الاستاذ غسان عبد الخالق*

من نافل الحديث القول بأن السمة العملية لهذا العنوان ، لا تنفي ضرورة القيام باطلالة تاريخية خاطفة ، على وضع المثقف العربي والمؤسسة الثقافية ، اذ من المعروف ان الشاعر العربي في العصر الجاهلي كان يمثل فلسفة القبيلة جمالياً ودعاوياً ، دونما مطمع في أجر أو مثوبة ، الا في حدود ضيقة لا يعتد بها. وقد جاء الاسلام ليقيم على انقاض نظام قبلي رعوي ، نظاماً مدنياً مركزياً ، لم يلبث رجالاته ان تنبهوا - في ظل الصراعات السياسية التي استعرت بين الامويين ، خاصة ، وخصومهم من شيعة وخوارج وزبيريين - الى المهمة الخطيرة التي يمكن للشاعر ان يضطلع بها ، من حيث التعبئة العقائدية والسياسية ، فعملوا على استقطاب اكبر عدد من هؤلاء الشعراء ، واغدقوا عليهم المال والاعطيات حتى غدت دمشق محجهم ومحط انظارهم.

ولم يختلف الامر كثيراً ، ابان الخلافة العباسية ، اذ ظل الشعراء يحتلون واجهة النشاط الثقافي على الرغم من ظهور منافسين اقوياء من كتاب الدواوين مثل عبدالحميد الكاتب وابن المقفع ، اضافة إلى المتكلمين والفقهاء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ، حيث تبلورت في تلك الحقبة ملامح الوظيفة التاريخية للمثقف العربي ، شاعراً او كاتباً ، من حيث هو منشىء ناظم مادح ، لابد له من ممدوح كي يمارس وظيفته. مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ان مفهوم الممدوح ههنا يتسع ليتعدى معنى الفرد الى النظام السياسي والعقائدي والاجتماعي.

ولاشك في ان قطعاً ما قد حدث في عهد المأمون ، الذي اتجه الى مأسسة الثقافة وتنظيمها عبر مشروع بيت الحكمة ، وتسليط الاضواء على المتكلمين - المعتزلة خاصة - والفلاسفة والفقهاء ، بدلاً من الشعراء والكتبة المادحين ، بكل ما ينطوي عليه هذا التسليط من





تحول عن بلاغة الانشاء الى منطق العقل. على ان هذا القطع الذي ترافق مع استيعاب خلاق لمتطلبات النظام السياسي الذي آلت اليه دولة الاسلام ، لم يعمر طويلاً ، حيث شهدت الدولة العباسية ما يشبه الانقلاب الداخلي ، حينما اعلن الخليفة المتوكل سنة (٢٣٤ هـ) التزام الدولة بالسنة ، وتحولها عن مذهب الاعتزال [١] .

لقد تدهور وضع المثقف العربي بتدهور وضع الممدوح (الدولة المركزية) ، ووصل حداً من السوء لا يحسد عليه. ومن المهم الاشارة الى ان تاريخ الادب العربي لم يتسع كثيرا لاولئك المثقفين الذين آثروا الابتعاد عن الممدوح ، الا في حالات نادرة جداً ، وعدا ذلك فهو يحتفل ايما احتفال بأمراء المديح : ابي تمام والبحتري والمتنبي.. وغيرهم. وقد توجب على امثال المعري والتوحيدي وابن خلدون ان يقدموا بعض التنازلات او تنازلات كاملة كي يتم الاعتراف بهم. وقد ولج الاخير قصور السلاطين بوصفه شاعراً مادحاً ومنشىء رسائل في المقام الاول وليس بوصفه مفكراً فيلسوفاً. حتى اذا صرنا على مشارف العصر الحديث لم نفاجأ باضطلاع رائد مثل رفاعة الطهطاوي بالمحافظة على ما تحدر اليه عن اجداده المثقفين العرب ، من واجبات تجاه الممدوح ، فكاد كتابه في وصف باريس ان يكون معرضاً للانشاء والنظم المسخر لمحمد علي ، صاحب الفضل في انشاء أول مطبعة عربية وأول صحيفة عربية ، او لنقل اول مؤسسة ثقافية عربية في العصر الحديث.

ما نود الخلوص اليه هو ان المؤسسة الثقافية في العصر الحديث ، حينما ظهرت ، كانت ملكاً لمحمد علي ، مثلما كان بيت الحكمة ملكاً للمأمون ، بفارق ان اتجاه المأمون الى مأسسة الثقافة يعد انجازاً تاريخياً ، في الوقت الذي ليس بوسعنا النظر كذلك الى اصرار الممدوح السياسي في عصرنا هذا على امتلاك او الحاق المؤسسة الثقافية ، حيث ان ذلك من شأنه الحيلولة دون اضطلاع هذه المؤسسة بدورها التاريخي المتمثل في انتاج ثقافة نقدية عالمة ومفاهيم وقيماً جمالية رفيعة ، بسبب انشغالها في انتاج ثقافة بلاغية وانشائية مشغولة بتمجيد (نموذج) الممدوح السياسي ، الشيء الذي ادى ، من ثم ، الى انعدام نموذج المثقف العضوي بتعبير غرامشي ، او المثقف التاريخي بتعبيرها ، وسيادة نموذج المثقف الموظف او المثقف المرتزق.

لقد اقتضى اتجاه النظام السياسي في الاردن الى الخيار الديمقراطي ، ان تعيد مؤسساته الثقافية النظر في فلسفتها ومهامها على المدى القريب والبعيد ، الشيء الذي يتطلب ايضاً اعادة النظر في طواقمها الوظيفية ومدى صلاحية هذه الطواقم لمواكبة المرحلة الجديدة ، او مدى قابليتها لتفهمها.

ولاشك في ان تغيراً ملحوظاً قد طرأ على اداء المؤسسات الثقافية الرسمية بشكل

خاص ، وقد تمثل في توسيع هامش التعبير عن الرأي الثقافي الآخر ، القادم من صفوف المعارضة السياسية.

الا أن هذا التوجه ما زال يعاني من تفاوت واضح بين مؤسسات الثقافة الرسمية ذاتها. اذ فيما تشهد صفحات المجلات الصادرة عن وزارة الثقافة تزايداً ملحوظاً في أعداد الكتاب والمثقفين (النقديين) ، فان مؤسسة مثل التلفزيون ما زالت عاجزة عن مواكبة المرحلة الجديدة ، وذلك باصرارها على الاستمرار في انتاج برامج ثقافية تنتمي الى نمط التفكير والاداء في الحقبة السابقة ، من حيث الخطاب البلاغي والانشائي ، وعدم الافادة من امكانات المثقفين والكتاب في اعداد البرامج الثقافية ، ومن ثم التعبير عن المزاج الثقافي السائد.

ان العدالة في الحصول على فرص العمل ، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، هما أبسط ما ينبغي ان تؤدي اليه الديمقراطية. ولكن هذين المطلبين ما يزالان بعيدي التحقق. اذ لم تعمد المؤسسات الثقافية ، كما كان متوقعاً ، الى استيعاب الكفاءات الثقافية التي حالت انتماءاتها السياسية دون السماح لها بالعمل في هذه المؤسسات الرسمية سابقاً ، واكتفت بالتعاون معها بما يحل أزمة هذه المؤسسات الثقافية الرسمية جراء قصور طاقمها الوظيفي ، ويبقي على حاجة المثقف المادية الى هذه المؤسسات من جهة ثابتة.

ولعل اكثر ما يدعو الى الاستغراب في أداء هذه المؤسسات ، اتجاهها الى تعظيم طاقمها الوظيفي الاداري ، على حساب طاقمها الثقافي الابداعي. أي أنها تسعى الى التوسع أفقياً بما يجعلها متشابهة مع أي مؤسسة وظيفية اخرى ، بدلاً من التوسع الرأسي بما يكسبها خصوصيتها التي لا ينتجها سوى المثقف الحقيقي.

وقد يكون من الانصاف الاشارة الى حلقة بحث سبق لوزارة الثقافة ان عقدتها تحت عنوان (الدوريات الثقافية : واقع وآفاق) [٢] ، والتي كان يمكن ان تمثل منعطفاً نوعياً في اداء المؤسسات الثقافية الرسمية ، لولا ان أهم التوصيات التي خرجت بها ، ممثلة في تنسيب هيئات تحرير تضم مثقفين وكتاباً من خارج الوزارة ، لم تحظ بالتصديق من قبل المسؤول المختص. ناهيك عن أن هذه الحلقة تكاد أن تكون الوحيدة التي لم تهدف الى الاستعراض الاعلامي والدعاوي ، حيث اعتبرت ورشة عمل مغلقة وفي حالة اجتماع دائم ، بحضور الامين العام للوزارة وكافة موظفي الوزارة المعنيين ، للاستماع والافادة من آراء وملاحظات وتعليقات كتاب ومثقفين من خارج المؤسسة.

إن المطلب الديمقراطي الاكبر بالنسبة لمثقفي هذا البلد ، يتمثل في ضرورة مسارعة وزارة





الثقافة الى عقد مؤتمر وطني عام للثقافة والمثقفين [٣] ، بغية التباحث في استحقاقات المرحلة الجديدة ، والتي تقف الاستراتيجية الثقافية الوطنية على رأسها. وعلى الرغم من تحفظ البعض على المطالبة بهذه الاستراتيجية الوطنية ، لانها قد تؤدي الى فهم شمولي او مركزي للثقافة ، بما يتنافى مع التعددية المضمنة في الديمقراطية ، الا أننا نعتقد بأن وجود استراتيجية ثقافية مرنة هي الضمانة الوطنية الوحيدة للحيلولة دون تطبيق مفهوم التعددية الثقافية بمعنى الفوضى الثقافية او الفسيفساء الثقافي. ولعل التجربة الثقافية في لبنان ، قبل الحرب الاهلية واثناءها وبعدها ، قد اثبتت انه ليس بالديمقراطية وحدها يحيا الانسان. اذ لا بد من شرعة يحتكم اليها المثقفون ، خاصة بعد أن كاد عدد المنتديات الثقافية في الاردن ، أن يتجاوز عدد الاحزاب السياسية ، وبعد ان تعالت دعوات صريحة لخصخصة الثقافة أسوة بقطاعات اخرى ، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الشديد ان ضرورة مساهمة القطاع الخاص في النهضة الثقافية شيء ، وأن خصخصة الثقافة شيء آخر.

إن استحقاقات المرحلة الديمقراطية لا تقتصر على المؤسسات الثقافية الرسمية. بل هي تمتد حتى تطال المؤسسات الثقافية الخاصة. ومن الملاحظ على هذا الصعيد قصور هذه المؤسسات قصوراً فادحاً مقارنة بالمؤسسة الرسمية ، اذ ان الطيف السياسي الممثل في أي من مجلات وزارة الثقافة على سبيل المثال [٤] ، يظل اكثر اتساعاً من اي طيف آخر يمكن ان نقف عليه في قائمة اعضاء هذا المنتدى أو ذاك ، أو لدى تصفح الملحق الثقافي لهذه الصحيفة او تلك.

إن الملاحق الثقافية للصحف اليومية والاسبوعية ، ما زالت تعاني من احتقانات عقائدية وسياسية متعددة ، تبعاً لموقع وموقف وعلاقات الجهة السياسية الممولة او المحرر الثقافي ، الذي غالباً ما يعين وفقاً لاعتبارات عائلية او طائفية أو اقليمية او سياسية. ونادراً ما يعمد حزب سياسي الى تعيين محرر ثقافي مستقل ، تبعا لكفاءة هذا المحرر ، او لرغبة الحزب في توسيع طيف التمثيل السياسي على صفحاته.

ولعل هذا الاستطراد يعيدنا للكلام ثانية ، إلى تبعية الثقافي للسياسي ، بفارق ان ما تقدم من كلام عن هذه التبعية يتعلق بالثقافة الرسمية المشغولة بمدح النموذج الحاضر ، على حين ان ثقافة المعارضة مشغولة بمدح النموذج الغائب. وعلى الرغم من تداخل الثقافتين في ظل الحقبة الجديدة ، الا ان الحال فيما يتعلق بتبعية الثقافي للسياسي ، ظل على ما هو عليه. وقد اثبتت الهزات المالية التي تعرضت لها الاحزاب السياسية في الاردن ، ان مخصصات الثقافة

هي أول ما تمتد اليه يد التقشف. حيث توقفت معظم الصحف الحزبية عن دفع المكافآت للكتاب ، مما أدى الى انكماش ملاحقها الثقافية واقتصارها على اسماء مكرورة (٥).

ومما يؤسف له ان مؤسساتنا الثقافية الممولة من قبل القطاع الخاص ، غالباً ما تعمد الى تقديم المثقف العربي على المثقف الاردني ، فتخص الاول بالدعوة والاقامة ، مدفوعة التكاليف في فنادق فخمة ، والمكافآت المجزية ، في الوقت الذي تبخل بأي من هذه الامتيازات على المثقف الاردني.

وقد فعلت وزارة السياحة خيراً حينما نظمت في صيف عام ١٩٩٣ ، جولة لمجموعة من كتاب رابطة الكتاب الاردنيين في جنوب الاردن ، حيث قاموا باحياء امسيات ثقافية في الطفيلة والشوبك ووادي موسى والعقبة ، فيما تكفلت وزارة السياحة بتغطية كافة تكاليف هذه الجولة.

ويظل من المهم أخيراً ، التساؤل عما طرأ على اداء تلك المؤسسات التي يمكن القول بان الثقافة تمثل لحمتها وسداها ، في ظل الحقبة الديمقراطية ، واعني بذلك رابطة الكتاب الاردنيين التي اتشرف بعضويتها ورئاسة لجنة القصة والرواية فيها.

فقد تأسست هذه الرابطة في اعقاب انتحار الروائي الاردني الراحل تيسير سبول. لتكون درعاً يصون الثقافة الوطنية وحقوق المثقف الاردني. ولاسباب تتعلق بضعف مواردها المالية من جهة وضرورة مؤازرتها من جهة ثانية ، فقد تسرب اليها كثير من الاعضاء الذين لا يعدون كتاباً او مثقفين بالمعنى العلمي للكلمة ، وقد اصبح هؤلاء الاعضاء هم الاغلبية الغالبة بمرور السنين ، حتى غدوا يتحكمون بنتائج انتخابات الهيئة الادارية للرابطة ، التي غالباً ما تحسم تبعاً لاعتبارات حزبية سياسية وليس تبعاً لاعتبارات ثقافية ومعرفية ديمقراطية.

لقد قيض لكاتب هذه السطور ان يتابع مجريات الانتخابات الاخيرة للرابطة عن كثب. وعلى الرغم من أنها فاجأت الكثيرين حيث ان النجاح لم يحالف ممثلي اكثر من حزب سياسي عريق فيما حالف مرشحين مستقلين ، الا ان ما رافق هذه الانتخابات من تشويهات متبادلة على خلفية موضوعة (التطبيع الثقافي) يثبت ان العقلية الحزبية الاستحواذية التي لا تتورع عن ممارسة اي نهج في سبيل مكسب فئوي هي التي مازالت تتحكم في اداء الغالبية العظمى من اعضاء رابطة الكتاب الاردنيين ، بعيداً عن ديمقراطية الثقافة والمثقفين.





## الهوامش

(١) للتوسع في هذا الشأن ، انظر الفصل الثالث من كتاب الدكتور فهمي جدعان ، الموسوم : المحنة : بحث في جدلية الديني والسياسي في الاسلام ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٩ .

(٢) عقدت هذه الحلقة في المركز الثقافي الملكي في الفترة الواقعة ما بين ٢٩ - ٣٠ اذار ١٩٩٣ .

(٣) أنظر مقالنا في صحيفة الرأي بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٢ ، تحت عنوان : نحو مؤتمر وطني للثقافة في الأردن .

(٤) أنظر مجلة أفكار الصادرة عن وزارة الثقافة ، الأعداد : ١٠٩ -١١٦ .

(٥) أنظر مقالنا في صحيفة الرأي بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٣ ، تحت عنوان : الكاتب والصحافة والأحزاب .

# تعقيب الاستاذة رجاء ابو غزالة

في البداية اوجه الشكر لمركز الاردن الجديد للدراسات ولمؤسسة فريدريش ايبرت لهذه الدعوة من اجل التعقيب على ورقة السيد غسان عبد الخالق ، والتي قدمت تحت عنوان اداء المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية . وأرجو من الاخ والزميل غسان ان يتسع صدره لهذا التعقيب .

في الحقيقة لفت انتباهي في هذه الورقة ما يلي :

**النقطة الاولى** ، انه قدم لنا خلفية تاريخية عن علاقة المثقف او الشاعر بالخلفاء والامراء على مر العصور ، تلك العلاقة النفعية ، القسرية احياناً ، القائمة على المدح او الهجاء او بمعنى آخر الارتزاق . وقد قدم لنا هذه الخلفية كتوطئة لما يود الخلوص اليه من علاقة موازية في عصرنا الحاضر ، اي علاقة المثقف بالمؤسسات الثقافية . وقد اعطى الزميل نموذجين واضحين على ذلك : وزارة الثقافة مع التلفزيون وغيره من جهة ، ورابطة الكتاب الاردنيين من جهة اخرى .

**النقطة الثانية** ، في الحقيقة ان هذه التوطئة التاريخية بالذات لم تأت لغرض ما في نفس يعقوب فحسب ، وانما جاءت كخلفية لتدين بعض المثقفين الشباب الذين يؤمنون بهذه العلاقة النفعية وشرعيتها في ظل التعددية الثقافية ، هذه الديمقراطية التي بدأت تعاني منذ الآن حالة من التمزق لادعاء العقلية الابوية السلطوية بأحقيتها لها ، وذلك دون التطرق الى علاقة المثقف المبدع غير المنتفع في مجتمعنا .

وبرزت عفوية الزميل من اطلالته التاريخية الخاطفة هذه حين اشار الى قصور المؤسسات الثقافية الخاصة مقارنة بالمؤسسة الرسمية . وقد مدح وزارة الثقافة ، وهي في الحقيقة تستأهل المدح لا لانها مؤسسة رسمية بل لأنها جسر ثقافي قومي مطعم بالكتاب والادباء والاحرار القوميين المؤمنين بالوحدة والتغيير الديمقراطي ، من امثال الاستاذ مؤنس الرزاز والاستاذ محمد ناجي عمايرة وآخرون يمثلون جميع اطياف الثقافة سواء في المؤسسة الرسمية أو خارجها ، وهي الداعية الى المساواة بين رجل وامرأة ومواطن وآخر .





وقد جاء المديح هنا باعتبار المؤسسة «وسيطاً» للكمال الشامل ، حسب تعبير اخذته عن ريمون وليامز في كتاب **الثقافة والفوضى** ، الذي حمّل المؤسسة المسؤولية الكاملة لتحقيق مطالبه كمثقف ، مع وجود مرونة في استراتيجية هذه المؤسسة حتى لا يفهم المثقف الآخر أن الثقافة اصبحت مركزية ، وحتى لا تحول هذه المؤسسة دون توضيح مفهوم التعددية الثقافية بمعنى «الفوضى الثقافية» .

قبل الزميل المديح والتوجيب لا خوفاً على الديمقراطية التي يؤمن بها حسب مفهومه الخاص ، وانما ليهجو الى حد ما ما يسميه الفسيفساء الثقافي او التعددية الثقافية الموجودة الآن على الساحة ، مع العلم ان لوحات الفسيفساء سواء في مادبا او في اماكن اثرية اخرى تكشف لنا عن غنى هذا الفن الفريد الذي يحتاج الى صناعة وعمق بالرؤية تماماً مثل الديمقراطية المتعددة الوجوه . اقول ، قدم لنا المديح والهجاء تماماً مثل شعراء ايام زمان دون الاخذ بعين الاعتبار اننا نعيش عصر التكامل والتعاون بين جميع المؤسسات الثقافية لبلورة المفاهيم ، وخلق علاقة صحية وسليمة وتعاونية فيما بيننا بما في ذلك وزارة الثقافة ورابطة الكتاب وجميع المراكز والنوادي والاتحادات كالاتحاد النسائي بفرعيه ومركز دراسات المرأة وصالة بلدنا والفينيق وشومان والاحزاب والمركز الثقافي الملكي .. الخ .

ولعل مطالب الزميل باستراتيجية ثقافية هو مطلب لكل مثقف اردني عربي ، لكني لم افهم ما يعنيه الزميل بثقافة مرنة هي الضمانة الوطنية للحيلولة دون تطبيق مفهوم التعددية الثقافية . هل يريد ، فرضاً ، مرونة اصولية لجميع الاطياف الثقافية او شرعة واحدة يحتكم اليها المثقفون ، وهذا ما طلبه؟ ما معنى الشرعة؟ الا يكفي الحوار البناء المخلص ومشاركة « الفرد » الايجابية في حياة الجماعة كشرط لاستقلال الدولة وشعبها ، ونزاهتها تجاه محاولات اخضاعنا من قبل الفئات الخاصة؟ ان المثل اللبناني الذي ضربه لنا لما آلت اليه الفوضى او الديمقراطية لا يبرر ما حدث للبنان . فقد جاء بالمثل دون تحليل موضوعي لحقيقة الاوضاع السياسية والاثنية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان .

وفي الحقيقة ، فإن قراءة الزميل بالنسبة للمؤسسات الخاصة والملاحق الثقافية تحتكم الى حجم المكافأة . ومع أن مطلبه بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب يعتبر مطلباً عادلاً الاّ انه ينتهي بهجاء القائمين على هذه الملاحق والمؤسسات ، مثلاً ، التعيين العائلي والطائفي والسياسي بعيداً عن الكفاءة ، ومع أن عندنا بعض هذه التجاوزات والممارسات الخاطئة ، فهل لدى الزميل احصائية علمية دقيقة عن فرضيته ؟ لنفرض ان كاتبة صحفية متمكنة ومتمرسة ترأست قسماً او ملحقاً ثقافياً ، فهل تصبح بنظره الشخص المناسب في المكان المناسب ، ام انه يفضل كاتباً رب عائلة عليها ؟ هل هذه الاولوية تندرج على سبيل المثال في خانة الديمقراطية؟

ويأسف الزميل لاوضاع الملاحق الثقافية الحزبية التي تعرضت لهزات مالية ومخصصات تقشفية . هو يعلم ان الاحزاب جديدة على الساحة ، خاصة على الساحة الديمقراطية وان مبدأ المكافآت غير ملزم حتى في مثل « الرأي » و « الدستور » . . الخ ، وأن انتهاج الملاحق غير صحيح بدليل كثرة هذه الملاحق الجديدة العاملة في التعددية الحرة . لكن يبدو ان الزميل قد اكتفى بعرض المطالب للمثقفين ، وابتعد عن التقييم الموضوعي ، ونسي ان المراكز الثقافية تبعاً لمهماتها الاجتماعية ليست مؤسسات نفعية على المستوى المادي ، وهذا ما اوقعه في مطب التناقض ، هو يدين النفعية ويريد الانتخاب . نعم ، كل مثقف حر يريد مهننة الثقافة ، يريد ان يدفع له مخصصات ، لكن علينا بالصبر لبناء اخلاقيات المهنة في ظل هذه المؤسسات وفي ظل الديمقراطية . فالديمقراطية ممارسة واحقية ، نحن ابتدأنا بممارسة الديمقراطية ، وعلينا أن نؤسس او نؤسس هذه التجارب المتعددة ، ونكسب ما نريد على الساحة الثقافية او النقابية او الاشياء الاخرى .

لقد استاء زميلي ايضاً من ظاهرة اخرى في مؤسساتنا الخاصة وهي تقديم المثقف العربي على المثقف المحلي فيما يتعلق بالمكافآت والتكاليف المجزية . ان الضيف يتطلب منا كثيراً في المؤتمرات والعكس هو الصحيح ، فاذا ذهبنا الى بلد عربي آخر من الواجب ان نكرم ايضاً بالمثل .

أما عن جولة القاصين والقاصات التي نظمت من قبل الرابطة بالتعاون مع وزارة السياحة ، فقد جاءت نتيجة لتحرك الرابطة الثقافي في اتجاه الوزارة ، أي ان المبادرة جاءت من الرابطة ، وقامت الوزارة مشكورة بتغطية كافة التكاليف . وقد كان زميلي واحداً من القاصين الذين كسبوا بفضل نشاط من كان قبله في لجنة القصة .

واستغرب كيف يتساءل الزميل عما طرأ على أداء الرابطة وهو الآن مقرر لجنة القصة والرواية فيها ، ثم يوضح لنا الزميل فيقول ان الرابطة تأسست عبر انتحار الروائي الاردني تيسير سبول لتكون «درعاً يصون الثقافة الوطنية وحقوق المثقف الاردني» . واستغرب كيف يرى غير ذلك ، فالرابطة ما زالت ترعى وتصون الثقافة القومية والوطنية والمثقفين الاردنيين وحتى غير الاردنيين ، ولا يوجد تسرب ، كما يقول ، من غير الكتاب المبدعين حتى لو كانوا من غير حملة الشهادات العليا مثلي ومثله أو مثل الآخرين ، هؤلاء المتسربون لا يشكلون الاغلبية ، وهم بسبب هذا التمييز الذي يثيره البعض قد اختفوا عن الانظار ، ولا يتواجدون في الرابطة .

أما عن تحكمهم في نتائج انتخابات الهيئة الادارية فهذا دليل آخر على وقوعه في التناقض مع ذاته . فهو ، حيناً ، يطعن في مؤسسة هو عضو فيها ، وحيناً آخر ، يفتخر بعضويته فيها ، وهو لا يعلم ان الهيئة الادارية فيها لم تأت نتيجة لاعتبارات حزبية سياسية ، بدليل ان المستقلين نجحوا لاعتبارات ثقافية ومعرفية ديمقراطية بعيدة عن النفعية .

ان معلومات زميلي عن الرابطة قد تكون قليلة بهذا الشأن لأنه عضو جديد ، وأنا احترم





رأيه بسبب ما هو موجود لدينا من ديمقراطية . اما ادعاؤه . بأن الحزبية تستحوذ على مجرى الانتخابات او القرارات فهذا ما لا تطرحه لا الانتخابات الماضية ولا الحاضرة ، ذلك لأن الحزبي في الرابطة سواء الشيوعي او القومي او المستقل او اي اتجاه كان لا يقرر سياسة الرابطة منفرداً ، فهو يقرر بطريقة ديمقراطية بالاجتماع مع الآخرين . هناك مجموعة تحبذ مصلحة الرابطة فوق مصلحة اي حزب ، وإن زميلي لم يكن موضوعياً ، وهو في سطوره الاخيرة قد عبر عن وجهة نظر خاصة ، وشكراً .

## مناقشة عامة

**العين د . عبد اللطيف عربيات :**

شكراً لمعالي الاستاذ رئيس الجلسة . وأود ان اشكر الاخوة في مركز الاردن الجديد للدراسات ومؤسسة فريدريش ايبرت الالمانية . لي بداية ملاحظة عامة ، خاصة وان هناك مشاركين من خارج الاردن يأخذون مثل هذه اللقاءات للبحث عن الحقيقة ، وتسجيلها للتاريخ . ملاحظتي هي أن الاوراق التي قدمت بالامس وقد قرأت بعضها ، بالاضافة الى ما استمعت اليه اليوم . هذه الاوراق في تقديري كانت مجرد رأي شخصي لم يصل الى درجة البحث العلمي ، لأن مناهج البحث العلمي لأي باحث عن الحقيقة معروفة ومفصلة . وعلى أي حال انا احترم هذه الآراء التي وردت في هذه الاوراق والتي تمثل ، من منظور التوثيق العلمي ، وجهة نظر خاصة فردية . فاذا اردنا ان نبحث عن الحقيقة ، فنحن بحاجة الى فريق من المؤهلين الاخصائيين الذي يدرسون هذه الاوراق ويدرسون الواقع الذي نتحدث عنه ليصلوا بالتالي الى اقرب ما يكون الى الحقيقة ، وهذا ما نحن بحاجة ماسة اليه .

أما عن الملاحظة على الاوراق ، فنشكر الاخ سمير حباشنة على ما ورد في ورقته ، والاخ زياد ابو غنيمة على تعليقه . واختصاراً للوقت اقول انني اتفق مع الاخ الاستاذ زياد في النقطة الاولى التي علق فيها على كلمة الاخ سمير ، ولا اتفق معه في تشاؤمه من حدوث مصالحة وطنية بين الاحزاب . فأنا من المتفائلين ، ولست من المتشائمين ، لأن حقيقة الامر أن الخلاف مصطنع وليس حقيقياً تحت اي عنوان كان ، خاصة بين القوميين والعروبيين والاسلاميين باطروحاتهم جميعاً ، فالخلل هو بالاشخاص وليس في المبادىء والافكار ، على الاشخاص ان يصححوا مواقفهم وسلوكهم لتتم المصالحة .

نقطة اخرى ذكرها الاستاذ زياد حول ان الاحزاب فشلت في تقديم برامجها ، وذكر البطالة والفقر والجريمة . وبهذا الصدد اقول أن البطالة على سبيل المثال هي فوق قدرة اي حزب على حل هذه المشكلة . وفوق مستوى اي مجلس او مؤسسة لتحل بمفردها هذه المشكلة .





فأساس البطالة مهما قيل فيها هو النظام التعليمي ابتداءً ، وهو التخطيط . ماذا نخرّج؟ فالبطالة التي نعيشها الآن هي بطالة هيكلية بحدود ٩٠٪ ، ومقنعة بما يزيد عن ٥٠٪ .

ان لدينا ركاماً كبيراً من الموظفين لا حاجة للجهاز بهم كلهم . نصف الجهاز الحالي يكفي ، وبأداء أفضل . فالبطالة المقنعة واردة ، والبطالة الهيكلية الموجودة لدى ديوان الخدمة المدنية ما بين ٨٠-٩٠٪ يحملون شهادات ، وهذا فوق طاقة المجتمع على استيعابهم .

هل حقاً ان احزابنا تؤمن بالتعددية؟ أنا اعتقد ذلك ، سواء كانت هذه التعددية فكرية او سياسية او ثقافية ، التعددية قائمة ونؤمن بها ، وكان لي شرف طرح موضوع التعددية في الجانب الاسلامي في ندوة تلفزيونية عام ١٩٩٠ ، وكان لها صدى جيد ، وبعد ذلك ، الكل ينادي بالتعددية بما فيها الاطار الاسلامي .

فلتات اللسان التي اشار اليها الاخ زياد من بعض الاسلاميين توحي بالتراجع ، لا اعتقد ان فلتات اللسان تسجل بمثل هذه الدقة ، ولا اعتقد ان الامر صواب في هذه الناحية .

وحول ورقة د . زيد حمزة . لي تعليق على موضوع النقيب والنقابة . النقيب كلمة عربية فصحى وردت في أمهات المصادر ، ومعناها الشخص الذي يمثل مجموعة من الناس ، وأقرب ما يكون الى هذا الموضوع هو من يمثل فئة معينة تربط ما بين اعضائها رابطة معينة ، وهو النقيب .

د . حمزة أخذ في ورقته على النقابات المهنية ، وانتقد العضوية الاجبارية فيها ، وأنا مع هذه الاجبارية لأن كل اصحاب مهنة او صنعة أو حرفة هم مجموعة من الناس تربطهم رابطة معينة ، ويقدمون خدمة معينة ، ونظام الحسبة والمحتسب في هذه المجالات أساسي ومهم ويجب ان يبقى .

وهناك قانون مزاولة المهنة الذي لا يمكن ان يكون لو ان الاطباء ، خاصة غير المؤهلين او المشعوذين بقوا دون رقابة نقابية مهنية تحاسبهم على هذا الذي يعملون ضمن مهنتهم . ففي قانون مزاولة المهنة يجب ان يكون هناك اجبار لمن يمارس مهنة معينة في خدمة المجتمع لمنع من يدخل الى هذه المهنة دون موجب او مؤهل حتى لا يوقع ضرراً بالناس .

تعقيب الاستاذ يوسف الحوراني كان قيماً وغطى الجانب الخاص باتحاد العمال . أما ورقة الاخ غسان واشارته الى مأسسة الثقافة ، واعتذر عن الاطالة ، فان قصور المؤسسات الثقافية الخاصة والعامة هو قصور بيّن الآن . وهذا الموضوع هو ، في الحقيقة ، جدلي كبير ، ولكن يمكن ان نقول أننا بحاجة الى مؤسسات عندها القدرة على التمييز الثقافي ، لأن عدم التمييز الثقافي عملية انتحارية للأمة . وإنني لا أفهم ، حقيقة ، الفسيفسائية الثقافية ان كانت لا تقع ضمن المؤسسة التي لديها تمييز ثقافي ، فاذا وقعنا في الفسيفسائية نكون قد وقعنا في خطأ كبير .

ان امتنا لديها مخزون كبير من الثقافة والقيم الثقافية مما يتيح لنا أن نعطي منه للعالم

كما نأخذ بالقدر نفسه او يزيد . اذاً لدينا ما نأخذ ولدينا ما نعطي . ورأس مال الامة هو ثقافتها وقيمها التي تعطي حضارياً للعالم كله . ونظراً لوجود تعدديات في الثقافة والفكر والسياسة ، يجب ان يكون هناك تمييز بين التعددية الثقافية والتعددية الفكرية والتعددية السياسية لكي نكون دقيقين في قبول توافق بعض هذه المفاهيم ، وشكراً .

د . يوسف الحسن :

شكراً سيدي الرئيس . اسمحوا لي ايها الاخوة أن اتحدث عن الجانب الآخر من الديمقراطية ، الجانب الذي يتعلق بطريقة عمل وابداع الممارسين او الملتزمين بالديمقراطية . في تقديري ان الديمقراطية هي ايضاً نهج ، منهج يحكم هذه التعددية او التعايش او قبول التعايش السلمي بين افراد المجتمع ، هذا المنهج منهج مرن يؤصله التاريخ ، وتؤصله الثقافة ، ويؤصله الدين والقيم في اي مجتمع يتميز عن مجتمع آخر . هذا المنهج ، ليس هناك وصفة جاهزة لنقدمها ، هي دائماً تتجه لتصبح الفعل الاجتماعي للقوى الحيّة داخل المجتمع ، وأنا أقصد الاحزاب والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني .

كيف يمكن اذاً ان نقيم او نحكم الآن على هذه التجربة الحزبية في مجال الديمقراطية ، لنحكم على مدى ابداعاتها في المجال الاجتماعي . المفكر الاسلامي مالك بن نبي حدد شروط النظام الديمقراطي بأنه مشروع تربوي وثقافي للشعب على الصعيد النفسي والاخلاقي والسياسي والاجتماعي . اذاً الديمقراطية ليست مجرد نقل السلطة الى الناس او أن الاعلان عن الديمقراطية يتم بمجرد وجود نص في الدستور . وكما نعرف ، في بريطانيا الدستور غير موجود نسبياً هناك ، ولذلك لا يضمن حقوق الانسان وحريات الناس الاّ العقلية . العقلية هي الضامن الحقيقي للديمقراطية .

في ظروف التحول الديمقراطي الذي يعيشه الاردن ، في مثل هذه الحالة تجري دائماً عمليات ابداع لمشروع تنموي حضاري ومشروع نهضوي سواء كان مشروعاً وطنياً او مشروعاً قومياً . الاردن ، اتلمس بأن لديه مفكرين ، لديه فقهاء ، لديه حكماء ، لديه قادة ، لكن الحركات المجتمعية التي تحمل هذه الافكار او تضمن حداً ادنى من التواصل أو التأصيل او التشريك ، هي الى حد كبير غائبة . عمليات الابداع تتم بالتفاهم وتتم بالحوار ، وهذه وظيفة مثل هذه الندوة .

اسئلتي في هذه الناحية منطلقة مما سمعته من أوراق هذا الصباح ، وخاصة ورقة الاخ سمير حباشنة حول مدى ممارسة الاحزاب للديمقراطية في داخل اروقتها ، هناك سؤال حول هل مارست هذه الاحزاب امكانية تأصيل المفاهيم الديمقراطية بين اعضائها وداخل المجتمع ؟ أيضاً ، برامج الاحزاب ، هل تعرضت الى رؤى واقعية لاحتياجات الناس داخل المجتمع وأزمات المجتمع





نفسه ؟ وهل انضجت هذه الاحزاب الفعل الاجتماعي في المجتمع وفي برامجها ، أم أنها تسعى ، من وحي ما سمعت ، أن تظل في كنف الدولة أو تحت كفالة الدولة ؟

اسمحوا لي أن أقول أنني أتلمس شيئاً من الانشقاق في الذهنية والايديولوجية لهذه الاحزاب ، رغم أن مجمل هذه الاحزاب إما أن تكون قياداتها هبطت من بطن جهاز الدولة بالتجربة الطويلة ، او من بطن احزاب عربية . وقيادات كثيرة ، منها جيلنا ، يسمع بهذه الاسماء .

عمر التحول الديمقراطي خمس سنوات ، لكن عمر هذه القيادات التي صاغت هذه البرامج ليس خمس سنوات . أنا هنا اتحدث في الجانب الفكري . التغيرات الاقليمية والتغيرات الدولية لم تكن مجرد تغييرات سياسية اقتصادية ، فهي أيضاً في بنية الفكر . فهل حدث هناك تغير في بنية فكر هذه القيادة ؟

استشعر ايضاً انه ربما لا نشعر بقيمة الديمقراطية او بقيمة الدستور الاردني أو بقيمة قانون الاحزاب الاكثر حداثة والاكثر مرونة من القوانين والدساتير العربية الموجودة والتي عمرها طويل . ومع ذلك نقول أن المشكلة ليست في قيم الديمقراطية . اذاً لا بد من العودة الى تنمية قوى المجتمع نفسه لتجديد هذه القوى بدلاً عن التناحر حول العمل الوطني الداخلي ، وحول التعددية .

التعددية ليست وسيلة لتوزيع المناصب ، وليست وسيلة لتوزيع واقتسام الحصص ، وجنوح المعارضة دائماً الى المشاركة والوصول الى الحكم سيضع المعارضة في اطار يوفر للدولة القاعدة الشكلية للشك . هجرة الجماهير عن الاحزاب لها اسباب كثيرة ، بعضها وجيهة ، حقيقة ، سواء كانت احباطات ، أو تداعيات حرب الخليج الاولى والثانية ، أو السمة التاريخية للأحزاب العربية وما حققته من فشل .

ويغيب عن بالنا ايضاً الثورة التكنولوجية الثانية ، والمدى الذي أحدثته في ذهن المواطن العربي بعدم اهمية التواصل الحزبي . ثقافة الصورة التي اقتحمت كل بيت قللت ايضاً من اهتمامات الانسان بالعمل الحزبي نفسه . وأقول أن الناس الآن بوضع تقبل للمشروع الديمقراطي . أتمنى فعلاً ان لا نقايض هذه الديمقراطية بأهداف سياسية او شعارات أو احتفالات بروتوكولية . ان ذلك يراكم الاستبداد داخل الانظمة وداخل الاحزاب على حد سواء .

كلمتي الاخيرة حول النقابات . واسمح لي سيدي الرئيس بدقيقة واحدة . التعامل مع النقابات يجري منذ اربعة عقود أو أكثر . أعتقد أن الأوان ضمن هذه التغيرات الاقليمية والفكرية أن نتعامل معها بعقلية اخرى . فتسييس هذه المؤسسات ، وجعل الانتماء الحزبي هو الاساس في انتخاباتها من شأنه أن يلحق الضرر بفرص نمو هذه المؤسسات ، وهي مؤسسات المجتمع المدني ، ويلحق الضرر ببعضها كمؤسسات مستقلة للمجتمع ، وكاطار مناسب لممارسة

الديمقراطية ، وللتدرب والتعلم على الديمقراطية .

ان مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات ونواد هي الاختبار الحقيقي لمدى رسوخ القيم الديمقراطية ، حيث يتم داخل هذه المؤسسات تداول السلطة ، وارساء تقاليد للرقابة على الادارات المنتخبة والمشاركة والمحاسبة . واذا ادركنا ان هذه ساحات استطاعت كثير من القوى المحجوبة السياسية ، المحجوبة عن الشرعية ، ان تنشط داخلها لانها حجبت ، أما الآن فقد بات على الاحزاب ان تترك لهذه المؤسسات الاستقلالية لتعمل بعيداً عنها كأحزاب . هذه هي الوسيلة المباشرة التي توفر لنا ممارسة الديمقراطية بشكلها الحقيقي ، وهي الوسيلة لتزويد المواطن والحكم بالقدرات الذهنية ، وهي معلَم للحكم العقلاني والنقدي على الاشياء والافكار والاحداث .

**السيدة منى شقير :**

شكراً السيد الرئيس . في ورقة : الانفتاح السياسي وأداء الاحزاب الاردنية ، أشار الاخ الصديق سمير حباشنة الى قضية المصالحة الوطنية ما بين نظام الحكم او النظام السياسي وما بين القوى السياسية في الساحة الاردنية كمعلَم للديمقراطية او مقدمة لها .

وفي تقديري ان التحول الديمقراطي ادى الى حالة اجماع شعبي لم تتوفر من قبل حول الديمقراطية . هذه قضية ثابتة تجلت اثناء حرب الخليج ، لكن من الصعب أن نقبل الحديث عن وجود اسرة سياسية واحدة بين النظام والقوى السياسية ، وكأن القوى السياسية المعارضة جسم محدد قائم وموجود وملموس او له حالة من الوجود العلني في الحياة السياسية الاردنية .

ربما كانت هناك شخصيات سياسية تاريخية لها موروث معارضة ، وربما كانت هناك تنظيمات حزبية تقوم بشكل من اشكال العمل السري بعيداً عن اطار التنظيمات السياسية ، لكن هذا كله لا يقودنا الى الحديث عن معارضة سياسية سابقة لعام ١٩٨٩ . بل إنه عندما نتحدث عن الديمقراطية او نستمع الى الحديث الرسمي عن الديمقراطية ، فانه ينظر اليها على انها هبة او عطية من القائد لشعبه ، وهذا النوع من المنطق والتفكير سائد في اوساط سياسية عديدة .

من المؤكد اننا نحب ان نتصور ان الديمقراطية في هذا البلد جاءت بجهد ونضال وطني تاريخي ، وأنا بطبيعة الحال لا انفي هذا النضال ، لكن ما درجة هذا النضال ، وما مظاهره ، وكيف نستطيع ان نتلمسه في الحياة السياسية السابقة لعام ١٩٨٩ لثلاثين سنة على الاقل؟ لذلك انا اتفق مع الاستاذ زياد ابو غنيمة عندما يقول أن هذه المعارضة غير قائمة وغير موجودة ، لأن النظام كان قد استوعبها منذ زمن ، وبالتالي طوّع رموزها السياسية بشكل او بآخر .

في حديث ، ربما يذكر الاخ سمير في لجنة الميثاق ، عن التحول الديمقراطي ، كان هناك





جدل دائم ، هل جاء نتيجة لأحداث نيسان ام انه غير ذلك؟ والمنطق الشائع هو ان الحكم او نظام الحكم كان دائماً اسبق على القوى السياسية ، أسبق في قرار الديمقراطية لأنها جاءت برأيي لتلمس تغييرات اقليمية ودولية معينة ، وكان اسبق في لجنة الميثاق ، وكان اسبق في مركز دراسات الحرية . وهذه أزمة أو اشكالية فكرية وسياسية تعاملنا معها ، وحرنا في بعض المراحل كيف نتعامل معها .

اذاً ، في تقديري الشخصي ان الديمقراطية لم تكن في الفترة السابقة لعام ١٩٨٩ جزءاً من حالة سياسية وطنية ، ولا هي مكون من الثقافة الوطنية السائدة ، ثم اذا كنت اتفق مع الاستاذ زياد ابو غنيمة على أن النظام كان قد استوعب المعارضة السياسية وطوعها ، الا أنني لا اتفق معه في المقياس الذي استخدمه لذلك ، وهو كم وزيراً قومياً او يسارياً كان موجوداً في الحكومة ؟

فاذا كانت المعارضة اليسارية والقومية بشكل عام ، بمعزل عن الاستثناءات والحالات الخاصة ، غير موجودة ، ايضاً المعارضة الاسلامية لم تكن موجودة . الاخوان المسلمون كانوا جماعة مرخصة ليس على اساس حزبي سياسي ، ربما تكاتفت وتعاملت مع النظام ، لكنها في حالات ومراحل اخرى كانت قد تقاطعت مع النظام وتناقضت معه ، ولا سيما في موضوع الثورة الايرانية والحرب العراقية - الايرانية . اذاً حتى ايضاً جماعة الاخوان المسلمين لم تكن تشكل جسماً سياسياً . ولعل هذه الحقيقة هي ما يفسر الآن هذا التهميش وهذا التفكك وهذه العشوائية في الجسم السياسي الحزبي . وليس هناك من يقل ان القوى السياسية تعمل بشكل فاعل ومؤثر في حياتنا السياسية حتى الآن .

في موضوع المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية ، ما استغربه ان الورقة والتعقيب عزفا عن كل القضايا الحيوية والاساسية في تناول هذه القضية ، برغم انها ليست موضوعاً تاريخياً وليست قضية المثقف الاردني بشكل خاص ولا رابطة الكتاب الاردنيين . هناك قضايا كبيرة وعميقة في هذا الموضوع .

بالنسبة للثقافة ، الديمقراطية قد تكون اهم متغير ، او واحدة من اهم المتغيرات في الحياة الثقافية . اذاً عندما نتناول هذه القضية لماذا لا نشير أو نتحدث عن ظاهرة ثانية ، عندنا مؤسسات ثقافية لم يشر اليها ، وأشارت اليها الاستاذة رجاء ابو غزالة كمؤسسة شومان ، والمركز الثقافي الملكي ، والفينيق ، ورابطة الكتاب ، كلها تقوم بنشاطات او فعاليات ثقافية من نوع ما لن نختلف على اهميتها .

ولكن ، هذا التراكم الثقافي الذي اشتد وتزايد في المرحلة الديمقراطية ، هل ادى الى تغير نوعي في الثقافة السائدة؟ هذه قضية في منتهى الاهمية ومنتهى العمق . لماذا التراكم الثقافي في الحياة الثقافية الاردنية غير منتج؟ قضية ثانية لم يتم التعرض اليها ، الديمقراطية ،

هل غيرت من دور المثقف كداعية للنظام ؟ ام هل غيرت من عملية تشغيل السلطة للمثقف ، خاصة وأن اشكالية علاقة المثقف بالسلطة هي قضية عامة؟ ثم الحياة الثقافية الاردنية ، لماذا تخلو من الحيوية والديناميكية ؟ من هو المثقف الجديد ، وما برامجه؟ ثم ما الفارق بين الثقافة الرسمية والثقافة غير الرسمية؟ باعتقادي ان الثقافتين متقاطعتان ، وقد يكون هذا هو مأزق او بعضاً من مأزق الحياة الثقافية الاردنية .

**السيد فؤاد حسين :**

النقاش الذي دار حول المحور الثقافي من خلال ورقة الاستاذ غسان عبد الخالق وتعقيب الاستاذة رجاء ابو غزالة ، هذا الحوار أظهر ان الباحث يتهم السياسة بالهيمنة على الثقافة وكأن تسييس الثقافة تهمة ، مع ان التسييس في هذا الجانب ضرورة ، خاصة بعد أن اسقطت الانظمة العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الخيار العسكري وسيلة لحسم الصراع مع العدو الصهيوني في هذه المرحلة على الاقل ، لذلك لا بد من التراجع لخط الدفاع الثاني ، وهو خندق الثقافة ، لحماية الامة خاصة في ظل ما هو قائم من تطبيع على مختلف الصعد ، وفي مقدمتها التطبيع الثقافي الذي يضع في مهب الريح البناء الفكري والوجداني للاجيال القادمة ، ويعرضها للخطر .

وأنا لا اعتبر الارضية التي جرت عليها انتخابات رابطة الكتاب بين تيارين : أحدهما مقاوم للتطبيع الثقافي ورافض له ، وآخر يسير في ركاب اتفاقية غزة – اريحا ، لا اعتبر ذلك تهمة أو شيئاً معيباً ، بل انه نقاش حقيقي وموضوعي للتيارات التي تتجاذب المثقفين والكتاب . واعتبر ان انتخاب كاتب ، اقل ابداعاً من الناحية الفنية من غيره ، عضواً في الهيئة الادارية للرابطة نتيجة موقفه الرافض للتطبيع افضل من انتخاب اعظم الشعراء او الكتاب ما دام سيقود الثقافة نحو التطبيع وتهشيم معتقدات تربينا عليها .

اما بالنسبة للشللية الثقافية سواء في الرابطة او في الملاحق الثقافية والصحف فهي من وجهة نظري ، ساطعة ، لا يمكن تبريرها او الدفاع عنها ، لكني اميل الى تشخيص هذه الشللية بالفئوية السياسية اكثر من غيرها .

وحول الورقة التي تناولت موضوع الاحزاب ، اعتقد ان الاحزاب تعاني من مشكلة من شقين : الاول ذاتي ، لانها ما تزال تعيش صراعاتها الداخلية بين « المخضرمين المدجنين » بحكم طول المعاناة ، وبين المبدئيين من الشباب والدماء الجديدة المتمسكين بثوابتهم الفكرية ، والذين لا تخضع قراراتهم لحسابات الربح والخسارة .

والشق الثاني ، موضوعي ، يتمثل في السياسات الرسمية التي تعمل ، بقصد او بدون قصد ، على اجهاض المد الحزبي من ناحية ، واضعاف ارضية التفاعل بين الجماهير والاحزاب





من ناحية ثانية من خلال تجاهلها ، اذ ان أي زائر الى البلاد اذا لم يكن لديه خلفية عن الحياة السياسية في الاردن ، وراقب الاخبار عبر نشرة الاعلام الرسمية لا يمكن له أن يعرف أن هناك تعددية حزبية في الاردن . وشكراً .

**السيد أمين ذياب :**

العمل السياسي في دولة ما هو مشاريع لمعالجة المشاكل المستجدة للسير بأوضاع الدولة الى الامام . فلماذا نصر على ان يكون العمل السياسي عندنا مثل العمل السياسي في البلدان الاجنبية؟

موضوع المعارضة والموالاة الذي تحدث عنه البعض ، ما المقياس المعياري له؟ كيف استطيع أن أعرف أن هذا معارض وهذا موال؟

الاخ زياد ابو غنيمة وافق الاستاذ سمير بأن نظرية الحزب الواحد سقطت ، فهل سقطت بالتبعية نظرية الامة الواحدة؟ وقال الاخ زياد انه يريد دوراً اكبر للجماهير ، ثم قال ان النظام في الاردن افضل في تعامله مع الجماهير . أود ان اعلم ، هل كمية القمع هي كمية معيارية؟ فاذا كان القمع في الاردن اقل ، فهل هذا يعني ان الاردن افضل؟

وحول موضوع النقابات المهنية الذي تناوله د . زيد فانه لم يشر لموضوع شيخ المهنة المعروف في الحضارة الاسلامية ، والذي كانت وظيفته تقدير الاتقان والاحسان ثم الشهادة القانونية على ان العمل قد تم على الوجه الصحيح .

وفي القضية الثقافية ، هل هناك علاقة بين الشكل والمضمون؟ ولماذا في بلادنا النص الثقافي هو النص الادبي فقط؟ واين النصوص الفكرية من هذه الرؤية؟ وأين النصوص الفكرية التي انتجتها رابطة الكتاب او الكتاب؟

**السيد حسن عايد :**

بداية ، اود ان اوجه سؤالي للدكتور زيد حمزة : اذا كان المهندس والطبيب وغيرهم من اعضاء النقابات لا يهتمون بحضور اجتماع الهيئة العامة الخاص بشؤون مهنتهم ، فكيف نعتمد عليهم ، اذا كانوا مهندسين ، في بناء بيوتنا؟ والطبيب غير القادر على معالجة همومه التنظيمية والمهنية فكيف له أن يأخذ دوراً فاعلاً في مسيرة الديمقراطية وتجذيرها؟ وأنا افترض بأن عضو النقابة المهنية الذي لا يحضر اجتماع نقابته يعتبر موافقاً على كل ما يتخذ فيه من قرارات .

وكيف يرى د . حمزة ، بصفته طبيباً ، الاسلوب او الطريقة التي تستطيع نقابة الاطباء من خلاله عقد اجتماع للهيئة العامة بحضور النصف زائد واحد رغم ضخامة حجمها الذي ذكر؟ ام أن د . حمزة مع الغاء هذه النقابات؟ واذا كان الامر كذلك فهذا أمر غير حضاري وغير

ديمقراطي . وهل يعتقد د . حمزة بأن الضغط على النقابات المهنية هذه الايام ، واقصد الاعلانات التي صدرت في الصحف حول عدم دستورية النقابات ، هل يعتقد بأن هذا سيساعد الحكومة على تعطيل نقابة المعلمين وايقاف نشاط النقابات الرافضة للعملية السلمية؟

وعندي سؤال أوجهه للاستاذ سمير حباشنة حول موضوع الميثاق الوطني ، أنت تقول أن الميثاق الوطني يعتبر بمثابة مصالحة وطنية ، ولكن كثير من الاعلانات الحكومية تقول بأنه مرجعية للمسيرة الديمقراطية . وبالنظر الى طريقة اقرار الميثاق ، هل من الطبيعي ان نقر أموراً مصيرية خارج البرلمان؟ ثم لماذا لم يعرض الميثاق على مجلس النواب في حينه؟ ولماذا لا نرى تفعيلاً للميثاق هذه الايام؟

**السيد حسين دعسة :**

شكراً سيدي الرئيس . أود التعقيب على ورقة الاستاذ غسان وملاحظات الاستاذة رجاء ابو غزالة . وأبدأ بالاشارة الى أن الطرح التاريخي أخذ نصف ورقة الاستاذ غسان رغم انه خارج اطار عنوان الورقة ، اي خارج اطار تقييم اداء المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية .

لقد خرج الاستاذ غسان خروجاً تاماً عن مفهوم المؤسسة الثقافية . واعتقد أنه كان من المفترض ان يبدأ بتعريف ماهية المؤسسة الثقافية ثم التعرض الى المؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية والمؤسسات الشعبية والنقابية . وكان بامكان الاستاذ غسان أن يدخل مدخلاً قوياً جداً ، ويغني الحوار في هذا المؤتمر ، ويقدم ورقة اكثر جدية من الطرح الذي تحدث فيه عن رابطة الكتاب ، وعن الصحافة ايضاً بشكل مقتضب .

المؤسسة الثقافية هي وزارة الثقافة ، هي وزارة السياحة ، هي وزارة الاعلام . هذه هي المؤسسات الثلاث الاكثر قرباً في التعامل مع المفهوم الثقافي والمفهوم الفكري لأي مجتمع ومنها المجتمع الاردني . وبالتالي لم نلاحظ اي طرح او عرض في ورقة الاستاذ غسان لأداء هذه المؤسسات الرسمية على سبيل المثال والتي تضم اكبر مؤسستين اعلاميتين وهما وكالة الانباء الاردنية « بترا » ، ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون .

أما المؤسسات شبه الرسمية واقصد بذلك الجامعات الاردنية وكليات المجتمع بحكم انها مؤسسات تربية وتعليم عال هي ايضاً مؤسسات ثقافية في بنية المجتمع الاردني تتولى تعليم الطالب بعد المرحلة الثانوية ، ولذلك فهي صاحبة الأثر الأكبر في بنائه الفكري والثقافي .

وأما المؤسسة الشعبية او النقابية ، فالاخ غسان تعرض لرابطة الكتاب ، وتحدث طويلاً عنها وكذلك الاستاذة رجاء ، لكن هناك تغييب تام وشبه مقصود لاكثر من رابطة ومنتدى ثقافي موجودين في الاردن ، وهي كلها خرجت تقريباً من جعبة السبعينات كرابطة الكتاب . عندنا رابطة الفنانين ١٩٧٨ ، رابطة الفنانين التشكيليين ، رابطة الموسيقيين ، واكثر من مجموعة





من المنتديات التي خرجت خلال السنوات الخمس الاخيرة .

وفي الوقت الذي تقوم فيه رابطة الفنانين والمسرحيين بالدعوة الى انشاء نقابة للفنانين تضم الموسيقيين والمسرحيين ، نجد ان الاخ غسان لم يتطرق الى هذه المسألة ، وهي مسألة مطروحة منذ زمن ، ودفع بها اكثر من قطاع مذكرات الى رئاسة الوزراء والى مجلس الامة . وحول أداء هذه المؤسسات فهو ، كما تعرفون ، مرهون بالأداء الرسمي ، يعني مرهون بمعاملة وزارة الثقافة ، ووزارة الثقافة تحكمها مواقف وزارة المالية ، ومواقف مناقشة الميزانية .

وأود أن اضيف ان مجلس النواب خفض ميزانية وزارة الثقافة في دعم الروابط . كذلك لم تتعرض الورقة الى معوقات الاتصال بين هذه المؤسسات الشعبية والرسمية وشبه الرسمية وما هي طبيعة الخطاب المقترح . وختاماً ، أقول ان الورقة غنية في بعض الجوانب المطروحة ولكنها افتقدت الى كثير من الامور في الوقت نفسه .

**السيد محمد عواد :**

شكراً سيدي الرئيس . أشير بداية الى أن ورقة الاستاذ غسان عبد الخالق قد حفلت بالكثير من الاحكام العامة ، فهي شهادة شخصية لا يمكن الركون اليها في تقييم دور المؤسسات الثقافية في العهد الديمقراطي ، ومع ذلك لنا بعض الملاحظات .

أولاً ، هل جسدت المؤسسات الثقافية الحياة الديمقراطية في العصر الجديد؟ اذا اختلف الاداء فهذا يعني فيما يعني اختلاف في النظام والعقلانية التي تدير هذه المؤسسات ، ومن ثم كان على الباحث الدخول في مهمة وضع المعايير المختلفة للمقارنة بين العهدين ، وهذا أمر نعذر الباحث في عدم قدرته عليه في الفترة المعطاة له .

لكن حتى بشأن الاداء الثقافي كان بامكانه أن يقترح المعايير المناسبة والفروض التي ينطلق منها ، وحصر المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية . وقد أشار بعض الاصدقاء والاخوة المشاركين الى عدد كبير من هذه المؤسسات كالاحزاب السياسية والمنتديات الثقافية مثل اتحاد الكتاب ، نقابة الصحفيين ، الجهات الثقافية المختلفة ، والمركز الثقافي الملكي ، ومؤسسة شومان .

وعموماً هذه المؤسسات قامت بدور كبير في بناء الحياة الديمقراطية ، وطرحت عدداً كبيراً جداً من الندوات والمؤتمرات . وأدعي بأنني مراقب بصورة كبيرة لهذه الندوات والمحاضرات . وفي تصوري ان هناك تغيراً فعلاً في الاسلوب ، وباتت هناك عقلانية تجدها لدى السادة الذين يحضرون هذه الندوات . فعلى الاقل لم يعد الحوار كما كان في البدايات الاولى . . في البدايات الاولى كان هناك حوار قاس ، وكان هناك حوار يخرج احياناً عن شروط الحوار

الديمقراطي . . كان هناك تغير في هذا الى حد ما باستثناء شريحة صغيرة جداً .

القضية الثانية المتعلقة بالاستاذ غسان وهي قضية التأصيل النظري . لم يكن الاستاذ دقيقاً حتى على صعيد التأصيل النظري . ليس صحيحاً ان الانحلال او التراجع قد بدأ في بداية عهد المأمون ، بالعكس التقدم بدأ يظهر بعد عهد المأمون في القرن الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن الهجري . . قد تكون قرارات تجري عن تخلف سياسي ، ولكن هذا القرن انتج التوحيدي وابن سينا والفارابي وغيرهم من المثقفين الكبار في عهد الاسلام ، حتى ابن خلدون في القرن الثامن الهجري .

يبدو أن هناك علاقة عكسية . اليس صحيحاً ان البنية الاقتصادية المتخلفة تنتج عقلية ثقافية متخلفة؟ في القرن الرابع الهجري تحديداً ، كان هناك انحلال سياسي ، ضعف سياسي ، تخلف سياسي ، ومع ذلك انتج لنا بنية فوقية ثقافية مختلفة تماماً عن العهود السابقة .

**د . أحمد الزعبي :**

حول ورقة الانفتاح السياسي وأداء الاحزاب السياسية التي قدمها الاستاذ سمير حباشنة ، الورقة بوجه عام ايجابية ، ولكنه ذكر ملاحظة قد تعطي انطباعاً سلبياً ، وهي أن كافة صيغ العمل الجبهوي قد اخفقت ، وأن صيغ التنسيق ما تلبث أن تموت ، وأن عمليات الدمج بين الاحزاب السياسية لا تنجح لاسباب بعضها موضوعي وبعضها الآخر شخصي . ويختم الاستاذ حباشنة هذه الملاحظة بالقول أننا نكاد أن نتعامل مع الاحزاب بولاء مماثل لولاءاتنا العشائرية .

الاستاذ حباشنة لم يقل في ورقته ما هي الاسباب الموضوعية والاسباب الذاتية او الشخصية . كما لم يجب عن تساؤل كان ينبغي أن يطرح نفسه ضمناً ، وهو ما العمل في مواجهة هذه الحالة اذا كانت الى حد ما صحيحة وواقعية؟

**السيد جميل النمري :**

د . حمزة له باع طويل في النقابات المهنية . اعتقد أنه يجب أن نفتح آذاننا جيداً لما قيل ، وأنا من الذين عملوا طويلاً في النقابات المهنية . وضع النقابات المهنية وضع شاذ وليس له مثيل في الديمقراطيات المتقدمة . فالمهن مثل المحاماة والصيدلة والهندسة . . . الخ ، لها هناك جمعيات ترعى شؤونها كمهن ، ولكن النقابات ذات الطابع المطلبي هي شيء آخر مختلف .

والنقابات عندنا لها طابع مزدوج غريب ، فهي هيئات قانونية رسمية ، وفي الوقت نفسه ، يفترض انها نقابات مطلبية ، ومع ذلك فالشيء الغريب انها تضم رب العمل والعامل





رغم انهما ينتسبان الى فروع مختلفة جداً ، فرب العمل قد يكون مالكاً لمستشفى خاص والعامل قد يكون طبيباً عاملاً في هذا المستشفى الخاص . كيف يمكن اذاً لمثل هذه النقابة أن تلبي المصالح الخاصة لكل القطاع؟ وكيف يمكن ان تلبي الجانب المهني البحت للمهنة؟

وفي الحقيقة ، في الدول الغربية ، وأنا درست في ايطاليا ، لا توجد هذه الحالة . هناك شيء اسمه نظام الصيادلة ، نظام المحامين ، وهي بمثابة هيئات رسمية ترعى شؤون المهنة ، ومن ثم كل واحد ينتمي الى نقابته . الطبيب العامل ينتمي في هذه الحالة الى اتحاد نقابات العمال/ فرع الاطباء . أنا لا اقول أننا يجب أن ننسخ هذا النظام او ذاك ، ولكن الوضع عندنا غير طبيعي ويحتاج الى اعادة نظر . واعتقد ان ورقة معالي د . حمزة يجب اخذها بجدية في الاعتبار في عملية اعادة النظر في واقع النقابات المهنية .

**السيد رسمي حمزة :**

أبدأ بورقة د . زيد حمزة حول النقابات المهنية حيث أرى أنه يدعو أن لا تمارس النقابات المهنية العمل السياسي كما كان في السابق عندما كانت الاحزاب ممنوعة من ممارسة نشاطها . هذه النقابات ، اعتقد انا أيضاً ، ان عليها ان تعمل لرعاية شؤون المهنيين المنتسبين اليها والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم ، والا لما كان داع لتأسيسها أصلاً . ولذلك ينبغي ان تبتعد عن العمل السياسي في ظل وجود احزاب رخصت لهذا الغرض .

أما ورقة أخي الاستاذ غسان ، فقد كنت اتمنى لو تضمنت حديثاً عن الامن الثقافي في المرحلة المقبلة ، حيث اعتقد بأن تحديات جديدة ستنشأ عن افرازات المرحلة القادمة وتتطلب من المؤسسات الثقافية عمل الشيء الكثير . وعن حديثه حول علاقة المثقف بالسياسي وأحقية الثقافي بالتخلص من سيطرة السياسي ، اعتقد ان هذه المسؤولية تقع على عاتق المثقف نفسه ، لأن السياسي الذي يحقق منافع من وراء سيطرته على المثقف لن يحرر الثقافي من هذه السيطرة طوعاً .

وحول حديث د . زياد ابو غنيمة بشأن برامج الاحزاب ، باعتقادي أن الاحزاب تملك البرامج الجريئة والقوية والجيدة ، ربما ليس كل الاحزاب وانما معظمها ، واعتقد جازماً ان هذه الاحزاب لن تأخذ الفرصة لاثبات انها تملك برامج أو أنها تستطيع ان تضعها موضع التطبيق العملي ، ولذلك يجب العمل من اجل ان تأخذ الاحزاب فرصتها في اثبات انها تملك برامج مناسبة .

وأنا أعرف الكثير من الاحزاب التي تملك برامج شاملة لكل امور الحياة السياسية التي تهم الشعب . وبشأن فرص الاندماج بين عدة احزاب ، ارى ان البداية في كل تجربة لا بد وأن

تعاني من خلخلات يمكن تجاوزها بالمثابرة والحوارات المعمقة ، وستكون النتيجة افضل على طريق الهدف المنشود .

**السيد رمضان رواشدة :**

شكراً معالي الرئيس . سأتناول ملاحظة واحدة على ورقة النائب سمير حباشنة . ففي معرض حديثه عن ازدواجية الهوية يقول : ان كثيراً من الاحزاب المرخصة والتي لها جذور في الفصائل الفلسطينية ، هذه الأحزاب لا تجد مكانها في كثير من مناطق البلاد على اعتبار انها بالعرف السائد والمعمم احزاباً فلسطينية .

حقيقة ، أنا اختلف مع الاستاذ حباشنة في منطق التحليل بشأن هذه النقطة . فالمسألة ليست في أن هذه الاحزاب فصائلية ، وأنا من حزب كان جزءاً من احد الفصائل الفلسطينية وتحول الى حزب اردني . ومن خلال تجربتي في تعامل قيادة الاحزاب اليسارية ذات العلاقة بالفصائل الفلسطينية ، أجد أن الخلل ليس عند الناس انما الخلل عند قيادة هذه الاحزاب نفسها . اذ ما يزال عندنا شخصيات قيادية في احزابنا لا تعتبر انها في مؤسسات حزبية اردنية او انها ضمن المنظومة المؤسسية الاردنية بل تتصرف كما لو أنها مجرد مكتب موجود في عمان عليه ان لا يتدخل في شيء .

من هنا ، افتقدت غالبية احزابنا اليسارية لامتدادات لها . وكثيراً ما التقي اشخاصاً من مناطق مختلفة يقولون انتم تتعاملون مع الاردن كطرف خارجي رغم ان حزبكم مرخص لدى وزارة الداخلية . اذاً الاشكالية تكمن في ان قيادات الاحزاب اليسارية ( وقيادة حزبنا منها وهذا نقد ذاتي ) لا تشعر انها احزاب اردنية وجزء من المؤسسية الاردنية ، وكل همها اما اصدار بيانات شجب لاتفاق مدريد او اتفاق اوسلو - القاهرة من موقع القضية الفلسطينية ، او جمع تواقيع في المخيمات الفلسطينية على عرائض ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وشكراً .

**النائب د . صالح ارشيدات :**

شكراً سيدي الرئيس . أرجو أن لا اكون مكرراً في بعض الافكار التي سأطرحها . سأناقش ورقة د . زيد حمزة في موضوع النقابات المهنية . إن توقيت الحديث عن مهننة النقابات يأتي في مرحلة معينة قد تكون تعبيراً سياسياً لحصاد المرحلة الماضية بأبعادها السياسية والاجتماعية .

وباعتقادي أن مقولة مهننة النقابات لم تكن تخطر على فكر انسان في الوقت الذي كانت فيه النقابات المهنية مركز اشعاع وطني وما يزال طبعاً ، فقد كانت هذه النقابات الساحة المشروعة الوحيدة في الاردن التي تعبر عن طموحات الشعب الاردني ، وبالتالي ، فان دستورية





النقابات ، فيما ارى ، جاءت نتيجة مساهمتها في العمل الوطني السياسي الشعبي في ذلك الوقت .لقد خدمت النقابات الاردن ، وخدمت الاهداف الوطنية في كثير من القضايا التي طرحت على الساحة الاردنية . وخلاصة القول ان مهننة النقابات هو تعبير سياسي للحصاد الذي هو الآن موجود نتيجة المرحلة الديمقراطية وافرازات الاحزاب .

الاحزاب التي الى الآن لم تستطع أن تدخل الى اللعبة البرلمانية ، وآسف على هذا التعبير ، ستبقى تحاول ان تتواجد من خلال النقابات للتعبير عن رأيها واهدافها . والنقابات كانت في الماضي المكان الوحيد للصراع السياسي بين القوى المختلفة ، بين اليسار والوسط واليمين . وهذا الصراع كان يأخذ ابعاداً كلنا يعرفها وتتمثل بالانتخابات والمكاسب التي كانت تفرزها الانتخابات .

وكما قالت الاخت منى شقير ، باعتقادي ان موضوع الديمقراطية والنقابات لم يكن في ذلك الوقت مطروحاً لأنه لم يكن جزءاً من أدبيات العهد السياسي الاردني . وأنا أشكر الاخت منى على هذا التعبير لأنه لم يكن هناك مفهوم ديمقراطي للعمل السياسي ، بالعكس كان هناك طرق قريبة جداً من الاستبداد السياسي ومن التعنت ومن التعصب السياسي للفئات المتصارعة في المرحلة السابقة .

وأود أن أقول أن النقابات المهنية ، وهي منظمات مدنية ، بحجمها الكبير وبتداخلاتها وبنوعيتها ، تشكل مع الاحزاب الوجه الآخر للركيزة المؤسسية التي هي أحد ، أهم دعائم الديمقراطية في الاردن ، وهذه الدعائم هي مجلس الاعيان ومجلس النواب والاحزاب والمنظمات والجمعيات الاخرى ، لذلك ، الحديث عن ابعاد النقابات المهنية عن العمل السياسي هو كلام لا يمت للديمقراطية بصلة . ولكني أحب أن اذكر بأن النقابات المهنية لا يجب ان تختلف بسقف عملها السياسي عن سقف الاحزاب وسقف البرلمان حتى لا يكون هناك تضارب في هذه المفاهيم .

أما بشأن موضوع العمل المهني نفسه ، أنا أؤيد د . زيد حمزة بأن النقابات نمت بصورة كبيرة جداً فاقت ادارتها فنياً خلال العمل السياسي الذي كان مغطياً على العمل المهني ، هناك الآن مشكلة في النقابات ، مشكلة في الهيئات العامة وفي النظام الداخلي للنقابات ، وهي ، اي النقابات ، مكان يمكن استثماره في ترسيخ العمل الديمقراطي والمهني اذا توافرت في هذه النقابات القيادات الادارية والفنية والسياسية من خلال الاجواء والمناخات الديمقراطية .

**النائب سمير حباشنة :**

سأجيب بشكل عام على الملاحظات والاسئلة ، لكن لا بد من ذكر الاسماء . فيما

يتعلق بما تفضل به د . عبد اللطيف عربيات ، أنا لم ادع انني اقدم بحثاً جديداً ، على العكس ، اعتقد ان ما ينبغي ان يكون مطروحاً الآن هي البحوث التي تقف في نقطة تستشرف العلم من جهة ولا تغادر الواقع من جهة اخرى . أما البحث الاكاديمي البحت فينفع في التدريس ، لكنه ربما لا يفيد شيئاً مطبوخاً على النار ، الطبخة على النار اسمها الاحزاب السياسية والديمقراطية الاردنية ، الآن ما حلولها؟ إننا بحاجة الى بحوث أقرب الى الميدانية مع عدم نسيان الجانب العلمي .

الدكتور الحسن قدم مداخلة مشهورة جداً . أشهد بأنها يمكن أن تفيد في اعادة طرق هذا الموضوع من زوايا اخرى ، لكن ما تفضلت به حول : هل مارست الاحزاب السياسية في الاردن تأصيل المفاهيم الديمقراطية؟

أنا أعتقد ، د . الحسن ، بالقدر الذي يسمح لنا من تبني اساليبنا الجديدة في العمل السياسي . نحن لدنيا موروث وتراكمات غير عادية في مقولة الحزب القائد ، والزعيم القائد ، والحزب الاوحد ، والنموذج الستاليني الذي تمثلناه في الوطن العربي ، هذا لا يمكن أن يغادرنا بين عشية وضحاها ، لكن بقدر تمثلنا للمعطيات الجديدة أنا اعتقد أنه فعلاً تتم ممارسات ديمقراطية . . الخ ، الاحزاب بشكلها النسبي وضمن هذه الظروف .

هل تعرضت برامج الاحزاب الى أزمات المجتمع ؟ هي تحاول . عندما تقرأ برامج الاحزاب الاردنية تجد أنها تحاول ، ربما ما زالت في العناوين ، ليس الرئيسية ، الأقل تفصيلاً ، وربما لم تدخل بعد ، وهذا مثلب قائم مؤقت حتى الآن ، انها لم تشتق ، ما سميته في الورقة ، المعالجة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستندة الى مرجعيتها . ما زلنا نتحدث في كثير من الاحيان ، نتحدث بالتنظير الاجتماعي والاقتصادي ، ولم ندخل في القصة . وما زلنا نتعامل بردود الفعل كأن تأخذ الحكومة قراراً فنرد على هذا القرار بالقطعة وليس وفق سياق وحدة متكاملة تجترح البديل الوطني .

قيادات الاحزاب خرجت من بطن الدولة او القيادات عربية ، هذا صحيح . الله يطول عمرهم قادة العمل الوطني في الاردن . تطور العلم ، وصار الانسان يعيش اكثر وما زال كثير منهم في مرحلة العطاء . وطبيعة الحياة ان جيلاً يسلم الى جيل آخر ، صحيح ان في الاردن عدم تسليم بالتقاعد ، لا نسلم كثيراً بالتقاعد ، سواء في مواقعنا الرسمية او في مواقعنا الحزبية ، لدينا رغبة ان نرفع سن التقاعد الى الثمانين ( او مدى الحياة ) .

أنا مع د . الحسن ، أرجو أن لا تكون التعددية وسيلة لتوزيع المناصب . الحقيقة ، الفهم الموضوعي والعلمي للتعددية هو التناوب على السلطة من خلال الاحقية التي تمنحها الجماهير .

السيدة منى شقير ، حول المصالحة الوطنية : أنا لم أذهب الى ان المصالحة بين كل الاطراف السياسية من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى .





انا اعتبرت ان المصطلح ، اعتقد استخدمته في لجنة الميثاق الوطني ، مرادف للمشروع الوطني الاردني . والمصالحة الوطنية ، أنا ايضاً اعني المصالحة الوطنية داخل القوى السياسية نفسها ، يعني ، الى عشية بدء الانفراج السياسي ، لو قدر لحزب قومي ان يستلم السلطة في الاردن لأول ما جزر الشيوعيين او اليساريين لأن المصالحة غير قائمة ، وبالمقابل ، والعكس صحيح ، لو قدر لحزب ماركسي او يساري أن يتسلم مواقع القرار في الاردن لبدأ بالبعثيين ، هذا ما قصدت أن أقول ، أن المصالحة الوطنية ضمت اطرافاً متصارعة فكرياً اولاً . وثانياً ، لهذا الصراع الفكري تطبيقاته الميدانية على امتداد ساحة الوطن العربي .

ما زلنا ، سيدة منى ، نختلف في الاردن ، وبيننا قوميون ، بيننا فتيل متفجر قوامه مادة تاريخية وما يزال ، قصدت اننا نتحدث عن الميثاق مثلاً ، كما أرى ، كمصالحة وطنية ، مثل نقطة بدء لتسابق على اسس جديدة وموضوعية . لماذا يوجد اكثر من حزب بعثي في الاردن؟ لانهم مختلفون على محطة .

اذا وسعنا الامر ، البعثيون والناصريون واشتقاقاتهم التي نحن منها : الحزب العربي الديمقراطي ، الذي نعتقد أنه يساوي زائد ديمقراطية ناقص عسكرة عن البعثيين ، ماذا نتج عن البعثيين والناصريين وما الفرق؟ الفرق في هذه المرحلة بين القوى التي ما زالت في التسميات هي نفسها أنه توجد خلافات تاريخية ما زالت قائمة ، تتهدد الناصري والبعثي عندما يختلفون ، يختلفون على ارضية الخلاف بين عبد الناصر وحزب البعث إبان الوحدة المصرية السورية . أنا أرى ان هناك خلافات اضافية : البعثيون ، صلاح جديد ، على العراقيين ٢٣ شباط ١٩٦٦ اليس كذلك؟ هذه الخلافات ليست مطروحة على الفكر السياسي عملياً الآن ، لكن ما زلنا نصطف على اساسها .

المصالحة الوطنية تستقطب كل هذه الاطراف وليس كل الاطراف مجتمعة كفريق من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى . الاخوان المسلمون بينهم وبين البعثيين والناصريين او القوميين ما لم يصنعه الحداد . يمكن اذاً ان يكون الميثاق قد شكل نقطة بدء جديدة لمفاهيم جديدة للحوار .

الحديث عن المعارضة انها غير قائمة وغير موجودة ، اعتقد ان في هذا ظلماً ، يجوز ان المعارضة السياسية قد خفت صوتها في مراحل ، لكنها في عام ١٩٥٧ ، كانت موجودة ولها أدبيات ولها تضحيات باتجاه أن تحقق موقعها ، صحيح انها غيرت من اساليبها ، بدأت تتحدث عن الديمقراطية . والاحزاب القومية واليسارية ، لنتذكر معاً ، انه حتى اواسط السبعينات ان الذي كان يتحدث عن الديمقراطية كان يتهم بأنه اصلاحي وغربي ، هذا كان مرفوضاً ، شو ديمقراطية وتعددية؟ هناك حزب واحد يجب أن « يهبش» الآخرين ، ويحقق برنامجه بالقوة بمعنى بالسيطرة على السلطة . أما المصالحة الوطنية فتكاد تكون المرحلة الثانية في عمر الدولة

الاردنية بعد مرحلة الخمسينات القصيرة ، ان لا تكون هناك مقاومة للفكر يعني الآن الشيوعي يعقد مؤتمره في المركز الثقافي الملكي ، هذا لم يكن متاحاً لولا المصالحة الوطنية ومنظومة الاجراءات التي تلت المصالحة الوطنية .

الحكم يتلمس المراحل ويستشرفها اكثر من القوى السياسية الاخرى ، هذا صحيح . وأنا اقر المقولة بأن الحكم كان يستشرف واقدر على التجديد .

الاستاذ فؤاد حسن قال ان مشاكل الاحزاب هي صراع داخلي ، صحيح . والاحزاب مثلها مثل اي مؤسسة اقامها الشعب الاردني ، هذه مؤسساتنا ، شو في عندنا امراض وشو في عندنا مسائل بتحركنا توثر في مواقعنا المختلفة ومنها الاحزاب . أخ أمين ذياب ، أنا مع حزب النهضة ، ولم اضع الحزب ذا المهمات القومية العربية الاسلامية في سوية الاحزاب الموجودة في المانيا مثلاً . هناك الحزب حل مشكلته الوطنية ويبحث عن التقدم ضمن تشغيل ماكينته الداخلية . انا اعتقد اننا بحاجة الى حزب نهضة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى .

الاستاذ حسن عايد ، حول الميثاق الوطني ولماذا لم يعرض على مجلس النواب . أنا لا اعتقد ان عرض الميثاق الوطني على مجلس النواب له سند دستوري ونوقشت هذه المسألة في حينها . الدستور موجود تشتق منه القوانين ، القوانين تذهب الى مجلس الامة . الميثاق الوطني وثيقة ادبية تمثل احتكاماً ما بين الاردنيين سواء على الاعتراضات المتبادلة او باجتراح الحالة الاقتصادية والاجتماعية والمهمات الوطنية والقومية التي تشكل مانشيتات رئيسية . حق لكل منا في حزبه السياسي ان يشتق تفاصيلها . مثال : الاقتصاد الوطني يتحدث عن القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني . ولكن هذا لا يمنع اذا حكم بلاداً اجنبية حزب يساري ان يقال غلب القطاع العام والعكس صحيح اذا جاء حزب ليبرالي .

الميثاق الوطني وثيقة ادبية لماذا لا تفعّل؟ أنا اعتقد ان قوى الشد العكسي التي تعمل ضد البناء الديمقراطي الاردني هي التي تحاول قتل الميثاق الوطني كما تحاول قتل كثير من تعبيرات شعبنا ومنها الاحزاب السياسية كمعبرات عن المرحلة الديمقراطية .

الاخ رسمي حمزة يقول ان لدى الاحزاب برامج شاملة . أنا طبعاً اتحدث من داخل خندق الاحزاب ، وانا لا اعتقد ان لدينا رؤية وطنية متكاملة للاجابة على ما هو مطروح من تحديات . لدينا مفاهيم ، ولكن هذه المفاهيم لم ترق بعد الى الرؤية القادرة على معالجة قضايا الشعب الاردني .

رمضان الرواشدة ، اشكرك أخ رمضان على هذا النقد الذاتي الذي اتفق معك على ممارسته . ازدواجية الهوية ذات جذر في فصائل المنظمة وهذا الخلل ليس عند الناس . نعم الخلل ليس عند الشعب الاردني ، الخلل لدى القيادات ذاتها التي ، كما تفضلت ، بالقياس ، كأنها شركات اجنبية وعربية تعمل في الاردن . نريد ان تحقق الهوية الوطنية للاحزاب الاردنية





ليس من دوافع اقليمية ولكن من دوافع ضرورة الانتقال من العامل الوطني الخاص الى العام القومي ، من النقطة الاقرب الى النقطة الابعد لانها السبيل لايصالنا الى اهدافنا الكبرى . أما أن يبقى العمل الوطني الاردني مشلولاً من اطراف كثيرة خارجية ، ويسعى لخدمة فصائل خارج حدود الوطن ، اعتقد انه سيبقى مثلباً ربما ليس قاتلاً لكنه يجعل الحركة السياسية ضامرة وغير مرشحة ان تكبر .

**د . زيد حمزة :**

شكراً معالي الرئيس . ابدأ بمعالي د . عبد اللطيف عربيات الذي لا اعتقد انه الآن موجود لكن الاخوة سمعوا تعقيبه . لغوياً اعرف تماماً كلمة نقيب ومما اشتقت ومنها كلمة نقابة ، لكني قصدت المعنى فارجو من معاليه العودة الى المحاضرة تفصيلاً .

معاليه يؤيد العضوية الاجبارية في النقابات المهنية . قلت أن النقابات العمالية هنا وفي كل الدنيا عضويتها اختيارية حسب حقوق الانسان . العضوية الاجبارية ، لا اعتقد انها مطلب لمعاليه سيما وأنه خلط بين العضوية الاجبارية والترخيص . نحن لم نطالب بالفوضى . عدم الاجبارية لا يعني أن الطبيب غير مرخص أو المهندس غير مرخص . هناك في كل الدنيا وفي الاردن أجهزة مختصة بالترخيص ، فلا يرخص انسان للعمل الا بعد ان يجتاز مواصفات معينة .

أيد معاليه تعقيب المعقب حول نقص المحاضرة . لا اريد ان اعلق ذلك على مشجب الوقت القصير فقط ، بل قلت أنا نفسي بأنني سأتصدى لموضوع النقابات المهنية دون سواه ، وأتيت على موضوع النقابات العمالية كهاو وليس كمحترف . د . يوسف الحسن ، اشكره على تعقيبه . الاستاذ امين ذياب يطالب بعودة شّيخ المهنة ، ويعني النقيب ، ونحن لا نريد ان نلغي النقابة ولا النقيب لكننا نريد أن نصوب هذه المسيرة بعدم الاكراه والقسر والاجبار . الاستاذ حسن العايد وقد سماني خطأ حمزة منصور ، هل لهذا علاقة بمعنى الاسئلة التي وردت فيما بعد؟ الاسئلة تقول هل استطيع ان الوم ١٥ الف مهندس ولا الوم القانون الخطأ . هل الوم ٦٠٠٠ طبيب ، ومن الناحية العملية مستحيل حضورهم دفعة واحدة في مكان واحد ولا الوم القانون الذي خلق هذه المشكلة؟ لو كانت العضوية غير اجبارية ، اختيارية ، بقدر ما يتحقق للاعضاء من انجازات من قبل نقاباتهم ينضمون لها ، عندها يزداد حماسهم للحضور ، ولكن هناك آلية للحضور ، لا يجوز ان يبقى القانون ينص على حضور كل اطباء المملكة او كل مهندسي المملكة حتى يسمى اجتماعهم هيئة عامة قانونية .

عدم دستورية النقابات المهنية ؟ لم أقل بعدم دستورية النقابات المهنية . ناقشتها من ناحية قانونية ، وقلت ليس هذا هو بيت القصيد وليس هذا هو المطلوب . المطلوب مراجعة

القوانين ، أما اعتمادها على أي مادة والكلمة لمعالي د . صالح ، ليس مهماً . انا لا اقول بعدم دستورية النقابات المهنية انا اقول بأنها موجودة وهي جزء من هذا الوطن ولها دور وكان لها دور هام كل الوقت . عدم تسجيل نقابة المعلمين لا اعتقد ان ورقتي لها علاقة بالموضوع اطلاقاً . الاستاذ جميل النمري اعتقد ان تعقيبه يؤيد مطالبتي باجراء مراجعة للقوانين . الاستاذ رسمي حمزة يطالب بالتفرغ للعمل المهني والابتعاد عن العمل السياسي ، أنا لا أؤيد ذلك كمطلب . انا اقول ان هذا أمر سيحدث تدريجياً وبشكل تلقائي وطبيعي عندما تثبت الاحزاب السياسية قدرتها ان تحتل الساحة حقيقة ، عندها يبقى دور النقابات كمنظمات وطنية كما اشار د . صالح موجوداً وقائماً وهي جزء من العملية الديمقراطية التي ليست كلها سياسية . العملية الديمقراطية هي مجموع هذه المؤسسات والمنظمات . نحن نقول فقط نعيد النظر في قوانينها وعددت بالنسبة لنقابة الاطباء والنقابات الاخرى : العضوية الاجبارية المنافية لحقوق الانسان ، الاجتماعات للهيئة العامة غير الديمقراطية ، مجالس التأديب او المحاكم الخاصة غير المعقولة ، فرض الرسوم والاتاوى على المواطن وليس على المهن . وشكراً .

**السيد غسان عبد الخالق :**

في بداية تعقيبي اود ان اشير انه كان بودي لو وسع مركز الاردن الجديد من عدد المشاركين فيما يتعلق بمحور اداء المؤسسات الثقافية لان كثيراً من المداخلات التي تقدم بها الزملاء انطلقت من قاعدة تقييم الموسسة التي ينتمون اليها او يقفون على رأسها ، مثل رابطة الفنانين التشكيليين او المركز الثقافي الملكي وايضاً هناك مؤسسة شومان وغيرها من المؤسسات . واذا اخذنا بعين الاعتبار ان هناك اكثر من خمسين مؤسسة ثقافية او منتدى ثقافي في الاردن بامكانكم ان تتصوروا مبلغ الجهد الذي يمكن ان يبدل في هذا المجال .

أبدأ بملاحظة معالي د . عبد اللطيف عربيات واتفق مع الاستاذ حباشنة في ان المطلوب الآن هو الشهادات اي الآراء الشخصية وليس اوراق البحث الاكاديمي . على الاقل كباحث ، اعرف الى اي مدى يمكن ان يضطلع البحث الاكاديمي في تغييب رأي وشخصية الباحث ، والى اي مدى يمكن للباحث ان يختفي خلف الارقام وخلف المصادر لكي يمتنع عن ذكر وجهة نظره الشخصية ، لذلك المطلوب صراحة هو تقديم وجهة نظر شخصية او شهادة فيما يحدث . وفيما يتعلق بضرورة القدرة على التمييز الثقافي او ضرورة ان تمارس المؤسسات الثقافية طبيعة التمييز الثقافي لأن هذا التمييز يمكن ان يوقع بالفسيفساء ، فأنا مع هذا الكلام بالكامل على اعتبار ان البعض الآن يخاف من المطالبة باستراتيجية وطنية للثقافة خشية أن يوحي هذا بوجود شمولية ومركزية في التفكير ، في الوقت الذي يصفق فيه البرلمان الفرنسي لاتخاذ قرار بمنع





استخدام اللغة الانجليزية في باريس في يافطات المحلات ، أو عندما يصدر رئيس الوزراء الياباني مرسوماً بضرورة العمل على رفع مستوى اللغة اليابانية . فالخوف من ان يتهمنا الآخرون بعدم الديمقراطية يجب ان لا يمنعنا من اتخاذ قرارات مهمة في مرحلة الغزو الثقافي الموجودة الآن ، او في مرحلة النظام العالمي الجديد بالاحرى .

الملاحظة التي تفضلت بها السيدة منى شقير حول صيغة العلاقة بين المثقف والمؤسسة ، في حدود الخمس السنوات التي مرت لا أعتقد ان هذا الشرط الزمني كاف ليبني عليه الباحث او المثقف نتيجة مؤكدة . لكن فيما يتعلق بالفرق بين الثقافة الرسمية وغير الرسمية ، بالتأكيد كان هناك دائماً فرق ، كان هناك ثقافة مصرح بها وهناك ثقافة ظل ، اي في الوقت الذي كان فيه شاعرنا على سبيل المثال الذي يعمل ضمن ، او ملتحق ، بمؤسسة رسمية مثلاً يمجد معركة الكرامة كان مثقف آخر ينتمي الى المعارضة السياسية يتحدث على سبيل المثال عن بطولات الشعب السوفياتي في اثناء الحرب العالمية الثانية ، ويهتف لكاسترو ونيرودا . وهذا لا يعني انني اميل الى الضرب الثاني من الثقافة لانه كما اشرت في الورقة انه لا يفعل اكثر من ان يمجد النموذج السياسي الغائب ، كما ان المثقف الرسمي يمجد النموذج الرسمي المكرس او الموجود .

بالنسبة الى الاستاذ حسين فؤاد ، تسييس الثقافة يا سيدي ، ما حدث في رابطة الكتاب الاردنيين لم يكن حقيقة على خلفية الخلاف حول التطبيع الثقافي . ما حدث هو ان فريقاً اتهم فريقاً آخر بأنه مع التطبيع وهذا لم يحدث أبداً . وأنا اورد حادثة لأدلك على الاسلوب غير الديمقراطي في التعامل ما بين المثقفين ، بمعنى اذا اردت ان احرق خصمي السياسي أنا لا اعدم تهمة اوجهها له ، فاقول مثلاً انه مع التطبيع الثقافي او انه باحث معتمد لدى المراكز الثقافية الامريكية . . الخ ، وهذا اداء غير ديمقراطي ويجب ادانته . أما المفارقة التي طرحتها ، حقيقة ، انت وضعت الاصبع على الجرح وهذا جيد . انت تمثل حجر الزاوية في الفرق ما بين التفكير الثقافي الجديد والتفكير الثقافي القديم . عندما تقول بأنك مع مثقف رديء وضد التطبيع على ان يتولى مثقف جيد ومع التطبيع قيادة الرابطة فهنا يكمن الخلاف ، هذه كلمة حق يراد بها باطل لانها مدخل المثقف غير الحقيقي لكي يستلم واجهة العمل الثقافي ومن ثم يقود العمل الثقافي ، وبالتالي الخلاف ليس على قيم معرفية وانما الخلاف على قيمة سياسية .

بالنسبة للاستاذ امين ذياب ، لماذا النص الثقافي هو النص الادبي؟ اعتقد ان الورقة اجابت على هذه المسألة عندما قلت ان المأمون سلط الضوء على الفقيه والمتكلم لاول مرة بدلاً عن الشاعر والكاتب المادح لسبب بسيط هو ان ثقافتنا بشكل عام هي ثقافة ، شاعرة متينة وقوية وليست ثقافة عارمة ونقلية ، وللاسف بعد ذلك ، بعد المأمون حصلت انتكاسة ادت الى

العودة الى الثقافة البلاغية . فيما يتعلق بالاستاذ حسين دعسة قال بأن الطرح التاريخي خارج سياق الورقة ، احترم وجهة نظره ولكن اخالفه ، وكان هذا الطرح ضرورياً لوضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بعلاقة المثقف مع المؤسسة الرسمية ومع السياسي تحديداً ، وعلاقة المثقف علاقة مادح يبحث عن ممدوح ، وبعكس ذلك لا يستطيع ان يمارس وظيفته . ويبدو ان الاستاذ حسين دعسة قد فاته انني تكلمت عن وزارة الثقافة ووزارة السياحة ووزارة الاعلام واتخذت من رابطة الكتاب نموذجاً للمؤسسات الخاصة في صفحة واحدة .

الاستاذ محمد عواد يقول بأن التراجع بدأ من عند المأمون وانا قلت بعد تجربة المأمون حصلت انتكاسة ادت الى التراجع عن خط المعتزلة ومن ثم صعود الاشاعرة في تاريخ الفكر الاسلامي وهو بالمناسبة موجود حتى الآن . والعقيدة التي ارساها الاشعري هي الاصل الايديولوجي الذي تنطلق منه كافة الحركات الاسلامية حتى الآن . بالنسبة للاستاذ رسمي حمزة اوافقه حول مسؤولية الثقافي عن التحرر من السياسي وربما هذه نقطة خلافية لان كثيراً من المثقفين ما زالوا يتسمروؤن التبعية ، وحتى عندما يخرج صوت يطالب بتحرير الثقافة من هذه العلاقة نواجه بكثير من النقد .

بشكل عام أود أن اشير الى ملاحظة انني مقتنع تماماً بأن المثقف التاريخي او المثقف العضوي بتعبير غرامشي ما زال عملة نادرة في عالمنا العربي ولذلك ما زال المثقف مطارد من قبل كثير من الاطراف ، بما في ذلك بعض الاطراف التي ترفع الشعار الديمقراطي ، فيصبح مطلوباً ان اكيل المديح مثلاً لرابطة الكتاب التي انتمي اليها واشغل فيها صفة المقرر للجنة القصة والرواية ، وفي الوقت نفسه ، انحو باللائمة على وزارة الثقافة دون ان اتبين بموضوعية مدى الانجاز الذي يمكن ان يتحقق هنا او هناك ، او السلبيات التي يمكن ان ترى هنا او هناك ، ناهيك عن ان الثقافة هي حقل انتاجي ، والمثقف كادح او موظف كأي قطاع آخر يجب ان نعي هذه الحقيقة وليس كما يعتقد البعض ان الثقافة هي استكمال لمظهر استعراضي اجتماعي . ولذا المثقف بحاجة الى جسم نقابي يصون مصالحه ، وهو بحاجة ان يفرغ من قبل الدولة براتب حتى يمارس وظيفته التاريخية . والمثقف يجب ان يسمح له بممارسة وظيفته النقدية بمعنى انتاج خطاب نقدي عقلاني وليس انتاج خطاب احتفالي بلاغي .

**السيد زياد ابو غنيمة :**

شكراً معالي الرئيس وارجو أن تأذن لي بأن اصحح خطأ وقعت فيه اثناء تعقيبي على ورقة الاستاذ النائب سمير حباشنة ، فقد زعمت ان الاسلاميين هم الجهة الوحيدة الرافضة للحلول السلمية ، واعتذر عن هذه المقولة ، واعترف ان هناك الكثير من القوى والشخصيات القومية واليسارية والوسطية تشاركنا الحماس نفسه في التصدي للحلول السلمية .



# الفصل الرابع

رئيس الجلسة :معالي د . عبد اللطيف عربيات ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : حرية الصحافة والأداء الصحفي ،
أ . سليمان القضاة ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : التلفزيون الاردني في المرحلة الديمقراطية ،
أ . أيمن مسنات ( الاردن ) .

❖ تعقيب أ . عبد الله حسنات ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : الأداء السياسي للمرأة الاردنية : الواقع والآفاق ،
د . عيدة المطلق ( الاردن ) .

❐ ورقة عمل : المرأة والديمقراطية (١٩٨٩ - ١٩٩٣) ،
أ . أسمى خضر ( الاردن ) .

❖ تعقيب د . لوري براند .

❐ مناقشة عامة .

# الأداء الاعلامي في المرحلة الديمقراطية
## « حرية الصحافة والاداء الصحفي »

*الاستاذ سليمان القضاة*

**مقدمة**

لقد سلط الانهيار المثير المفاجىء للاتحاد السوفياتي وللشيوعية وللقطبية الثنائية الضوء فجأة وبكثافة على العلاقات الدولية وما تفرع عنها من نظام عالمي جديد ونظام اعلامي عالمي جديد ، وبدأ تحول اكثر عمقاً بالتفاعل والظهور ، وهو انتقال المجتمعات الغربية من مرحلة المجتمع الصناعي الى مرحلة مجتمع المعلومات .

ويرى علماء الاجتماع ان ابرز ملامح « **مجتمع المعلومات** » الجديد انه يقوم اساساً على انتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هي الحاسب الآلي ، الذي ادت اجياله المتعاقبة الى احداث ثورة فكرية كبرى في مجال انتاج المعارف الانسانية وتوزيعها واستهلاكها ، واذا ما أضفنا الى ذلك القفزة الكبيرة في تكنولوجيا الاتصال ، خصوصاً في مجال الاقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة وتحديداً في مجال البث التلفزيوني الكوني الذي تجاوز الحدود الجغرافية ، الأمر الذي من شأنه ان يؤثر عبر الرسائل الاعلامية المتعددة في القيم والاتجاهات والعادات ، لأدركنا أننا بصدد تكون عالم جديد غير مسبوق ، تصبح فيه العبارة الشهيرة التي مفادها أن العالم اصبح قرية صغيرة قاصرة كثيراً عن وصف اثر التغيرات التي يتعمق مجراها كل يوم .

ومع هذا التطور بدأ ما سمي بالوعي الكوني بالتشكل خاصة في المجتمعات الغربية ، حيث من المتوقع ان يتجاوز كل اشكال الوعي السابقة عليه كالوعي الوطني والقومي .

ورغم ان الوعي الذي تشكله وسائل الاتصال اصبح وعياً جماهيرياً بعد ان كان وعياً نخبوياً في عهود سابقة ، الا أن الاعلام الغربي الذي يتصدر النظام الاعلامي العالمي الجديد

يعمم وعياً مزيفاً ومغلوطاً ، وكما قال ماكبرايد في تقريره المعروف الى منظمة اليونيسكو : قد يكون هناك تعدد في المصادر وتنوع في وسائل الاتصال ولكن كل هذا لا يعني بالضرورة تعدداً في الاداء .

ولكي يتفادى العالم هذا التسلط ، أي تسلط المعلومات ، لا بد من مواجهة التحدي بالتركيز على ديمقراطية المعلومات وهي شرط اساسي وموضوعي لتفادي الشمولية والسلطوية . وديمقراطية المعلومات تنهض على اساس حماية خصوصية الافراد والحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات وحق الاشتراك في بنية وسائل الاتصال .

### اين نحن ؟

وهنا يبرز السؤال الكبير ، أين نحن في خضم هذه التطورات المتسارعة ، وكيف نواجه هذا التدفق الهائل من المعلومات وخطر سلطوية الاتصال ، وهل أعددنا العدة لكي نواكب التطورات الاعلامية في العالم بما يدعم مسارنا النخبوي القومي ويعزز مسيرتنا الديمقراطية . . ويدرأ عنا خط الوعي المزيف والذي تحاول النخبة الاعلامية والصحفية الغربية فرضه على العالم؟!

وللاجابة عن هذا السؤال لا بد من الاشارة أولاً الى أن المسيرة الديمقراطية الاردنية ما زالت حديثة العهد ، وئيدة النمو ، وأن التغيير الذي يجب أن يواكبها لم يتجذر بعد في العديد من مؤسساتنا ، وفي مقدمة هذه المؤسسات ، الصحافة والاعلام ، ان لم نقل انه لم يحدث في مجالات اعلامية وصحافية عديدة .

واذا أردنا ان نتناول في هذه الورقة الصحافة الاردنية تحديداً ، ومواكبة تطورها ومدى مواكبتها للنهج الديمقراطي وقدرتها على التفاعل مع هذا النهج ومسايرته بل والتقدم عليه ، لا بد من أن نبحث في العوامل التي تحكم الاداء الصحفي ، مع استعراض موجز لمسيرة الصحافة منذ تأسيس الامارة وحتى الآن .

## تطور الصحافة الاردنية

وبالرجوع الى بدايات الصحافة الاردنية ، نجد أن مؤسس المملكة الملك عبد الله بن الحسين رحمه الله كان أديباً وشاعراً وصحفياً ، وكتب مقالات عدة في صحف الحجاز ومصر ، وأصدر أول صحيفة اردنية « الحق يعلو » عام ١٩٢٠ في معسكر جلالته في معان ، وكان شعارها « ثورة عربية » وتوزع على رجالات الثورة العربية الكبرى الذين رافقوا الامير ، وعلى جنده وضباطه .





ويمكن القول أن الصحافة الاردنية مرت بثلاث مراحل ، حتى وصلت الى وضعها الحالي : المرحلة الأولى منذ تأسيس المملكة وحتى عام ١٩٥٢ وصدر خلالها العديد من الصحف والمجلات ، وغلب عليها الطابع الادبي والفكري ، والتزمت بالنهج القومي والوطني المقاوم للاستعمار والداعي الى الاستقلال والوحدة والتحرر ، رغم انها كانت صحافة غير مستقرة وغير ثابتة ، ضعيفة الامكانيات المادية والفنية ويحكمها إما تشريع عثماني أو قوانين الانتداب البريطاني .

وفي المرحلة الثانية ، والتي تمتد حتى عام ١٩٧٠ ، ظهرت صحف يومية مستقرة في الاردن وفلسطين . وكان عقد الخمسينات هو فترة الصحافة الاردنية الحديثة ، حيث شهدت مرحلة جديدة متطورة من النضج ، وخاصة بعد وحدة الضفتين . وأسست نقابة الصحفيين الاردنية لأول مرة عام ١٩٥٣ لترعى مهنة الصحافة وتدعم مسيرتها . وصدر أول قانون للمطبوعات عام ١٩٥٣ . وتشير الوثائق الى أنه صدر في الاردن منذ عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٥٤ (٣٨) جريدة ، وتسع وثلاثون مجلة منها سبع جرائد يومية هي : الاردن وفلسطين والدفاع والجزيرة والجهاد والنسر والنهضة . كما شهدت هذه الفترة صدور صحف حزبية نطقت باسم الاحزاب الاردنية آنذاك وعبرت عنها .

وخلال عقد الستينات ، ترسخ اصدار الصحف اليومية ، وتراجع اصدار الصحف الاسبوعية ، الا أن الصحف الرئيسية اليومية بقيت خلال هذه الفترة تعاني من ضعف بنيتها الاقتصادية والفنية بسبب قلة الاعلانات ومحدودية الانتشار . وعمدت الحكومة خلال هذه الفترة للتدخل في الصحف ، فأقدمت على دمج الصحف اليومية في شركتين ، حيث دمجت صحيفتي فلسطين والمنار في صحيفة الدستور ، والجهاد مع الدفاع في القدس .كما أصدرت قانوناً جديداً للمطبوعات والنشر عام ١٩٦٧ ، الا أن هذا القانون لم يحظ بموافقة مجلس الأمة فأوقف العمل به عام ١٩٦٨ ، وأعيد العمل بقانون عام ١٩٥٥ .

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في مطلع السبعينات ، وشهدت صدور صحف يومية مستقرة ، ودخلت الصحافة الاردنية عالم الصحافة الحديثة ، وانتقلت من الحرفة الى الصناعة ، وتميزت بالمؤسسية والشمولية وسعة الانتشار والاتزان والالتزام بقضايا الوطن والأمة ، وتطورت في مجالات الانتاج والاخراج والاداء الصحفي ، الا أنها بقيت محكومة بقانون المطبوعات الصادر عام ١٩٧٣ ، وهو شبيه بقانون المطبوعات الذي رفضه مجلس الأمة عام ١٩٦٨ مما حدّ من قدرتها على التفاعل مع المجتمع والقضايا الوطنية والقومية وقيد حرية الصحافة والتعبير الى حد بعيد .

ويلاحظ من هذا الاستعراض الموجز لتطور الصحافة الاردنية والمراحل التي مرت بها العلاقة الوثيقة بين الصحافة والمجتمع خاصة في المجالين السياسي والاجتماعي ، ان ظهور

الصحافة قد ارتبط بتأسيس الامارة ومراحل نهضة المملكة وتطورها بعد الاستقلال . وعكست الصحافة تفاعلات المجتمع الاردني وطموحاته السياسية والاجتماعية والثقافية .

## الاطر الموضوعية والذاتية

ولتحديد دور الصحافة الاردنية في المرحلة الديمقراطية لا بد من البحث في الاطر المختلفة التي تحدد الاداء الصحفي وقدرته على مواكبة حركة المجتمع وتطوره وطموحاته واهدافه .

### أولاً : الاطار الدستوري والتشريعي

كفل الدستور الاردني لكل مواطن حق التعبير وحق النقد ، فقد نصت المادة الخامسة عشرة من الدستور في فقرتها الأولى على ما يلي : تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل أردني ان يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط ان لا يتجاوز حدود القانون ، كما نصت الفقرة الثانية على أن الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون . ويتضح من قراءة نصوص هذه المادة أن الدستور الاردني ضمن حرية الرأي ، بل ذهب الى أن على الدولة الاردنية ان تكفل حرية الرأي ، ولم يضع سقفاً أو حدوداً على هذه الحرية ، الا ضمن حدود القانون أو في حالة اعلان الاحكام العرفية أو الطوارىء ، وفي الامور التي تتصل بالسلامة العامة واغراض الدفاع الوطني ، كما نصت على ذلك الفقرة الرابعة من المادة ذاتها .

أما على الصعيد القانوني فقد صدرت منذ تأسيس المملكة خمسة قوانين للمطبوعات والنشر آخرها قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣ .

ويمكن القول إجمالاً أن التشريع للصحافة الاردنية لم يواكب حتى الآن المستوى المتقدم لصحافتنا ولا يلبي طموحات الصحفيين ، وحتى القانون الجديد الذي أقر في عهد الديمقراطية العتيدة جاء ناقصاً وفيه من الثغرات الشيء الكثير ، والتي كان يمكن تلافيها ، لو أن القانون أخذ حقه من الدرس والنقاش والحوار بين فئات المجتمع الصحفية والسياسية والنيابية والنقابية . ومن هنا فان صحافة حرة متطورة فاعلة تستحق تشريعاً تقدمياً قادراً على وعي حركة المجتمع في الحاضر واستشراف تقدمه وتطوره وطموحاته في المستقبل .

الا أنه ورغم ما يؤخذ على القانون الحالي من غوض وعموميات وكثرة المحظورات والممنوعات والعقوبات الواردة فيه ، الا أنه سجل نقاطاً ايجابية لصالح الصحافة أهمها نزع صلاحية محاسبة ومعاقبة الصحف والصحفيين من السلطة التنفيذية ومنحها للقضاء ، وكذلك تسهيل عملية منح التراخيص لاصدار مطبوعات جديدة .





### ثانياً : الاطار السياسي والفكري

تعتمد الحرية الصحافية على النهج السياسي القائم ، فالنظام الديمقراطي ، لا بد أن تواكبه صحافة حرة ، والعكس صحيح ، كما أن البنية الفكرية والثقافية والاجتماعية السائدة تؤثر ايجاباً أو سلباً على الاداء الصحفي . فالاداء الصحفي يتأثر طردياً مثلاً بمستوى التعليم والثقافة وقدرة المجتمع على النمو والتطور والتحرر من التزمت ، ولعل من ابرز الامثلة على تأثر الصحافة بالاطار السياسي علاقات الدولة بالدول الاخرى وتأثير الصحافة من جانب آخر على رفع سوية هذه العلاقات أو تدنيها .

### ثالثاً : الاطار الاقتصادي

ويقصد به القدرات المالية للصحيفة وطبيعة المالك لها وقدرتها على التمويل الذاتي ، أو الاعتماد على مصادر خارجية سواء كانت حكومية أو حزبية أو اجنبية علنية أو خفية ، فالصحافة اصبحت صناعة متطورة تحتاج الى موارد ضخمة لضمان استمرارها وتحديثها ومن هنا إعتماد الصحافة المستقلة على الاعلان التجاري والتوزيع الجماهيري .

### رابعاً : الاطار التقني

ويشمل هذا الاطار الملامح العامة لفنون التحرير الصحفي والاخراج وامكانات الطباعة الفنية والمعلوماتية والتي تؤثر بشكل رئيسي على شكل ومضمون الصحافة ومدى فعاليتها وقدرتها على الانتشار والتطور والوصول الى القارىء في الوقت والمكان المناسبين بأفضل السبل وأيسرها .

### خامساً : طبيعة القائم بالاتصال

لعل من ابرز العوامل التي تؤثر في نوعية ومستوى المادة الصحفية طبيعة القائمين بالاتصال ، والمقصود بهم الصحفيون ومخططو ومنفذو السياسات الاعلامية في مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية ، من حيث تأهيلهم العلمي والعملي ، وامكاناتهم المهنية ، وقدرتهم على الحصول على المعلومات اللازمة الدائمة والمتجددة عن القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع .

## الخلاصة

ومن استعراض جملة الأطر والعوامل الموضوعية والذاتية التي تحكم مسيرة الصحافة

الاردنية واداءها ، يتبين أن امامها شوطاً طويلاً لكي تقوم بدور فاعل ومؤثر ومقوم للمسيرة الديمقراطية ، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة توفر اشتراطات أساسية لها لكي نصل بها الى مقدمات ديمقراطية المعلومات التي اشرنا اليها سابقاً ، وهي حماية الخصوصية الفردية ، والحق في المعرفة ، وحق استخدام المعلومات ، وحق الاشتراك في بنيتها الاساسية . ويمكن تلخيص هذه الاشتراطات كما يلي :

**اولاً** : تطوير التشريعات الناظمة للعمل الصحفي ، وفي مقدمتها قانون المطبوعات والنشر وقانون نقابة الصحفيين ، بما يضمن للصحافة الحرية التي كفلها الدستور والميثاق الوطني ، بعيداً عن التخوف منها ، ومن سلطتها ، ومن منطلق أن الصحافة مؤسسة اساسية من مؤسسات الديمقراطية ، تتصدى لمهمة حرية التعبير وتوفير المعلومات اللازمة لتشكيل الرأي العام والخاص ، وتضمن تفاعلاً حياً للمجتمع ووعياً والتزاماً صادقاً وعميقاً بقضايا الوطن والأمة .

**ثانياً** : دعم استقلالية المؤسسات الصحفية مالياً وتسهيل تمويلها ذاتياً ومن موردي الاعلان والتوزيع ، وازالة العوائق الادارية لضمان بقائها واستمرارها وتطورها باستمرار .

**ثالثاً** : اعادة النظر بملكية اسهم الصحف اليومية الرئيسية ، حيث تمتلك صناديق الحكومة معظم هذه الاسهم وهو ما نص قانون المطبوعات والنشر الجديد على وضع سقف له ، بما يكفل استقلالية الصحف ، وقدرتها على اتخاذ قراراتها وسياساتها بعيداً عن اي تدخل أو خوف .

**رابعاً** : رفد المؤسسات الصحفية بالكفاءات البشرية الصحفية والفنية والادارية المؤهلة علمياً وعملياً ، وهذا يتطلب التركيز على النهج المؤسسي في العمل مما يوفر الحوافز والاستقرار لهذه الكفاءات .

**خامساً** : ما زالت الصحافة الاردنية تعاني من نقص في مراكز المعلومات ، وبدائية ما يتوفر فيها حالياً ، وهذا يتطلب جهداً وطنياً متكاملاً تشارك فيه كل الجهات العلمية كالجامعات ومؤسسات الابحاث والدراسات ومراكز المعلومات الحكومية .

**سادساً** : السعي ومن خلال منظور وطني عام الى اخراج الصحافة الاردنية من نطاقها المحلي الى النطاق العربي بتطوير شبكات التوزيع ، والانتقال الى مرحلة الطبعات الدولية للصحافة الاردنية لضمان وصول رسالتها الوطنية والقومية الى اكبر عدد ممكن من القراء العرب .

وفي الختام ، وحتى نعطي الصحافة الاردنية حقها ، وحتى نسجل للصحفيين الاردنيين الاوائل الرواد منهم أو الحاليين ، اخلاصهم ومثابرتهم ونضالهم ونزاهتهم وقدراتهم المميزة ، فإن من الانصاف القول أن الصحافة الاردنية أدت دورها بنزاهة واقتدار ، حتى في





اصعب الظروف وأقساها ، وأنها الآن وفي ظلال الديمقراطية قد سجلت تقدماً ملموساً في كافة المجالات التحريرية والفنية وحافظت على رسالتها الوطنية والقومية ، وشهدت لها مؤسسات دولية بالنزاهة والموضوعية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن دراسة اجريت في جامعة اليرموك ، على عينة شملت ٥٠٠ مواطن ، حول جدية التوجهات الديمقراطية في الاردن ، قد بينت أن المشمولين بهذه الدراسة اجابوا بأن الصحافة الوطنية تحسنت بنسبة ٨٩ بالمئة ، وأن حق التعبير تحسن بنسبة ٩٣ بالمئة ، وأن الحصول على المعلومات تحسن بنسبة ٧٩ بالمئة ، وأن الأمل بالمستقبل زاد بنسبة ٦٢ بالمئة .

وبعد ، قيل ان مشكلة لبنان كانت في ان لديه الكثير الكثير من الحرية ولكن القليل القليل من الديمقراطية ، اما نحن فلدينا الكثير الكثير من الديمقراطية ، وعلينا جميعاً ان نوفر الكثير الكثير من الحرية .

# الأداء الاعلامي في المرحلة الديمقراطية :
# « التلفزيون الاردني »

*الاستاذ أيمن مسنات*

عندما نتكلم عن الديمقراطية وعن التلفزيون في الاردن ، فاننا نفترض وجوباً بان هنالك تحولاً ديمقراطياً ما نلمسه اليوم نسبة للماضي . لكن رصد وتحليل التحولات الديمقراطية التي نعيشها حالياً ، أسلبية كانت أم ايجابية ، تحتاج الى وقفة مطولة لدراستها بعمق وبموضوعية آخذين بعين الاعتبار أطراف تلك التحولات الديمقراطية من مواطنين ومؤسسات وأحزاب وحكومة . اضف الى ذلك ضرورة فهم مضامين عملية التحول الديمقراطي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وانعكاساتها على الصعيد العملي ، الواقعي والمعاش .

ولنقل منذ البداية أن الديمقراطية لا تخلق بالضرورة اعلاماً صادقاً ، هادفاً ، ذا محتوى بنّاء على صعيد الفكر والثقافة . . ولا يمكن للاعلام الذي يحترم العقل والقلب والذوق أن يكون محصلة طبيعية وتلقائية لنظام ديمقراطي مؤسس على النمط الليبرالي الغربي .

ففي المجتمعات الغربية الموسومة بالنزعة الاستهلاكية خاصة في المجال الاعلامي ، يشكو الانسان المستهلك للانماط الثقافية من شعور بالتخمة بسبب التذوق المستمر لمنتجات ثقافية متنوعة ولكن دون إشباع فكره لأنها منتجات خفيفة وسطحية ونمطية . .

نخطىء اذاً اذا افترضنا أن توفر جو ديمقراطي هو شرط كاف ولازم لصناعة اعلامية ترضي الجماهير على اختلاف انتماءاتها وثقافتها وأذواقها . فالانتاج الاعلامي ، وبخاصة التلفزيوني ، معقد ، ناهيك عن أنه يتطلب دراية تامة بأدواته وتقنياته وأشكاله . أما عملية التحول الديمقراطي فهي ايضاً عملية شاقة وطويلة تتطلب تضافر جهود الجميع لترجمة الاهداف الى برامج قابلة للتنفيذ على ارض الواقع . . وهذا لا يتحقق الا باكتمال عملية نمو ومأسسة المنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية وتفاعلها مع الجماهير .





كان لا بد من هذه المقدمة لكي أحذر من مغبة الوقوع في وهم الاعلام « المتوازن» ، «المثالي» ، «الموضوعي» ، « البناء » والى ما لا نهاية من تلك النعوت البراقة . ولكي أحذر ايضاً من فخ «الديمقراطية المنقذة» التي هي الحل . . الديمقراطية التي باتت شعاراً وكلاماً عند البعض . . ومرحلة ليس إلا للوصول الى السلطة عند البعض الآخر .

**«المشاهد – المواطن » بين النظام الحر والنظام المقيّد**

ولنعد لتلفزيوننا الاردني ولنحاول الوقوف على مساهمته في تطوير فهم الديمقراطية وفي النهوض بالمستوى الثقافي عند المواطن فماذا نرى؟

في البداية لا بد من تصنيف التلفزيون كوسيلة اتصال من حيث الاشراف وطبيعة الاشراف والادارة . فبحسب الباحث الامريكي Sydney W. Head ، هنالك ثلاثة أنظمة إشراف مطبقة على التلفزيون في العالم :

ـ النظام الاول ، نظام حر ، يثق بقوى السوق وبالعرض والطلب . . ومع ذلك فهو يعمل حسب بعض القواعد والضوابط . وما نظام الاعلام التلفزيوني الامريكي الا أنموذج لهذا النظام الحر .

ـ النظام الثاني ، نظام « ابوي» ، يسعى لايجاد توازن بين العرض والطلب في السوق من جهة وحاجات المشاهدين من جهة اخرى . ويمثله النظام البريطاني من خلال دور ال BBC و ال IBA في توجيه البرامج والانتاج التلفزيوني .

ـ النظام الثالث ، وهو السائد في معظم دول العالم هو نظام التوجيه المباشر ( التسلطي ) حيث تقرر الحكومة مضمون البرامج وتتكلم باسم المشاهدين .

وغني عن القول أننا في الاردن ما زلنا نعتمد النظام الاخير في الاشراف ، وفي ادارة مؤسسة الاذاعة والتلفزيون . اذاً العلاقة بين التلفزيون وبين المشاهد قائمة حكماً على أساس علاقة الحاكم بالمحكوم ، ولو أن السلطة السياسية لا تتدخل في جميع تفاصيل العمل الاذاعي والتلفزيوني تاركة للقائمين على الانتاج الاذاعي والتلفزيوني هامشاً من حرية الحركة أعتقد انه يتسع بمرور الوقت في الظروف الطبيعية . . ويتقلص وقت الأزمات العابرة!

بناء على ما تقدم يمكننا أن نتساءل عن طبيعة العلاقة بين المشاهد والتلفزيون ، وبالتحديد عن موقع المشاهد– المواطن في العملية الاتصالية بحد ذاتها .

إن القاء نظرة فاحصة على اشكال ومضامين البرامج التلفزيونية تبيّن بوضوح أن المشاهد ـ المواطن هو موضوع للتثقيف والتوعية . انه مواطن خاضع ومتلق ، يحتاج لان يأخذ أحد بيده ، يدله على الخطأ والصواب ، مواطن معرض لبرامج قائمة على الوعظ والنهي والارشاد ، ابتداءً من الاعلام التنموي وحتى غالبية التقارير الاخبارية التي تنهانا بشكل أو بآخر عن ارتكاب

الاخطاء والحماقات باسم الحفاظ على البيئة وعلى النظافة ، وتحثنا على احترام أنظمة السير والسياح والطاعنين في السن . . . الخ .

باختصار ، إن المشاهد – المواطن ليس منتجاً او فاعلاً في عملية التثقيف ، انه لا يقرر مصيره بنفسه وينهض اجتماعياً من خلال عمله مع الاخرين ، انه ، على العكس من ذلك ، مواطن يقبل ويتأثر بخطاب عام وعائم ، خطاب سطحي لا يتناول قضايا الناس وقضايا الساعة بمنهجية وبعمق لانه يفتقر أساساً الى مكوّناته السياسية . انه بكلمة واحدة خطاب تلفزيوني ذو مضامين مطاطية .

## الثقافة وتعزيز النظم السائدة

وها نحن نلمس هنا خصوصيات التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيري لا تنفك تتأثر بكافة أشكال تطور تقانة الاتصال ، خاصة وان هذه التقانة غير حيادية كما قد يبدو لنا للوهلة الاولى .

**فتقانة الاتصال تعزز مفهوم الاعلام الغربي السائد** والقائم على معايير واسس محددة مثل اولوية الصورة ، سرعة الايقاع ، السبق ، الحركة في كافة الاتجاهات لتغطية اخبارية سريعة ، النقل المباشر ، التقارير السريعة الجاهزة . . . الخ ، إضافة الى توسيع دائرة التغطية ، فالعمل الاعلامي ( وبخاصة الاخباري) يرتكز اليوم على :

- تغطية أوسع .
- سرعة أكبر في العمل .
- حجم اكبر من الرسائل .
- تغطية مباشرة للحدث .

وهذه العناصر مجتمعة تفرض بالتالي نمطاً استهلاكياً يتسابق الجميع على الاحاطة بشروط وآلية انتاجه للولوج الى سوق اعلامية بهدف اتخاذ موطىء قدم أو موقع ما على الخارطة الاعلامية – الثقافية – الاقتصادية الدولية المتجددة دائماً .

ما أريد التأكيد عليه في هذا الصدد هو ضرورة وصعوبة السيطرة على العلاقة بين التقانة المتطورة بشكل مذهل وبين مضمون الرسائل الاعلامية التي يتطلب اخراجها الى حيز الوجود مهارات متميزة . بيد أن المهارات الفنية وتحقيق شروط انتاج جيدة لا تكفي بحد ذاتها . اذ لا بد من اعتماد **منظومة قيم مرجعية** فكرية وثقافية وأخلاقية لا تغفل بالطبع احترام التعددية وحرية الرأي . وعندما تتحقق هذه العلاقة ضمن تلك الشروط ، نستطيع ربما أن نتكلم عن مضامين اتصالية واضحة ، عن مضامين لها معنى .





## غياب الرؤية المتكاملة

كل هذا يقودنا الى طرح السؤال التالي :

هل يملك التلفزيون الاردني فلسفة أو رؤية واضحة متكاملة تستند الى منظومة قيم ومثل وأهداف؟

الجواب : لا . مع أني أعتقد ، وليس من باب المجاملة ، أن هنالك « حركة» في هذا الاتجاه ، صحيح أنها ما زالت حركة اساسها اجتهادات بعض الاشخاص وبعض الكفاءات الشابة ، وهي بحاجة الى ان تنتظم ضمن رؤية شمولية جماعية . إلا انها تبقى مع ذلك خطوة ايجابية .

اما من حيث تنظيم مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ، فقد طرأت مؤخراً تغييرات كبيرة في عدة مجالات منها :

- الاتجاه نحو استقلالية إدارية ومالية للمؤسسة .
- إعادة تنظيم كادر العاملين على أساس توصيف وظيفي اكثر دقة .
- تفعيل دور مركز التدريب الاعلامي .
- انشاء القناة العربية الاردنية الفضائية .

كما ينبغي أن نشير أيضاً الى بعض الانفتاح نحو المشاهدين والى محاولة استقطاب كفاءات جديدة .

ان هذه التغيرات في مرحلة التحولات الديمقراطية ذات اهمية بالغة . اذ علينا الا ننسى أن الموروث السياسي عبر سنين طويلة والضغوط المالية والتنظيم الاداري غير المستند الى معايير الاختصاص والمهنية ، وتعاقب المديرين على رأس المؤسسة خلال فترات زمنية قصيرة ، وعدم توفير امكانيات اعادة تأهيل من هم وراء العملية الانتاجية بشكل عام ، خلقت جملة من الانطباعات والتأثيرات السلبية على العاملين في المؤسسة ، وانعكست على أدائهم المهني .

ولكن ماذا يمكننا أن نقول عن الاداء المهني اليوم ، وعن مساهمة التلفزيون في رفع مستوى الحوار الديمقراطي وفي تطوير فهم الديمقراطية وتوفير شروط ممارستها؟

للاسف الشديد ، أساء التلفزيون غالباً معالجة الموضوع بحكمة وموضوعية . وأصبحنا نرى برامج تدور حول الديمقراطية ، **ككلمة** وليس **كمفهوم واضح** . وتتالت الندوات واللقاءات والمقابلات بايقاع سريع لاستنطاق المختصين والترويج لافكار مسبقة أو لصور مقولبة على غرار :

- « الاردن نموذج ديمقراطي فريد في المنطقة » .
- « الاردن واحة للديمقراطية» .
- « الديمقراطية هي حرية التعبير» .
- « نقل آراء النواب والاعيان للمشاهدين تعبير عن الديمقراطية » .

**- «الديمقراطية هل هي ضرورة أم لا»؟**

ووصلت المبالغات في الحديث عن الديمقراطية حداً جعلت البعض يستنبط بنوع من التهكم أحياناً أن **«الديمقراطية هي الحل»** كنوع من مواجهة شعار **« الاسلام هو الحل»** .

باختصار ، تم مداولة **المصطلح** ( الديمقراطية) وتناوله بنوع من الاستخفاف او من التسطيح او من المبالغة ، اي ان تدفق الرسائل التلفزيونية المصاغة عشوائياً باتجاه الجمهور أدى الى تفريغ المصطلح من مضمونه .

وبالتالي أصبحنا نسمع راعياً او مزارعاً يشكر الله تعالى الذي جاد علينا ببعض الغيث ، ويشكر جلالة الملك ، ويشكر مديرية الزراعة لتأمينها البذار ، ويشكر الديمقراطية التي حلت مشاكلنا ، ويطمئننا بأن الموسم الزراعي سيتحسن كثيراً إذا هطلت الامطار بمشيئة الله سبحانه وتعالى !!

وسؤالي هو : هل أهل الريف والبادية عندنا كلهم بهذه السذاجة؟ الا يساهم التلفزيون في تشويه صورة انساننا من خلال بعض التقارير والمقابلات التي تفتقد الى عمود فقري ، والى موضوع ذي مضمون ، والى استنتاج ذكي قائم على تحليل ذكي او مشاهدة ذكية للحدث ، تلك التقارير والمقابلات التي تفتقر الى احترام ذكاء المشاهد وذوقه ومشاعره .

ان معظم تقاريرنا وبرامجنا المحلية والاخبارية لا تعكس هموم شرائح كثيرة من شعبنا ولا تعكس حالتنا الثقافية .ان التغطية الاخبارية الصحيحة ، من وجهة نظر مهنية على الاقل ، لا يمكن لها ان تقوم على جولة غير مدروسة للميكروفون وللكاميرا في مرافق عامة او خاصة لتعزيز فكرة مسبقة او لترويج منجزات بلدية او محافظة او مديرية او مسؤول .

كما أن هناك غياباً تاماً لصوت الاهل خارج عمان . ثم لماذا لا يتجول مندوبونا خارج العاصمة لجس نبض وهموم فئات كثيرة من شعبنا ؟ لماذا لا يناقشون معهم الامور التي يتم تداولها تحت قبة مجلس الأمة ؟ لماذا يقتصر الرأي السياسي وتكوين الرأي السياسي على سكان العاصمة فقط ؟!

ولماذا تحظى زيارة او جولة لسمو الامير الحسن باهتمام آني فقط ، فيتم تغطيتها ولكن دون وضعها في السياق ، فلا نمهّد لها مسبقاً أو لا نتابع فيما بعد نتائجها على المجتمع المحلي من خلال تحقيقات ومقابلات تطرح إشكاليات حقيقية ؟!

ولماذا لا نرى محررينا ومعلقينا ومندوبي الاخبار في التلفزيون يشرحون لنا بلغة بسيطة صحفية واضحة ، ودون تسطيح أو تحريف ، بعضاً من الاحداث المؤثرة على حياتنا اليومية المعاشة؟ لماذا لا يشرحون لنا أسباب ارتفاع او انخفاض سعر بعض الاسهم المتداولة في سوق عمان المالي؟ لماذا لا يحاولون اجراء تحقيق صحفي محكم البناء ومتكامل حول حوادث السيارات عوضاً عن ان يرشقونا رشقاً بآخر الاحصائيات ، او ان يردوا السبب المباشر للحوادث





الى الاهمال والطيش والتجاوز الخاطىء ، او ان يتركوا ضباط السير يسردون سرداً وصفياً كيفية وقوع الحادث وكيف نقلت سيارات الاسعاف المصابين الى المستشفيات؟!

اكررها ثانية ، للأسف الشديد ، التلفزيون من الزاوية المهنية البحتة ، في مجال التغطية الاخبارية اليومية ، وفي مجال البرامج الاخبارية ، وفي مجال تجديد مضمون البرامج العامة ، لم يكن على المستوى المطلوب . حتى ان الاعتماد على التقارير الاجنبية الجاهزة قد ازداد . . كما ازدادت المساحة المخصصة للانتاج العربي والاجنبي . وليغفر لي زملائي السابقون ، هنالك تخبط في معالجة المواضيع السياسية والاقتصادية والثقافية عبر شاشتنا الصغيرة . . هنالك غياب فلسفة واضحة . . غياب للاستراتيجية . . وهنالك تغييب لفكر المواطن - المشاهد .

وليس صحيحاً أن نحمّل التلفزيون والعاملين فيه كل مسؤولية التقصير او الضعف في الاداء المهني ، وفي تطوير وعي الناس للعملية الديمقراطية .فالطرف الآخر هو ايضاً مسؤول عن هذا الوضع . نعم ، السلطة السياسية ما زالت تعاني من رواسب الماضي ولما تتكيف بعد مع المستجدات . وعلى السلطة السياسية ايضاً ان تستوعب خصوصية التلفزيون كوسيلة اتصال جماهيري ، وان تدرك العقبات التي تعترض طريق الانتاج ، وان تسعى الى رفع مستوى الاتصال بطرح مضامين واضحة وجدية ، وان تتخلى عن القشور وعن الترويج **«للمنجزات»**التي تدخل في واقع الامر في مجال الواجبات . . فلتتخل السلطة السياسية عن خطابها التبريري ، ولتتفاعل اكثر مع الجمهور ومع الاحداث .

ويبقى الطرف الثالث : تلك الجماهير ، النوعية المختلفة في افكارها وثقافتها وهمومها . . تلك الجماهير ، النوعية السياسية والثقافية والاجتماعية . ان مشاركتها في العملية الاتصالية ليس كموضوع فقط وانما **كشريك** وفاعل في عملية التغيير الاجتماعي لهو الاساس والهدف في اي عملية ديمقراطية ، او لنقل بتواضع اكثر في اي عملية اتصال متكافئ بين الحاكم والمحكوم من خلال تلفزيون **وطني** .

وبعد ، فاسمحوا لي في نهاية المطاف ان أؤكد او اعيد التأكيد على النقاط التالية :

- الاعلام لا يخلق الديمقراطية .
- والديمقراطية لا تخلق الاعلام الجيد .
- ولا يكفي ضخ مضامين عبر رسائل اعلامية خارجة عن السياق السياسي والاجتماعي ودون تحديد لمفاهيمها باتجاه جمهور المشاهدين - المواطنين .
- ولا يكفي تغيير الاشخاص او استبدالهم بما نسميهم اهل الاختصاص وهم من غير المؤهلين في مجال العمل التلفزيوني .
- ولا يكفي تخصيص عشرات اللقاءات والمواجهات والندوات لمجرد الحديث عن حسنات الديمقراطية .

باختصار ، إن ما يتوجب التفكير فيه هو تغيير رموز الاتصال . اي تغيير طريقة التفكير وطريقة معالجة مضمون الرسائل الاعلامية . وهذا لا يتحقق الا من خلال البحث عن منظومة قيم جديدة تحترم الرأي الاخر وتتيح المجال لانتاج مضامين واضحة .

واذا كان من السهولة بمكان أن نتفق على المعايير المهنية البحتة التي تنظم الأداء الاعلامي التلفزيوني ، فإن الأمر يتعقد كثيراً عندما نسعى إلى اعتماد منظومة قيم مرجعية سياسية وثقافية وأخلاقية . . فالسؤال الصعب هنا هو التالي : من أين نستمد القيم والثوابت في زمن طغت فيه المتغيرات؟ انستمدها من التراث أم من الكتب السماوية أم من الايديولوجيات أم من وثيقة إسمها « الميثاق الوطني» .

أولسنا كلنا في نهاية هذا القرن العشرين بحاجة إلى تغيير رموز قراءاتنا؟!



## تعقيب الاستاذ عبدالله حسنات

اولاً ، اود أن أقول أني لست بمعقب على ورقة الاستاذ أيمن مسنات وانما اطلعت على ورقة الاستاذ سليمان القضاة ، وسأعقب عليها . إنني اعتقد انه من الممكن الحديث أو معالجة قضيتي حرية التعبير والكلمة ، وبالتالي قضية النشر والصحافة بمعزل عن الاطار الدستوري والقانوني الذي يحكمها ، والذي هو نتاج تاريخي لسياسات الدولة .

أنا ، لا شك ، مع المقولة التي يرددها الكثيرون والقائلة بأن الدستور الاردني كفل حرية التعبير . فالدستور ينص على أن لكل اردني ان يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير ضمن حدود القانون . وان كنت لست خبيراً قانونياً فانني ازعم ان الدستور باضافة هذا الشرط « ضمن حدود القانون » قد قيد حرية التعبير . فلا أحد يستطيع أن يزعم أن القانون ، قانون المطبوعات والنشر الذي بين يدينا هو قانون غير دستوري ، ومع ذلك يساق الصحفيون هذه الايام الى المحاكم بموجب قانون دستوري مائة بالمائة .

ويتم تذكيرنا بان هذه دولة قانون ، وأن علينا العمل ضمن حدودها ، هذا علماً بأن القانون نفسه ، كما اشار الاستاذ سليمان القضاة ، يمتلىء بالتعليمات والممنوعات والمحظورات . ولست بصدد الدعوة الى التمرد على القانون ، حاشى لله ، ولكن من واجب كل الذين يعنيهم الامر من مفكرين وكتاب وصحفيين ومواطنين أن يدركوا ان هناك ملاحظتين ملحتان ، أولاهما : الحاجة الى العمل على تغيير القانون ، وثانيهما : تعديل المادة (١٥) من الدستور لضمان الحرية الكاملة للفكر والتعبير .

لقد عمل المفكرون والكتاب العرب الوصاية على عقولهم عقود طويلة . وليست القضية قضية نخبة تريد ان تستخدم الكلمة كي تصل الى مواقع السلطة وان كان هذا حق لها واسلم للامة والناس من العنف الناشىء عن القمع . ان هذه القضية ، قضية مصيرية تمس مصلحة الامة ومصلحة الشعب ، فلا يمكن للامة ان تتقدم ما لم تكن حرّة ، وهذا يشمل في راس الاولويات حرية التفكير والتعبير التي لا يقيدها الاّ الاعتداء على حرمات الناس .

ان الفكر لا يمكن ان ينمو ويترعرع تحت سلطة الرقيب . واذا عدنا الى قانون المطبوعات والنشر ، فاننا نجد ان أهم شخص فيه هو مدير المطبوعات . فهذا الرجل الذي ، بعكس رؤساء التحرير والناشرين والكتاب والصحفيين ، لا مواصفات له ، مؤتمن على تشكيل عقول الاردنيين وتقدير ما يقرأون ويسمعون ويشاهدون . على سبيل المثال لا الحصر يمنع هذا الرجل كل الكتب تقريباً التي تتحدث عن تاريخ الاردن الحديث مثلاً لأنها لا تتطابق والتاريخ الرسمي . وتبعاً لذلك ، فان الباحث ، اي باحث ، أو الكاتب او الصحفي يحرم من مصادر كثيرة ، بعضها موثوق ، وبعضها مغرض قد تقولون ، ولكنها جميعها تؤدي الى إثراء المعرفة بموضوع البحث . وحتى المجلات والصحف التي تصل الى رؤساء التحرير اليومية قد يتم تمزيقها او قص مقالات فيها تعالج قضايا الاردن . وانتم جميعاً تدركون الاساليب المختلفة التي تعاني منها حركة الفكر في الاردن سواء ما تعلق منها بالصحافة والنشر او بالرواية او المسرحية .

من هنا وان كنت اتفق مع الزميل المحترم الاستاذ سليمان القضاة على أن هناك قضايا متعددة ومتشابكة يجب معالجتها سواء منها ما يتعلق بملكية الصحف او تدريب الكوادر الصحفية او ما شابه ذلك ، الا انه لا ينبغي ان يغيب عن بالنا أن الهدف النهائي هو أن نجعل حرية الفكر وحرية الكلمة امراً مقدساً عبر العمل على تغيير قانون المطبوعات والنشر وتعديل المواد المتعلقة بذلك . في القرن الماضي ، وفي ذروة طغيان الحكم العثماني ، كتب عبد الرحمن الكواكبي في كتابه **قضايا الاستبداد** : ان اخشى ما يخشاه الحاكم المستبد ان يدرك الناس ان الحرية اغلى من الحياة . لقد تخلصنا في الاردن من حكم الطغاة منذ زمن طويل ، ولكن في اماكن كثيرة في عالمنا العربي وفي العالم بشكل عام ما زال الطغاة يحكمون حتى هذا اليوم . واذا كنا نطمح نحن في الاردن كما تطمح قيادتنا أن نكون مثالاً يحتذي به الآخرون فان علينا ان نحرر انفسنا وعقولنا من سلطة الرقيب .



# الاداء السياسي للمرأة الأردنية : الواقع والآفاق

*د . عيدة المطلق*

## توطئة

للحكم على تطور النهج الديمقراطي في الاردن وحالة المشاركة ومقاربة موضوع الأداء السياسي للمرأة الاردنية ، يمكن أن ننطلق في التحليل من المفهومات الأساسية للديمقراطية والمشاركة ، والشروط الموضوعية لتحقق هذه المشاركة وظروف تشكل الحالة الأردنية .

فالديمقراطية في أحد تعريفاتها النظرية هي نمط حياة ونهج عام يحكم علاقات البشر وتعاملهم ، فيشمل فيما يشمل الانتخابات ، بالإضافة إلى علاقات العمل والبيت والقرية والمدينة والمدرسة وغيرها .

والديمقراطية في تعريف آخر هي شكل من أشكال الرابطة العقدية تقوم وتتأسس على قواعد ابتدائية تسمى قواعد اللعبة السياسية ، تحكم مسارها وتضع لها الشروط ، كما تحيطها بالضوابط والاجراءات والضمانات لتصير هذه جميعاً « جزءاً» لا يتجزأ من هذه الرابطة العقدية .

والديمقراطية على أساس هذين التعريفين لا تنحصر في الجانب السياسي بل تتعداه لتشمل العلاقة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وعليه فسوف تتناول هذه الورقة الموضوع من محورين : الأول يتناول واقع وشروط المشاركة ومعاييرها ، والثاني آفاق وأبعاد تحسين الأداء واحداث التغيير .

## المحور الأول : واقع وشروط المشاركة ومعاييرها

### أ- معايير تطور النظام السياسي / الحالة الأردنية

للحكم على تطور الديمقراطية في الأردن يمكن الاحتكام إلى عدد من المعايير الخاصة

بتطور النظام السياسي . من هذه المعايير :

- اتفاق وطني عام على الأهداف السياسية والاجتماعية الأساسية .
- الاتصال بين الزعماء والجماهير .
- مستويات عالية في التربية والتعليم .
- ادارة مدنية كفوءة .
- نظام سياسي قائم على المنافسة بين الكتل والاحزاب السياسية .
- مؤسسات سياسية تقوم بأداء وظائف مختلفة .
- نشاط سياسي على صعيد البلاد بأسرها وليس محصوراً بالعاصمة فقط .
- وجود جماعات مصالح ( أو جماعات ضغط) منظمة .
- حرية في العمل السياسي .
- وجود محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين .
- تبعية القوات العسكرية لاشراف وسيطرة السلطات المدنية .

بتحليل الحالة الأردنية في ضوء هذه المعايير يمكن القول بأن هناك انجازات ديمقراطية على المتغيرات الثلاثة الأولى . ففي مجال الاتفاق الوطني على الأهداف السياسية ، والاجتماعية الأساسية ، فقد أنجز الأردن هذا الاتفاق من خلال صيغة الميثاق الوطني . وارتقت حركة التواصل بين القيادة والشعب في العديد من القضايا والحوارات وفي مختلف الاشكال والصيغ . وفي مجال الحريات العامة اتسع نطاقها ، وارتفعت سقوفها ، واقترن ذلك كله بارتفاع مستويات التعليم .

الا ان الانجاز على باقي المعايير ، الآنفة الذكر ، يكاد يكون هامشياً . فعلى معيار الادارة المدنية الكفوءة ، مثلاً ، نلاحظ أن الادارة العامة في الأردن ما تزال بحاجة إلى تطوير في الكم والكيف لتتناسب مع معطيات التقدم التربوي والفكري في المجتمع الاردني ، ولتستجيب للحاجات والتحديات الراهنة والقادمة مع ثورات الديمقراطية وحركة حقوق الانسان . فالإدارة في كثير من المؤسسات عاجزة عن تسريع وتائر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن تغلغل جيوب الفساد في زوايا كثيرة من مؤسساتنا .

وحول موقف السلطة السياسية من نتائج العمليات الديمقراطية ، فإن هذا الموقف يشوبه شكلاً من عدم الاعتراف بالحقائق السياسية الجديدة في الساحة الاردنية كما أظهرتها نتائج الانتخابات .

وعن معيار المؤسسات السياسية الأخرى التي تقوم بأداء وظائف مختلفة ، فما تزال السلطة التنفيذية تتعامل مع السلطة التشريعية على أساس التفوق لا على أساس الندية والشراكة . كما أنها لا تلقي بالاً لباقي مؤسسات المجتمع المدني الاخرى ، من تنظيمات حزبية





ونقابات مهنية واتحادات جماهيرية وإلى غير ذلك من المؤسسات السياسية .

وأما عن المعارضة فان السلطة التنفيذية تنظر للمعارضة كديكور ديمقراطي لا تسمح بانتشاره . وهذا الموقف يمكن استنباطه من خلال العديد من الاشارات والمواقف .

وعلى معيار التعامل الرسمي مع الأنشطة السياسية الشعبية ، فان هذا التعامل تشوبه المعايير المزدوجة . فما هو مسموح به في العاصمة ممنوع خارجها ، الأمر الذي أدى إلى أن يتركز النشاط السياسي في العاصمة فقط دون أن يتسع نطاقه ليشمل باقي المناطق . كل هذه الممارسات أدت إلى ضعف نشوء جماعات مصالح ( أو جماعات ضغط) منظمة .

وأما بالنسبة للتعامل مع القوى السياسية ، فان ما يسمح به للقوى السياسية المؤيدة للحكومة لا يسمح به لقوى المعارضة . ويجري تعطيل حرية العمل السياسي باجراءات ادارية كمنع الاجتماعات والتظاهرات والاحتجاجات وحتى المناقشات العامة للقضايا الساخنة .

ونظراً إلى عدم وجود محكمة دستورية مسؤولة تراقب دستورية القوانين فإن كثيراً من القوانين ما تزال تمرر دونما سند قانوني واضح ( قانون الصوت الواحد ) .

إن جملة هذه الاختلالات في التعامل مع المعايير تشير إلى وجود خلل في التعامل مع معطيات الديمقراطية . وقد يعود هذا الخلل إلى تصور السلطة السياسية في علاقتها بالديمقراطية . فالديمقراطية هي كل ما يحفظ للسلطة استقرارها وأمانها واستمرارها ، مما يؤدي بالتالي إلى تعامل بازدواج وتعدد مع عالم المفاهيم بحيث لا يفهم فيه معنى محدد للديمقراطية .

## ب ـ السلوك السياسي الأردني وشروط تشكله

يتحدد شكل ومدى المشاركة الشعبية في العملية السياسية بالشروط الثقافية للمجتمع ، اذ تسود في المجتمع ثلاث ثقافات للمشاركة ( كما قسمها غابريل الموند وسدني فربا) هي :

١ـ **الثقافة القديمة** : وفيها تكون توجهات المواطن نحو المواضيع السياسية ضعيفة للغاية ، فهو لا يرتبط بأي طريقة بالمؤسسات السياسية الوطنية ، ولا بالقضايا السياسية ، إذ يشعر بأنه غير مؤثر فيها .

٢ـ **ثقافة الخضوع** : وفيها يكون المواطن واعياً على نحو قوي بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها المرء أو يكرهها . في حين أن شعوره بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية يبقى ضئيلاً ، وكذلك بالنسبة لشعوره بفعاليته السياسية شخصياً .

٣ـ **ثقافة المساهمة** : وفيها يكون المواطن على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها ، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة

في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات ، فضلاً عن ممارسة نشاط سياسي معين من خلال عضويته في حزب سياسي أو جماعة ضغط .

وعند تحليل الحالة الأردنية على محك الانماط الثقافية للمشاركة ، نجد ان الأنماط الثلاثة تتفاعل فيما بينها من جانب ، كما تتفاعل مع جملة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جانب آخر . وينتج عن مجمل هذه التفاعلات خليط من السلوكيات المختلفة والمتناقضة فيما بينها .

إلا ان نمط الثقافة القديمة هو الذي يغلب على السلوك السياسي الأردني السائد . اذ يمكن ملاحظة ذلك بوضوح في سلوك المواطن السلبي ، وفي ضعف ارتباطه بالمؤسسات السياسية والقضايا العامة . كما يسيطر على المواطن بعامة ( والمرأة بخاصة) شعور بعدم التأثير في النظام السياسي . ونستدل على ذلك في مظاهر السلبية واللاأبالية والهروبية .

وأما عن السلوك الذي يمكن أن نعزوه لثقافة الخضوع ، فإنه السلوك الذي نلحظه في الأغلب في سلوك المرأة والشباب . ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال صيغ وأنساق الترشيحات للانتخابات النيابية ، حيث تجتمع العشيرة بذكورها فقط فتقرر مرشحها وتفرضه على الناخبين والناخبات من الشباب والشابات الذين لا يكون أمامهم غير الانصياع .

فثقافة الخضوع ، كما نعلم ، لا تنحصر بالخضوع للسلطة السياسية ومؤسسات الضبط فيها ، بل تتعداها إلى مؤسسة العائلة وغيرها من مؤسسات الضبط الاجتماعي . كما أن ثقافة الخضوع والاخضاع ما تزال تحكم العلاقة بين القوى السياسية في شقيها : القوى المشاركة في الحكم ، والقوى الواقعة خارج الحكم ومنها قوى المعارضة . إذ انه وحتى تاريخه ما تزال آليات الديمقراطية عاجزة عن احداث التغيير باتجاه دمج المواطنين ، وتسهيل سبل المشاركة أمامهم ، وخاصة على صعيد الانتخابات والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني .

### جـ ـ الموقف السياسي وشروط تشكله / حالة المرأة الأردنية

تتكون المواقف السياسية عادة بفعل عدد من التأثيرات والتجارب من ابرزها :

١ـ تأثير التجارب الشخصية والجماعية .

٢ـ تأثير العوامل الاجتماعية : كالإنتماء إلى جماعة معينة وفقاً لمعايير اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية ، أو الانتماء إلى جماعة منظمة كالنادي أو النقابة أو الحزب أو الحركة السياسية ، أو الانتماء إلى جماعة أولية كالعائلة والاصدقاء وزملاء العمل .

٣ـ تأثير المواقف السياسية المتناقضة بفعل ضعف الاستقطاب الاجتماعي السياسي ، وتعدد المراكز والأدوار الاجتماعية ، وتناقضات المركز الاجتماعي .

في ضوء هذه التاثيرات ، يمكن قراءة المواقف السياسية التي تشكلت عند المرأة الاردنية .





فعلى صعيد التجارب الشخصية والجماعية فقد خبرت المرأة الاردنية تجارب سياسية مختلفة خلقت لديها حالة من عدم اليقين والثقة في بعض مؤسسات العمل السياسي . بالإضافة إلى ذلك فإن تعامل النظام السياسي مع التنظيمات النسائية ما يزال يحتكم إلى مرجعية عرفية طالما شكلت نمط العلاقة بين النظام والتنظيمات الجماهيرية . لقد عانت هذه العلاقة من طبيعة الذهنية العرفية التي ترى وجودها في الغاء الآخر أو اختزاله . إن هذه الذهنية تتناقض مع شروط تشكل العلاقة التبادلية التي تقوم على أساس الاعتراف بالآخر وبحقه في الوجود ، فتعرضت النساء وتنظيماتهن للتعسف ( كما تعرض اليه نظرائهن من الرجال ) .

واقترنت هذه الممارسات بنسق من التنشئة الاجتماعية يعتمد على حماية مبالغ فيها تمارسها الأسرة والعشيرة . فشكل هذا النسق للتنشئة صيغة أخرى من صيغ التعسف تحت طائلة الرعاية والحماية .

إن مجمل هذه الصيغ للتعامل مع المرأة أدت في حالة تفاعلها مع الارهاصات الاجتماعية والاقتصادية إلى اعاقة النمو السياسي للمرأة بعامة ونساء الريف والطبقات الاجتماعية الأقل حظاً بخاصة ، فأثر ذلك بدوره على نوع الأداء وعلى شكله وأسلوبه واتجاهه .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الممارسات لم تتوقف في العهد الديمقراطي لتعطي المجال امام حركة التطور لتأخذ مجراها . ويكفي أن يستدل على ذلك بما آلت اليه منظمة الاتحاد النسائي الاردني العام بفعل تدخلات السلطة التنفيذية المستمرة واعاقتها كل محاولة لأعادة بناء هذا الاتحاد على أسس ديمقراطية تمكنه من استيعاب كافة النساء وتدريبهن وتأهيلهن واكسابهن مهارات سياسية رفيعة .

وأما عن تأثير المواقف السياسية المتناقضة بفعل ضعف الاستقطاب الاجتماعي-السياسي ، وتعدد المراكز والأدوار الاجتماعية ، وتناقضات المركز الاجتماعي ، فإن المرأة الاردنية تواجه اشكالية في المواقف السياسية المتناقضة سواء من قبل المنظمات الحزبية ، أو من قبل النساء ومنظماتهن . إذ كثيراً ما نلاحظ أنه عندما يقترب موعد اجراء الانتخابات يشتد النشاط وتكثر الأحاديث عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعن ضرورة تنشيط دورها في العملية الانتخابية . وتتعدد الاطراف التي تتولى هذا الموضوع ، وكل يتناوله من منظوره الفكري الخاص ومن خلال اعتبارات مصلحته الراهنة ، الأمر الذي حال حتى تاريخه دون بلورة موقف فكري واضح المعالم من مسالة مشاركة المرأة . كما حال دون تكوين اطار مفاهيمي عام لهذه المشاركة .

وينحصر مفهوم مشاركة المرأة لدى غالبية القوى السياسية بدور الناخبة فقط دون أن ينسحب إلى أدوار قيادية في السلم الاداري أو الهرم السياسي . ولعل أبرز هذه التناقضات ما نشهده في الانتخابات حين لم تقم الاحزاب السياسية بترشيح أي امرأة من بين أعضائها في

قوائم مرشحيها . كما انها لم تحاول دعم أي امرأة في الانتخابات السابقة . حتى أن بعض الأفراد من أعضاء هذه الأحزاب روج كثيراً لفكرة تحريم انتخاب المرأة دون التفكر بدعوة الاسلام إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس كافة ، وخص النساء بالفضل حين قال : ( ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) ،(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ) ، ( ياأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

### د- تنظيمات المشاركة

تتعدد المؤسسات الديمقراطية وتختلف في أشكالها وصلاحياتها ، الا أن مؤسسات المجتمع المدني في مجملها ضرورة من ضرورات البناء الديمقراطي ، وشرط من شروط المشاركة السياسية الناضجة . ولعل أبرز مؤسسات المشاركة الأحزاب السياسية .

ان الحزب ظاهرة طبيعية من ظاهرات المجتمع السياسي ، يفترض خلال تحركه أن يقدم خدمات عامة للشعب ولقاعدة الناخبين : فهو منظمة تعليمية من حيث تقديمه للشعب معلومات في الاقتصاد والسياسة والأمن والمستقبل بطريقة مبسطة وواضحة توقظ فيه الوعي السياسي لجوانب مشاكله ، ويمكن شرائح المجتمع المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة ، كما يقوم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة عندما يكون خارج الحكم .

وفي ضوء هذا التعريف لمهمات الأحزاب فإن واقع الأحزاب السياسية الأردنية يفيد بضعف أداء المرأة السياسي كما تظهره مؤشرات المشاركة النسائية في عضويتها . وتؤكد الدراسات ضعف دور الأحزاب في تأهيل المرأة للعمل السياسي وتدريبها على آليات المشاركة في عملية التحول الديمقراطي . ان الأحزاب الاردنية تتناول قضية المرأة في المجال الاجتماعي فقط ، حين تقوم بتشكيل فروع للنساء داخلها ( لجنة أو رابطة) تعمل في قضايا المرأة دون مشاركة الرجال في أعمال هذه اللجان ، ودون توضيح علاقة الاجتماعي بالسياسي . وبالتالي فان الرجال في الأحزاب السياسية غير معنيين بقضية النهوض بالمرأة ، كما أن هذه القضية لا تشكل محوراً من محاور العمل النهضوي الاجتماعي .

إن ممارسة الاحزاب هذه تعزز التمييز والتباين بين الموقف الفكري المعلن وبين الممارسة ، وتوقع الأحزاب في ساحة التناقض . وقد تعود اسباب ذلك إلى تشابك الاجتماعي بالاقتصادي والسياسي والثقافي . وعليه فإن على الأحزاب معالجة قضية المرأة بصفتها قضية مجتمعية لا تنهض بها النساء وحدهن .

وعلى أي حال فإن موقف الأحزاب من عملية التقدم الاجتماعي بعامة والموقف من





قضايا المرأة بخاصة ما يزال يشوبه الغموض والمرحلية والتناقض . وقد تأكد هذا الموقف في السلوك الانتخابي للأحزاب حين لم يرشح أي منها أي امرأة في قوائمها لأسباب عزاها بعضهم لحداثة التجربة ، ومنهم من حمّل قانون الانتخاب المسؤولية عن هذا الموقف ، ومنهم من زعم بأن المرشحين الذكور هم الذين سيحملون مطالب النساء لمجلس النواب ، ومنهم من ألقى بالكرة في ملعب النساء بالقول بعدم تقدم اي إمرأة بطلب لترشيح نفسها .

أما عن احجام المرأة عن العمل الحزبي فإن ذلك قد يعود إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية ، إذ من العوامل الذاتية ضيق أو انحسار هامش الحرية ثم الزوجية والامومة . وأما بالنسبة للعوامل الموضوعية فقد تعود لحداثة العهد بالديمقراطية . ويمكن في هذا السياق سرد مجموعة من التصورات كأساس لهذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعي العام وليس على صعيد المرأة فحسب ، منها :

١- العامل التربوي داخل الاسرة .
٢ - سرية العمل الحزبي في المرحلة السابقة للديمقراطية .
٣- تعامل الاعلام مع الظاهرة الحزبية .
٤- نظرة الشك والتشكيك .
٥- تغييب الديمقراطية داخل الأحزاب .
٦- العامل التاريخي في التقاسم الوظيفي بين الرجل والمرأة .

أما عن الموقف الاجتماعي من حقوق المرأة وحرياتها العامة ، فإن هذا الموقف ، بشكل عام ، ما يزال يهدد صلابة التوجه الديمقراطي ، ويحول دون تفعيل المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية التحول الديمقراطي .

وعلى اي حال فإن هناك جملة من التقاليد الثقافية التي لا بد من تكونها حتى تصبح المشاركة في العمل السياسي حالة طبيعية للنشاط المجتمعي ، وهو دور لا بد من أن تلعبه الأحزاب والجامعة والمدرسة ، ولعل آخر من يلام في ذلك هو المرأة .

على أن غياب الرؤية الشمولية حيال هذه القضية لا يعفي المرأة من مسؤولية بلورة هذا الموقف الفكري الذي يحدد دورها ، ويؤكد كينونتها الانسانية ، ويحقق مشاركتها السياسية . ان بلورة مثل هذا الاطار الفكري لحركة المرأة يعتبر المقدمة الحقيقية للمشاركة السياسية .

وفي هذا السياق تطرح على بساط البحث مسالة الموقف الذاتي للمرأة من مشاركتها ودورها ، ومدى جدية النساء حيال هذه القضية . وتتفاعل هذه القضية مع جملة من المسائل التفصيلية وتثير العديد من الاشكاليات .

- فهل حقاً تعنى التنظيمات والقيادات النسائية بالعمل الجاد من أجل دمج الجماهير النسائية في هذه الفعالية السياسية الهامة؟

- وهل تشعر القيادات النسائية بأهمية دورهن في تصويب المسيرة الوطنية والسياسية من خلال المشاركة الواعية ؟
- وهل هناك التزام عملي بالمشاركة الفعلية ومن أوسع أبوابها؟
- وهل يغادر النشاط الذي يحتدم عند اقتراب الانتخابات العامة قاعات المحاضرات والندوات الفارهة؟
- وهل تغير الموقف الإجتماعي من المرأة؟

إن محاولة الاجابة عن هذه التساؤلات تقتضي منا تحليل مواقف المرأة وفكرها كما تطرحه من خلال أدبياتها السياسية أو الاجتماعية أو من خلال أشكال وصيغ مشاركتها في العمل العام عموماً والعمل السياسي على وجه الخصوص .

ففي المجال الفكري ما يزال حضور المرأة في الساحة الفكرية حضوراً باهتاً . اذ قلما نجد مساهمات نسائية جادة تثري الفكر الاجتماعي وتبلور قضية المرأة في سياقاتها الفكرية والاجتماعية . على أن ذلك لا يعني أنه ليست هناك محاولات من قبل العديد من القيادات النسائية الفكرية ، ولكنها تحتاج إلى المزيد من التعميق والتنظيم والتبلور .

وأما عن مشاركة المرأة في الحياة عموماً ، فإن الإحصاءات التنموية تشير إلى ضعف شديد في هذه المساهمة كماً ونوعاً . كما تشير الدراسات التنموية إلى تمركز مشاركة المرأة في الأدوار والوظائف التقليدية ، ولا تتجاوز حدود التقسيم التقليدي للعمل . ان هذا التقسيم كان ، إلى حد بعيد ، مسؤولاً عن تخلف أوضاع مجتمعاتنا بعامة وضعف مشاركة المرأة وبالتالي تخلف أوضاعها بخاصة .

وحول التغير في موقف المجتمع من مشاركة المرأة ، فإنه بالرغم من ضعف المؤشرات العملية على هذا التغير إلا أننا بدأنا نلحظ آفاقاً واضحة للتغير في الذهنية المجتمعية من مشاركة المرأة في كافة أشكال العمل .

فقد أفادت احدى الدراسات الأردنية ( أجرتها مديرية الأبحاث في مجلس الأمة) باعتقاد أغلبية المبحوثين والبالغة ٧٥,٤٪ بأن المرأة تستطيع التوفيق بين العمل والبيت ، وأنها تتمتع بقدرة مشابهة للرجل . كما أفادت بأن ثلثي أفراد العينة يعتقدون بوجود ايجابيات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية . كما أن حوالي ٦٨,٥٪ أشاروا بوجوب مشاركة المرأة في الحياة السياسية . وأن ٧٠٪ يعتقدون بامكانية أن تصبح المرأة سياسية ناجحة ، كما يعتقدون بوجود نساء أردنيات ذوات كفاءة لتبوء المناصب السياسية العليا . على أن المؤشرات العملية / الميدانية تشير إلى تغير ضعيف لم يعكس نفسه بوضوح في القرارات الادارية والسياسية .





## هـ ـ الأداء السياسي للمرأة الاردنية من خلال الانتخاب

لعل الانتخاب هو المجال الأبرز للمشاركة السياسية للمرأة . وتأخذ هذه المشاركة أشكالاً ثلاثة هي :

### الشكل الأول : وهو قيام المرأة بالترشيح للانتخابات

في هذا الشكل نلاحظ أن دور جماهير النساء وتنظيماتهن في الوطن العربي يكاد يكون محدوداً ان لم يكن معدوماً جداً . اذ قلما تجتمع النساء لتدارس هذا الحدث الوطني ووضع استراتيجية واضحة المعالم للتحرك النسائي المضبوط بقواعد اللعبة السياسية ، واتخاذ قرار ملزم بترشيح احداهن أو قائمة منهن أو المبادرة للاتصال مع القوى السياسية لتشكيل قوائم مشتركة يتفق الجميع على دعمها وانجاحها ، وان حدث شيء من هذا القبيل فان الالتزام بهذا القرار لا يتعدى الدعم اللفظي البعيد كل البعد عن مقتضيات الالتزام الفعلي بالعمل الدؤوب من أجل انجاح هذا القرار .

### الشكل الثاني : هو مشاركة النساء في دعم الحملة الانتخابية للمرشحات

إن تفعيل هذا الشكل للمشاركة مشروط بادراك القيادات والتنظيمات النسائية بقدرتها على احداث التغيير والمشاركة فيه وتوجيهه . كما أنه مشروط بادراكها لوزنها السياسي المترتب على قوة صوت المرأة الانتخابي ، وعلى امكانية هذا الصوت الهائلة في تغيير وقلب كافة المعادلات واحداث التقدم .

### الشكل الثالث : وهو الشكل الغالب على المشاركة النسائية

ويتحدد هذا الشكل في قيام النساء بالتصويت وانتخاب المرشحين من الرجال . ان هذا الشكل يكاد يكون الاطار الاكثر قبولاً للمشاركة النسائية لدى معظم القوى السياسية على اختلاف توجهاتها ومدارسها الفكرية . ففي هذا الشكل يقتصر دور المرأة على دعم المرشحين وادارة حملاتهم الانتخابية والترويج لهم في أوساط النساء والتصويت لهم وانجاحهم . على أن هذا الشكل لا يقل أهمية عن الشكلين الأول والثاني ، وخاصة إذا ما أحسن التعامل معه وصياغته في اطار تكوين علاقة جديدة بين القوى الانتخابية المختلفة على أساس الثقة المتبادلة والبرنامج الانتخابي الذي يطرح تصورات وحلولاً لمعظم القضايا التي تشكل الهم العام .

## المحور الثاني : آفاق المشاركة السياسية أمام المرأة الأردنية

### أ- التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إن الأداء السياسي للمرأة وكذلك مشاركتها الفاعلة تبقى محكومة بالأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية . فالظروف الاقتصادية وما تضيفه أوضاع الحصار والمديونية وبرامج صندوق النقد الدولي مضافاً إليه بطالة غير مسبوقة للآلاف من الخريجين من الشباب والشابات ، كل ذلك يؤثر بشكل مباشر على الأداء السياسي ويهمش فئات اجتماعية واسعة في المجتمع لحساب فئة تتخذ من قشرة الديمقراطية ديكوراً سياسياً تتزين به امام المراقبين .

وتتعمق الهوة بين الريف والحضر ، وبين السكان رجالاً ونساءً ، أمام ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية . وتبدأ عملية صراع طبقي خفي في الظهور لا يلبث أن يراكم كماً من الصراعات ذات الطابع الاجتماعي ، فيؤثر ذلك على مسألة العدل الاجتماعي ، ويعيق تطور الأداء الديمقراطي . وتصبح بذلك آلية الانتخاب في خدمة كبار الملاك والرأسماليين الذين يعزفون على وتر الفقراء . وتمكنهم قوتهم المالية من ادارة حملات انتخابية أهم ما يميزها الاسراف الذي يقع في برائنه المرشحون ويهرب من أمامه من لا يملك ، وغالباً ما يكون هؤلاء من الشباب والنساء .

وعليه فإن اصلاح الأداء الديمقراطي ينبغي ان يتزامن مع جملة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحسين مستويات معيشة السكان ، وتحسين أوضاع سوق العمل ، والسعي الجاد لتطويق حالة الفقر والبطالة وتردي أوضاع التنمية الاجتماعية . فالأوضاع المعيشية الصعبة من أهم معوقات التنمية السياسية . وقد تتحمل هذه الأوضاع المسؤولية عن ضعف الأداء السياسي ، وتأخر النضج الديمقراطي ، وانحسار آفاق المشاركة . كما قد تعطل نمو باقي مؤسسات المجتمع المدني الأخرى بصفتها جوهر البناء الديمقراطي المتكامل . وعليه فلا بد من فتح آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتمكين المجتمع من امتلاك مصادر القوة الحقيقية ، وتوجيهه للمشاركة الحرة الواعية في القرار التنموي .

### ب - التربية والتنشئة السياسية

إن التنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي وتقرر مداركه وردود أفعاله ازاء الظاهرة السياسية .

وهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية . ولاحداث التغيير وادامة الديمقراطية ( على





المدى البعيد ) ، لا بد من اعداد الأجيال القادمة على مهارات المشاركة وحماية الديمقراطية وتعزيزها وتطوير مؤسساتها ، بحيث تصبح نهج حياة متكامل يصعب تغييره أو اقتلاعه من الضمير الاجتماعي بقرار سياسي . فالتنشئة والتربية السياسية هما وسيلة الشعوب لتدريب أفرادها على أداء الأدوار وامتلاك أدوات المعرفة ومهارات السلوك .

ان التنشئة الاجتماعية السياسية لا تقتصر على تعزيز المواقف والاتجاهات والقيم السياسية القائمة ، وانما دفع العناصر اللامسيسة إلى الاهتمام بالسياسة واعتبارها جزءاً من المواطنة . وهذا ما يفسر دور التخلف الاجتماعي والأمية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد في تعطيل قوة الدفع الديمقراطي الشعبي نحو احداث التغيير .

إن حقوق الانسان هاجس وهدف ، وفي صميمها حقوق المرأة الانسان ، ولتأمينها وحمايتها وتطويرها لا بد من معرفتها . فالحق الذي لا نعرفه أو لا نعرف ممارسته هو حق غير مفيد ، وقد يكون غير موجود .

### جـ - التنظيمات النسائية

ما تزال التنظيمات النسائية تفتقد إلى التصور الاستراتيجي لتحركها ومواقفها وبرامجها ، اذ مازالت تتمركز في زاوية ضيقة من «الاجتماعي» على حساب تغييب السياسي والاقتصادي والثقافي عن تطلعاتها وبرامجها . ولم تدرك قيادات هذه التنظيمات ( التي لا تزال مسكونة بأوهام الدور والحمائية والمناطقية والعائلية ) أن مسؤولية فرز وتقديم قيادات نسائية للمجتمع مسؤولية تتحملها التنظيمات النسائية بشكل رئيسي . اذ يقع على عاتق هذه التنظيمات مسؤولية فرز مرشحات على مستوى لائق من الجدية والالتزام والكفاءة . ويقع عليها كذلك على اختلاف أشكالها وتعبيراتها مسؤولية العمل المنظم لانجاح هؤلاء المرشحات حتى تثق الجماهير بقدرة النساء وجديتهن وأهمية منظماتهن ، عند ذلك فقط يصبح الصوت النسائي قوة مؤثرة في التغيير الإجتماعي والسياسي .

أما اقتصار النضال على الندوات وحلقات النقاش دون النزول إلى الميدان العملي للممارسة السياسية فسوف يلغي أهمية الصوت النسائي ليصب في صالح الإبقاء على الاوضاع الراهنة ، ولن يكون قوة فاعلة ومؤثرة في التغيير أو في زيادة مستويات التنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية السياسية .

### د - المرأة / المواطن

إن لم تكن المرأة جزءاً من الحل فهي بالضرورة جزءاً من المشكلة . أما اذا بقيت تفكر بمنطق الضحية فلن يحدث التغيير ، وان حدث فلن يكون بالسرعة وبالاتجاه المطلوبين . هناك

حاجة ملحة إلى عملية بناء للوعي السياسي للمرأة في سياق المشروع الديمقراطي النهضوي . هذا المشروع يحتاج إلى شروط سياسية فكرية ثقافية اقتصادية وهي جميعها غير متوفرة لا للأفراد ولا للمجتمع .

## وختاماً

فان التغيير والسيروة التاريخية الفعلية أكثر تعقيداً وتشعباً من كل عملية تنظير مهما كان مستواها . فللتغيير شروطه ومعاييره . فإن كانت المجتمعات ومؤسساتها جادة في احداث التغيير فان الوعي والعمل والحوار هي أبرز هذه الاشتراطات . فالوعي يلعب دوراً اساسياً في عملية التغيير وفي تحريك آلياته . كما أن العمل هو الخطوة الأساسية لتحرير الانسان أرجلاً كان أم امرأة ، وأن الحوار واحترام الآخر وحرية المواطن وحقه في المعلومة والبحث والتقصي هي من اشتراطات التغيير .

وأما عن مؤسسات الدولة فينبغي أن تسلم بحق المواطنين جميعاً في تناول جميع القضايا والأفكار بالنقد ، وبالتسليم بحريتهم في الاحتفاظ بقناعاتهم وفي التعبير عنها بحرية ومسؤولية ، عندها فقط يستطيع هذا الشعب ان يسهم في صناعة المستقبل بعقلية المستقبل وبأدواته ومفاهيمه وحضارته .

وإلا فانه ما دام بيننا من يمنع الحرية ويسلب مواطننا حقه الشرعي في التعبير عن نفسه ، وما دامت الشعوب محرومة من المشاركة في تقرير مصيرها وممارسة حقها في أكثر القرارات خطورة على مستقبلها وكينونتها ، فان الديمقراطية تبقى شكلية والتخلف سيبقى قدراً محتماً على ذلك فانه ما لم يقبل المجتمع بمكافأة مؤسساته على التغيير بأدوات المستقبل وآلياته وثقافته ، فان عملنا سوف يتحول إلى عمل آني ننشغل فيه بالأحداث والتحولات اليومية ، وتذوب قضايا الأمة الكبرى في تجزيئية تفصل بين الأحداث والتحولات وبين ترابطها المنطقي الموضوعي .

ان خلاصة الفعل السياسي اللازم لإحداث التغيير وتعميق الديمقراطية هي في تعزيز حركة مؤسسات المجتمع المدني ومن أهمها التنظيمات الجماهيرية لتنتظم في اطارها قوى شعبية لها انتشارها الواسع على الساحة الوطنية ، وفي توسيع سقوف الحرية وخاصة التعبير والنشر ، وفي تطوير آليات الحوار المبني على احترام عقل الجماهير .





## المراجع


١- اسامة حرب . الاحزاب السياسية في العالم الثالث . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٧ .

٢- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل . التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية : رؤية من خلال الحدث الجزائري . المستقبل العربي : العدد ١٧٠ ، نيسان ١٩٩٣ ، ص (٧٦ - ٩٩) .

٣- صادق الأسود . علم الاجتماع السياسي . بغداد : دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ .

٤- عبد الرضا حسين الطعان . البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية . بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٠ .

٥- عبد الله النفيس ( تحرير وتقديم ) . الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية . أوراق في النقد الذاتي . القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٩ .

٦- عيدة المطلق : الديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة ، قواعد المشاركة وأشكالها وآلياتها( ورقة عمل غير منشورة ) . ندوة أي دور للمرأة في لبنان اليوم ؟ بيروت : مؤسسة رينيه معوض بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان ، ١٩٩٤/٥/٢٦ .

٧- مديرية الأبحاث والدراسات في مجلس الأمة ، « المرأة والمشاركة السياسية» ، ١٩٩٣ .

٨- لور مغيزل . اعرفي حقوقك في العمل ، الدليل الأول . بيروت : الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ، ١٩٩٤ .

# المرأة والديمقراطية

( ١٩٨٩ - ١٩٩٣ )

*الاستاذة أسمى خضر*

## القسم الاول : تقديم عام

لا يختلف اثنان على ان الديمقراطية وسيلة من وسائل بلوغ أهداف الانسان (المقصود بالإنسان هنا الرجل والمرأة ) في أن يكون سيد نفسه ومصيره من خلال المشاركة الجدية في إدارة أي شأن ثنائي أو جماعي على كل مستوى ، وفي ان تلبى إحتياجاته الأساسية على نحو يصون كرامته ، ويحقق سعادته ، ويوفر له الطمأنينة والاستقرار ، ويحترم حقوقه ، وينظم علاقاته في إطار الحرية والمساواة والعدل .

وقد يتمكن الفرد من بلوغ هذه الأهداف بوسائل أخرى غير ديمقراطية ، ولكن بلوغ هذه الاهداف على صعيد إجتماعي لا يمكن أن يتحقق بغير الديمقراطية كتعبير حقيقي عن مشاركة المواطن في إدارة شؤونه على قدم المساواة مع غيره من افراد المجتمع ، وكوسيلة لا بديل عنها لتطبيق مبدأ أو قاعدة الأمة مصدر السلطات .

وتبقى الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة القادرة على ضمان حق المشاركة لكل مواطن ، وعلى إتاحة فرص جدية للأغلبية لاستلام الحكم وللمعارضة لكسب التأييد ، وبالتالي التمكن من استلام الحكم إنطلاقاً من مبدأ الحق في تداول السلطة كأحد أهم أسس النظام الديمقراطي ، وبما يعنيه ذلك من التزام بمصالح الناخبين الذين ينبغي أن تكون إرادتهم قد انعكست بصورة حقيقية من خلال الإقتراع والرقابة والمحاسبة والنشاط السياسي عموماً ، وبحيث يشكل المواطن ككائن سياسي الرقيب الدائم على الأداء والواقي من التنكر لإرادة الناخبين .





ويمكن القول بأن الديمقراطية بالمفهوم الأولي المبسط لها « أي حكم الشعب » هي النهج الأكثر قدرة على استيعاب التعددية الفكرية والسياسية في إطار المجتمع الواحد ، بما يتيح فرص الارتقاء بالفكر والأداء السياسي وبحركة المجتمع وآفاق تطوره ، في أجواء تسودها الحرية التي تطلق الابداع ، وسيادة القانون الذي يلتزم إحترام حقوق الانسان والذي يشيع الطمأنينة والاستقرار والإنتماء ، ويقيم العدل ، ويضمن المساواة والتعددية الفكرية والسياسية التي تحافظ على حيوية الحركة الاجتماعية بمختلف مضامينها ، وتهيء للإرتقاء الحضاري والثقافي والعلمي والأخلاقي ، كما تتيح أجواء الانجاز والتقدم والتجديد ، على أساس الإلتزام بقواعد العمل الديمقراطي ، بحيث تكون السلطة للشعب وفقاً لقاعدة الأغلبية التي لها شرعية إتخاذ القرار والأقلية التي لها شرعية المعارضة والسعي لتصبح أغلبية بكل السبل القانونية والوسائل المشروعة المتاحة ودائماً بهدف تأمين الحاجات الأساسية لكل مواطن دون تمييز مما يضبط ايقاع المجتمع ، ويسهم في إدارة الصراع على السلطة بصورة سلمية وديمقراطية .

ولكن ، هل الديمقراطية « واحدة موحدة » ، وهل يمكن العثور على تطبيقات متماثلة للديمقراطية ؟

من استعراض التطور التاريخي للديمقراطية وتطبيقاتها في مختلف الدول بما فيه الديمقراطيات الغربية ، نجد أن المفاهيم الديمقراطية تختلف ، وان التطبيقات تتنوع بصورة تصل حد التناقض في الأسس وفي النتائج بين مجتمع وآخر ، وذلك تبعاً لظروف التطور التاريخي من جهة ، وللقوى البانية للديمقراطية وصاحبة المصلحة في تطبيقها من جهة أخرى ، وتبعاً لطبيعة القوى التي تمكنت من السيطرة على مواقع إتخاذ القرار من جهة ثالثة .

فبينما نجد تطبيقات ناجحة لديمقراطيات تستند بصورة أساسية إلى مبدأ العدالة الإجتماعية وإقامة التوازن بين مختلف الحقوق الإقتصادية والثقافية من جهة ، والحقوق السياسية والمدنية من جهة أخرى ، كما في عدد من دول شمال أوروبا ، نجد ديمقراطيات إنحازت لطائفة الحقوق الاجتماعية الإقتصادية كعدد من دول المنظومة الاشتراكية (سابقاً) ، وأخرى انحازت لطائفة الحقوق المدنية والسياسية كعدد من دول أوروبا وأمريكا الشمالية ، اضافة إلى ديمقراطيات شكلية تبيح فرص المساواة القانونية والمظهرية لكل مواطن ، ولكنها في الواقع تعمل وتجهد لجعل التمتع بهذه المساواة وممارستها مستحيلاً في الواقع بسبب جملة عوامل إجتماعية ، إقتصادية ، ثقافية أو سواها مما تسعى الفئات الحاكمة إلى تعزيزها بدلاً عن سعيها إلى تحرير المواطن من قيودها وذلك لتضمن إحكام السيطرة والتسلط بالديمقراطية !

إن هذا التباين والإختلاف في تطبيقات الديمقراطية يؤكد أن الديمقراطية مفهوم متغير متطور لا يستقر على حال ولا ينتهي إلى صيغة يمكن إعتبارها نهائية ، فإذا أخذنا الثورة الفرنسية مثلاً على الديمقراطيات الغربية وتطورها التاريخي نجد أنه منذ عام ١٧٨٩ حيث تجلى

إنتصار البرجوازية على الإقطاع وتحققت المطالبة بحق الإقتراع العام تم حصر هذا الحق برب العائلة فقط وعلى أن يكون من دافعي الضريبة على الأملاك ، واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٨٤٨ ، وبعد عدة انتفاضات شعبية تم الاعتراف بالحق في الاقتراع العام لجميع المواطنين الذكور . ولم تقترع النساء في فرنسا حتى عام ١٩٤٤ . وبقي الصراع فيما بعد قائماً حول الأسلوب الأكثر تمثيلاً لإرادة الشعب ، هل هو الإنتخاب على أساس التمثيل النسبي أم على اساس الدائرة الانتخابية الواحدة ؟ وما زالت هناك مطالب إصلاحية للنظام الديمقراطي الفرنسي تتبناها فئات واسعة من الشعب الفرنسي رغم أن الثورة الفرنسية أسست لأعرق الديمقراطيات الغربية منذ ما يقرب من ثلاثة قرون .

وهكذا نجد في النهاية أن العملية الديمقراطية ليست شكلاً محدداً ولكنها إطار ومنهج يمنح فرص التطور الحر لقوى المجتمع ، والمشاركة الحرة والحقيقة لكل فرد فيه . وهي عملية مستمرة ومتطورة ولا يمكنها ان تكون ايجابية ما لم تحقق المشاركة الفعلية من خلال إقتراع عام يضمن المساواة في وزن وقيمة وحرية كل صوت انتخابي ، ويستهدف إنتخاب مجالس تمثيلية على مستوى الأمة وعلى المستوى المحلي ، مجالس تملك سلطات حقيقة ، وتخضع لرقابة ومحاسبة الشعب بإستمرار .

وتتجلى خطورة وأهمية هذه الضمانات في المجتمعات التي ينقسم أفرادها بصورة حادة بين من يملك ومن لا يملك ، بين من تتوفر لديه الأدوات والإمكانيات ويحسن إستخدام الآليات الملائمة لاستثمار المناخ الديمقراطي لصالحه ، وبين من لا يملك حتى المعرفة الضرورية ليكون استثماره للمناخ الديمقراطي ( إذا ماسعى إلى استثماره بالفعل) معبراً بصورة حقيقية عن إرادته ومصالحه ، إذ في ظروف كهذه تكون الديمقراطية سيف الذين يملكون المسلط على رقاب الذين لا يملكون ، والملكية المقصودة هنا هي امتلاك المال أو السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الدينية .

ويتضاعف اختلال الثقة بالديمقراطية وعجزها عن تطوير المجتمع إذا شرع في الأخذ بها كمخرج لأزمة إقتصادية أو اجتماعية دون توفر إرادة حقيقية لإنتهاج الديمقراطية ، خاصة إذا ترافقت مع تغييب منظم لحقوق الإنسان ، وانتهاك مقنن لهذه الحقوق ، وضعف في مؤسسات المجتمع المدني ، وتدن في درجة النضج السياسي لدى عامة الشعب . وفي هذه الحالة تزداد معاناة قطاعات عريضة من المواطنين ، وتتضاعف مسؤوليات القيادات الجماهيرية السياسية والاجتماعية ( وهم في الغالب يسترخون مفترضين ان أجواء الانفراج الشكلي تتيح لهم الفرصة للإسترخاء ) للحيلولة دون تحول الديمقراطية إلى سلاح تستخدمة الفئة الحاكمة ضد عامة الناس بدل أن يكمن فيها خلاصهم ، وتواصل نهجها السابق في مصادرة حقوق المواطنين ، والسيطرة على مقدرات الوطن الاقتصادية ، والتحكم بسلطات الدولة وإعلامها ،





وتحميل الشعب مسؤولية سوء الأوضاع الناشئة عن أزمة سياسية أو إقتصادية أو اجتماعية أو غيرها ، وتستمر في التمتع بإمتيازاتها باسم الديمقراطية ، مما يجعل الدرب أطول وأشق نحو ديمقراطية تحقق للمواطنين أمانيهم وتضمن لهم المشاركة الفاعلة والحقيقية .

وتتجلى هنا أهمية الوعي والمعرفة ، إذ يسهل الجهل ، وخاصة الجهل بالقانون وبالحقائق ، إنحراف الديمقراطية عن مسارها المرجو لها ، كما تتجلى أهمية التنظيم ، حيث يضعف أثر الأكثرية ، بسبب بعثرة الطاقات والجهود ، وبسبب الصراعات والتناقضات ، وبسبب العجز عن بناء جبهات عريضة يوحدها إتفاق على قواسم مشتركة وخطط وبرامج موحدة مما يسهل سيطرة فئات قليلة العدد ولكن موحدة ومنظمة ومتفقة .

كما تلعب الحاجة وارتهان قوت المواطن ومصدر رزقه دوراً لا يقل خطورة وأثراً على مصادرة الحرية وشل الإرادة بل وتطويعها ، ولذلك كان تأمين إحتياجات المواطن الأساسية في العمل والتعليم والرعاية الصحية والمأكل والملبس والسكن والراحة والمعرفة وغيرها ، وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي ، وتوفير ضمانات كافية لحقوق الإنسان ، شروطاً أساسية لبناء المجتمع الديمقراطي .

ومع ذلك وحتى لو تمكنت فئات قليلة أو كثيرة متسلطة من إستخدام الديمقراطية لمواصلة تسلطها – كما حدث ويحدث في الغالب في الدول النامية والديمقراطيات الناشئة – فإنه سرعان ما يكتشف السواد الأعظم من المواطنين خطورة بقائهم خارج الصفوف (وإكتفائهم بدور هامشي أو موسمي محدود) على مصالحهم وحياتهم ، مما سيدفعهم إلى تنظيم صفوفهم تحت ضغط الضرورة بحيث يتحولون إلى قوى منظمة ضاغطة مؤثرة قادرة على انتزاع حقوقها بالوسائل الديمقراطية ذاتها ، وفي هذه الحالة قد يجابه المجتمع حالة من الارتداد عن الديمقراطية بضغط القوى التي اصبحت مهددة ، والتي ما زالت تملك وتخشى فقدان مركزها وممتلكاتها وإمتيازاتها ، ولدينا على ذلك أمثلة في أكثر من دولة عربية وغير عربية .

ويمكننا تصور سلسلة من النضالات والمجابهات والصراعات الدامية ، دفاعاً عن الديمقراطية بما تعنيه من صيانة للكرامة الانسانية وتعزيز للحقوق ولمبادىء العدل والمساواة ، والتي قد تتسبب بسقوط ضحايا ووقوع مآس وانتشار المعاناة ، وقد تخمد أو تندلع إنتفاضات شعبية على فترات زمنية ولكن وفي النهاية لابد من حسم الصراع لصالح قوى المجتمع الحية ، وقد نشهد سيناريواً آخر يتمثل في شكل صراع دام خفي يبدو في ظاهره صراعاً سلمياً لأنه يستعمل أدوات الديمقراطية ولكنه في الحقيقة لا يقل شراسة عن الصراع المعلن ، ويكون الحسم هنا أيضاً كما في الحالة الأولى مكلفاً ومؤلماً .

ويبقى خيار واحد أقل كلفة بشرياً ومادياً واخلاقياً وهو تسليم مختلف قوى المجتمع بإدارة الصراع سلمياً والتزام قواعد ومبادىء حقوق الانسان وآليات الديمقراطية لتمكين المجتمع من

تحقيق تنمية شاملة متوازنة تلبي الاحتياجات وتطلق الطاقات الابداعية لأبنائه وتحقق شروط السلام الإجتماعي الضرورية لاستكمال أي بناء ديمقراطي قائم على العدل والمساواة والحرية والمشاركة .

علينا اذاً أن ندرك بوضوح تعقيد وصعوبة ترسيخ وبناء النهج الديمقراطي الذي نريد والذي يتلاءم ومصالح الغالبية من ابناء شعبنا والذي يوفر علينا أكبر قدر من المعاناة ، ويمكننا من إختصار المسافات الزمنية لتحقيق الحد الادنى من متطلبات الاستقرار والرفاه ، وهي عملية شاقة تتطلب جهوداً واعية منظمة ومشاركة شعبية واسعة ، كما تتطلب أقصى درجات الالتزام بحقوق الانسان وسيادة القانون والتعددية الفكرية والسياسية وتوفير الحاجات الأساسية لكل مواطن ، وهي مسؤولية الجميع وخاصة أولئك الذين هم في مواقع إتخاذ القرار أو من عليهم – من أجل تحقيق ذلك – أن يصبحوا في مواقع اتخاذ القرار .

وعلينا ان ندرس بدقة اتجاهات البناء الديمقراطي الجاري في بلدنا من اجل تصويب أي خلل واستدراك أي إنحراف قبل أن يتحول إلى أزمة ، كما علينا أن نقر بهامشية دور مختلف القطاعات والقوى السياسية – حتى اللحظة – بما في ذلك النساء ، رغم كل ما يقال وما يرى من حركة أو تغيير (وإن كنت لا أنكر الأثر الايجابي لهذا النوع من الحركة والتغيير ولهذا النمط من الشعارات التي يراد لها ان تظل مجرد كلام يقال وهي كذلك) طالما بقيت هذه القوى وهذه القطاعات خارج دائرة صنع القرار .

## القسم الثاني : مؤشرات عامة

الحقيقة ان موضوع المرأة والديمقراطية هو موضوع او عنوان شامل ، وقد تكرر الحديث فيه في اكثر من مناسبة ، ونكاد نحن المجتمعين في هذه القاعة نكون قد ناقشناه وتوصلنا الى عدد من النتائج والتوصيات الهامة ، ولكنها تبقى شكلية ما لم تنتقل الى التطبيق الفعلي . فنحن الآن بعد خمس سنوات على انطلاقة التوجه الديمقراطي وبعد سنتين من الانتخابات الاخيرة ما زلنا اعجز من أن نترجم ما اتفقنا عليه من توصيات وما أجمعنا عليه من انتقادات لمسار قضية المرأة في ظل التطورات الديمقراطية .

لا شك بأن المرأة قضية وهي ليست جنساً فقط . المرأة في مجتمعنا هي تقريباً ٥٠٪ في المجتمع كجنس ، ولكنها كقضية هي مجموع المعارضة يتبناها نساء ورجال وفئات المجتمع . ولذلك لا نستطيع ان نقول ان قضية المرأة هي قضية الاغلبية العددية بل هي قضية معارضة فكرية ، ان لم نقل سياسية ، تتبنى قضية جوهرية وهي الايمان بمساواة المرأة انطلاقاً من مساواتها بانسانيتها وحقها بالتمتع بكافة الحقوق على قدم المساواة ، وحقها بتلبية احتياجاتها لتتمكن





من القيام بهذا الدور .

الحقيقة أن الذين يؤمنون بهذه المسألة هم قلّة حتى اللحظة ، والدليل هو الواقع . بطبيعة الحال ليست المرأة هي القطاع الوحيد في المعارضة ، أيضاً قضايا فئات اخرى تبدو غائبة عن الساحة السياسية بل وغائبة عن الأداء السياسي المتمثل بأداء الحكومة وبأداء البرلمان وحتى في موقف القضاء كما هو الحال في بعض قضايا الرأي والمطبوعات والنشر ، أو كما هو الحال في بعض قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان وبعض المواقف من قضايا المرأة .

وهي أيضاً غائبة عن الاحزاب السياسية ، لأنه باستعراض برامج الاحزاب السياسية نجد أن قلة قليلة من الاحزاب أبرزت في برنامجها وتوجهاتها قضية المرأة . ولدي استعراض هنا لن أقرأه عليكم ، ولكني أقول ان قلة هي الاحزاب التي ذكرت ما هو المقصود بقضية المرأة : المساواة ودفعها للتمتع بكافة حقوقها وتمكينها من المساهمة في الحياة العامة ودمجها بالتنمية وغيرها . بعض الاحزاب اوردت دعم قضايا المرأة ، ولكن ما قضايا المرأة التي يريد أن يدعمها هذا الحزب؟ وأحزاب كثيرة في اليمين والوسط واليسار وبكل التصنيفات اهملت القضية إهمالاً كاملاً . بعضها اشار لها في اطار حقوق الانسان والمساواة بشكل عام ، وبعضها لم يذكر المساواة على أساس الجنس اطلاقاً . وبعض الذين لم يذكروا ذلك هم من احزاب اليسار مثلاً ، فالقضية في توجهات الاحزاب غير واضحة وغير محددة المعالم ، وتكاد تكون قضية تسويقية اكثر منها قضية ايمان حقيقي بالموقف من قضية المرأة وبرامج واضحة لتغيير او تطوير وضعها .

واذا استعرضنا وضع المرأة في الحركة السياسية عموماً ، نجد في الوضع الحالي : ٥,٥٪ فقط عدد النساء المؤسسات في الاحزاب ، أربعة أحزاب فقط لديها نساء في القيادة . حزب جبهة العمل الاسلامي اعتبره من الاحزاب التي لديها نساء في القيادة على اساس انتخابات مجلس الشورى مؤخراً . حزب وحيد لديه اثنتان في القياة من اصل ١٦ شخصاً . وحزب واحد لديه إمرأة ، والثاني إمرأة ، والثالث امرأة واحدة في القيادة . وفي السلطات العامة لدينا وزيرة واحدة ، ولدينا مستشارتان اثنتان لرئيس الوزراء ، ولدينا نائبة واحدة ، وعضوتان في مجلس الاعيان .

ولن نستطيع عزل هذه النتائج عما كان قبل الديمقراطية حتى لا نؤخذ بأن هناك تطوراً كبيراً قد حصل . فمثلاً المطالبة بالمساواة السياسية بشكل دقيق ، وبحق الانتخاب والترشيح ، تبناه لأول مرة اتحاد المرأة العربية عام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ . وكتبت مذكرات شديدة الوضوح بذلك الى جلالة الملك ورئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب ، وتمت المطالبة بوضوح بالحق في المساواة في الحياة السياسية ، وفي الحقوق السياسية ، وفي الترشيح والانتخاب . وكانت النتيجة ان طرح مشروع لتعديل القانون ، مستثنى منه النساء الاميات ، فما كان من الاميات في البلد الاّ ان جمعن بصمات الاميات على عريضة تحمّل المجتمع مسؤولية عدم تعليم المرأة ،

وتطالب بالمساواة في حق الانتخاب والترشيح على أساس ان الرجل الامّي يتمتع بهذا الحق .

المسألة اذاً ليست بنت التطور الديمقراطي الذي بدأ في عام ١٩٨٩ . صحيح ان اتحاد المرأة العربية والقيادات النسائية في ذلك الوقت لم يتمكن من تحقيق نتائج ، ولكن التحرك أثار جدلاً في المجتمع ، وأثار اهتمام القطاعات المختلفة ، مما جعل الموضوع يطرح على البرلمان ويطرح على مجلس الوزراء ، ويطرح على كافة المستويات باتجاه مؤيد وباتجاه معارض . اذ ثارت أيضاً في ذلك الوقت اقلام لمعارضة هذا المطلب في اعطاء المرأة المتعلمة حق الانتخاب دون الترشيح ، أيضاً ، كتبت مقالات وعرائض تطالب بحقوق النساء : « نريد حقوقنا كاملة غير منقوصة » ، وجمعت عليها التواقيع بالآلاف . اذاً سعي المرأة لنيل حقوقها قديم ومن خلال أطر الحركة النسائية .

في المجلس الوطني الاستشاري الاول ، عينت ثلاث نساء . وفي المجلس الثاني عينت اربع نساء ، وفي المجلس الثالث أربع نساء ، وحتى ندرك اهمية ان يكون لدى المرأة ، ولو بالتعيين ، دور بالسياسة ، نستعرض الاسماء لنذكر ان نسبة كبيرة منهن واصلت الاهتمام بالسياسة ، وتولين مواقع سياسية فيما بعد : السيدة وداد بولص ، السيدة انعام المفتي ، السيدة نائلة الرشدان هذا في الاول . وفي المجلس الوطني الاستشاري الثاني : السيدة وداد بولص ، الدكتورة علوية العلمي ، السيدة نائلة الرشدان ، السيدة جانيت المفتي . وفي الثالث : السيدة عيدة المطلق ، السيدة هيفاء البشير ، السيدة ليلى شرف ، السيدة سامية الزرو . ربما هناك اسماء او ثلاثة لم يواصلن الاهتمام ، ربما بسبب السن او بسبب طبيعة التخصص الاكاديمي او الثقافي . ولكن غالبية هذه الاسماء واصلت الاهتمام ، وخاضت فيما بعد المعارك السياسية سواء كمرشحات او تولين مناصب في الوزارة او في مجلس الاعيان .

إذاً كانت هناك ايضاً محاولات ، ثم أن أول المناصب التي تولتها النساء كانت قبل التوجه الديمقراطي . على أي حال ، هذا لا يعني بان القطاع العريض من النساء أو قضية المرأة عموماً قد حققت تطورات نوعية ، إذ ما زالت قضية المرأة والديمقراطية قضية مصلحة لقطاع عريض من النساء مصالحه وهمومه ومشاركته محل جدل .

وبالنسبة لموضوع المرأة والديمقراطية ، صحيح ان هناك دراستين او ثلاث دراسات قد تم انجازها : الاولى في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية ، والثانية في مجلس الامة ، بالاضافة الى بعض الدراسات السطحية الاستقرائية لقضية المرأة . ولكننا لم نحلل حتى الآن بشكل تفصيلي ودقيق اتجاهات النساء في الاقتراع ، وفي الانتخاب ، وفي العمل السياسي ، وما العمل السياسي برأي النساء؟ وما موقف النساء من العمل السياسي؟ وما مدى ادراك النساء للمشاركة السياسية ولفائدة هذه المشاركة على تفاصيل حياة المرأة اليومية؟ وطبعاً هذا ينطبق على الرجل ، وعلى المواطنين بصورة عامة . من بذل جهداً لدراسة هذه التوجهات





واستطاع ان يخطط للحياة السياسية ، للعمل السياسي ، للنشاط السياسي ، لتطبيق البرامج السياسية على اساس واقع اتجاهات المواطنين تجاه الديمقراطية والحياة السياسية عموماً؟

هناك نقص شديد في المؤشرات الاحصائية الدقيقة والمحددة تجاه قضية المرأة ، وأيضاً هناك نقص شديد في الدراسات المسحية والتحليلية لقضية المرأة والديمقراطية .

قضية الحركة النسائية ودورها ، الدكتورة عيدة المطلق انتقدت قصور دور الحركة النسائية . طبعاً ، لا شك ، هناك دور يمكن ان تلعبه هذه الحركة ولم تلعبه حتى الآن كما ينبغي ، بينما لم تلعب هذا الدور اي من مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الاحزاب . وهذه حقيقة يجب أن نقرّ بها .

ثم ايضاً هناك مشكلة تواجه مؤسسات المجتمع المدني ما عدا الاحزاب ، وهي مشكلة قانون الهيئات والجمعيات الاجتماعية الذي يحكم عملها والذي يشترط الا تستهدف الهيئات والجمعيات في عملها اي هدف سياسي . وكل ما تعرضت له الحركة النسائية في السابق من ضغوطات من الدولة كان سببه اتهام هذه المؤسسات انها تقوم بنشاط سياسي محدد . لا تستطيع منظمات المجتمع المدني فيما عدا الاحزاب ، لا النقابات ( وانتم جميعاً تعلمون ما يجري الآن من محاولات تضييق على أدائها) ولا منظمات حقوق الانسان ومراكز الدراسات المسجلة كهيئات أو جمعيات اجتماعية ، لا تستطيع ذلك . الهيئات النسائية جميعها لا تستطيع . . ( تقدمنا نحن في الاتحاد النسائي بمشروع لتعديل نظامنا الاساسي وهو الآن قيد الدرس في وزارة الداخلية . ويتضمن هذا المشروع نصاً يقول ما يلي : الارتقاء بوعي المرأة الاردنية لدورها وحقوقها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فتم الاعتراض على كلمة « سياسية » وطلب الينا شطبها من النظام الاساسي ، ودار جدل طويل مع محافظ العاصمة حول هذه الكلمة . وحاولت ان اقنعه بأن الحقوق السياسية هي أمر لصيق من حقوق الانسان للمرأة ولا تستهدف تحقيق غايات سياسية بالذات ولم أفلح في ذلك حتى هذه اللحظة) .

اذاً ما زالت هناك عقبات امام الحركة النسائية لاداء دور في مجال المرأة والديمقراطية او في الحياة السياسية ، وهذا ينطبق على النقابات العمالية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى فيما عدا السياسية . ايضاً لا شك بأن مجمل ما سبق وتراكم من توصيات ومن خلاصات الندوات السابقة شكل مؤشراً ايجابياً للهيئات النسائية لكي تقوم بدور ما .

وعلى الاقل استطيع أن اقول بأن النساء اعددن لائحة بالمطالب التشريعية للمرأة كاتحاد نسائي في الاردن ، تضم (١٧) مطلباً (قوانين محددة) تم توزيعها على المرشحين للانتخابات النيابية ، وتم اخذ تواقيع عدد كبير منهم وافقوا على تبني هذه المطالب تلاه تشكيل جماعة ضغط . وقمنا بذلك بصيغة في منتهى الدقة والحساسية لاننا نعلم بأن وزارة الداخلية كانت

تترقب أي لقاء يعقده الاتحاد النسائي . وقد وجهت مذكرة للاتحاد النسائي العام بعدم عقد اي اجتماعات انتخابية او لقاءات للمرشحين قبيل بدء الانتخابات النيابية . ثم قمنا بعد ذلك بعقد عدة اجتماعات عامة تستهدف ايصال مطالب النساء ، حيث عقدنا لقاء مع البرلمانيات الاردنيات ، ونظمنا حفل استقبال كبير تضمن كلمات محددة للنائبة الاولى في الاردن توجان فيصل ، وكتبنا لمجلس النواب اننا على استعداد للحضور والمناقشة وتقديم ما لدينا من معلومات تتعلق بأي مشروع تعديل ، ولكن لم يستدعنا أحد . اللجان القانونية في البرلمان لم تستدعنا لمناقشتنا في اي تعديل او مشروع قانون يتعلق بالمرأة ، وتقدمنا بمشاريع مكتوبة حول تعديلات محددة ، وقمنا بتوزيعها .

استفدنا من التوصيات وحاولنا لعب دور جماعة الضغط ، ولكن هل هذا كاف؟ نحن نعلم بأن قضية المرأة والديمقراطية او قضية المواطنين عموماً والديمقراطية مرتبطة الى حد كبير بمدى ما يتحقق للمواطنين من قدرة على المشاركة . كيف يمكن للمواطنين ، كقطاع عريض ، من المشاركة الايجابية؟ هذا لا يكون بمجرد التوجه الى صناديق الاقتراع يوم الانتخابات ولا بمجرد الاستماع الى وسائل الاعلام وهي تركز على المفاهيم الديمقراطية . هذا يعتمد على اي درجة تصان حقوق المواطنين اولاً بالمعرفة ، معرفة القانون ، معرفة الحقائق والمعلومات ، ثم الى اي حد الحاجات الاساسية مؤمنة بحيث تتيح لهم امكانية المشاركة والالتفاف الى صياغة الاداء الاجتماعي؟ الجائع ، الفقير ، العاطل عن العمل الذي يبحث عن فرصة ، الذي لديه هموم مدارس الاطفال والسكن والرعاية الصحية ، الذي لديه مريض ولا يعرف كيف يعالجه لن يلتفت ولن يجد لديه الفرصة للمشاركة في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال .

تلبية الحاجات الاساسية للمواطنين يعني الديمقراطية بمضمونها الاقتصادي الاجتماعي ، توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية مثلاً بالنسبة للمرأة والمرأة العاملة خصوصاً ، واذا بقي الحال على ما هو عليه فان هذه الاعباء الشديدة المزدوجة في البيت وفي العمل ، وعدم توفير الخدمات المساندة ، وعدم أخذ قضية الامومة بعين الاعتبار بشكل كاف لن يمكن المرأة العاملة ، ولو كانت واعية لأهمية مشاركتها ، من المشاركة الحقيقية .

وأكثر من هذا كله ، الى اي حد تستطيع الفئات الاقل حظاً في امتلاك آليات الديمقراطية من اللحاق بالفئات التي تملك هذه الآليات ، منذ ما قبل الديمقراطية وما زالت . جميعنا نعلم بأن معظم الاتجاهات الفكرية في المعارضة اتجاهات لا تملك وسائل الاعلام والمال ، ولم تملك وسائل الاتصال بالجماهير في الفترة السابقة بسبب الملاحقات ، وبالتالي هي بدأت تقريباً من الصفر . بينما هناك نوعان من القوى السياسية كانت تملك في السابق لانها كانت جزءاً من النظام السياسي القائم ، وكانت تملك وسائل الاعلام والمال والخبرة في الاتصال بالناس ، والخبرة والقوة التنظيمية ، وهناك فئة اخرى لديها مثل هذه الامكانية وهي حزب جبهة





العمل الاسلامي الآن ، ( جماعة الاخوان المسلمين سابقاً ) ، وذلك عبر النشاط ذي الطابع الديني الذي كان متاحاً من خلال الاعلام والتربية والتعليم والمساجد ، ومن خلال الاتصال الدائم بالمواطنين ، وبالتالي يمكن أن نقول بأنها لم تبدأ من الصفر . وكلا الفئتين وخاصة اذا ما إستعرضنا البرامج الحزبية بهذا الصدد نجد أن موقفهما من قضية المرأة ليس اولوياً وليس حاسماً في السعي لمساواة المرأة ، ولدفعها للمشاركة وتولي مواقع في السلطة .

ولدي ملاحظة حول الاتجاهات القومية ايضاً . الاحزاب القومية ، لم تذكر قضية المرأة بشكل واضح في برامجها ، ونلاحظ ان عدداً منها ليس لديه نساء في هيئاته التأسيسية ، وعدداً منها لديه نساء في هيئاته التأسيسية ، لكن لا نساء في هيئاته القيادية . وهذا يؤكد ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية ليست ذات اولوية بالنسبة لها ، وطبعاً أوجه نقداً لهذه القوى مع انني اعلم انها عند النقاش تطرح انها تؤمن بحق النساء والرجال بالمساواة ، وهذا اعلان نظري يحتاج الى ترجمة والى سلوك ايجابي .

اعلم بأنني تناولت الموضوع بشكل انتقائي ، ولكن لدي ملاحظة اخيرة حول الانتخابات النيابية . رغم ان النساء شاركن بنسبة تتراوح بين ٣٠ الى ٥٠ بالمائة في الدوائر الانتخابية كمقترعات الا ان مجموع الاصوات التي حصلت عليها النساء المرشحات لم تتجاوز ٣,٨٪ ، ٢,٢٪ من مجموع الاصوات في الدائرة (رجالاً ونساءً) ، وهذا يوصلنا الى ان قضية المرأة والايمان بمساواتها قضية ما زالت لا تتبناها ليس فقط الغالبية من الرجال ولكن الغالبية من النساء ايضاً .

## تعقيب الدكتورة لوري براند

في البداية أريد أن أشكر مركز الاردن الجديد للدراسات لاتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذا المؤتمر القيم والهام . هذه هي زيارتي العاشرة لهذا البلد الذي اصبح عزيزاً وغالياً جداً علي خلال العشر سنوات الماضية .

وبالنسبة لتعقيبي ، فسوف أعطي بعض الملاحظات على ورقة د . عيدة المطلق ، ولكن لم تتح لي فرصة الاطلاع على ورقة الاستاذة اسمى خضر اذ لم تكن موجودة . وستتركز ملاحظاتي حول موضوع التنظيمات النسائية وفكرة الانفراج السياسي وبعض الافكار العامة ، علماً بأنني انتمي إلى الوسط الاكاديمي ولست من الممارسات أو النشيطات سياسياً .

وجدت ورقة الدكتورة عيدة المطلق قيّمة جداً لاكثر من سبب ، لا بسبب المعلومات التي تضمنتها فحسب بل لأن الكاتبة أوردت كذلك وفي البداية اطاراً عاماً للورقة . وهذا الاطار لم يكن تقليدياً كما اعتدنا عليه في كثير من الأوراق عن المرأة التي تبدأ باستعراض التاريخ الطويل لنضال المرأة أو الحركة النسائية في الاردن ، حيث ركزت الدكتورة عيدة على بلورة اطار عام نظري ، وأعتقد أن هذا مهم جداً .

وفي هذا الجزء الاول من الورقة ، تحدثت الدكتورة عيدة باختصار عن الديمقراطية ، ومعايير تطور النظام السياسي ، ومعنى الديمقراطية ، والاشكال المختلفة للمشاركة الشعبية في العملية السياسية .

وفي كل جزء من هذه الورقة ، ربطت الكاتبة ما بين المستوى النظري والمستوى العملي (الحالة الاردنية) ، أي أنها ربطت ، بعبارة أخرى ، بين النظرية والواقع ، وهذه ميزة لصالح الورقة .

إن الاطار العام للورقة مهم جداً بكل تأكيد للاساتذة الجامعيين ، ولكنني أعتقد أنه مهم أيضاً للقارىء العادي ، بمعنى أنه مادام هناك اطار نظري ، فان هذا يعطي الاساس السليم لتعميم تجربة معينة إلى مواقع أخرى ، وهذا مهم جداً خصوصاً أن الورقة تناولت قضية المرأة ،





بينما في أحيان كثيرة يجري اعتبار وضع المرأة خاصاً واستثنائياً . طبعاً هناك خصوصيات لوضع المرأة ولكن من المهم جداً التركيز علي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد التي تؤثر ليس فقط في واقع المرأة وانما أيضاً في واقع التنظيمات الأخرى التي تحدثنا عنها هذا الصباح ، مع ان تأثير الظروف على التنظيمات النسائية يمكن أن يختلف بعض الشيء ، ولكن الاطار العام يبقى اساسياً .

والآن لدي عدد من الملاحظات العامة خارج نطاق ورقة د . عيدة المطلق ، وهي لا تخص الساحة الاردنية بالذات .

**أولاً** : بالنسبة لدور التنظيمات النسائية ، هذا الدور يجب أن يتغير ويتحول عبر مراحل التطور السياسي . مثلاً عندما تكون مشاركة المرأة الفعالة محدودة في بلد ما واهتمام الاجهزة الحكومية بقضايا المرأة محدود ، في مثل هذه الظروف ، هناك حاجة وضرورة ملحة أن تعمل مؤسسات ولجان خاصة في قضايا المرأة .

ولكن في النهاية ، الدليل على نجاح التنظيمات النسائية هو تبني المؤسسات غير المختصة لقضايا المرأة سواء كانت حكومية أو من مؤسسات المجتمع المدني . إن تبني هذه القضايا أو اندماجها الفعال في البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العامة لعله أهم دليل على التطور نحو المساواة والعدالة المرغوب بها في المجتمع . ولكن ما دامت الأوضاع الموضوعية في مجتمع ما لا تسمح باعتبار هذه القضايا قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عامة ، بمعنى قضايا تخص المجتمع ككل وليس المرأة لوحدها ، فلا يمكن تحقيق المساواة المطلوبة . فهذه ليست قضايا نسائية فقط ، صحيح أنه يمكن اعتبارها قضايا نسائية في البداية ، ولكن دليل نجاح التنظيمات النسائية هو اندماج هذه القضايا في البرامج العامة والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية . . الخ .

**النقطة الثانية** : لا شك أن الجو الديمقراطي يعطي الفرص في المستقبل للعمل نحو المساواة والعدالة ، ولكن الانفراج السياسي نفسه بعد سنين من غياب الديمقراطية والقمع ، هو عملية تفتح الباب أمام احتمالات مختلفة في مجتمع ما ، وتعطي الفرصة للقوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أن تظهر وان تكبر وتنمو . وليس بالضرورة أن تكون كل هذه القوى التي تظهر في ظل الانفراج السياسي ديمقراطية أو ليبرالية .

وكما قلت ، تظهر قوى سياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وهناك أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة ، من أشهرها بروز جيفونسكي في روسيا وبعض الاحزاب الأخرى في بعض الجمهوريات التي كانت سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفياتي . طبعاً يجنب الاردن هذه المشكلة

إلى حد كبير الميثاق الوطني الذي وضع قواعد اللعبة السياسية .

ولكن المسألة هنا هي أن اللعبة السياسية في حد ذاتها مسألة «تفاوضية» ، فيها كسب وفيها تنازل ، بين الحكومة وبين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في البلد ، وهي تعني الأخذ والعطاء ، إلى حين الوصول في النهاية إلى قرار لقضية ما أو إلى سياسة في مجال ما .

وفي السنوات الاولى للانفراج أو للمسار الديمقراطي ، هذه الطبخة هي طبخة حساسة لأن التجربة جديدة وغير معروفة ، وقد تكون غير مستقرة أو غير مفهومة لدى بعض الناس . وفي الوقت نفسه ، هذه العملية ستفرز غالبين ومغلوبين بين الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد . والسؤال المطروح : ما القضايا التي تقبل الحكومة التفاوض عليها ؟ وما القضايا التي تسمح بالتفاوض عليها ؟

طبعاً ، الاجابة عن هذا التساؤل تختلف من بلد إلى آخر حسب الوضع الموضوعي أو حسب قوة الحكومة أو قوة المعارضة في التحليل الأخير . ولكن اذا نظرنا إلى أمثلة التحول الديمقراطي في اوروبا الشرقية ، نجد أن أهم القضايا التي تنازلت عنها الحكومات الديمقراطية الجديدة هي قضايا تتعلق بحقوق المرأة ، وهذا وضع مؤسف جداً .

اذاً ، الانفراج السياسي لايعني بالضرورة تحسن وضع المرأة أو التقدم إلى الامام بالنسبة لتأمين حقوق المرأة ، وبالعكس يمكن أن تكون المرأة من المغلوبين أو الضحايا على المدى القصير . وعليه اذا اردنا أن نقيّم ما حققته المرأة في ظل المسار الديمقراطي في الاردن ، اعتقد أن من المفيد في دراسات مستقبلية أن نتناول في تحليلنا دراسة التشريعات الجديدة منذ عام ١٩٨٩ التي تتعلق بالمرأة بشكل مباشر أو غير مباشر ، لنكشف أين هي قضايا المرأة في عملية الأخذ أو العطاء ، وفي عملية الكسب أو التنازل ، بين النظام وبين القوى والأطر السياسية في البلد . وشكراً .





## مناقشة عامة

**د . يوسف الحسن :**

شكراً سيدي الرئيس . اجتهادي سيتعلق فقط بورقة الصحافة والتلفزة . الحقيقة في البداية كنت أود لو اعطيت الصحافة الحزبية حيزاً من الاهتمام ، فقد كنت ارغب في ان اسمع تقييماً للصحافة الحزبية ، وخاصة الاسلامية ذات العمر الطويل ، في هذه المرحلة ، من حيث مدى خدمتها للقيم الديمقراطية ، وللمفاهيم الديمقراطية ، ولقيم الحوار والترابط الداخلي .

النقطة الثانية ، الصحافة المعاصرة كما تعلمون تعتمد على المعلومات المباشرة وعلى الصنعة المهنية المتقدمة ، الحرفية ، وتعتمد ايضاً على الصورة أو التأثير بالانطباع اكثر من الاقناع . للأسف ، من قراءتي للصحافة في الاردن ، أرى ان هذه الصحافة ، مثل بقية الصحافة العربية في عدد كبير من الاقطار العربية ، انها ما زالت ، اذا جاز لي التعبير ، متخلفة وبدائية من هذه الناحية .

وعندما عبر الاخ الاستاذ سليمان القضاة عن طموحه بنقل مركز الصحافة الاردني الى المجال العربي ثم الى المجال الدولي ، أمسكت ، كما يقال ، انفاسي ، لأن النقلة تحتاج الى شروط والى متطلبات . وأمام الصحفي المتابع كثير من التجارب التي فشلت على مستوى كارثي مالياً واعلامياً وسياسياً ممن لم تتوفر لهم الشروط . بالمقابل ، هناك صحافة نجحت فعلاً بالانتقال الى المجالين العربي والعالمي ، وقدمت نموذجاً جيداً لمهنة الصحافة . الشروط التي تحدث بها الاخ القضاة ، تحدث عن ديمقراطية المعلومات . في تقديري هناك شرط غائب على درجة كبيرة من الاهمية وهو ضرورة توفر مؤسسات تكفل الحريات العامة ، واقصد في المجال الاعلامي والصحفي حق التعبير والنقد البناء ، وحق الحصول على المعلومات البديلة للمعلومات الرسمية ، وحق حماية مصادر هذه المعلومات . . الخ .

النقطة الاخيرة تتعلق بجملة وردت في الورقة حول علاقة الصحافة الاردنية بالسلطة ، هذه الفقرة تطرح اشكالية علاقة المثقف بالسلطة من ناحية ، ومن ناحية ثانية ان الصحافة

الاردنية خلال العقد الاخير على الاقل شاركت مشاركة كاملة في ادارة العلاقات المتعددة الاطراف للاردن مع الدول العربية . في أغلب الاحيان كان هناك تطابق كامل مع الموقف او الخط الرسمي . وفي مرحلة التحول الديمقراطي فان هذا يمثل ، طبعاً ، مثلب عدد كبير من الصحف القطرية الموجودة ، لكن عندما تصبح اهم شروط تنقية الاجواء العربية ، يصبح الشرط وقف الاداء ، وقف الحملات الاعلامية ، من هنا يأتي الضرر الذي يلحق بالقضايا العربية نتيجة هذا التطابق سواء في مرحلة المنازعات او في مرحلة المصالحات . في مرحلة المنازعات ينتقل النزاع من مستواه الرسمي الى مستواه الشعبي . وفي مرحلة المصالحات تختفي امكانية مناقشة المشكلات مما يؤدي الى غياب الوعي بهذه المشكلات وضياع الاسلوب الجاد في مناقشتها . شكراً سيدي الرئيس .

**السيد حسين دعسة :**

شكراً سيدي الرئيس . سأعقب على ورقة الصحافة والتلفزيون ، وسأحاول أن اختصر لانني وجدت ان اعطاء ساعة من النقاش للصحافة هو هضم لحصة كلا العنوانين . أثمن ورقة الاستاذ القضاة وتعقيب الاستاذ عبد الله حسنات بالاضافة الى ورقة الاستاذ ايمن مسنات .

نحن نعرف ان العالم العربي ومن ضمنه الاردن يمر حالياً في مرحلة مهمة جداً من تسارع المعلومات . بعد حرب الخليج ، بدأت الاقمار الصناعية تغزو جميع مرافق الدولة ، جميع المؤسسات الشعبية والاهلية وحتى البيوت وصولاً الى صحافتنا الاردنية سواء الصحافة اليومية الرئيسية (الصحف الكبار) او الصحف الاسبوعية المستقلة والحزبية وغيرها . اذاً ما الطرح الجديد الذي سنتبناه في المراحل القادمة من خلال تسارع المعلومات؟ حيث ان القمر الصناعي موجود ، الفيديو موجود ، تلخيص الكتب موجود ، حتى تلخيص الصحافة العالمية اصبح شيئاً اساسياً في حياة اليوم .

كيف ستواجه الصحافة اليومية الرئيسية اذاً مثل هذا الوضع؟ وكيف سيكون أداء الصحفي الاردني في ظل الاحباطات التي يسببها قانون نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات والنشر؟ وشكراً .

**السيد ياسر ابو هلالة :**

أود أن اضيف ، أولاً ، ملاحظة تتعلق بمؤسسة الرقابة . فاذا كان مدير المطبوعات والنشر يمكن ان يتغير بقرار ، فان المعايير التي تحكم عملية الرقابة هي نفسها التي كانت قبل التحول الديمقراطي . واعتقد اننا بحاجة الى تطوير مؤسسة الرقابة طالما هي قائمة بحكم القانون بما يكفل حرية التعبير والنشر .





المسألة الثانية هي أن الذهنية السابقة ما زالت تحكم الصحف ايضاً . مثلاً صدر بيان عن جبهة العمل الاسلامي حول حل المجالس البلدية تحدث عن تراجع المسار الديمقراطي ، الا ان هذا البيان لم يحظ بالمعاملة الصحفية التي يستحقها رغم ان البيان صادر عن اكبر مجموعة سياسية في البلد التي لها (١٦) نائباً في البرلمان .

المسألة الثالثة تتعلق بنقابة الصحفيين ، وأنا عضو مسجل فيها وأعمل في الصحافة منذ ثلاث سنوات ، هذه النقابة تعتمد سياسية التطفيش والحد من دخول الصحفيين الجدد قدر الامكان . فاجراءات تقديم الطلب معقدة جداً ، وهناك زملاء اكفاء يعملون في صحف حزبية لا يسمح لهم بتقديم طلبات ، هذا في حين ان القضايا الاجرائية المعتمدة يمكن أن ينفذ من خلالها اناس لا علاقة لهم بالصحافة . ومع الاحترام لمجلس النقابة فأنا اعرف اشخاصاً اعضاء لانهم كانوا يوماً ما اصحاب صحف ولم يعد لهم الآن علاقة لا بالصحافة ولا بالاعلام .

وحول قضايا الصحافة والمرأة ، اعتقد انه ليس لدينا أزمة نصوص سواء في النظرة للمرأة او للمطبوعات ، المهم هو الممارسة ، فكل شيء بات يتوقف على الشخص او الجهة التي تطبق القانون .

المسألة الاخيرة ، حول العمل النسائي ، يبدو أن أهم مشاكله هي «النسوية» التي تجعل هذا العمل محتكراً بيد مجموعة صغيرة العدد ، واللوم في هذا يقع على الحركة النسائية نفسها التي تحرم نفسها من كفاءات كثيرة . المشكلة اذاً داخل الاطار النسائي وليس خارجه . وشكراً .

**السيد سليم الزعبي :**

شكراً سيدي الرئيس . الحقيقة ، الاوراق الاربع التي قدمت هي في غاية الاهمية . ورقة الاستاذ سليمان القضاة ، لاحظت ، أنه يغلب عليها طابع المديح لصحافتنا ولاعلامنا وللديمقراطية باعتبارها تطورت نحو الاحسن . قد اتفق معك ، استاذ سليمان ، في بعض ما تناولته الورقة ، ولكنني اختلف معك في الكثير من الامور .

في موضوع تقدم الصحافة ، أنا أرى ان هناك تراجعاً في قضية الحرية الصحفية ، تدفق المعلومات ، العمود الذي يطرح قضية ، التحقيق الصحفي ، لكن الصحافة تقدمت في مواضيع كبرى اذا اعتبرناها مواضيع صحفية ، تقدمت في زيادة عدد صفحات النعي ، في عدد صفحات الاعلان ، بينما تراجعت كثيراً في موضوع الديمقراطية وطرح الرأي والرأي الآخر ، وتقدمت أيضاً في عشق الحكومات المتعاقبة ، وبالتالي يصدق عليها الرأي أنها تؤمن بتعدد الزوجات !!

وحول دور الصحافة في تقييم الاداء النيابي ، الاحظ ان هناك صفحتين على الاقل

تتعلق بقضايا شخصية مثل ربطة عنق هذا النائب او لون بدلة ذاك النائب ، او عدد حقائب النائب الفلاني ، كيف تخدم هذه الصفحات قضية المواطنين ؟!

بالمناسبة ، أطمئن رؤساء التحرير ، هذه الصفحات لها قراء كثيرون ، وقد تزيد مبيعات الجريدة وأرباحها ، لكن هل رسالة الصحافة أن تجعل الجمهور يهتم بالامور الهامشية على حساب القضايا الهامة؟ ان هذا لا يساعد الصحافة على تأدية رسالتها الصحفية التي تجعلنا نطمح في أن تكون الصحافة بمثابة سلطة رابعة ومرتكزاً اساسياً من مرتكزات الديمقراطية .

أهنيء الاستاذ ايمن مسنات على العرض الذي قدمه حول أداء التلفزيون . التلفزيون تراجع ايضاً تراجعاً حقيقياً . في السنوات الاربعة الماضية كانت على الاقل تعقد ندوات فيها رأي ورأي آخر .

وأخيراً فان قضية المرأة ليست أزمة نصوص ، قضية المرأة الآن هي أن نردم الهوة بين المدرسة والبيت . وشكراً .

**السيد خليل البنا :**

شكراً سيدي الرئيس . هناك قول يقول : ان في البيان لسحرا . أشد على ايادي الاخوة الذين تحدثوا عن الاعلام ، وأخص بالذكر ، بعيداً عن المجاملة والنفاق ، الاستاذ ايمن مسنات الذي كما يقول المثل : قطع الجهيزة قلب كل خطيب . فأيمن قطع قلب كل معقب . لقد اصبت كبد الحقيقة ، استاذ ايمن ، وقلت ما يجول في أذهاننا جميعاً .

كاجتماعي ، كنت ارغب ان يكون من بين محاور هذا المؤتمر العتيد البعد الاجتماعي للديمقراطية . وانتم تعرفون بأن البطون الجائعة لا تعرف معنى الخير ، واطعام جائع خير من بناء جامع . فالوجه الآخر للديمقراطية هو العدالة الاجتماعية . واسجل هنا قولاً اتحدث فيه دائماً : انشروا ألوية العدالة وعالجوا مشكلة الفقر والبطالة ، وحاربوا ظلم الانسان لاخيه الانسان ، فتذهب العداوة ، ويذهب مع العداوة الرذيلة ، فينتشر الخير والفضيلة . الاستاذة اسمى خضر غطت هذا الجانب بدون استفاضة . وكما قلت ، كنت ارغب أن يكون البعد الاجتماعي مستقلاً .

النقطة الثانية ، في رأيي المتواضع ، كاجتماعي ، ليس هناك مشكلة للمرأة بمعزل عن مشكلة الرجل . فالاثنان يحتاجان في مرحلة الديمقراطية الى بعضهما البعض . وسواء كما جاء في الدستور ، او كما جاء في التراث العربي الاسلامي فانه لا فرق بين الرجل والمرأة . وسيؤمن التطور الاجتماعي الطبيعي للمرأة مع الزمن الحقوق التي تطلبها الآن ولكن بدون تسرع . وكم يحتاج الرجل الى حقوق تبحث عنها المرأة! وشكراً .





**السيدة خديجة حباشنة :**

شكراً سيدي الرئيس . جاءت ورقة د . عيدة المطلق وكأنها درس نظري في المشاركة أو الأداء السياسي بشكل عام ، متضمناً بعض الملاحظات حول الواقع الاردني . وبالرغم من أن اللجوء الى الاطار النظري يساعد على الرؤية الموضوعية للقضية المراد بحثها ، لكنني لم ألمس هذه الرؤية في كل أجزاء الورقة .

وتجدر الاشارة الى أن هنالك توجهاً جديداً في الدراسات والابحاث المجتمعية لا يأخذ بالتعريفات ، ذلك أن تقدم العلم والبحث وتقدم وسائل الاتصال اصبحت تسرع بالتطورات النظرية كثيراً ، فلم تعد هناك نظريات او تعريفات ثابتة وجامدة . مثلاً تعريف غابريل لثقافات المشاركة تضمن : الثقافة القديمة ، ثقافة الخضوع وثقافة المساهمة . لماذا ليس هناك ثقافة تغيير مثلاً؟

ان اللجوء لتعريف محدد لنظرية محددة لا يخدم دائماً الموضوع المراد بحثه . فبالنظر مثلاً الى الشروط التي تشكل الموقف السياسي نجد أنها شروط عامة جداً : تجارب شخصية ، عوامل اجتماعية ، تأثير المواقف السياسية . كنت افضل لو وضعت شروط تشكل الموقف السياسي لدى المرأة الاردنية وهي : موقف الدولة ، موقف الاحزاب ، موقف الحركة النسائية ، التجارب التي عاشتها المرأة وكيف أثرت عليها .

كذلك بالنسبة للعوامل التي اعتمدتها د . عيدة كأساس لظاهرة احجام المرأة عن العمل الحزبي نجد : العامل التربوي ، سرية العمل الحزبي . لماذا سرية العمل الحزبي ؟ ربما الموقف من العمل الحزبي برمته وليس فقط سريته . اذاً يوجد انتقائية في اعتماد العناصر التي تشكل أي ظاهرة من ظواهر العمل السياسي .

الشيء نفسه نراه في ايراد نظرة الشك والتشكيك ، بينما هناك نظرات اخرى موجودة . وفي المحصلة لم المس ذلك البعد العلمي أو الموضوعي بالرغم من وجود اطار نظري للورقة كما ذكر ، ولكن هناك جهد ملموس في ملاحظات د . عيدة الجادة حول قضية المرأة تستحق الشكر عليه .

دور المرأة في العملية الديمقراطية قضية محورية لا يمكن تجاهلها اطلاقاً ليس بصفتها قضية نسائية وانما كقضية مجتمعية . وأرى انه لا يمكن تغيير اي بنية من بنى المجتمع باتجاه ديمقراطي ، ولو خطوة واحدة الى الامام ، بدون تغيير واقع المرأة .

وهنا يمكن أن نحصر آليات التغيير في المجتمع بمفهومها الواسع وبشقيها الرسمي والشعبي : الحكومة ، البرلمان ، القضاء ، مؤسسات المجتمع المدني كأحزاب وحركة نسائية وجمعيات . في هذا الاطار ، نصطدم بقوانين تشكل عائقاً كبيراً جداً ، ولكن لم تلمسها بعد لا الاحزاب ولا الحركة النسائية ولا الجهات الرسمية في الدولة . قانون الجمعيات هو واحد منها ،

وشكراً للاستاذة اسمى على توضيحها بأنه يمثل عقبة رئيسية أمام تطور العمل الشعبي .

قانون الاحوال الشخصية كذلك إذ لا يمكن النهوض بوضع المرأة بدون تطويره . وهناك اعتقاد بأن الشريعة هي التي تعيق ذلك . وأنا اعتقد أن هذا غير صحيح لأن الشريعة قابلة للتطور والفهم المرن واستيعاب حالة المجتمع في كل زمان ومكان . ولذلك فان بقاء هذا القانون على ما هو عليه يضعه خارج الشريعة ، وربما بات هذا القانون ينتمي للجاهلية اكثر مما ينتمي للاسلام .

وأخيراً ، فان التطرق لآليات التغيير في المجتمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الحركة النسائية والاحزاب وانخراط المرأة في العمل الحزبي ، وكذلك تطوير القوانين ذات العلاقة ، هي النقاط الاساسية التي ينبغي تناولها في اطار موضوع المرأة والديمقراطية . وشكراً .

**النائب د . محمد عويضة :**

شكراً للجميع ، ادارة الندوة ومعدي الاوراق والمعقبين . بالنسبة لورقة الاعلام ، تضمنت في بعض نقاطها وصفاً لتاريخ الصحافة الاردنية وتبجيلاً لهذه الصحافة . كنت اتمنى حقيقة أن يتم معالجة دور الصحافة والاعلام الاردنيين في تنمية العملية الديمقراطية . وأنا أشعر ، كما ذكرت الاستاذة اسمى مشكورة ، أن الاعلام يقوم بدور معوق ومعطل للديمقراطية . صحيح أننا نتمنى ان تكون الصحافة سلطة رابعة ، ولكن للاسف نرى أن الصحافة (عدا عن حكاية اخذها بتعدد الازواج) تدعم الحكومة او بالاحرى يتيمة عند الحكومة والحكومة وصية عليها ، وخاصة في موضوع البرلمان ، أهم مؤسسة ديمقراطية في البلد . اننا كنواب نشعر ان الاعلام يمارس رسالة ، هي تحجيم دور البرلمان واقناع المواطنين بأن هذه التجربة التي عولوا عليها كثيراً هي دون ما كانوا يتوقعون .

فضلاً عن ذلك ، أنا أسمع أن المحطة الفضائية الاردنية تبث جلسات مجلس النواب كاملة وذلك فيما يبدو من اجل التسويق الخارجي ، لكن محلياً لا يعرض على الناس الاّ لقطات مشوهة . فالنائب ، بحكم أدبه ، يبدأ كلمته بشيء من الثناء على صنيع الحكومة مما يستحق الثناء ، ثم يقول «ولكن» ، فتنتهي اللقطة التلفزيونية هنا . وبالتالي ، فان النائب الذي يكون قد وجه انتقادات حادة للحكومة يظهر أمام الناس وكأنه يثني على الحكومة ، الامر الذي بات يدفعنا لأن نتجاوز هذه المقدمات وندخل في الموضوع مباشرة . وقد حصل وأن طالبنا باخراج التلفزيون من بعض جلسات المجلس .

وفي موضوع المرأة يبدو أن المشكلة تكمن في الافكار النرجسية والخلفية المعينة التي لدى بعض العاملات في الحركة النسائية اللواتي يسعين لاظهار الوجه النسائي في الاردن بلون





فكري معين ، بعيداً عن واقع المرأة الاجتماعي وعن واقعها الفكري والثقافي . وأسوق المثال التالي يوم كان قطاع التمريض يعاني من عدم اقبال الفتيات عليه ، فلجأت الدولة الى اخراج فيلم كلف مليوناً ونصف المليون دينار لاقناع الفتيات بالعمل في هذا القطاع ، بينما نجح المستشفى الاسلامي في استقطاب الفتيات لمهنة التمريض من خلال التزام الدارسات على نفقة المستشفى لهذه المهنة بالزي الشرعي الذي ينسجم مع ثقافة واخلاق الامة . ولذا يمكن تغيير الامور بادراك الحركة النسائية لواقع الامة الثقافي والاجتماعي والعمل بوحي منه .

الاستاذة أسمى خضر أفاضت في الحديث عن حقوق المرأة بينما كان من المفترض التركيز على دور المرأة في الاداء الديمقراطي وان كانت قد أشارت الى شيء من هذا . وأحسنت د . عيدة في تناولها هذا الجانب . اريد ان اذكر بممارسة واحدة يوم تسلطت مجموعة من اخواتنا النساء على الاتحاد النسائي وحلن دون تنسيب نساء من توجهات اخرى ، فهل يستقيم هذا مع السلوك الديمقراطي ، اليست هذه اساليب عرفية؟ وشكراً .

**د . أحمد قاسم :**

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للجميع ولمركز الاردن الجديد للدراسات . سأركز على نقطة واحدة قد تكون خارج اطار ورقة د . عيدة ، ولكنها هامة جداً ، وتستحق ان نركز عليها عند الحديث عن معدل مشاركة المرأة ومدى مساهمتها في العملية الديمقراطية ، وهذه النقطة تتعلق بالجانب الاقتصادي .

اعتقد أن للجانب الاقتصادي للاسرة بصورة عامة اثراً واضحاً على حجب المرأة عن المساهمة في العمل العام . فالحالة الاقتصادية في اي مجتمع تؤثر على المتغيرات الاجتماعية فيه إذ كلما تحسن معدل دخل الاسرة ، وبالتالي دخل المرأة ، تتولد بيئة اسرية تشجع المرأة على الانخراط في العمل السياسي .

لقد تحدثنا عن تراجع الصحافة الحزبية ، وعن تراجع الاحزاب بسبب العامل المالي ، ولذلك اعتقد ان مساهمة المرأة في العملية الديمقراطية ستكون محدودة ما لم تقتنع المرأة نفسها بأن تختار امرأة ممثلة لها تحت قبة البرلمان بصورة خاصة وفي المؤسسات الديمقراطية بصورة عامة .

**د . حسني الشياب :**

شكراً سيدي الرئيس . حقيقة عندي ملاحظتان . الملاحظة الاولى وقد سبقني اليها بعض الاخوان ، وهي ضرورة ان نهنىء الاستاذ ايمن مسنات عل ورقته ، وخاصة تركيزه على غياب الفلسفة ، اي فلسفة ، عن أداء التلفزيون . لكن مع ذلك كنت اتمنى لو أن الاخ ايمن طبق

هذه الاطروحة ، غياب هذه الفلسفة وآثار ذلك ، على القضايا السياسية والثقافية الكبرى التي نعيشها منذ أن اصبحنا نقول أننا دخلنا في العهد الديمقراطي . صحيح أنك ، استاذ ايمن ، اوردت بعض الامثلة ، لكن هناك مثلاً اشكالية كبرى : لماذا تمنع المعارضة من الوصول الى التلفزيون؟ ناهيك عن التعتيم والتشويه ، وأشار الى ذلك د . عويضة ، لموقف المعارضة داخل مؤسسات الحكم الدستوري وأقصد مجلس النواب ، حسبما يأتي بعد كلمة «ولكن» .

ايضاً في الجانب الثقافي ، ما آثار غياب الفلسفة على البرامج ذات الطبيعة الثقافية والقيادية في مجتمعنا؟ ونقطة اخيرة في هذا المجال ، آخذين بعين الاعتبار ضحالة ما يقدمه التلفزيون واستخفافه بعقول المشاهدين ، كما قلت ، كيف يمكن أن يسكت التلفزيون الاردني في وجه هذا الطوفان الذي تجلبه الينا الاطباق اللاقطة فوق اسطح عمان؟ وبالتالي فان حضور هذه الفلسفة واستخدامها معياراً لما يقدمه التلفزيون يطرح علينا مسألة ملحة لتحصين اداتنا الثقافية والاعلامية ، وبتحصينها نحصن عقل مواطنينا من غزو هذه الاطباق اللاقطة اذا لم يكن بامكاننا أن نحصن انفسنا فنياً من هذه التقنية التي لا يمكن الهرب منها . ولكنني اعتقد أن الهرب منها او النجاة من غزوها تتطلب بأن نقدم ، نحن ، مادة تحصن عقل المواطن . كنت اتمنى لو اثيرت هذه الاشكالية .

أما بشأن الموضوع الخاص بأداء المرأة ، الملاحظ أن النشاط النسائي في الاردن محصور في النخبة النسائية ، الثقافية أو الاجتماعية ، بينما نجد أن الاكثرية الساحقة من النساء في مجتمعنا ، العاملات داخل البيت او خارجه ، لا تنتمي الى هذه النخبة رغم انها الاكثر عملاً وانتاجاً ، والاكثر معاناة من واقع حرمانها من المشاركة السياسية والثقافية . أتساءل هنا لماذا هذه الفجوة بين الحركة النسائية وبين اكثرية النساء العاملات ؟ اعتقد ان هذه المسألة تخص علاقة الثقافي بما هو اجتماعي واقتصادي .

واسمحوا لي أن أقول ان صورة المرأة في الثقافة السائدة هي صورة دونية لا بل أن الثقافة السائدة تجعل احياناً من المرأة شيئاً لا انسانياً ، اي تشييء المرأة . في ظل هذا الوضع أنا أقول بأن الثقافة تتغير ، ولكن كيف؟ للثقافة بالذات أثر في تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن لهذا الاخير أثراً في تغيير الثقافة . وأنا اعتقد ان المدخل الصحيح لتغيير واقع المرأة بحيث تعامل كانسان وتتمتع بحقوق الانسان هو العمل من المدخل الثقافي بصلته بالاجتماعي والاقتصادي . وطالما ان الديمقراطية لا تترجم الى تغيير في الثقافة والاقتصاد والاجتماع ، فان ازدياد عدد النساء في الوزارة أو في مجلس النواب لن يغير شيئاً .





**السيد فؤاد حسين :**

شكراً معالي الرئيس . لضيق الوقت ، ستقتصر مداخلتي على ورقة الصحافة ، فهي الورقة التي قالت الكثير لكنها لم تقل شيئاً ، مع احترامي للاستاذ سليمان القضاة . الاستاذ سليمان بحكم موقعه كنقيب للصحفيين ورئيس تحرير أهم صحيفة يومية في الاردن ، مطلع على تفاصيل التفاصيل ، ولكنه خرج من معالجة الحاضر بالاتكاء على التاريخ واستعراض تطور الصحافة الاردنية . وأظن اننا كنا بحاجة الى معالجة مدى تأثير وتأثر الصحافة الاردنية بالعملية الديمقراطية .

في البداية الاستاذ سليمان يقول أن تشريع الصحافة الاردنية لم يواكب حتى الآن المستوى المتقدم لصحافتنا . من خلال تجربتي سواء في الاعلام الرسمي ، او في الصحافة اليومية والحزبية وصلت الى قناعة أن المشكلة في الصحافة الاردنية ليست في التشريع ، حتى لو كانت لدينا تشريعات افضل من اي بلد ديمقراطي في العالم . نعم نحن دخلنا مرحلة الديمقراطية لكن القائمين على الصحافة الاردنية هم الشخوص ذاتها التي كانت قائمة على الصحافة في عهد الاحكام العرفية ، لذا لم يتغير شيء على ديمقراطية وحرية الصحافة الاردنية .

مسألة اخرى اشار اليها الاستاذ سليمان وهي ان نقاطاً ايجابية في التشريع سهلت عملية منح التراخيص ، نعم قانون المطبوعات والنشر الجديد فتح باب التراخيص لاصدارات صحفية جديدة ، ولكن الاستاذ سليمان تجاهل المعوقات التي وضعتها الحكومة لامتصاص المضمون الايجابي لهذا التشريع من خلال زيادة الجمارك على ورق الصحف بنسبة ٣٠٪ مما أوجد عائقاً امام الصحافة الحزبية او الصحافة الجديدة ، اضافة الى قضية الاعلانات الحكومية في الصحف . حتى الآن ما تزال الحكومة تحصر هذه الاعلانات فقط في الثلاث صحف اليومية مما يحرم الصحافة الحزبية او الصحافة المعارضة من كثير من مصادر التمويل الممكنة .

القضية الاخيرة ، اكد الاستاذ سليمان ان الصحافة سجلت تقدماً ملموساً في كافة المجالات التحريرية والفنية ، وطالب بادخال عناصر ودماء جديدة للصحافة وهو يعلم ، كرئيس تحرير (وهو ليس مسؤولاً عن ذلك) ، بأن الصحافة الاردنية عندنا اصبحت اقطاعيات لا تسمح لاحد بالدخول الى القلعة الا لمن كان موالياً ولأسباب لا علاقة لها بالكفاءة . وأخيراً استهجن ما ورد في السطر الاخير من الورقة حين يقول فنحن لدنيا الكثير الكثير من الديمقراطية . فأين هذه الديمقراطية؟ وشكراً لكم .

**السيد رمضان رواشدة :**

شكراً سيدي الرئيس . عندي ملاحظات سريعة على ورقة الاستاذ سليمان القضاة .

فيما يتعلق بالصحف الحزبية ، خلت الورقة من الاشارة الى تقييم الصحف الحزبية رغم مرور عام ونصف تقريباً على صدور اغلب هذه الصحف وبعضها صدر قبل ذلك بتراخيص خارجية منذ ١٩٩٠ . من المشكلات التي تعاني منها الصحف الحزبية منع الاعلان الحكومي عنها ، وهذا ينفي مقولة التعددية لأن هناك تعددية سياسية في البلد ولا يوجد ترجمة لها في سلوك الحكومة مع الصحف الحزبية بشأن الاعلانات . وحول قضية حق الصحفي في الحصول على المعلومات ، الوزير يفضل ان يعطي « الرأي » او الصحف الرسمية الاخرى على أن يعطي الصحف الحزبية ، مثال ذلك ، بعثنا لاحد الوزراء قبل فترة بمجموعة اسئلة ، وبقي اكثر من شهر لا يجيب عنها حتى فوجئنا بالوزير يجري مقابلة مع صحيفة يومية ويجيب فيها عن بعض الاسئلة التي وجهت له ولم يجب عنها .

مسألة اخرى تتعلق بحرمان الصحفيين الذين يعملون في الصحف الحزبية من الانتساب الى نقابة الصحفيين رغم وجود استشارتين قانونيتين احدهما من أهم المحامين في البلد الاستاذ ابراهيم بكر تقول أنه يحق للعاملين في الصحف الحزبية والمؤسسات الصحفية الانتساب الى النقابة . أيضاً ، أنا أرى بأن قانون نقابة الصحفيين بحاجة الى تعديل لأنه قانون وضع في مرحلة الاحكام العرفية لخدمة اغراض تلك المرحلة عام ١٩٨٣ . ولقد تجاهلت ورقة العمل المحاولات الصحفية الجريئة في بداية الثمانينات لتطوير صحافة اردنية حرة ، وكان عندنا آنذاك مجلة حاولت ان تتحدث عن الفساد الاّ انها عطلت بعد عشرين عدداً .

حقيقة ، تاريخ الصحافة الاردنيةغني بالانتهاكات الحكومية : عشرات الكتاب منذ ١٩٧٩ منعوا من الكتابة ، او فصلوا عن العمل او حجزت جوازات سفرهم ، او منعوا من السفر ، بالاضافة الى اقفال بعض الصحف وسحب تراخيص صحف اخرى ، والامثلة كثيرة وموثقة . فأي تقييم مضيء ذلك الذي يتحدث عنه الاستاذ سليمان القضاة . اما قولك ان الدستور لم يقيد الحرية الصحفية الا ضمن القانون او في مرحلة الاحكام العرفية أو الطوارىء ، ونحن كنا منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٠ تحت الاحكام العرفية فهذا يعني بأنه لم تكن هناك حرية صحفية طيلة تلك الفترة . وشكراً .

**د . خليل شما :**

شكراً للجميع . لست بمعرض الدفاع عن الديمقراطية الاردنية ، ولكن عجبي ان الكثير من الساسة والمفكرين والمحللين لدى تقييمهم للديمقراطية الاردنية يقتربون جداً من دائرة التباكي ، وكأن المسار الديمقراطي قاب قوسين او ادنى من الانفجار ، متناسين بذلك كيف تعيش الجماهير العربية في اكثر البلدان العربية ظروف الاستبداد والتعسف والانهيار وغيرها من الظروف الشاذة ، ظروف ينعدم فيها ابسط قواعد احترام الانسان وحقه بالتعبير ناهيك عن حرية





التنظيم السياسي والتنظيم المهني . حقيقة يجب فهم الديمقراطية بانها عملية لا بد ان تمر بمراحل تاريخية لان هناك الكثير من المتغيرات عربياً واقليمياً ودولياً تؤثر على وتيرة نمو الديمقراطية بحد ذاتها . قد يسأل احدكم : وماذا عن المقارنة بين مستوى الديمقراطية في الاردن وبين مستواها في البلدان المتقدمة نوعاً وكماً ايضاً؟ نعم هناك فارق نوعي وكمي بين المستويين ، ولكن لنتسائل كم من الوقت استغرقت هذه البلدان حتى وصلت الى مثل هذا المستوى من الديمقراطية . باخلاص ادعو الى رعاية هذا «الوليد» لانه بحاجة الى كثير من الاهتمام والدعم لكي ينمو بعيداً عن المصلحة الشخصية والمنافع الذاتية . وكي نبعده عن المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها ، فلا داعي للمغالاة في الانتقاد ، ودعونا نعالج الثغرات والمعوقات بحكمة ومن منطلق وحدة الصف الوطني ومصلحة الوطن الاردني ومصلحة الامة العربية والاسلامية ، وشكراً .

**د . سليمان صويص :**

شكراً . خير الكلام ما قل ودل ، أود أن اثني او اشكر الاستاذ ايمن مسنات على عرضه القيم عن التلفزيون الاردني ، ولدي سؤال موجه الى الاستاذ سليمان القضاة : قانون المطبوعات والنشر يحصر تعريف الصحفي في نقابة الصحفيين ، وقد تأسست منذ ما يزيد على العام جمعية حصلت على الترخيص اسمها جمعية الاعلاميين الاردنيين ، ما وضع اعضاء هذه الجمعية ، هل هم صحفيون ام لا ؟

وبشأن الحركة النسائية ، بدل أن يؤدي الاداء الديمقراطي الى تقوية الحركة النسائية في الانتشار بين النساء وارتقاء وعيهن اضعن ثلاث سنوات قيّمة أمام المحاكم ، واعتقد انه يجب القيام بنقد ذاتي حول هذه المسألة . واتفق مع ما ذكر بأن جزءاً كبيراً من المشكلة هو اطار الحركة النسائية نفسها ، على سبيل المثال ، الحركة النسائية لم تساند المرشحات اللواتي كن للاسف قليلات جداً في حملة انتخابات ١٩٩٣ . ارجو أن اسمع تعليقاً حول هذه النقطة ، وشكراً .

**السيد رسمي حمزة :**

شكراً سيدي الرئيس . سأبدأ في تعليقي على ورقة الا ستاذ سليمان القضاة ، واقول بأن وسائل اعلامنا لم تنجح ، لا من قريب ولا من بعيد ، في التعامل المرن مع المسيرة الديمقراطية التي بدأنا بها منذ ما يقارب الخمسة أعوام ، فوسائل توجيه الرأي في هذا البلد ، التلفزيون والصحف الثلاث الرئيسية فشلت . فشل التلفزيون قيّمه الاستاذ ايمن مسنات في ورقته الرائعة . وفشل وسائل الاعلام ، الوسائل المقروءة بالصحف اليومية في هذا البلد ، هذا الفشل

تبلور من خلال كتاب أعمدتها الذين ما ترددوا أبداً في الانتقاص من هذه المسيرة ، والانتقاص من دور الاحزاب ، والانتقاص من مسيرة الحزبيين ورموز الحزبية وعدم اظهار دورها الفعال في المجتمع وتهميش هذا الدور ، هذا بخصوص الصحافة التي ، اضافة الى ذلك ، على المستوى العام هي ناقلة للخبر وليست صانعة له .

أما القضية الاخرى التي ارغب بالتعليق عليها فهي موضوع المرأة الذي تناولته ورقتا د . عيدة والاستاذة أسمى . الاتحاد النسائي الاردني فشل ايضاً في التعامل مع قضية المرأة . عندما نتحدث عن المرأة ، عن اي امرأة في الاردن نتحدث؟ عن المرأة في عمان ، او في مراكز المحافظات؟ اين دور المرأة الريفية في المسيرة التي يطمح اليها الاتحاد النسائي الاردني؟ الدستور الاردني يكفل حقوق المرأة عندنا بشكل كامل . القضية تتوقف على دور المرأة في الاتحاد النسائي في بلورة النشاطات التي توصله الى المرأة الريفية والتي تشكل ٧٠٪ من مجموع النساء في الاردن ، وهؤلاء يفتقدن الى البرامج ، يفتقدن الى التوجيه ، يفتقدن الى الرعاية النسائية التي توجه آراءهن . وباعتقادي المشكلة تكمن في المرأة التي عليها حل مشاكلها ، وليس على الرجل أن يفكر في ذلك ، وشكراً .

**د . محمد بن محفوظ :**

شكراً سيدي الرئيس . الحقيقة بعدما استمعت الى ورقات امس واليوم بدأت اشعر أو يساورني شيء من القلق . لا اقول اني قلق لانني موجود بينكم ، بالعكس ، هذا مصدر انشراح بالنسبة لي ، بل مصدر هذا القلق هو أني بدأت اخشى على التجربة الديمقراطية الاردنية ، والسبب في ذلك هو أني بدأت اشعر بأن التجربة الاردنية تنطلق من مفهوم محدد بالنسبة للديمقراطية هو مفهوم تنظيمي ومفهوم مشاركة ، وهو أول مفهوم ظهر عند اليونان بالنسبة للديمقراطية . ولكن بعد ذلك وقع اثراء المفهوم الديمقراطي بعدة معايير وبعدة ضوابط ، حتى أن الديمقراطية اصبحت بالاضافة الى كونها ، آلية حكم ، أصبحت فلسفة ، وفلسفة عميقة وشاملة لجميع مقتضيات الحياة . والذي اخشاه اكثر من اي شيء هو أن يدخل الاردن الحبيب في تجربة ديمقراطية مبتورة من اساسها تظهر بمستوى التجربة اللبنانية وليس بمستوى التجارب الديمقراطية الحديثة .

لذلك من هذا المنطلق ومن هذه الفلسفة ، اعتقد ان جميع الورقات التي قدمت نهار اليوم ورقات تشكو من هذه العيوب . فالورقة التي قدمت بالنسبة لوسائل الاعلام قدمت لنا حصيلة عن التجربة الاردنية ومعوقاتها ، وهو مجهود يشكر عليه اصحابه ، من اجتهد واصاب فله اجران ومن اجتهد ولم يصب فله اجر واحد ، لكن هذه الورقات انتهت بالنسبة لوسائل





الاعلام باقتراح محدد هو تقديم فلسفة يمكن ان نقيّم بها الوسائل الاعلامية او العمل الاعلامي . وللتذكير فاني اقول ان الديمقراطية من جملة المؤسسات والمرتكزات التي تعتمد على الحرية ، حرية الوجدان ، حرية الرأي ، حرية التعبير . فاذا ما قلنا ان الثقافة أو الانتاج الاعلامي يفتقر الى فلسفة تكون بمثابة الضوابط لهذا الانتاج ، فالشيء الذي اخشاه هو ان تكون فلسفة احادية تضرب حرية الرأي ، وتضرب حرية التعبير ، وتضرب حرية الوجدان ، ولا تستطيع الديمقراطية من ثم ان تتحقق ، هذا من ناحية . من ناحية ثانية اشاطر الرأي د . الشياب عندما قال ان الاطباق المنتشرة فوق السطوح اصبحت بالفعل تشكل آليات ووسائل ضخمة لتلقي الخبر والاعلان الى غير ذلك ، لكن اختلف معه بالنسبة للضوابط ، فأقول ان هذه الفلسفة ، لو نجحنا في تحديد معالمها ومبادئها واسسها فانها ، ستكون بمثابة كرسي الرمل الذي يأتي عليه الطوفان فيجره جرة واحدة ولا يبقى منه شيئاً .

المسألة الثانية التي اشعر حولها بالقلق ربما بشيء من صدمة نفسية هي قضية المرأة . كنت اعتقد ان قضية المرأة ، كما قالت الاستاذة اسمى خضر ، هي قضية تتمثل في قيمة اساسية هي قيمة المساواة . لكني كنت اترقب ان تتولى الاستاذة اسمى خضر تحديد معنى المساواة بصورة عملية بالنسبة للمرأة الاردنية ، تحديده من الناحية القانونية في جميع المجالات ، وتحديده من الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية ومن الناحية الوظيفية الى غير ذلك من المسائل ، لكني اقر واعترف أنني بالرغم من اني كنت استمع اليها بكل انتباه ، فاني لم اجد شيئاً من هذا القبيل ، وهو ما يفسر بعض المداخلات التي قالت ان الاتحاد النسائي الاردني قد فشل في استقطاب واثارة اهتمام جل النساء الاردنيات . وشكراً .

**د . نظام عساف :**

شكراً معالي الرئيس ، شكراً لاصحاب الاوراق والمعقبين . أود أن أتوقف امام فكرة واحدة وهي في اعتقادي الاشكالية الكبرى في الاداء الاعلامي في كافة البلدان بما فيه الاردن ، من منظور ديمقراطي هذه الاشكالية تكمن في هيمنة النهج الايديولوجي في عرض وتقديم مجريات الحياة كما هي في رأس اصحابها لا كما هي في الواقع .

والاشكالية من زاوية اخرى تكمن في ضعف النهج العلمي في تعاطي وسائل الاتصال الجماهيري مع معطيات الحياة والنشاط المجتمعي ، بمعنى ان هناك ميلاً عاماً واتجاهاً سائداً في الاداء الاعلامي ، وهنا اقصد الرسمي وغير الرسمي ، غالباً ما يصوغ نفسه مشبعاً بالاشعاعات الايديولوجية ، ولو توقفنا أمام عرض وسائل الاعلام لمجريات الاحداث المؤلمة والمفجعة باليمن لتأكدنا بأن هناك مسحات ايديولوجية تسبق تصوير ما يجري ، مثال ذلك الحديث عن قوات حكومية وقوات انفصالية . لماذا لا يعرض الوضع كما هو ، فنقول نحن بناءً على كذا وكذا مع

هذا الطرف؟ لكن بمجرد ان نستخدم هذه الاوصاف ، معنى ذلك اننا اردنا مسبقاً أن نقول للمتلقي من خلال عرض المعطيات فكرة اخرى .

من هنا في اعتقادي ان تطور اي مجتمع باتجاه التقدم والعدالة والمساواة ، وهذا غير ممكن دون اشاعة النهج الديمقراطي ، يحتاج الى اداء اعلامي تنزع عنه الصبغة الايديولوجية . واعتقد أن ميل التطور المجتمعي على المستوى العالمي بشكل عام ينزع بهذا الاتجاه . وشكراً .

**السيد غسان عبد الخالق :**

شكراً سيدي الرئيس . طبعاً في البداية اشكر المتحدثين والمعقبين . كان بودي ان اطرح بعض التساؤلات فيما يتعلق بورقة الاستاذ سليمان القضاة . وساكتفي بالتساؤل حول أن رأس المال قد اتجه في سنوات سابقة للاستثمار في مجال التعليم ، وكان حقل الصحافة والاعلام في كليات المجتمع من الحقول الاساسية التي استأثرت بهذا الاستثمار ، واعتقد بأنه قد تم التغرير بمئات لا بل بآلاف الطلبة في الاردن اثناء دراسة هذا المساق فكانت النتيجة هي البطالة الفادحة التي استشرت في اوساط خريجي الصحافة والاعلام وكليات المجتمع ، ثم عانى طلاب وخريجو كلية الصحافة في جامعة اليرموك من المشكلة ذاتها مما دفعني للتساؤل عن الدور الذي قامت به نقابة الصحفيين في ترشيد تدريس هذا المساق والحيلولة دون البطالة المتفشية والمستفحلة في وسط هذا التخصص .

أما في يتعلق بورقة الاستاذ ايمن مسنات ، أود أن اتساءل تساؤلاً قد يكون مضونه اخلاقياً وانسانياً : ان كنا نتفق على ان احد اهم معيقات العمل في مؤسسة التلفزيون هو قصور طاقمها الوظيفي عن تفهم طبيعة المرحلة الاعلامية الجديدة ، فما الكيفية وما الآلية أو الطريقة لاعادة هيكلة هذه المؤسسة دون ان تجور على الطاقم الوظيفي الموجود الآن؟ انا لا استطيع ، انسانياً ، ان اقول لموظف التلفزيون الذي هو ضحية فلسفة ما سابقة بالنهاية ، لا استطيع ان اقول له اريد أن احيلك على التقاعد وآتي بغيرك . كيف يمكن ان نحقق هذه المعادلة ، ندفع بهذا الموظف القديم او الكادر القديم الى مواكبة الفلسفة الاعلامية الجديدة ، ونطعم هذه المؤسسة الاعلامية بفلسفة وبامكانيات جيدة؟ هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ما القناة التي تقترحها وما الاسلوب الذي تراه مناسباً لفتح حوار بين التلفزيون والناس؟ كيف يمكن ان تكون هناك علاقة ارسال واستقبال متبادلة ، هل عن طريق استبيانات يقوم التلفزيون بتوجيهها للرأي العام؟ هل عن طريق مراكز دراسات متخصصة؟ هل عن طريق مسابقات يقوم التلفزيون بالاعلان عنها لاختيار الأنسب والأفضل؟ وشكراً .





**السيد أمين ذياب :**

الاذاعة والتلفزيون ، اضافة الى المساجد ، وكثير من المنتديات بل والجامعات ، تضع اشارة ممنوع على كلمة معتزلة ، ماذا يعني ذلك؟ اصلاً هل هناك تلازم ضروري بين الديمقراطية وبين حرية التعبير عن الرأي والفكر؟ نظرياً نعم ، واقعياً لا . الغرب العريق في الديمقراطية الا يضع اشارة ممنوع على كثير من الآراء والافكار؟ الجواب نعم . نتابع . القضية التي نعانيها نحن منذ أن تسلم الغرب قيادة العالم وأشاع القيم الاستهلاكية الغربية هي وجود الانسان المستلب ، الانسان الذي لا يملك ان يعبر عن ارادته وسيادته ، هذه قضية كبرى .

سأعود الى قضية النساء ، ورقتا السيدتين الكريمتين تبحث اشكالية المرأة والعمل السياسي . بصراحة يفهم من الورقتين ان العمل السياسي محصور بباشره (٢٥) من مجلس الوزراء و (١٢٠) من مجلس الامة ( الاعيان والنواب) ، ارى أن هذه القضية ليست صحيحة مطلقاً . العمل السياسي ليس فقط تحت قبة البرلمان ، العمل السياسي ليس وزارة ، العمل السياسي عمل انساني يباشره الانسان اينما كان ، ولذلك اذا لم يتحول العمل السياسي الى عمل انساني لا يحتاج الى ترخيص أو موافقة من احد ، فلن تستطيع الامة ان تأخذ مكانها اللائق تحت الشمس .

الواقع في قضية النساء ، سأضرب مثل سيدة من الاسماعيلية اسمها اروى الصليحية ، أثرت في الحياة السياسية في الاسماعيلية في اليمن بل وفي مصر الفاطمية ، وكانت قائدة الدولة الصليحية في اليمن . الواقع أنها ماطلبت من أحد او من قبيلة اذناً ان تكون هي القائدة ، هي قررت بنفسها . يظهر ان الاخوات عندنا عاجزات عن حب الناس . وشكراً .

**السيد حسن عبدالله :**

لا اريد أن اعقب طويلاً ، مداخلة بسيطة في موضوع المرأة . كنا قد اجرينا دراسة في مديرية الابحاث في مجلس الامة عن واقع المرأة في الانتخابات النيابية . بعض الزملاء المشاركين نحوا باللائمة على الاتحاد النسائي ، لكن الاستطلاع اظهر بأن تنمية الوعي عند المرأة تقع على عاتق وسائل الاعلام بالدرجة الاولى ، وجاء الاتحاد النسائي بالدرجة السادسة . لكن اقول بما أنه ليس هنالك حزب في الاردن يمكن أن يوصل المرأة الى قبة البرلمان من خلال قائمة ، فاعتقد ان علينا في الوضع الحالي ، وفي ظل وجود نظام المقاعد النيابية المخصصة للاقليات ، اذاً لا بأس من تخصيص بعض المقاعد للمرأة حتى تصل الى قبة البرلمان . وباعتقادي ان العقد القادم او الذي يليه ، اذا لم يكن هناك نظام الكوتا ، لن تصل المرأة الى البرلمان لان المشكلة ليست مشكلة المرأة فقط ، وكما ذكرت د . عيدة المطلق فالمرأة هي جزء من المشكلة وهي جزء من الحل ايضاً ، المشكلة ايضاً مشكلة الرجل ومشكلة بنية المجتمع الاردني الذي لم يعط المرأة

الدور الصحيح في الحياة السياسية ، لذلك اقترح تخصيص مقاعد للمرأة حتى تصل الى قبة البرلمان . وشكراً .

**د . عيدة المطلق :**

ساحاول ان اختصر بشدة فهناك احدى عشرة مداخلة حول موضوع المرأة . لكن هناك مواضيع اخرى حول موضوع الاتحاد النسائي ، وحول صورة المرأة ما بين النجومية والنخبوية ، ثم مسألة القانون ، ومداخلة السيدة خديجة الحباشنة حول منهجية الورقة .

ابدأ بموضوع ثنائية دور المرأة ما بين النجومية والنخبوية . الحقيقة د . عويضة ، ارجو ان تسمع هذا التعقيب ، ان ما يؤلمني كأحدى المشاركات في الحركة النسائية ، منذ فترة طويلة هي المواقف المسبقة عند كثير من افراد المجتمع حول «تسليط الحركة النسائية» . أنا لا استطيع أن أرى ، رغم انني داخل الحركة النسائية ، أن ارى هذه النجومية التي تتحدث عنها . انا متفقة ان هناك بعض الشخصيات التي تحاول ان تفرز نفسها على أساس النجومية ، ولكن هذه الشخصيات ليست في اطار الحركة النسائية ، انما موجودة بشكل طبيعي في كل المستويات الاجتماعية وكل التنظيمات الجماهيرية وتمثل الطيف الاجتماعي والطيف الثقافي الموجود . والحركة النسائية ليست استثناء ، انما ما يميز الحركة النسائية انها كانت منسجمة مع طبيعة التطور الاجتماعي ، وبالتالي لو كان تطورها ثورياً وانقلابياً على قيم المجتمع ، تأكد د . عويضة وباقي الاخوة والاخ ابو هلالة لحققت انجازات اكثر مما حققت ، لكن مقتل العمل النسائي انه كان بطيئاً ومنسجماً مع آليات التغيير التي كانت سائدة . وبما أن آليات التغيير القديمة لم تستطع ان تغير المجتمع فما بالك بأن تغير واقع المرأة ، وهو واقع مليء ومتخم بالمشكلات وبالقضايا الحساسة .

جانب آخر ، موضوع النخبوية دائماً يربطه الناس بالتي عندها شيء من القدرة على هذا العمل ، لا اعني اننا ننكر دور الطبقات الاجتماعية الاخرى أو ندعو لأن لا تنتشر الحركة النسائية ، لا ، يجب ان تمتد ، لكن هذا الانتشار وتنظيم الجماهير النسائية يحتاج الى آلية شرعية ، هذه الآلية الشرعية لا يوفرها لا نظام الاتحاد النسائي الاردني العام ولا نظام الاتحاد النسائي الاردني ، اذاً نحن محكومون بسقوف تشريعية . انت لا تستطيع ان تفرض على أي قطاع اجتماعي ان ينظم اليك الا اذا طورت تشريعات محددة بحيث تستجيب لاحتياجات هذه القطاعات .

أما قضية الاتحاد النسائي فإن جميع الذين داخلوا تحدثوا من موقع المطل من الخارج او من مكان مرتفع . المسألة ليست خلافاً مع حركة التيار الاسلامي ، ولا نقبل ان يكون هناك





عزل لأي تيار سياسي وخاصة أن القضية اثيرت ونحن في فجر الديمقراطية ، ولا نقبل أن نهمش اي تيار . لكن المسألة كانت تدخل الحكومة في تفسير مادة قانونية تفسيراً حمل معايير مزدوجة ، فما قبل في عمان رفض في اربد ، وبالصدفة كان القبول لميثاق الحركة الاسلامية ، واقول أراد صانع القرار في ذلك الحين ان ينافق ولا استطيع ان اقول غير هذه الكلمة في هذا المحفل ، اراد ان ينافق الحركة الاسلامية بان ثبت عضوية العضوات المستقلات في التيار الاسلامي وشطب عضوية التيار العام الذي لا ينتمي الى أى تيار آخر في الشمال ، علماً بأن انتساب عضوات الشمال قد تم منذ بداية الاتحاد النسائي ، لكنه خشي ان لا يصب في مصابيحه الانتخابية المسقبلية فشطب هذا التيار لحساب مصالح مستقبلية .

هذا هو الواقع ، لم يكن موقفنا اعتراضاً او قمعاً للحركة الاسلامية ، كان انتصاراً لحق المواطنات الاعضاء في الاتحاد النسائي . من هنا دخلنا في المحاكم ولم نعترض على وجود التيار الاسلامي بل نحن الذين عدلنا النظام ليستوعب كافة التيارات السياسية وكافة القطاعات الاجتماعية ، نحن الذين كنا قائمين في ذلك الحين عدلنا النظام ولم نستطع ان نعدل القانون لان تعديل القانون ليس في ايدينا نحن ، عدلنا النظام وفتحنا الابواب ، ونظمنا الاطر التي يمكن أن تنتسب النساء اليها ، فنجحنا بذلك بان انتظم في صفوف الاتحاد بعد هذا التعديل (١٢) الف امرأة خلال ستة شهور ، اذاً ، استوعبنا اليسار واليمين ، استوعبنا الاسلاميين والقوميين واستوعبنا الريفيات وغير ذلك .

النقطة الاخيرة ، سوف اعطيها بعض العناية ، قضية ملاحظة السيدة خديجة ، الحقيقة انا اشكرك على الملاحظات ، لكن لا ضير في النظرية يا أخت خديجة . كما تعلمين ، في اي كتابات ذهنية يجب ان تنطلقي من النظرية حتى تعطي لسياق الكتابة ولسياق الموضوع بعداً توجيهياً ، وبالتالي بدأنا بموضوع التعريفات . الحقيقة لاغراض ورقة لا بد من اثارة قضايا ، وبالتالي يستذكر الباحث المنهج الذي يخدم غرض اثارة هذه القضايا ، اما شروط الموقف السياسي لدى المرأة الاردنية ما هي؟ ثقافة التغيير تأتي من ثقافة المشاركة . عندما يصل الرقي الثقافي في المجتمع الى دمج الناس في ثقافة المشاركة عندها يكون التغيير ، وهذه هي ثقافة التغيير ، وشكراً .

**السيد سليمان القضاة :**

شكراً . باختصار معظم الملاحظات التي وردت على الورقة قيمة جداً ، واعتقد ان كل ملاحظة تحتاج الى ورقة لمناقشتها ، وهذا قد يبرر في الواقع لماذا تناولت رؤوس موضوعات في ورقتي لأن العنوان عام والموضوع خطير ، ولا ابالغ اذا قلت انه يمس كل جوانب حياتنا سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية . انما اريد ان اصنف الملاحظات التي وردت

حسب موضوعاتها ، بعضها تناول الصحافة الاردنية ودورها ، وللأسف البعض ربط بين ما قلته عن الصحافة وبين ما لم اقله عن الاعلام . وبالمناسبة ما ذكر عن الاعلام ، أنا اقر جزءاً كبيراً منه ، لكن بما يخص الصحافة من واجبي كنقيب للصحفيين ان ادافع عن الصحافة ، ادافع عن ايجابياتها وانقد سلبياتها ، ولكن لا اريد ان نجد انفسنا في وضع ما ذكرته في ورقتي ، وضع الوعي المزيف الذي تجرنا اليه وسائل الاعلام بمعنى ان نتناول الظواهر ونبتعد عن الجوهر .

ما قيل من نقد وسلبيات عن الصحف الاردنية في ادائها وما نقوم به فيه كثير من الصح ، وأنا اتمنى فعلاً ان نخرج بصحافتنا الى المستوى الذي ينهي كل هذه السلبيات ، لكن ايضاً أردت ان ابين ان الصحافة لوحدها لا تستطيع ان تغير من نفسها اذا لم تغير الظروف الموضوعية والذاتية وفي مقدمتها الاطار التشريعي ، لانه بدون قانون عصري لا يمكن لصحافة عصرية ان تقوم بغض النظر عن من يقوم على هذه الصحافة . وبالمناسبة هناك كثير من الاحكام كان فيها نوع من الظلم والتجني سواء ما قيل بحق الصحفيين او ما قيل بحق رؤساء التحرير ، كما قلت ليست هذه هي المشكلة ، المشكلة هي العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والمهنية القائمة والتي ما زالت قائمة حتى هذه اللحظة في كثير من مؤسساتنا الصحفية وايضاً في الاعلام .

وبما يخص ما ذكره الاستاذ سليم الزعبي من ان الورقة تمجد الصحافة وتمتدح عهدها الزاهر . . الخ ، انا لم امتدح الصحافة ، حاولت ان احلل مراحل تطورها ، وكيف وصلت الى هذا المستوى ، وما علاقة ذلك بكل الظروف التي تحيط بها . الذين عايشوا مرحلة الديمقراطية وعايشوا المرحلة التي سبقتها يعرفون تماماً التطور الذي حدث في الصحافة .

كنت اتمنى فعلاً لو ان احد المناقشين أشار الى ملكية الدولة لاسهم الصحف الرئيسية . بالارقام ، الدولة تمتلك ٦٢٪ من اسهم جريدة الرأي وتمتلك ٦٧٪ من اسهم جريدة الشعب وتمتلك ٤٥٪ من اسهم جريدة الدستور . كيف يمكن اذاً فصل هذه الصحف عن الحكومة وكيف يمكن ان تكون علاقة الحكومة بها؟

وبشأن نقابة الصحفيين واتهامها بانها تطفش وتمنع . الحقيقة ان النقابة وهي ليست جمعية ، محكومة بقانون ، والقانون بحاجة الى تعديل ، والذي يعدله ليست نقابة الصحفيين وانما السلطة التشريعية ، دورنا نحن كنقابة اننا نسعى الى تعديل ، القانون ونضع التعديلات اللازمة .

الجانب الآخر الذي تناوله الاخوة هو البطالة ، الاستاذ غسان عبد الخالق ، قضية البطالة نشأت عن سياسات تعليمية خاطئة سواء في كليات المجتمع او في كلية صحافة جامعة اليرموك دون النظر الى حاجة المؤسسات الاعلامية والصحفية الى الكفاءات . للأسف الشديد لا بد ان اقول ان كليات المجتمع لا تستطيع أن تؤهل محررين ومهنيين وصحفيين للعمل في





صحيفة . وحتى الآن ، الاتجاه العام في العديد من جامعات العالم هو أن مرحلة البكالوريوس لا تكفي ايضاً لتأهيل الطالب او الخريج حتى يمارس مهنة الصحافة .

وبالنسبة للعوائق الموجودة امام الصحف الحزبية وتجربة هذه الصحافة ، اعتقد انه من المبكر جداً ان نقيّم هذه التجربة ولم يمض عليها ربما شهر . وإذا اردنا ان نقيم الصحافة الحزبية فيجب ان نقيّم تجربة الاحزاب ذاتها لان العملية مترابطة . العوائق التي ذكرها الاستاذ رمضان رواشدة صحيحة ، منها حجب الاعلانات الحكومية ، وحجب المعلومات ايضاً ، وبالمناسبة ليس عن الصحافة الحزبية وحدها وانما ، عن كل الصحافة ، بما فاقم اشكالية كبرى موجودة تعاني منها كل الصحف ، اليومية والاسبوعية والحزبية . اجمالاً ارى اننا لا يجوز ان نحكم على ما هو امامنا بظاهره وشكله ، علينا ان نبحث عن الجوهر ونحاول ان نغير هذا الجوهر فتتغير معه ظواهر الامور . وشكراً .

**السيدة اسمى خضر :**

القضايا التي اثيرت ، كما هو الموضوع ، شديدة الاهمية ولا يمكن تغطية الاجابة عنها في وقت قصير ، ولكن باختصار شديد اقول ان هناك ازمة نص بالاضافة الى ازمة التطبيق ، ليس صحيحاً انه ليست لدينا ازمة نص . هناك ازمة نصوص تجاه قضية المرأة سواء في برامج الاحزاب ، او في الادبيات المتعلقة بموضوع الديمقراطية ، او في القوانين كما ذكر د . بن محفوظ ، وهناك دراسات معدة حول اوجه عدم المساواة في مختلف الميادين . الاستاذ طلال الرمحي غير موجود ولكنه ارسل ملاحظة تقول ان الاحصاءات التي اوردتها غير صحيحة ، وأن حزب «الوحدويون» الذي هو أمينه العام من الاحزاب التي فيها اعلى نسبة من النساء المؤسسات ، وأنه يوجد نساء في قيادته ، وهذا وارد في ورقتي ولكني لم اذكر الاسماء .

وحول اشارة الاستاذ خليل ان قضية المرأة غير منفصلة عن قضية المجتمع ، أنا أؤيد هذا الاتجاه تماماً ، ولكن لا نترك القضية للزمن لانه طالما هناك فارق الآن بين حالة المرأة في المجتمع وحالة الرجل من حيث التمايز في الموقع ، برغم الظلم الواقع على الاثنين ، يجب دعم وضع المرأة بشكل مركز وخاصة من قبل الهيئات النسائية والجهات المعنية والسلطات المختلفة ، ولن نصل الى حالة المساواة بمجرد ترك المسألة للزمن .

أما محورية قضية المرأة التي ذكرتها السيدة حباشنة أنا معها ، هي معيار حساس ودقيق لمدى الجدية في احترام المشاركة الفعلية وحقوق الانسان بدون تمييز في المجتمع ، والا فالشعارات حول حقوق الانسان والمساواة والمشاركة تبقى منقوصة وغير حقيقية .

د . النائب محمد عويضة ، الحقيقة انا معه في انه هناك نجومية لدى البعض ، ولكن احمل المسؤولية في حالة بعضها لوسائل الاعلام التي تخلق هذه النجومية . نحن عندنا في

الاتحاد النسائي ندعو وسائل الاعلام لنشاط في احدى القرى النائية او الاغوار او معان او المفرق او المخيمات لا يأتي احد لا التلفزيون ولا الاذاعة ولا مندوبو الصحف ، بينما عندما نعقدها في مثل هذا المكان يأتون جميعاً فيشاهدون النساء النخبة بينما لا يشاهدون النشاطات التي تجري في المواقع الشعبية وهذا جزء من المشكلة ، ولكن أؤكد بأن الاتحاد النسائي الاردني لديه عشرة فروع في عشر مدن غير عمان ولديه خمسة عشر مركزاً مختلفاً في المواقع الشعبية .

أما قصة الاتحاد النسائي ، أولاً ، المقصود هو الاتحاد النسائي الاردني العام الذي جرت فيها مشاكل وهو ، قانونياً ، اتحاد نوعي يضم مندوبات عن هيئات خيرية نسائية مسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية ، بينما الاتحاد الذي أمثلة هو اتحاد العضوية فيه فردية ، وهو الاقدم في التأسيس منذ ١٩٧٤ ، واجه بعض المشكلات مع الجهات الرسمية ، لكنه الآن موجود ويعمل بنشاط ، وعضويته مفتوحة لاي امرأة . الشروط : سن ١٨ سنة ، الموافقة على نظام الاتحاد والاشتراك ديناران فقط في السنة ، ومرحب بكل الاتجاهات التي تريد ان تساهم في عمل الاتحاد .

الاستاذ احمد قاسم وقوله ان المسؤولية هي مسؤولية بنات الجنس ، قطعاً هناك اولوية ، ولكن قضية المرأة قضية مجتمعية وليست قضية جنس ، هناك مصلحة اجتماعية عامة ، وتطور وضع المرأة يخدم المجتمع عموماً ، ويجب ان ينهض بهذه المهمة النساء والرجال معاً لا النساء لوحدهن ، وقد نجد أحياناً التأييد الرجالي لقضية ما أكثر فعالية من دور المرأة .

د . حسني الشياب ، انا معه ، هناك ثقافة سائدة ، وتغييرها شيء اساسي ، ولكن كيف؟ الادوات تأتي من خلال التشريع ، الاعلام ، التأهيل والتدريب ، العمل ، الحوار الفكري . . الخ ، لكن لا تتغير الثقافة بمجرد التركيز على مجال واحد فقط . اما عزلة الاتحادات عن النساء العاملات فهذا غير صحيح ، الاتحاد النسائي العام استقطب (١٢) الف امرأة في فترة محدودة ، ونحن خلال السنة الاخيرة استقطبنا ستة آلاف عضوة جديدة .

المشكلة لدينا ان الامكانيات القانونية والمادية وبنية الاتحاد التقنية ، من حيث توفر الامكانيات ، لا تسمح باستيعاب عمل جدي وحقيقي لمثل هذا العدد من المنتسبات الراغبات بالعمل .

د . سليمان صويص ، أنا معه أنه ضاع ثلاث سنوات امام المحاكم ، لكن لعلكم تلاحظون ان نسبة النساء في الاتحادين هي اعلى بكثير من مجموع هيئات عامة لعدد كبير من الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني .

الاستاذ امين ذياب ، آليات القيادة وآليات فرض النفس والديمقراطية ، هذه الامور مختلفة في المجتمع الحالي عما كانت عليه في التاريخ الذي تذكره .

أخيراً ، موضوع المرأة والديمقراطية يعكس مصلحة كل فئات المجتمع وليس المرأة فقط . أما





استعراض عدد الوزيرات والنائبات فلم يكن المقصود منه القول هذه هي الديمقراطية ، لا ، ولا هو العمل السياسي ، أنا مع الاستاذ امين ذياب بأن العمل السياسي عمل انساني يومي لا يحتاج الى اذن من احد يمارسه كل مواطن وكل انسان قادر عليه .

وختاماً ، فان التوجهات النظرية ليست هي التي تحرك الشارع ، انما يحركه أولويات حاجاته اليومية واهتماماته وقضاياه ، وأين تتحقق مصلحته على الصعيد الحضاري الثقافي الوطني وعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ، والمرأة جزء من هذا الواقع .

**السيد ايمن مسنات :**

الملاحظة الاولى توضيحاً لما قاله د . عويضة ، أنا لم اقل ان الاعلام يقوم بدور معوق للديمقراطية وانما قلت اولاً ، ان الاعلام بشكل عام لا يصنع الديمقراطية ، وثانياً ، ان الديمقراطية لا تصنع اعلاماً جيداً ، بمعنى ان العلاقة بين المفهومين ، الديمقراطية والاعلام ، اعمق من ان تكون تلقائية ميكانيكية .

وبشأن ملاحظات د . حسني الشياب ، صحيح انا لم اتعرض لتطبيقات وأمثلة حول قضايا سياسية ، فالمجال غير مناسب للدخول في التفاصيل . ولكن أود هنا الاشارة الى مفهوم خاطىء عند المعارضة سواء كانت حزبية ، أو نيابية ، لا يوجد تلفزيون في العالم يمكن أن يتحول الى منبر للمعارضة يضخ خطباً ومواقف سياسية معينة . وارضاء المعارضة أمر صعب ، وقد لاحظنا في مجلس النواب السابق ان نواباً كانوا يحتجون على عدم بث اجزاء من كلماتهم . لكن ماذا تختار وانت محكوم بوقت معين؟ ربما الحل هو عن طريق التخصص في تغطية اخبار البرلمان والمعارضة . ولو توحد النواب في كتل رئيسية فهذا يسهل العمل . ومن الضروري ايجاد اعلاميين وصحفيين مختصين لتغطية مختلف الجوانب التي تتعلق بالمعارضة . فلا يجدي أن نسمع الحكومة تتكلم والمعارضة تتكلم لاننا سنحصل على كلام . نحن بحاجة الى طريقة معينة في المعالجة ، ولكننا نفتقد الى التخصص . أما في الباقي فأنا أؤيدك .

وبالنسبة للاستاذ بن محفوظ حول مخاطر الفلسفة الاحادية ، لقد تعمدت كما لاحظتم عدم استخدام مصطلح سياسة اعلامية ، ولكني تكلمت عن فلسفة وهي مفتاح الرؤية الواضحة ، فلسنا هنا في اطار خط سياسي ، واذا تكلمنا بسياسات او بخط سياسي فهناك خطر الانزلاق في بعد احادي .

د . نظام عساف ، أنا معك في أن الايديولوجيا وهيمنتها تمثل تحد ، ولكن لا بد من التأكيد ان النظام الاعلامي المتطور وخاصة في مجال البث التلفزيوني وعبر الاقمار الصناعية يفرض ايديولوجيا ، الشكل يفرض ايديولوجيا بغض النظر عن المضامين ، وربما يتطلب هذا بحثاً ودراسة .

الاستاذ عبد الخالق ، بالتأكيد يجب أن لا نقدم موظفي التلفزيون كضحية ، ولكن يجب أن نؤهلهم ، ونعيد تأهيلهم ، في كل بلاد الدنيا ، حتى المديرين الكبار يتم اعادة تأهيلهم أمام تطور التقانة . وهناك عملية ضرورية هي رعاية واحترام الموظفين والتفاهم معهم . وربما تكون احدى مشاكل التلفزيون هي غياب الاتصال الدائم بين الادارة والموظفين ، وهم بالمناسبة يعتبرون كموظفين وليس كأعلاميين أو كصحفيين ولا يحق لهم الانتساب الى نقابة الصحفيين .

في التلفزيون عندنا كفاءات عالية ولكن لا يوجد اتصال بينهم . مثال ذلك ، أنا خلال سبع سنوات ونصف السنة في التلفزيون لم اشارك في اجتماع تقييم ، ولم اشاهد اجتماعاً يبحث في سياسة او فلسفة الاعلام .

أما كيف نقيم حواراً بين المشاهد والتلفزيون ؟ سأكون واضحاً بهذا الشأن . برأيي لا يوجد مشاهد عام ، لهذا استخدمت مصطلح الجماهير النوعية . المشاهد هو مواطن ، ولكن المواطنين ينتمون الى شرائح اجتماعية مختلفة . فأنا لا استطيع ان آخذ اي مواطن في الشارع واجري معه لقاء واعتبر أنه يمثل المشاهد . ولذلك فان من الاهمية بمكان تعريف من هو المشاهد ، وما موقعه السياسي والثقافي والاجتماعي . لهذا السبب تحدثنا عن تصنيفات للمشاهدين . لكن يجب التعامل بحذر مع الاستبيانات . فحتى يحكم انسان على برنامج معين يجب أن يكون لديه القدرة على تكوين رأي ، ولكننا نجد أحياناً أنه لا توجد عنده هذه الامكانية او لا توجد عنده معلومات او قدرة على التعبير . ولهذا ضروري تحديد طبيعة من تتعامل معهم من المشاهدين ، وأن لا تفرض اشكالية جبرية على طريقة هل أنت مع أو ضد؟ وشكراً .

**العين د . عبد اللطيف عربيات (رئيس الجلسة) :**

شكراً للجميع على صبرهم . هذه الندوات واللقاءات هي عمليات انعاش لتبادل الرأي لما فيه الخير العام . والحقيقة ، بين النص والتطبيق العملي يجب أن ننظر الى الواقع الاجتماعي والتغيير الاجتماعي . وعلينا أن ندرك ان التغيير الاجتماعي هو أبطأ انواع التغيير وهو اصعبها وأفضلها كذلك ، ولذا ينبغي ان نتحلى بالصبر ، وأن نعطي ، مع السعي الدؤوب ، فرصة للتطبيق دون استعجال للامور قبل أوانها . والتغيير الاجتماعي البطيء الصعب الافضل يحتاج الى جهد والى حرية مسؤولية ومعارضة مسؤولية وخدمات هادفة .

أود أيضاً أن أشير الى أهمية التقييم الخارجي بالاضافة الى التقييم الداخلي ، ونحن نعتز بمشاركة وتقييم الاخوة والاصدقاء الضيوف . كما لا بد من تثمين هذه الجلسة والتأكيد على المزيد من هذه اللقاءات ومن تبادل الرأي وتلاقح الافكار وكل ما من شأنه ترسيخ معاني الديمقراطية والحرية وتعاون الجميع وادراكهم ووعيهم لمتطلبات التغيير ، وشكراً لكم .



# الفصل الخامس

**رئيس الجلسة : معالي د . كامل ابو جابر ( الاردن ) .**

❐ **ورقة عمل : التجربة الديمقراطية الاردنية : رؤية عربية ،**
**د . محمد العجلاني (سورية) .**

❖ **تعقيب د . جهاد عودة (مصر) .**

❐ **ورقة عمل : الاسلام السياسي والديمقراطية ،**
**النائب د . محمد عويضة ( الاردن ) .**

❖ **تعقيب د . محمد بن محفوظ (تونس) .**

❐ **ورقة عمل : الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية ،**
**د . فهد الفانك ( الاردن ) .**

❖ **تعقيب د . فادية كيوان ( لبنان) .**

❐ **مناقشة عامة .**

# التجربة الديمقراطية الأردنية : نظرة من الخارج

*د . محمد العجلاني*

## تمهيد

للحكم على بلد بكونه ينتمي إلى الأسرة الديمقراطية أم لا ، يجب مراعاة الظروف التاريخية والزمنية المحيطة به . فالأردن ضمن محيطه الجغرافي والتحديات التي يواجهها ، وطول حدوده مع إسرائيل ، والضغط الاقتصادي الذي يتعرض له ، بالاضافة إلى الفترة الزمنية القصيرة في عمر الديمقراطية الأردنية ، نقول أنه قد حقق إنجازات مهمة ، فقد اختارت القيادات الأردنية وشعب الأردن الديمقراطية نهجاً إستراتيجياً ثابتاً ومبدئياً .

وهنا يجب أن لا تحكم الطبقة المثقفة الأردنية بسرعة وبدون مراجعة الظروف الداخلية والخارجية على على هذا التحول الديمقراطي وتقلل من شأنه .

وإنني لا أتفق أيضاً مع الذين يعزفون على وتر أن الديمقراطية كنظام سياسي لا يناسب مجتمعاتنا العربية . لقد تبدل العالم ، ونحن نعيش في عصر المعلوماتية ، والانفتاح الخارجي ، وكسر الحدود الجمركية ، كل ذلك يقودنا إلى التفكير فعلياً بأن حكم *الفرد أصبح غير قابل* للاستمرار ، وأن المؤسسات هي القاعدة والركيزة في الحكم . *فالأشخاص زائلون والمؤسسات* باقية .

هناك من يقول : هل الأردن بتكوينه العشائري والقبلي قابل لأن يستجيب لمفهوم الديمقراطية؟ الاجابة عن السؤال المطروح نعم ، وبكل تأكيد ، لأنه لا بد للعشيرة ، مع التطور الحاصل حالياً ، وسرعة المواصلات والاتصالات ، أن تنصهر تدريجياً وببطء في النسيج الوطني .

ألم يكن اليابان اقطاعياً ومتخلفاً ومزقاً في نهاية القرن التاسع عشر؟ ولماذا اختار هذا

البلد النهج الديمقراطي ، ونقل عن الغرب الكثير من المفاهيم لكي تتطابق مع واقعة ومجتمعه ، وها هو اليوم في عداد الدول الصناعية الكبرى . ثم نقول لأولئك الناس : هل لأن قسماً كبيراً من المجتمع الأردني عشائري ، هل يرفض هذا البلد العصرنة بمفهومها الحضاري الذي هو ملك للانسانية جمعاء؟

## الأردن . . ديمقراطية مميزة : العوامل المساعدة

رغم أن الأردن لم يعرف اللحظة الليبرالية التي عرفتها بلاد المشرق العربي : مصر وسوريا ولبنان والعراق ، فما الذي جعل الأردن متقدماً في تجربته ومميزاً عن تلك الدول؟

مهما كان التطور الذي حصل على مجتمعاتنا ومهما استخدمنا وسائل الاتصال الحديثة ، ، فإن بنية مجتمعاتنا العربية تبقى تقليدية تتأثر بالشخص الذي يحكمها ، وهذا راجع لكوننا قبل كل شيء شعباً عاطفياً ينجذب الفرد منا بشكل عفوي وتلقائي نحو الشخص الذي يحكمه . الشرعية الكاريزمية هي محور ثقافتنا ، ونحن لم نصل بعد إلى بنى دولة المؤسسات لنتكلم عن الشرعية العقلانية حيث يكون الولاء للمؤسسة وليس للفرد . هكذا كنا مع ناصر في الخمسينات والستينات والسبعينات والأمر نفسه تكرر مع صدام حسين في التسعينات .

### التسامح والحلم

التسامح والعفو عند المقدرة هي من مناقب الحسين في الحكم ، فلم يلجأ إلى العنف والتسلط والارهاب كأسلوب ، بل لجأ إلى الحوار والإنصات إلى مطالب الشعب كقاعدة اساسية في الحكم .

خيوطه تبقى موصولة حتى مع ألد أعدائه ، ويترك الأيام لتبرهن لهم على أنهم كانوا مخطئين في حقه ، وفي حق الشعب الأردني . فكثير من البعثيين والشيوعيين واللينينيين والمتطرفين ، حتى علي أبو نوار الضابط الذي حاول الانقلاب عليه سنة ١٩٥٧ لم يعدمه كما يحصل في العديد من البلدان العربية ، بل أفهمه على مر الأيام أنه على غير صواب بعد أن عفا عنه وأسند إليه منصباً هاماً في الدولة . كذلك فعل حتى مع خصومه من أبناء الأمة العربية . فمن كان يتخيل يوماً أن السيد أكرم الحوراني مؤسس الحزب الاشتراكي في سوريا والذي كان يدعو في الستينات إلى إسقاط نظام الملك حسين سيطلب اللجوء والاقامة في الأردن .

وحتى في أشد الأزمات التي عاشتها المملكة في الخمسينات لم يطلق الملك حسين





اليد لأجهزة أمنه ، كما يحصل في العديد من دول العالم الثالث عندما تهتز أركان الحكم للاقتصاص من معارضيه وبأشد أساليب العنف قسوة ، بل كان شديد الحرص أن يحاكم خصومه ضمن سيادة القانون وهيبة الدولة ، والتأكد من سلامة الاجراءات القانونية ، والحرص دائماً على إبقاء شعرة معاوية مع معارضيه .

العلاقة المباشرة للحسين مع شعبه أبقته على اطلاع كامل واهتمام بشؤون الرعية ، ولم يمارس حكمة من داخل الثكنات العسكرية كما فعل غيره من الزعماء ، وإنما حرص على اقامة التوازن في علاقاته بين أفراد شعبه الذي يخاطبه دائماً بعبارة « شعبي العزيز من مختلف المنابت والاتجاهات» ، وهذا دليل كاف على احترام الحاكم الأردني للتعددية والإيمان بمبدأ الديمقراطية كمنهج وأسلوب .

### الرعية

الشعب الأردني في غالبيته مسلم ينتمي إلى المذهب السني ، ويؤمن بعقيدة واحدة ، وهذا عامل مهم وضروري للاستقرار في شرق أوسط فسيفسائي التركيبة ، من العديد من الطوائف الدينية والأقليات العرقية .

ويقول ابن خلدون في هذا الصدد : إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تتحكم فيها دولة ، والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء ، وإن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الإنقضاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت .

بالإضافة إلى أن غالبية الشعب الأردني يدين بالأسلام كعقيدة ، هناك أقلية مسيحية جذورها آتية من قبائل عربية غسانية لا تتعدى نسبتها ٣٪ من الشعب الأردني ولها ممثلوها في البرلمان حيث يمثلها تسعة نواب ، أما الشركس فهم أقلية عرقية لا تتعدى ٢٪ استوطنت الأردن هرباً من الاضطهاد الروسي في أواخر القرن الثامن عشر ، ولها ثلاثة مقاعد نيابية . سياسة السلطة الأردنية تقوم دائماً على مراعاة الأقليات العرقية والدينية والحرص على اعطائها حقوقها بالكامل .

هذا الأساس بعدم القهر وعدم الانتقاص من حقوق المواطنة جعلت الرعية تحس وتشعر بإنتمائها للدولة رغم أن هناك بعض الفئات ما زالت تشكو من الانتقاص من حريتها . إن العدالة في توزيع الغنائم هي القانون ، والمساواة في توزيع الغنائم بين الرعية هي أساس مبادىء وجوهر الديمقراطية ، فالديمقراطية لا يمكن أن تزرع في مجتمع لا يقوم على العدل وفي ظل سلطة سياسية تقهر مجتمعها المدني .

## علاقة السلطة بالتيار الديني

لفهم الظاهرة الأردنية ، أقول بأن الملك أدرك واستوعب العامل الديني لدى الشعب الأردني ، ولم يكتف بكونه ينتمي إلى أسرة دينية من السلالة الهاشمية ليبرر حكمه ، بل سمح للتيارات الدينية المختلفة بالتعبير عن أفكارها وتنظيم نفسها وممارسة نشاطها مما مكنها من ايصال نواب عنها إلى مجلس الأمة ، وهذه ظاهرة تستحق الدراسة ، فلا يوجد حتى الآن ، غير اليمن في ظروف مختلفة ، أي بلد عربي سمح لنواب حركة سياسية اسلامية بالوصول إلى قبة البرلمان ،اما في الاردن فقد اعترف الحكم بها وسلّم بمشروعيتها كممثلة لقطاع هام من أبناء الشعب الأردني .

## المستوى العلمي والثقافي

لقد تحققت في الأردن في مجال التربية والتعليم وثبة عددية ونوعية مقارنة مع دول العالم الثالث والدول العربية وحتى بعض دول أوروبا الشرقية . ففي الأردن اليوم جامعات وكليات متخصصة (تزيد عدد الجامعات عن اثنتي عشرة جامعة لأربعة ملايين مواطن أردني ، وهناك الجامعات الحكومية والخاصة . وتنفق الدولة الكثير للحفاظ على مستوى رفيع لجامعاتها ، وتفتخر الأردن اليوم بأنها من الدول العربية القليلة التي فيها نسبة الأمية متدنية جداً .

التطور والنمو في مجال البنية التحتية في غنى عن الوصف ، ومقارنة مع الدول العربية الأخرى قطعت الأردن أشواطاً هامة في هذا المجال : الطرق الدولية والرئيسية والقروية ، وكهربة الريف ، والماء ووصوله بالأنابيب إلى كل بيت في كل قرية ، إضافة إلى سد الملك طلال ، وشبكات المياه الزراعية في أقنية الاغوار ، ومحطات التنقية وشبكات المجاري . وأدهشني في الأردن هذا العدد الكبير من القاعات الثقافية والرياضية لتسلية وترفيه الشباب .

وتعتبر مدينة الحسين الطبية أرقى كلية طبية من حيث التجهيز والمعدات والخدمة حتى نجد أن كثيراً من المسؤولين العرب يأتون لطلب المعالجة في تلك المدينة الطبية . وهذا دليل كاف يدل على مستوى التطور العلمي والتقني الذي وصلت إليه المملكة بشكل عام .

## الظروف التي رافقت انتخابات ١٩٨٩

في انتخابات ١٩٥٦ كان الثقل الفلسطيني ممثلاً بنواب أقضية الضفة الغربية وكذلك الاتجاه القومي والشيوعي الناصري مخيماً على تلك الانتخابات ، الشارع الأردني في أواخر سنوات الثمانينات سيكون اسلامياً محافظاً أقل اندفاعاً نحو القضايا القومية وأكثر اهتماماً بقضايا المواطن الأساسية في الغذاء والملبس .





## ظروف اقتصادية صعبة

بعد منتصف الثمانينات وعند توقف الحرب العراقية - الايرانية ، وربما قبل ذلك بقليل ، انخفضت القوة الشرائية للدينار مع بداية توقف المساعدات العربية عن الأردن . وبعد ان استعاد العراق السيطرة على موانئه وأصبح يصدر عن طريقها انخفضت الإيرادات التي كانت تصل إلى الأردن إلى النصف تقريباً ، وأصبح الأردن مضطراً للاعتماد على نفسه ، وظهرت هناك مشكلة تضخم وبطالة وندرة عمل ، ومما زاد الطين بلة أن حكومة الرفاعي في ذلك الوقت لم تمارس عملية ضبط في الانفاق وفي الادخار ، وازدادت المحسوبية في بعض أجهزة الدولة بغياب المؤسسات الرقابية .

إذاً ستجري الانتخابات الأردنية الحرة في ظل أوضاع اقتصادية صعبة ، وللأسف ستكون عودة الحياة النيابية مرافقة لتلك الأوضاع ، وسيتأثر رجل الشارع بالطبع بالأوضاع الاقتصادية السيئة والتي بدورها ستؤثر على توجهات النائب وطريقة تصويته ، فالقسم الكبير وخاصة في المدن سيقاطع الانتخابات معتبراً إياها غير مجدية لحل مشاكله الاقتصادية ، والقسم الآخر سيصوت لكل من يقول أنا ضد الحكومة ، وسيكون للنواب المسلمين أو المحسوبين على التيار الاسلامي حصة الأسد في تلك الانتخابات ،لكونهم الحزب المصرح به والأكثر تنظيماً على الساحة الأردنية بعد قرار منع الأحزاب الأردنية سنة ١٩٥٧ ، وسيكون شعارهم «الاسلام هو الحل» بمثابة الحلم وخيط الأمل لكل من يبحث عن حل لمشاكله بعد أن أخفقت جميع المشاريع التي كانت مطروحة في حلها .

## انتخابات مجلس النواب الثاني عشر ١٩٩٣

لاشك أن الظروف التي سترافق الانتخابات لن تكون عادية بل إن إنعكاسات حرب الخليج ، وحدة الأزمة الاقتصادية ، واستحقاقات السلام سترافق تلك العملية ، وستضيف إلى هموم الناخبين الحياتية واليومية هموماً أخرى ، لكن انتخابات ١٩٩٣ تعتبر ظاهرة حقيقية تستدعي التوقف عندها طويلاً ، فلأول مرة في بلد عربي ستجري الانتخابات في ظل إطار قانوني سليم ، وفي ظل ميثاق وطني يحدد مهام وحقوق المواطنين ويؤكد على سيادة دولة القانون ويقر التعددية الحزبية والسياسية . إذاً انتخابات عام ١٩٩٣ ستجري في ظل تعددية سياسية وقانونية ودستورية ، وسيسمح لجميع الأحزاب السياسية بترشيح ممثليها والمشاركة في الانتخابات .

### الدروس المستخلصة

في مجملها أو بشكل عام ، تعتبر انتخابات مجلس النواب الثاني عشر حرة ونزيهة ، ربما

حصل بعض التجاوزات والإنحرافات الانتخابية ، ولكن ذلك يحصل ومفهوم في دولة حديثة العهد بالخط الديمقراطي . والديمقراطية هي ممارسة ثلاثة أجيال كما يقول الكاتب الايرلندي برناردشو . ولسنا متفقين تماماً مع النائب أبو فارس عندما يصرح لشيحان في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٥/١١/١٣ : «لم أتوقع الآن أو سابقاً حدوث انتخابات نزيهة في الأردن» .

محمد أبو فارس مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة لم يحالفه الحظ ، والخاسر يبحث دائماً عن المبررات لكي يبرر سبب هزيمته . وإذا كانت آراء أبو فارس مزعجة وغير مقبولة ، كما صرح بذلك ، فلماذا لم تمنع الحكومة من الفوز النائبين عبد المنعم أبو زنط وحمزة منصور وهما من أصحاب المعارضة المتشددة والفعالة دينياً وفي مناطق تعتبر من أكثر المناطق حساسية في العاصمة الأردنية؟

وهل تتصرف الحكومة الا وفقاً لتعهدات جلالة الملك الذي تعهد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة؟

الدكتور عويدي العبادي الذي خسر بدوره الانتخابات ، أشار إلى أن الحكومة تدخلت في الانتخابات من أجل عدم إيصال المعارضة إلى قبة البرلمان ، وتناسى بأن الأردن ، في الوقت الحالي ، هو أكثر بلدان الشرق الأوسط استقراراً ، وحرية وإن كانت غير مطلقة ، ربما حصلت بعض التجاوزات والأخطاء في عملية فرز الأصوات ، والدليل ما حصل للدكتور أحمد الكوفحي في اربد ، الذي أظهرته النتائج النهائية في الترتيب السابع قبل أن تنقله فيما بعد للترتيب الأول .

هناك أيضاً أخطاء إدارية ارتكبتها الأجهزة الادارية من غير عمد ، وهي مسألة البطاقات المكررة . وقد سمح أيضاً في بعض مراكز الاقتراع لعدد من الناخبين والذين لم يحصلوا على بطاقتهم الانتخابية بالاقتراع ، وظهرت أيضاً مجموعة من البطاقات غير المختومة والتي جعلت لجان الفرز تشك في صحتها وترفض قبولها ، وقد حمّل عدد من المرشحين وزارة الداخلية ولجان التسجيل مسؤولية الخطأ في عدم ختم بعض البطاقات التي ليس لأصحابها ذنب في هذا الموضوع .

مستقبلاً يجب أن تتلافى وزارة الداخلية واللجان الادارية العديدة والسلطات المختصة تلك الأخطاء والتي تحصل في العديد من البلدان ، حتى الدول التي لها تجربة طويلة في المجال الديمقراطي تحصل أحياناً فيها بعض التجاوزات ويعاد النظر في عملية ونتائج الانتخابات ، ومستقبلاً يجب مراجعة الاجراءات المتعلقة بالاقتراع وطريقة تنظيمه وتوفير وقت أطول لفرز الأصوات وإعلان النتائج ، وهذا بدوره يتطلب تعديل قانون الانتخابات . فهل سيقوم المجلس الجديد بتلك المهمة أم لا؟





## انتقادات للديمقراطية الاردنية

### البيروقراطية

إن البيروقراطية تعني في أحد جوانبها الدفاع عن *إمتيازات إدارية* ، من بينها قطع الطريق على وصول الأشخاص المؤهلين والأكفاء المخلصين إلى مواقع متقدمة في الجهاز الاداري ، وهو الأمر الذي يكرس سلوكاً ونمطاً إدارياً مناقضاً لقاعدة الانسان المناسب في المكان المناسب ، ومناقضاً أيضاً للمبدأ الديمقراطي . إن الاستهتار بالواجب وضعف الشعور بالمسؤولية وعدم اتخاذ القرار من قبل الموظف الاداري خوفاً من فقدان امتيازات أو خوفاً من اغضاب رئيس الادارة – وكل ذلك على حساب المواطن – هي من الأمراض الشائعة في مجتمعاتنا العربية . والأردن ، رغم الادارة المتطورة نوعاً ما ، يعاني من تلك الأمراض ، وعلى القيادة والحكومة في الأردن أن تعود وتأصل السلوك الديمقراطي لدى العاملين في الادارات الأردنية .

### الواسطة والمحسوبية

الواسطة والمحسوبية أشبه بالفيروس الذي ينشر المرض في الجهاز الاداري ، ويفتك بالقيم الايجابية المتبقية فيه ، ويتعدى ذلك إلى المجتمع عامة ، فالواسطة هي نقيض العدالة والمساواة ، سواء تعلق الأمر بالعاملين في الدوائر والمؤسسات أو بأفراد المجتمع ، وعندما يحرم الانسان من حقه في التعيين والعمل والترقية ، وتسلم الموقع الذي يتناسب مع كفاءته ومؤهلاته ، فإنه يتحول إلى إنسان محبط ، فاقد الأمل بالتقدم ، وغير مؤمن بالقيم وبمسيرة البلد الديمقراطية .

إن الابداع في العمل يجب أن يكون المعيار الوحيد للترقي ، وبحيث يصبح العمل بالنسبة للجميع كالعقيدة ، وهذه هي حالة المجتمعات الراقية ، وهذا لا يتحقق إلا إذا مارس القادة الإداريون في جميع مواقعهم دوراً شريفاً ، ووضعوا مقياساً واضحاً لتثمين جهد المبدعين والمخلصين ومكافأتهم مادياً ومعنوياً .

### ممارسات خاطئة

هناك عدد من السياسيين يعتقدون أنهم وحدهم يمتلكون الحقيقة ، وهذا ناتج عن سلوك غير ديمقراطي . وقد سمعنا نواباً من التيار الاسلامي ادعوا لنفسهم احتكار الحقيقة ، وأن حل مشاكل الأردن يكون اسلامياً أو لا يكون ، وهذا مناف للفكر الاسلامي والعلمي الذي هو دائماً بصدد البحث عن الحقيقة التي هي نتاج تجارب وفكر متجدد .

وقد سمعت أيضاً بعض النواب من التيار الاسلامي يدعون أنهم أكثر تمثيلاً للشعب لأنهم أنتخبوا بعدد أصوات أكبر قليلاً من أصوات غيرهم من المرشحين ولو في ظل نظام

الدوائر الانتخابية .

ومن الممارسات اللاديمقراطية عند بعض النواب توجيه التهم اللامعقولة أو الخيالية ، واستخدام عبارات التشهير والشتم .

الذين يستخدمون من النواب شعارات تهدف إلى تخدير عقل الانسان ، انما يعملون ضد مصلحة الوطن والأمة . نحن كعرب بحاجة إلى الواقعية والعقلانية في التعامل مع مشاكلنا وهمومنا الداخلية ، والأردن حالياً يمر بظروف اقتصادية سيئة وهو بحاجة إلى تعاون جميع المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وأن يكون هناك حملة توعية دائمة لجعل الشعب ملتصقاً بنوابه وبممثليه ، وإلا فالشرخ عندما يحصل بين النائب والناخبين له آثار سلبية جداً على العملية الديمقراطية .

كذلك لوحظ في الكثير من جلسات مجلس النواب ان الحضور لم يكن كافياً ، وخاصة في مناقشة موازنة الدولة لعام ١٩٩٣ ، حيث اقتصر الحضور على (٤٢) نائباً فقط ، مما أضطر رئيس الجلسة إلى التنبيه على الجميع بعدم مغادرة القاعة دون استئذان منه . التغيب عن جلسة مناقشة موضوع الميزانية يدل على عدم الصرامة في التقيد بالنظام الداخلي للمجلس ، وعدم التعاون مع السلطة التنفيذية ، وعدم تفاعل النائب مع مشكلات الجماهير الحقيقية ، أيضاً هناك قضية مهمة هى عدم تقيد النواب بموضوع النقاش ، وفي الجلسة الأخيرة التي عقدت لمناقشة ميزانية ١٩٩٤ كثير من النواب ألقوا محاضرة عن كل شيء ما عدا الموازنة ، وناقش بعضهم عموميات اقتصادية ، وغالطوا في أرقام الأحصائيات الرسمية ، وطالبوا الحكومة برصد مبالغ اضافية لتحسين وضع مناطقهم الانتخابية ، بينما هي عاجزة عن تأمينها في الظروف الحالية ، ولم تحظ الموازنة التي هي الموضوع الرئيسي للنقاش إلا بدقائق معدودة في كلمات النواب .

والملاحظة الأخيرة وهي كثرة عدد النواب المتكلمين في الجلسات العديدة . فحتى الآن لم يستطع النواب تشكيل كتل نيابية حقيقية ، كما هو الحال في معظم البرلمانات الديمقراطية ، فالعمل الجماعي البرلماني يحتاج إلى ترسيخ وتجذير ، والوقت ليس كافياً بعد لقياس مدى جدية الممارسة الجماعية للنواب الأردنيين ضمن إطار مجلس الأمة .

## الخاتمة والاستخلاصات

من الصعب الحكم مسبقاً على المسيرة الديمقراطية في الأردن ، لأن الديمقراطية البرلمانية الحقيقية لا يمكن أن تصل إلى مستواها العلمي الصحيح إذا كانت مسيرتها متقطعة . وفي رأي برناردشو لا بد من ثلاثة أجيال لينشأ جيل ديمقراطي وقيام ديمقراطية صحيحة .





وإذا نظرنا إلى الديمقراطية الأردنية نجد أنها كانت متقطعة غير متواصلة بسبب الانتداب البريطاني من عام ١٩٢٣ - ١٩٤٦ وزادتها الحرب العالمية الثانية إنكماشاً . وبعد اعلان استقلال الدولة الاردنية بدأت الديمقراطية في الانتعاش التدريجي . . . وعندما أعلن قيام الدستور ١٩٥٢ وأجريت بموجبه انتخابات المجلس النيابي الموحد لنواب الضفتين الشرقية والغربية تغير مسار الديمقراطية إلى الأحسن .

ولكن بين مد وجزر بالنسبة للظروف والأحداث الدولية والتدخلات الناصرية والبعثية بشؤون الأردن تعثرت طريقها في هذه الفترات المتتالية ، وتوقفت عن العمل في فترات أخرى .وبعد إعادتها إلى العمل في عام ١٩٨٩ ، استقامت مسيرتها في جو اقليمي ودولي مسالم متزامنة مع تفكك الديكتاتوريات الشيوعية لصالح المعسكر الحر وانتصار مبدأ التسامح والعدل والإنفتاح وسهولة الاتصالات حتى يخيل لنا أننا أصبحنا في قرية صغيرة .

ان العمل بالتعددية الحزبية واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان في الأردن لا يمكن أن يبقى على مستوى البرلمان والحكومة والدساتير والأحزاب . الديمقراطية يجب أن تصبح طريقة حياة ونمطاً سلوكياً ينعكس في تصرفات الناس ، يجب أن نتعلم في مجتمعاتنا الأردنية والعربية كيف نختلف وكيف نحل مشاكلنا عن طريق الحوار والاقناع ، الديمقراطية تعني الحوار الدائم والمتواصل وتدريب الناس على الصبر والتسامح مع الرأي المخالف . وتحمل الديمقراطية في طياتها عدم تسلط الأكثرية على الأقلية ، وإنما حوار ، وتواصل بين أصحاب الحكم والمعارضة .

يجب قيام جيل أردني يتعلم الديمقراطية منذ الصغر في المدارس ، ويربى على أساليب الحوار والابداع في التفكير واستنباط النتائج ، وهذا لا يتم إلا في اطار تعليم عصري منهجي وديمقراطي مما يستوجب أن تدخل الديمقراطية والسلوك الديمقراطي إلى المدرسة الثانوية والجامعة والنقابة والحزب ؟!

الديمقراطية لا يمكن أن تكون مرتبطة بممارسة شخص أو مجموعة من الناس ، وإلا بقي المجتمع غير ديمقراطي وغير فعال ، لأن الحرية هي ملك للجميع وهي احدى مقومات الديمقراطية ، والدفاع عنها هو من واجب المواطن الحر ، وإلا فما الفائدة من المناداة بالديمقراطية دون تحمل التضحية في الدفاع عن قيمها ؟!

الديمقراطية هي قبل كل شيء معيار أخلاقي وحضاري لا يمكن تحقيقه في مجتمع إلا إذا صلحت النفوس وتخلصت من أمراضها وأنانيتها ، وارتقت الشعوب في مدارج الحضارة والتقدم ، وقوي الشعور بالمسؤولية ، وسما اعتبار المصلحة العامة ، لذلك أنا أؤكد دائماً على التربية الديمقراطية ، والأردن مازال حديثاً في مسيرته الديمقراطية ، ولا يمكن مقارنته بالدول المتقدمة التي لم تصل إلى مرحلة النجاح إلا بعد مئات السنين من الكفاح والنضال في سبيل الوصول إلى الحرية والديمقراطية .

## تعقيب الدكتور جهاد عودة

شكراً جزيلاً سيدي الرئيس . في البداية أود أن أشكر معالي د . كامل ابو جابر على تقديمه اللطيف لي ، وأود أن اشكر الاخ العزيز هاني الحوراني على دعوته لي لهذه الندوة المثيرة لمناقشة المسار الديمقراطي في الاردن . واسمحوا لي أن يكون هذا التعقيب نوعاً من فتح موضوعات .

حتى الآن غير واضح تماماً في ذهني ما المقصود بالعديد من الالفاظ والعبارات المتداولة ومنها لفظة المسار الموجودة في عنوان الندوة . الحقيقة لا يوجد مسار ديمقراطي بل يوجد تحول ديمقراطي ، هذه مسألة مهمة جداً .

اذاً الاردن يمر في مرحلة تحول ديمقراطي وليس في مرحلة التعضيد الديمقراطي او في مرحلة ابداع بعض الاجراءات الديمقراطية او ما شابه ذلك . فنحن نناقش عمليات التحول الديمقراطي ولا نناقش المسار . المسار يأتي بعد التحول . التحول هو الذي يحدد شكل المسار ، هذا من ناحية منطقية . ونحن هنا نتحدث عن تجربة عمرها الزمني خمس سنوات .

من العبارات الغامضة أيضاً ، عبارة رؤية عربية التي هي عنوان هذه الجلسة . أنا لا أعرف معنى **رؤية عربية** . هل المقصود فيها مقارنة مع التجارب العربية الاخرى ، أم رؤية ذاتية لمن هو عربي غير اردني؟ أنا سوف اعتمد المعنى العلمي وهو مقارنة التجربة الاردنية بالتجارب العربية . السؤال الاول : ما عناصر التجربة الاردنية في الديمقراطية السياسية؟ هي باعتقادي اربعة عناصر ، وبتوفرها توفر ما يطلق عليه التحول الاردني للديمقراطية :

هناك أولاً ، تشريع الاحزاب السياسية . وثانياً ، انتخابات برلمانية ، وحصل انتخابان في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ . وثالثاً ، توجد ممارسة برلمانية . ورابعاً ، يوجد انفتاح وحرية تعبير . هذه العناصر الاربعة هي ، من الناحية النظرية ، العناصر الضرورية لوجود حياة ديمقراطية وان لم تكن كافية ، أي هي عناصر ضرورية لكنها ليست كافية ، هي عناصر ضرورية لإحداث تحول أو لبدء العملية الديمقراطية ، ولكنها ليست كافية لاكمال اسباب الحياة الديمقراطية وخلق المسار بنفسه . فالاحزاب شرعت بعد غياب (٣٦) عاماً ، وتمت انتخابات برلمانية ، وفي انتخابين كان





هناك شبه اجماع على شرعية الانتخابات ، وهناك ممارسة برلمانية في برلمان ١٩٨٩ الذي حل ، وبالمناسبة الحل اجراء اداري قد يكون ديمقراطياً وقد لا يكون ، ولكن المداخلات العديدة التي اشارت الى الحل لم تقدم تفسيراً لاسبابه .

نحن نتحدث عن الديمقراطية السياسية . والديمقراطية السياسية كما هو التعريف بالكتابات النظرية عن الديمقراطية هي عبارة عن مجموعة اجراءات ، وهذه الاجراءات تستهدف تحقيق اربعة أهداف محددة :

**أولاً** : تغيير السلطة التشريعية بشكل دوري وانتخابي .

**ثانياً** : الشفافية .

**ثالثاً** : صياغة المصالح القطاعية ، اي القدرة على الجمع بين مصالح فئات الشعب . والديمقراطية ليست هي الاستجابة لمصالح الشعب ، هذه نظرة شعبوية . وأنا وجدت في هذه الندوة كثيراً من الحديث حول الديمقراطية والجماهير . وأحب أن أوضح أن مفهوم الجماهير ليس مفهوماً ديمقراطياً ، هو مفهوم شعبوي ، جيد ، ولكن ليس له علاقة بالنظرية الديمقراطية . فالديمقراطية تقوم على جماعات ، على مصالح ، على الجمع بين هذه المصالح بشكل يسمح بتنفيذها أو بشكل يمكن من بلورة سياسة عامة وليس بشكل يعجز السلطة التنفيذية .

**رابعاً** : التحقق من الاداء ، وايقاع الجزاء . اي بعبارة اخرى اقرار مبدأ المحاسبة للناس ، للسلطة التنفيذية وللسلطة التشريعية .

هذه هي الشروط الاربعة الهامة للديمقراطية وبدونها لا توجد ديمقراطية . السنوات الخمس الماضية كان هناك تحول ديمقراطي في الاردن ، وما زال الاردن في مرحلة التحول . والمسألة هي الآن كيف يمكن مواصلة التحول وصولاً الى مرحلة التعضيد (Consolidation)؟ أي كيف تستمر هذه المرحلة بذاتها ، بقوتها الدافعة وليس برعاية السلطة او برعاية قوة في المجتمع ( رعاية خاصة ) ، أو كيف تستمر بحكم النظام الديمقراطي ، أو الحكم ذاته؟

وعودة الى موضوع المقارنة مع التجارب الديمقراطية العربية ، حيث تبرز صعوبة هذه المسألة من اختلاف الشهود الكافية بالحالة الاردنية . الحالة الاردنية حالة خاصة ولكنها ليست فريدة . فقد عرف العالم مثل هذه الحالة . وأدعي أن هناك حالة مماثلة في اوروبا هي بلجيكا ، ولكن في العالم العربي لا يوجد حالة مماثلة ، لماذا؟ لأن الحالة الاردنية تختلف في شروط كثيرة عن حالة مصر والجزائر وتونس واليمن وموريتانيا . ولذلك اتساءل : لماذا تبدو التجربة الاردنية في حالة تحول ظاهر بينما التجارب الاخرى في حالة كساد ان لم يكن في حالة من التراجع؟

فالحالة المصرية في حالة كساد ، الحالة الجزائرية فيها أزمة عظيمة ، الحالة اليمنية انتهت نهاية مؤسفة ، الحالة الموريتانية فيها اتهامات شديدة في التزوير وسوء الادارة ، حالة مؤسفة . لماذا تبدو الحالة الاردنية خارج السياق؟ هل هذه النتيجة هي عبقرية أحد ما؟ هل هي عبقرية

اختيار ما؟

أنا أدعي ، وأنا من مدرسة تفسر الاشياء بأسبابها الموضوعية مع أخذ العامل الذاتي بالاعتبار واعطائه القدر الهام الذي يستحقه ، أدعي بأن الاجابة تأتي من اختلاف شروط الحالة الاردنية عن الحالات الاخرى . واقترح أربعة شروط ، هي اربع صفات أساسية تعطي للاردن أملاً حقيقياً في استمرار الديمقراطية ، مع أن هذه الاسباب غير معتادة ، وتبدو غريبة عن الاذهان ولكنها خاضعة للنقاش .

**أولاً** : موقع الاردن الاستراتيجي في قلب التبادل الجيوبوليتيكي لشرق العالم العربي ، وبالتالي فان موضوع الامن يمثل مسألة عميقة واكثر من اي دولة عربية اخرى . وهذا الشرط يشرح لنا ما استمع له خلال يومين وهو أن جلالة الملك كان رحيماً دائماً بمعارضيه ، ربما السبب صفاته الشخصية ولكن ما السبب الموضوعي في هذا؟ السبب الموضوعي هو في كون الاردن يقع في قلب التبادل .

فالديمقراطية الاردنية جاءت على بناء تحتي من الاعتراف الدائم بوجود تيارات أصيلة في المجتمع تعتبر انعكاساً للحالة العامة في العالم . اي ان الاردن بسبب تكوينه الاستراتيجي وموقعه فهو في حالة دائمة من الاستعداد او قابلية التحول . وأنا أقول أنه ليس حقيقياً ما قاله الزملاء حول صعود الطبقة الوسطى وهبة نيسان . فلو نظرنا الى السياسات لرأينا أنها سياسات ديمقراطية غير معلنة بشكل ما طيلة الفترات الماضية ، أما الآن فيتم الكشف عنها ، فجاءت على بناء تحتي فيه ايمان بالتعددية . والايمان بالتعددية جزء اساسي في تكوين المجتمع ، وهي ليست حالة خاصة بالمجتمع الاردني وانما انعكاس لحالة العالم العربي ، ولذلك سمعت كثيراً عن احزاب لها ارتباط بالخارج ، اذاً الحالة الاردنية مختلفة عن الحالة المصرية والحالة الجزائرية والحالة المغربية ، ولكن يوجد بعض أوجه الشبه مقارنة مع الحالة اليمنية وان كانت هناك اختلافات هامة .

**ثانياً** : موقع الاردن وفكرة السلام الشرق اوسطي والتنافس السلمي مع اسرائيل . وهناك رأي أن احد الاسباب الهامة لتعطيل التجربة الديمقراطية عام ١٩٥٧ هو الصراع العربي - الاسرائيلي ، بمعنى آخر أن الاردن احتاج الى كل هذا الوقت لرفع المكانة الاستراتيجية للاردن . ورفع المكانة الاستراتيجية للاردن الآن يستدعي التحول الديمقراطي . أي أن تأخير التحول الديمقراطي في الاردن لغاية الآن لا علاقة بالاسباب الداخلية ، وهذا يعطينا مؤشراً لاستخلاص اطار ، فاما صراع اقليمي وإما تكوين الدولة وعلاقاتها الداخلية . الديمقراطية هي أساس استراتيجي للاردن من اجل الاستعداد للدخول في مرحلة السلام . لأنه لا يمكن أن تنافس على السياحة الا اذا كان عندك ديمقراطية . ولا يمكن ان تنافس على الاستثمارات الا اذا كان عندك ديمقراطية . ولا يمكن ان تنافس على الصراع السلمي مع اسرائيل الا اذا كان





عندك ديمقراطية . فالديمقراطية هي خيار استراتيجي للاردن واختيار استراتيجي . وهذا شكل من أشكال التخطيط الاستراتيجي .

**ثالثاً** : الاردن يتميز عن دول عربية كثيرة ، وربما يشبه المغرب بعض الشيء وان اختلف معه في اشياء كثيرة ، في الفصل ما بين شرعية الحكومة وشرعية الحكم . في مصر مثلاً لا يوجد فصل بين شرعية الحكومة وشرعية الحكم ، فأنت تنتقد الحكومة وتنتقد الحكم . وأحداث نيسان هي مثال يؤكد هذا المعنى ، فكانت هناك تحركات ضد الحكومة ولكنها مع الحكم . ولأن للحكم شرعيته ، شرعية تتجاوز العملية السياسية فهي شرعية حديثة مرتبطة بشرعية عربية حديثة هي شرعية الثورة العربية ، وهذا يبقي الشرعية خارج مسألة الزيادة او النقصان مما يعطي الحكم نوعاً من التأمين . هذه بحد ذاتها ظاهرة ، وهي مسألة ضرورية جداً في اعطاء ماذا حققت التجربة الاردنية .

**رابعاً** : التكوين الاجتماعي الاردني . وأنا سمعت كثيراً عن هذا التكوين وراجعت بعض الارقام للتطور الداخلي . في الاردن ، هناك غياب مركز سياسي مناوىء للحكم ، لا يوجد مركز اجتماعي أو قوة اجتماعية ، وهو بهذا يختلف عن المملكة المغربية وعن السعودية . والقضية ليست قضية نظام ملكي أو جمهوري وانما لها علاقة بطبيعة التكوين الاجتماعي . حتى الاخوان المسلمون لا يشكلوا مثل هذا المركز السياسي المناوىء ، وليس عندهم قاعدة الموارد المنفصلة عن الدولة . وأما الحديث عن صعود الطبقة البرجوازية في الاردن ، فلا يوجد طبقة برجوازية ، هناك طبقة البرجوازيين المعتمدين تماماً في مواردهم على الدولة . الطبقة البرجوازية بالمعنى الاوروبي ، اي ان لها قاعدة موارد منفصلة عن الدولة بالمعنى الانجليزي أو الفرنسي غير متوفرة . واذا تكلمنا عن العشائر والاعيان فلا اعتقد انهم يشكلون طبقة بمعنى مركز مناوىء . هذه هي الشروط الاربعة التي تسمح بتمييز الحالة الخاصة بالاردن عن الحالات الاخرى . وهذا يعطي الامل أن تتطور الحالة الاردنية وتنتقل من حالة التحول الى حالة المسار الديمقراطي .

بعد هذه الشروط عندما نأتي للبحث في أدوات كيفية التعامل مع الديمقراطية ، باختصار نظرة عميقة للتجربة الاردنية تبين انها تستخدم مزيجاً من أدوات التجربتين المصرية والمغربية سواء في القوانين المتعلقة بالجمعيات أو في طريقة التعامل مع المعارضة . . الخ .

واذا كانت الحالة الاردنية تمثل طاقة على التطور الديمقراطي الآ ان هناك خطراً حقيقياً عليها ، وهذا الخطر يتمثل في التحديات المقبلة التي هي تحديات هامة ، تتعلق بالأمن ، وتتعلق بالتوازن الاستراتيجي في شرق العالم العربي .

ان قدرة الدولة على الاستمرار هي أهم من الديمقراطية ، ولذلك من المؤمل أن تكون الديمقراطية الاردنية اداة لاستقرار الدولة . وهذا الدرس ينبغي أن يكون بمثابة نجم هادي للاردنيين ، من موقع الاخلاص للديمقراطية ، اذ لا بد وأن يعكس الحقيقة . وشكراً سيدي الرئيس .



# الاسلام السياسي والديمقراطية

*النائب د . محمد عويضة*

ماذا نعني بالاسلام السياسي؟ نعني بهذا المصطلح الحركات الاسلامية التي تمارس العمل السياسي ، دون غيرها من الحركات والجماعات والتجمعات التي تمارس نشاطاً دعوياً أو علمياً أو تربوياً أو اجتماعياً وغير ذلك من النشاطات الاسلامية المتعددة في ساحة العمل الاسلامي .

والحركات الاسلامية التي تعمل في الحقل السياسي في عالمنا العربي على اختلاف اسمائها وأقطارها هي حركة الأخوان المسلمين أو حركات نشأت عنها أو تأثرت بها ، وبالتالي فالعوامل المشتركة بينها كثيرة جداً لا تكاد ترى فيها اختلافاً الا في بعض الوسائل ، ومثل هذا الاختلاف ان وجد فهو بسبب اختلاف الظروف والمشكلات التي تواجهها هذه الحركة أو تلك .

والناظر في واقع هذه الحركات يجد أن بينها تفاوتاً في المسافات التي قطعتها ، أو المساحات التي تشغلها في العمل السياسي . فعلى حين وصلت الجبهة القومية الاسلامية في السودان الى الحكم ، فهناك حركات يحال بينها وبين ممارسة النشاط السياسي كحركة النهضة في تونس . وتقف بين هاتين النقطتين الحركة الاسلامية في اليمن والاردن . والحركة الاسلامية السياسية في الوطن العربي تقف في صف المعارضة ، وهذه المعارضة تتخذ عدة أشكال : فهي في بعض الاقطار تقوم بالمجابهة كما في سوريا والجزائر ، وفي بعضها تقوم بالاصلاح كما في دول الخليج ، وهي في أقطار أخرى تمارس المعارضة من خلال الأطر الرسمية كما في الاردن واليمن [١] .

وقد اتخذت الحركة الاسلامية لنفسها دور المعارضة ، لأنها من حيث الفكرة الاسلامية التي تقوم عليها وتنطلق منها مخالفة للافكار التي تقوم عليها الحكومات من وطنية محدودة أو

قومية أو يسارية ، ولأن هذه الحكومات هي في غالب احوالها علمانية تفصل الدين عن الحياة ، علاوة على أنها فشلت في حل مشكلات شعوبها ، وعجزت عن تحقيق آمالها . والحركة الاسلامية تقوم على انها البديل الذي يمكن ان يحل المشكلات ويحقق الامال [١] .

لكن موقف المعارضة هذا يتفاوت شدة ومرونة . فاذا كانت القضية ايديولوجية ، فلا شك ان الموقف الاسلامي سيكون معارضاً بشدة . واذا كانت القضية سياسية ، فان موقف المعارضة لا يشكل لدى الحركة الاسلامية عقدة لا تملك الفكاك منها ، وانما تدور الحركة في ذلك مع المصلحة العامة للأمة وتتعامل بمرونة مميزة . فاذا تعرض العمل السياسي تحت قبة البرلمان لتشريع يتعلق بالخمر أو الربا مثلاً ، فانك تجد الموقف الاسلامي الملتزم المتشدد ، واذا كان التشريع المطروح يتعلق بقضية من قضايا المصالح العامة للأمة أو الوطن مما ليس فيه نص فانك تجد مرونة تمكن الحركة الاسلامية من التعاون مع العديد من القوى السياسية الأخرى في موقف من المواقف .

ولا يجوز أن يفهم أحد ، لا من اعضاء الحركة الاسلامية ولا من خارجها ، ان معارضة الحركة الاسلامية هي معارضة على كل حال ، وانما هي معارضة مبدأية ومعارضة بشكل عام ، لكن هذا لا يمنع من الاتفاق والالتقاء على العديد من القضايا مع الآخرين أنظمة وأحزاباً سياسية [٢] .

## أساليب العمل السياسي في المنظور الاسلامي

ان الاسلام يفرق بين مجالين : المجال العقدي والفكري ، والمجال السياسي والاجتماعي . فعلى حين جاءت النصوص تقرر مسائل العقيدة وتبين تفاصيلها بما لا يدع مجالاً للاجتهاد الا في فهمها وشرحها ، نجد أن المسألة تختلف تماماً في مجال العمل السياسي والاجتماعي وسائر شؤون الحياة اليومية ، حيث عني الاسلام بوضع الاطر العامة والمحور الذي تدور حوله الحياة والقيم الاخلاقية التي تضبط السلوك الحيوي بعيداً عن الدخول في التفاصيل ، بل ترك أمر هذه التفاصيل والأشكال التي تتخذها لمتغيرات الحياة وحاجاتها ولاجتهاد الناس وظروفهم .

ففي مسألة الحكم ، رأس العمل السياسي ومحوره ، اكتفى الاسلام بتحديد المبادىء والأطر والقيم ، وترك الشكل للناس وفق متطلبات الحياة ، فقرر ان الحكم بشرع الله ، وأن الحاكم يختاره المسلمون ، وأن الحكم يقوم على الشورى والشرعية واساسه العدل بين الرعية ، وقرر جملة من الاخلاق والقيم ، تمثل اساس الحكم ، لكنه لم يحدد شكل الدولة ولا لقب رئيسها ولا شكل الشورى ، ولم يحدد المؤسسات التي تقوم بذلك كله . . . الخ . وهذا يجعل للناس دوراً في صياغة حياتهم وابداع الوسائل والاشكال والمؤسسات التي تعين على ذلك ما داموا





ملتزمين بشرع الله ، متخلقين باخلاق الاسلام وقيمه ، ساعين لتحقيق غايته وأهدافه .

ومن هنا ندرك سبب اختلاف اشكال الحكم ومصطلحاته ومؤسساته في التاريخ الاسلامي منذ عهد الخلفاء الراشدين وحتى أواخر سلاطين العثمانيين [٣] . هذا في العصر الاسلامي ، وهو كما عرفنا يتيح لنا فرصة واسعة للحركة والاجتهاد .

أما في التاريخ المعاصر ، فقد اقصي الاسلام عن الحياة ، وحيل بين دعاته وبين ممارسة النشاط السياسي ، مما حرم الامة رصيداً ضخماً وعطاء ومساهمة كبيرة كان بالامكان ان تقدمها الحركة الاسلامية في الحياة السياسية . وهذه قضية ذات أهمية خاصة عندما تطالب الحركة الاسلامية بتقديم البدائل والبرامج وما الى ذلك مما تتعالى به بعض الاصوات اليوم .

أليس من الظلم ومن تجاوز الحقيقة أن تطالب الحركة التي عاشت خلف القضبان ربع قرن من الزمان في بلد نشأتها وفي غيرها من البلدان بأن تقدم البدائل ، وحتى في البلاد التي تسمح للعمل الاسلامي بهامش معين فانها في كثير من الاحوال تحول دون قيامه بنشاطه السياسي ، فضلاً عن تمكينه من تقديم البديل من البرامج والخطط والمشروعات . ان النشاط السياسي لا ينتج في المختبرات ، ولا في غرف زجاجية مفرغة من الهواء ، ولا بالتنظيرالفكري المجرد ، وانما يكون بالممارسة اليومية والتفاعل مع المؤسسات والاحداث ، وهذا ما تحرم منه الحركة الاسلامية في العديد من الاقطار وان ملكت الجماهير والتأييد الشعبي الواسع .

من هنا تبدو اهمية المشاركة السياسية والحضور السياسي بما يتيحه من فرصة للتفاعل مما يمكن الحركة الاسلامية من العطاء والمساهمة في الحقل السياسي .

فالمساهمة السياسية في حد ذاتها مطلب اسلامي يمكن الحركة الاسلامية من الحضور السياسي والمشاركة الفاعلة ، كما يؤهلها لتقديم البرامج والخطط والبدائل . وبهذا تبدو أهمية الديمقراطية للحركة الاسلامية باعتبارها مدخلاً للمشاركة السياسية في واقع عربي تسود معظم بلدانه الدكتاتوريات والمناهج الفردية في الحكم ، والانغلاق السياسي على الحاكم ومن حوله ، ومنع الشعوب من حقها في المساهمة في حكم نفسها وتحديد مسارها بما يخدم مصالحها وقضاياها المصيرية .

## مكانة الديمقراطية في الاسلام السياسي

اما الديمقراطية فان العمل الاسلامي يتعامل معها باعتبارين :

الديمقراطية الفلسفة ، والديمقراطية المعنى والمضمون . أما الديمقراطية الفلسفة والتي تعني حكم الشعب بالمعنى التاريخي الذي ورثه الغرب عن اليونان فهي كفلسفة مخالفة للفكرة الاسلامية . فعلى حين تكون المرجعية في الديمقراطية للشعب ، فهي في الاسلام للشرع ،

وليس للشعب مباشرة او عبر ممثليه أن يحل ما حرمه الشرع او يحرم ما أحله الشرع [٤] .

هذا من حيث الفكرة أما الاساليب والاشكال التي تتخذها الديمقراطية فهي ليست واحدة وليست معارضة للاسلام بشكل عام . فالبلاد التي تلتزم بالديمقراطية كثيرة جداً ، وأشكال التعبير الديمقراطي تختلف من بلد الى آخر .

وأظن ان كلام الاسلاميين في انتقاد الديمقراطية منصب عليها بهذا المعنى ، أي باعتبارها فلسفة ومفهوماً تاريخياً محدداً . وأظن كذلك ان الديمقراطية بهذا المعنى ليست هي المطروحة في الساحة السياسية في العالم العربي ، وليس هناك من يبشر في بلادنا بفلسفة وأيديولوجية باسم الديمقراطية ، وانما المطروح بعض أشكالها التي تصاغ محلياً بما يتناسب مع الظروف الخاصة في كل قطر .

وعندما يتحدث البعض عن الديمقراطية بمعنى الاقرار بالتعددية ، والاعتراف بسائر الافكار في الساحة السياسية ، حتى تلك التي تخالف الاسلام ، فانما يطرحونها بقصد الوصول الى اقرار اسلامي بأفكار غريبة عن الاسلام على سبيل التحدي والتعجيز والاثارة للاسلاميين ، وذلك حتى يتخذ بعض الاسلاميين مواقف مواجهة لهذا التحدي ، من أجل أن تسجل عليهم المواقف بأنهم ليسوا مع الديمقراطية بما يبرر حرمانهم من المشاركة السياسية بهذه الحجة . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ليحصلوا على اعتراف اسلامي بهذه الافكار الغريبة اذا قبل بها الاسلاميون ولم يعارضوها ، فهم ، أي الاسلاميون ، بين امرين احلاهما مر .

وغني عن القول ان الاوضاع السياسية العربية ترفض القبول والاذعان لنتيجة الديمقراطية اذا انتهت الى التداول السلمي للسلطة ، وانهاء الانظمة الحاكمة ، وأشد من ذلك اذا كان البديل الديمقراطي لصالح الاسلاميين ، وما تجربة الجزائر وتصريحات كثير من الزعماء الغربيين ببعيدة عنا سواء ايام الديمقراطية في الجزائر ، او بمناسبة اي انتخابات برلمانية تجري في المنطقة ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان الديمقراطية المطروحة في الساحة العربية ليست ، حقيقة ، الديمقراطية ولا فلسفتها ولا مفهومها التاريخي ولا حتى اي مفهوم غربي معاصر لها ، لأن الغرب المهيمن على العالم اليوم يرى أنه وحده يستحق الديمقراطية بينما سائر الشعوب لا تستحقها ، ويحارب في سبيل ذلك ، ولا سيما اذا كان المستفيد من الديمقراطية هو الاسلام .

ولعل الانتخابات البلدية الأخيرة في تركيا من اوآخر الشواهد على ما نقول ، مع أنها بلدية وفي تركيا التي انسلخت عن الاسلام والعالم العربي والتحقت بأوروبا وحازت على عضوية حلف شمال الاطلسي ، ولكن مشكلتها انها تاريخياً مسلمة ، وأن جذور شعبها اسلامية ، وأن الصحوة الاسلامية نامية فيها وهي التي فازت بالانتخابات البلدية [٥] .





## الديمقراطية . . المعنى او المضمون

اما اذا كانت كلمة الديمقراطية تعني مشاركة الشعب في القرار بدلاً من رأي الفرد واستبداد الفرد أي كان ، واذا كانت الديمقراطية هي البديل عن الدكتاتورية والقهر والتسلط ، أو اذا كانت تعني الحرية لحقوق الانسان بشكل كامل أو مجزوء ، فلا شك ان الموقف الاسلامي منها سيكون مختلفاً .

فالمشاركة الشعبية بأي شكل كان هي معنى اسلامي ، والحرية بكل مجالاتها هي فكرة اسلامية ، وقيمة اسلامية . أما الظلم والقهر والتسلط الفردي والدكتاتوريات بشتى الوانها فهي مفاهيم وممارسات جاء الاسلام ليحاربها ويخلص البشرية من اضرارها : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً» ، وكذلك المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات المدنية الانسانية مع حرية الاعتقاد وحرية العبادة فهي من المفاهيم الاسلامية التي رعاها الاسلام . وقد عبر عن هذا المعنى العديد من قادة الحركة الاسلامية كالغنوشي [٦] والقرضاوي [٧] والغزالي [٨] والترابي [٩] وغيرهم في العديد من المناسبات .

وأظنني في غنى عن القول بأن الاسلاميين لو خيروا بين الاسلام وبين النظام الديمقراطي بأي شكل من أشكاله فانهم لن يرضوا عن الاسلام بديلاً ، لكن القضية ليست كذلك ، والمعادلة ليست بين الاسلام والديمقراطية . ان المعادلة هي بين حكم الفرد وبين مشاركة الامة ولو جزئياً ، بين الدكتاتورية وبين الديمقراطية ، بين القهر والظلم وبين حرية نسبية باسم الديمقراطية ، بين التمييز بين الحاكم والمحكوم او بين افراد الامة وفئاتها على أسس مختلفة وبين المساواة النسبية بين الناس والعدالة الجزئية في ظل القانون . وما أظن احداً يختار الدكتاتورية والظلم وغير ذلك على الديمقراطية لملابسة كونها ليست من الاسلام . ولنا ان نقول عندئذ : وهل الدكتاتورية من الاسلام ، وهل القهر والظلم والتمييز من الاسلام؟

ان الحركة الاسلامية تنظر للمسألة بهذا الاعتبار ، مع الاحتفاظ بالموقف الفكري النظري من الديمقراطية كفلسفة غريبة عن الفكرة الاسلامية . وحتى اذا ما اراد البعض أن يدعو الى تطبيق النظام الديمقراطي بحروفه وحذافيره فاننا في الحركة الاسلامية نفضلها على الاوضاع القائمة ، لأنها خير منها من جانب ، ومن جانب آخر نحن على ثقة ان الاسلام سيكسب في ظل الديمقراطية اكثر مما يكسب وينمو في ظل الدكتاتورية والقهر [١٠] .

## الحركة الاسلامية والديمقراطية

في الوقت الذي تقرر الحركة الاسلامية القبول بالخيار الديمقراطي ، يصرح قادتها بأن كثيراً من المعاني التي تدعو اليها الديمقراطية هي معان اسلامية وان كانت ليست بديلاً عن

النظام الاسلامي في الحكم ، الا اننا نجد الواقع السياسي في البلدان العربية متفاوتاً في افساح المجال امام الحركة الاسلامية لتشارك في النشاط السياسي او لتدخل في العملية الديمقراطية ، وهذا الحال يجعلنا نضع علامة استفهام كبرى على ما يسمى في العالم العربي بالتحول الديمقراطي من حيث جدية هذا التحول ومصداقيته ومن حيث اهدافه .

ان ما سمي بالتحول الديمقراطي جاء في بعض الاقطار ليكون عملية تزيين لنظام الحكم ، ولامتصاص نقمة الشعب وانتقاده لواقع السلطة الحاكمة . وجاء في اقطار اخرى تلافياً لانفجارات بات يخشى من قيامها كالتي اجتاحت شاوسيسكو وخاصة في اوروبا الشرقية وبقايا الاتحاد السوفياتي السابق ويوغسلافيا السابقة وغيرها ، أو جاءت تحت ضغط الجماهير ولم يكن امام السلطة الحاكمة اي خيار ، كالانفجار الذي اجتاح الجزائر عام ١٩٨٨ فأدى الى انتخابات ١٩٩١ (١١) .

ففي الحالة الاولى نجد نموذجاً كالذي في مصر وتونس حيث يتغنى النظام هناك بالديمقراطية والتعددية السياسية ، في الوقت الذي لا يسمح للحركة الاسلامية بالمشاركة السياسية ، مع ان الحركة الاسلامية تطالب بذلك وتدعو اليه . وفي الحالة الثانية نجد النموذج الاردني واليمني ، ومن قبل ، السوداني بعد النميري ، نجد القيود التي تفرض على المشاركة الاسلامية والقوانين التي تفصل تفصيلاً لتحجيم الحركة الاسلامية ، حيث تكون الديمقراطية على مقاس النظام تماماً .

اما الحالة الثالثة فبالرغم من ان انتخابات الجزائر كانت قصراً عن النظام فلما ظهرت النتائج لصالح الاسلاميين كان تدخل العسكر بدعم من الغرب ولا سيما امريكا وفرنسا وكانت الكارثة . هذا واقع الديمقراطية مع الحركة الاسلامية في العالم العربي .

أما عن جبهة العمل الاسلامي في الاردن فنظامها الاساسي ينص صراحة على الالتزام بالديمقراطية ، وعلى حرية الآخرين في العمل السياسي ، بل نحن نطالب بالحرية للجميع حتى تصل الينا .

كما كانت جبهة العمل الاسلامي من اوائل الاحزاب التي تقدمت للممارسة الديمقراطية منذ ان صدر قانون الاحزاب ، بالرغم من تحفظاتنا على هذا القانون .

ولما عدل قانون الانتخاب بقانون مؤقت يقوم على اساس الصوت الواحد ، فمع معارضتنا الكبيرة لهذا القانون ومساعينا الكثيرة ضده ، الا أننا شاركنا في الانتخابات حرصاً منا على اتاحة الفرصة للتجربة الديمقراطية أن تنمو وتكبر وأن تأخذ مداها ، مع علمنا بأن كثيرين يسعون لوأد هذا الوليد في مهده .

وخلاصة القول ان مشكلة الديمقراطية ليست عند الاسلاميين ، فقد تجاوز الاسلاميون ذلك بالرغم من تحفظاتهم الكثيرة على المساحة المتاحة من الديمقراطية ، وعلى أصل فكرة





الديمقراطية والطريقة التي تدار بها اللعبة الديمقراطية .

ان المشكل لدى الآخرين نظماً ومنظرين غير اسلاميين ، أنهم يريدون الديمقراطية بقياس معين بل وبنتائج معينة والا فهم ضد الديمقراطية ، والشاهد الجزائري ما زال شاخصاً للعيان ، ومقولة السيد بيكر وزير الخارجية الامريكية تعليقاً على الديمقراطية في الاردن بأن أمريكا لا تسمح بأن يخرج بالديمقراطية أعداء امريكا ، ومقولة الكاتب فهد الفانك في عموده الاسبوعي في صحيفة الرأي : اننا لا نريد الديمقراطية اذا كانت ستأتينا بالاسلاميين . على كل حال سيبقى الاسلاميون يفيدون من كل مناسبة تتيح لهم أن يحققوا شيئاً من مبادئهم وقيم الاسلام التي يدعون اليها .

* * *

## المراجع


١- أحمد بن يوسف ، الاسلام السياسي وتحولات الفكر المعاصر ، رابطة الشباب المسلم العربي ، أمريكا ١٩٨٨ ، ص ٤٤ .

٢- الغضبان ، منبر التحالف السياسي في الاسلام .

٣- قطب ، سيد ، العدالة الاجتماعية في الاسلام .

٤- عبد القادر عودة ، الاسلام وأوضاعنا السياسية .

٥- مجلة السبيل ، عدد (٣٠) ، ١٧ ايار ١٩٩٤ .

٦- الغنوشي ، راشد ، حقوق المواطنة ، حقوق غير المسلم في المجتمع الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، واشنطن ، ط٢ ، ١٩٩٣م ص ٧٧ وما بعدها .

٧- القرضاوي ، يوسف ، الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرف .

٨- ياسين ، محمد نجيب ، الحركة الاسلامية بين التحول الديمقراطي والخطر الخارجي ، بحث في ندوة مستقبل العمل الاسلامي ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، فرجينيا عام ١٩٩١م . المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ، شيكاغو ، ط١ ، عام ١٩٩١ ، ص ١٦٦ .

٩- الترابي ، د . حسن ، الشورى والديمقراطية ، دار الفكر ، الخرطوم ١٩٩٠م .

١٠ - ياسين ، محمد نجيب ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ - ١٨٢ .

١١- مجلة المحرر .

# تعقيب الدكتور محمد بن محفوظ

شكراً سيدي الرئيس . أود اولاً أن أتوجه بالشكر الجزيل لمركز الاردن الجديد للدراسات ولمؤسسة فريدريش ايبرت على دعوتي للمساهمة في هذا الملتقى العلمي الجيد . كما أود أن أقول أن دعوتي للتعقيب على ورقة د . محمد عويضة جاءت متأخرة ، فلم اتمكن من قراءة الورقة الاّ خلال اعمال المؤتمر ، ولذلك لم أجد متسعاً كافياً من الوقت لاعداد تعقيبي . أما بعد الاطلاع على الورقة فقد ادركت انه ليس من السهل التعقيب عليها نظراً لان الكاتب اتصف في تحليله بنوع من البراعة السياسية والعقائدية ، وهو ما جعل مهمتي صعبة وشاقة .

اشتملت ورقة د . محمد عويضة على مقدمة وثلاثة محاور هي : اساليب العمل السياسي بالمنظور الاسلامي ، ومكانة الديمقراطية في الاسلام ، والحركة الاسلامية والديمقراطية .

وبرغم ان هذا الترتيب الواضح يغري باتباعه الاّ انني قررت بعد تفكير طويل عدم اتباعه خشية ان يفضي بي ذلك الى التكرار وعدم الجدية ، ولذلك وجدت ان الانسب من الناحية المنهجية تركيز المناقشة حول السمة المميزة للعرض وهي الانتقائية . وقد برزت هذه الانتقائية في العرض سواء عند تحديد المفاهيم ، أو في التصرف مع التاريخ ، أو بالامثلة التي تم الاستشهاد بها ، فجاءت النتائج على غير اتفاق مع واقع العالم العربي والاسلامي المعاصر .

وسادت الانتقائية في المفاهيم بدءاً من المقدمة ومروراً بمختلف اقسام الورقة . فالاسلام السياسي عرّف بأنه الحركات الاسلامية التي تمارس النشاط السياسي عوضاً عن تحديد العلاقة بين الاسلام والسياسة من الناحية النظرية وبالاعتماد على الاطار التاريخي العام .

وكما أن المحاضر ميز بين المجالين : العقائدي من جهة ، والعمل السياسي من جهة أخرى ، فقد استبعد على طريقة اهل السنة المجال الاول من الاجتهاد باعتبار ان النصوص تحدد المسائل الخاصة باصولها وتفاصيلها ، وأن لا عمل للاجتهاد بها . أما المجال الثاني ، وهو مجال العمل السياسي ، فقد اعتبر ان الاسلام وضع له الاطار العام والمحور الذي تدور حوله الحياة





والقيم الاخلاقية التي تضبط السلوك الحيوي بعيداً عن الدخول في التفاصيل ، وترك في هذا المجال مسافة ضيقة للاجتهاد .

وطبق د . عويضة هذه القضايا بانتقائية على قضية الحكم ، فقرر انها هي رأس العمل السياسي ومحوره ، وأن الاسلام اكتفى بتحديد المبادىء والأطر والقيم وترك الشكل للناس ، ولذلك فان الشرع لله ولكن اختيار الحاكم وشكل الدولة واساليب الشورى فيها وموسساتها هي مسائل اجتهادية .

أما بالنسبة لمفهوم الديمقراطية فان الانتقائية قد دفعت بالمحاضر الى التمييز بين الديمقراطية الفلسفة وبين الديمقراطية المعنى والمضمون ، وقرر ، بدون أن يستعرض اهم القيم والمبادىء التي تقوم عليها الديمقراطية بأنها مخالفة للفقه الاسلامي لأن المرجعية فيها للشعب بينما تكون المرجعية في الاسلام لله ، ولم يعتبر الديمقراطية الاّ كآلية من آليات الحكم يمكن ان تأخذ بها الحركات الاسلامية والتي حددها بالمشاركة والتعددية الحزبية ، معتبراً اياها ، اي الديمقراطية ، أفضل من الانظمة القهرية والديكتاتورية ولو أن نظام الحكم الاسلامي يبقى هو الافضل ، ولذلك هو الغاية أما الديمقراطية فما هي الا مدخل لارساء النظام الاسلامي في النهاية ، أي ان وظيفتها انتقالية .

وبالنسبة للتعامل مع التاريخ ، فإن الانتقائية تدفع بالمحاضر الى استبعاد أهم الحقب التاريخية الاسلامية سواء عند تأسيس الخلافة وتنظيم الشورى فيها بطريقة لها مصداقية ، او الفترة التي تلت وما آلت اليه الامة الاسلامية من ابتعاد عن النموذج الاصلي أو انحراف عنه . وحتى التاريخ المعاصر فان المحاضر لا يأخذ منه الاّ بعض الامثلة التي لا تعطي صورة صادقة عن حقيقة الاوضاع في العالم العربي والاسلامي بوجه عام وعن الاسلام السياسي بوجه خاص .

فما النتائج التي ترتبت على هذه النظرة الانتقائية؟ النتائج التي ترتب على ذلك كانت مذهلة بالنسبة لهذه المستويات الثلاثة . فالاسلام قدم وكأنه فلسفة متحجرة غير قابلة للتطور . ولا نعتقد أن هذه النظرة للاسلام من شأنها أن تخدمه وتساعد على المحافظة عليه لأنه من المعروف ان كل النظريات الفلسفية والعقائدية والسياسية والاجتماعية التي لا تستوعب التطورات الاجتماعية والنظرية تنهيها الشعوب باهمالها والابتعاد عنها .

لقد وقع معد الورقة ، بنظرنا ، في تناقضات واضحة . فقد اكد من جهة ان اختيار الحاكم هو من نصيب المسلمين ، واعتبر من جهة اخرى ان مسألة لقب رئيس الدولة تكمن في اجتهاد المسلمين ، ولم يفطن الى أن انتقال السلطة في الانظمة الملكية يتم استناداً الى مبدأ الوراثة .

وثانياً ، بالنسبة للديمقراطية فقد تم اختزالها في مسألتين ، المسألة الاولى هي المشاركة ،

والمسألة الثانية هي التعددية . ولم يتعرض الى الجوانب الفلسفية من الديمقراطية . واعتقد انه لا بد من التأكيد ان الديمقراطية بعد التطورات التي حصلت في جميع انحاء العالم قد تم اثراؤها وتطورت حتى اصبحت فلسفة حياة شاملة . فالديمقراطية حينئذ هي مجموعة من القيم والمبادىء الخالدة التي يمكن ان تساعدك على حل معضلات الانسانية والمعضلات الحضارية .

والديمقراطية في مبادئها ومثلها وقيمها تعني الحرية والمساواة والعدالة وعدم التمييز على اساس الجنس او الثقافة او اللغة او اللون او الانتماء الوطني ، فهي مجموعة من القيم التي اصبحت مفترضة ولا بد من أن يتمتع بها الانسان كما وردت في الاتفاقات العالمية او الدولية لحقوق الانسان . ان جملة هذه المبادىء التي كرست الديمقراطية لم يتعرض لها معد الورقة لأنه يرى في الديمقراطية مجرد آلية للحكم باعتبارها فلسفة شاملة للحياة الاجتماعية .

ثم ان النزعة الانتقائية تسربت ايضاً الى الاعتبارات التاريخية ، فهو ركز على أن الاسلام السياسي ينحصر اساساً في حركة الاخوان المسلمين ، وغيب بذلك الكثير من الحركات أو الانظمة السياسية التي تستند الى الاسلام ، اذ لم يتعرض ولو بكلمة واحدة الى الانظمة التي تستند الى الاسلام مثل العربية السعودية وبقية انظمة دول الخليج . ومع هذا فان هذه الانظمة تدعي لنفسها أنها تمارس نظام الاسلام السياسي . كما أن د . عويضة لم يتعرض ايضاً الى بقية الحركات الاسلامية التي لا تشاطر حركة الاخوان المسلمين في نظرياتها وربما تنتمي الى تيارات اسلامية اخرى كما هو الحال في ايران أو بعض الحركات السياسية في لبنان على سبيل الاشارة لا الحصر . ثم ان المحاضر تجاهل الانظمة السياسية القائمة والتي تنص في دساتيرها على المرجعية الاسلامية . فبعض هذه الانظمة يعتبر ان الاسلام هو دين الدولة ، وبعضها الآخر يعتبر في دساتيره ان الاسلام هو المرجعية الاساسية للتشريع او هو من المرجعيات الاساسية للتشريع ، وهذه الانظمة لا ترفض الاسلام وانما تقبله وتتعامل معه . ويبدو أن د . عويضة قد استبعد هذه الانظمة والحركات لانه لا يعتبرها متبنية للاسلام كفلسفة وعقيدة .

واجمالاً اقول أن الطريقة الانتقائية في العرض قد حجبت جوانب هامة من الاسلام ومن الديمقراطية . وبالاضافة الى كون هذه الانتقائية قد جانبت الموضوعية ، فانها تخلق على المدى المتوسط والبعيد أسباب الفرقة والتمزق والضعف لأن الفرقاء السياسيين من انظمة وحركات سياسية سواء كانت اسلامية او علمانية لا يمكن أن تكون مرتاحة في تعاملها مع توجه سياسي يوظف الديمقراطية لتسهيل وصوله الى الحكم ، ولكنه لا يخفي نواياه بالاطاحة بها ، وعليه فان تقبل الاتجاهات الاسلامية للمشاركة في العمل السياسي تحت قبب البرلمانات لا يعدو اكثر من مسألة تكتيكية ولا يرتقي الى اختيار استراتيجي . والسلام عليكم .



# الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية

***د . فهد الفانك***

لا يخلو العالم من أمثلة معزولة تدل على امكانية الاصلاح والتطور والنمو الاقتصادي بدون ديمقراطية سياسية ، مثل نهضة كوريا الجنوبية في ظل حكم عسكري دكتاتوري . كما يشار إلى نهضة الصين الحالية التي غيرت الوضع الاقتصادي بشكل جوهري دون تغييرات موازية في الوضع السياسي واسلوب الحكم الشمولي عن طريق الحزب الواحد .

ولا يخلو العالم كذلك من امثلة معزولة على امكانية التطبيق الديمقراطي في مجتمع متخلف اقتصادياً ، حيث كان يشار إلى الهند ، وهي من دول العالم الثالث ، باعتبارها أكبر دولة ديمقراطية في العالم . كما ان الديمقراطية نشأت في اثينا قبل قرون جنباً إلى جنب مع العبودية والاستغلال الاقتصادي .

لكن هذه الامثلة المعزولة تظل بمثابة الاستثناء الذي يثبت القاعدة ، وهي ان التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي يأتي عادة يداً بيد مع التطور السياسي والديمقراطية .

في هذه الورقة سوف نشير إلى عملية الاصلاح الاقتصادي في الاردن باعتبارها تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بعد أزمة المديونية ١٩٨٨/١٩٨٩ . كما سوف نشير إلى عملية الاصلاح السياسي باعتبارها عملية التحول الديمقراطي التي انطلقت بإجراء أول انتخابات عامة حرة في تاريخ الاردن منذ عقود .

ونحن نعتقد ان الاصلاح الاقتصادي في الاردن ما كان لينجح لو لم ترافقه عملية الاصلاح السياسي ، وان الديمقراطية السياسية والتعددية ما كانت لتتجذر وتنمو لو لم ترافقها عملية تحرير الاقتصاد الاردني واقتصاديات السوق .

أقول هذا وأنا اعترف بأن كثيرين ما زالوا تحت وهم الخمسينات ، وهو امكانية قيام تعددية سياسية وديمقراطية بالمعنى الليبرالي المتعارف عليه في ظل نظام اشتراكي أو رأسمالية

الدولة ، حيث يسيطر القطاع العام على الحياة الاقتصادية في البلاد ، وتتخذ القرارات بصورة مركزية .

لماذا تخاف حكومات العالم الثالث من عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي ، وتتردد قبل تنفيذ خطوة مما كان الحكام يقولون به عندما كانوا خارج الحكم ، سواء في المعارضة أو في الاوساط الفكرية والثقافية ؟

يقول الدكتور علي الدين هلال استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة : ليست كل الانظمة قادرة على الاصلاح ، فبعضها ليس له قدرة بالمرة ، وبعضها الآخر قادر على الاصلاح الجزئي ، وكل ذلك حسب درجة الشرعية التي يتمتع بها النظام ، والتأثير الاجتماعي الناشيء عن الاصلاح ، مما يوحي بأن هناك تناقضاً بين الاعتبارات السياسية بمعنى المحافظة على السلطة وبين الاعتبارات الاقتصادية بمعنى اصلاح الاختلالات في بعض الاحيان .

ولفهم سلوك الحكومات تجاه الاصلاح السياسي أو الاقتصادي ، لابد من اقرار حقائق اساسية : فكل حكومة في الدنيا تريد البقاء في السلطة ، وزيادة قوتها ، وتوسيع قاعدتها ، وعدم اعطاء فرصة لخصومها . وكل حكومة تريد صيانة مشروعيتها وتعزيزها ، وارضاء اكبر عدد ممكن من الجماعات والافراد . وكل حكومة لا ترغب في القيام بعمل يثير بعض قواعدها ومصادر قوتها ، واذا اضطرت لذلك ، فإنها تطالب بالوقت والتدرج لتعيد تركيب التحالف الذي تستند إليه ، بحيث تجتذب فئات جديدة من المجتمع مقابل الفئات التي ستخسرها . واخيراً فان الحكومات ليست موحدة ، ففيها اجنحة وتوجهات وتناقضات . ومن مزايا انظمة الحكم العربية انها اجمالاً سلطوية ، وفي حالات قليلة تعددية مدارة .

عملية الاصلاح الاقتصادي تشبه الديمقراطية من حيث انها قد تجلب عدم الاستقرار في البداية ، ولكنها تقود إلى الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد . والمشكلة ان بعض الانظمة العربية هشة فلا تستطيع الصمود حتى تجتاز المرحلة الانتقالية ، ولذلك تتردد في بدء العملية حفاظاً على بقائها . فما فائدتها من الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد اذا لم تكن موجودة عندما يأتي .

وعملية الاصلاح الاقتصادي غير ممكنة إلا ضمن أفق زمني واسع . ولقد لا تكون مجدية سياسياً من وجهة نظر حكومة لا يتجاوز افقها الزمني سنة ، فهي تتطلب أفقاً أوسع ، لانها قد تذهب بحكومة ما ، ولكنها تمنح الاستقرار للدولة والنظام . ومن هنا فإن عمليات الاصلاح الكبرى السياسية والاقتصادية لا بد لنجاحها من التزام قوي على صعيد النظام الحاكم وليس الحكومة فقط ، لأن النظام يتطلع إلى افق بعيد ، ويتحمل النكسات الصغيرة في سبيل الوصول إلى نجاحات كبيرة في المستقبل . فمدى الحكومة سنة أو سنتان ومدى النظام أوسع بكثير . واذا كانت الدولة أبقى من النظام ، فإن النظام أبقى من الحكومات .





وفي حالة الاردن تكاد الدولة تتماهى مع النظام . وليس غريباً ان يكون جلالة الملك هو ضمانة الاستمرار في النهج الديمقراطي والاصلاح الاقتصادي في آن معاً .

هناك خمس دول عربية على الاقل تطبق في الوقت الحاضر برامج للاصلاح الاقتصادي ، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وهي : المغرب وتونس ومصر والاردن واخيراً الجزائر . وفيما عدا حالة الاردن فإن هذه البرامج قابلت صعوبات عديدة . وفي مصر لايبدو ان لها مستقبلاً واعداً ، لان السياسة المصرية المقررة تجاه الاصلاحات الاقتصادية هي المماطلة والتأجيل لاطول فترة ممكنة لمجرد ان الحكومة المصرية واثقة من أهميتها وقيمتها الاستراتيجية بالنسبة لامريكا والغرب ، بحيث أنه ليس من المحتمل ان يسمح للصندوق بسحب البساط من تحت اقدام الحكومة المصرية حرصاً على الدور السياسي الذي تقوم به خدمة للمصالح الامريكية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالنفط العربي او العملية السلمية .

ولا يعود ذلك فقط إلى أن عملية التصحيح الاقتصادي تتطلب قرارات صعبة لا تقدر على اتخاذها سوى أنظمة حكم ذات شرعية عالية ، بل لان هناك عوامل أخرى تجعل عملية الاصلاح الاقتصادي مأزقاً للأنظمة العربية ، وقد اشار الدكتور علي الدين هلال إلى بعضها :

في المقام الاول ، هناك ثبوت الشرعية الدولية للاصلاح الاقتصادي وعدم رسوخ هذه الشرعية وطنياً ومحلياً ، فبرامج الاصلاح الاقتصادي لم تتبع من الداخل بل جاءت من الخارج ، لا بل ان الاقتصاديين العرب لم يتفقوا بعد على اصطلاح عربي واحد لترجمة كلمة Privatization التي لا عهد لنا بها ، ولم تنبثق من تجربتنا .

ثم أن برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ليس لها انصار واضحون أو قواعد دعم محلية قوية ، فالمستفيدون من نجاحها ليسوا فئة محدودة حتى تنبري للدفاع عنها وتأييدها ، فدعمها يأتي من المؤسسات الدولية ذات السطوة المالية ، ومن بعض الاقتصاديين المحليين الذين ليست لهم قواعد شعبية يعتد بها .أما القطاع الخاص الذي يفترض ان يؤيد هذه البرامج ، فإنه يتردد كثيراً لأنه مستفيد من العيش عالة على القطاع العام ، ويهتم أكثر مما يجب بالمكاسب العاجلة ونتائج المدى القصير . ومن الظواهر التي تستحق الانتباه ان رفض برامج التصحيح الاقتصادي يعتبر في ادبيات الاحزاب والشارع السياسي دليلاً على الموقف الوطني الصلب مثل رفض الاستعمار ومخططاته .

وقد قبلت بعض الانظمة العربية بهذه البرامج ليس عن قناعة ورضى ، بل خوفاً من نتائج التوقف عن سداد الديون الخارجية ، كما ان بعض الحكام العرب سمع نصيحة من بعض مستشاريه بأن تطبيق هذه البرامج ، أو على الاقل التظاهر بذلك ، أفضل من سياسة التشليط التي تؤدي إلى دفع ثمن سياسي .

وهناك بطبيعة الحال تعارض اساسي بين متطلبات برامج التصحيح وبين اسلوب الحكم

السائد في الوطن العربي ، فالاصلاح الاقتصادي الحر يتطلب توفير ونشر المعلومات والارقام التي تتعامل معها الانظمة العربية بالكتمان . والنظام الاقتصادي الحر يتطلب نظاماً سياسياً حراً ومنفتحاً ، فمن غير المحتمل ان تصبح الحكومات العربية متحررة اقتصادياً وان تظل متسلطة سياسياً . وعملية الاصلاح تتطلب الكشف عن الحقائق والمعلومات التي تعتبرها الانظمة سرية أو مصدراً من مصادر قوتها ، وتطبيق حد أدنى من حقوق الانسان التي تعتبرها الانظمة تدخلاً في شؤونها الداخلية . واخيراً لا يخفى ان التسلط والحكم المطلق يقوم على حماية الفساد وتأمين الدخل الريعي عن طريق السلطة والصلاحيات وأنظمة الترخيص ، والسماح والمنع والتسعير الالزامي ، فكيف يمكن التخلي عن كل هذه الادوات كما تتطلب عملية الاصلاح الاقتصادي ؟

برامج الاصلاح الاقتصادي لم تولد عندنا ، ولكن هل يجوز أن نقاوم الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والتكنولوجيا والحرص على البيئة لانها لم تولد عندنا ، بينما هي تمثل افكاراً وتجارب واتجاهات علمية . ولا يجوز معارضة الاصلاح الاقتصادي لمجرد انه جاء من صندوق النقد الدولي وإلا فإننا نصبح مثل المناضل الجزائري المعروف ابن باديس الذي قال خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي قولته المشهورة : والله لو طلبت مني فرنسا أن اقول لا إله إلا الله لما قلتها!

الانظمة الحاكمة تقارب عملية الاصلاح الهيكلية بطرق مختلفة . الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشيف مثلاً ، حاول القيام بالاصلاح السياسي أولاً ، على ان يأتي الاصلاح الاقتصادي فيما بعد . والصين حاولت القيام بالاصلاح الاقتصادي أولاً ، واخذت بمبادىء اقتصاد السوق ، على ان تأتي التعددية السياسية والديمقراطية فيما بعد .

في الحالتين لم يحصل النظام الحاكم على الهدف المقصود ، ففي الاتحاد السوفياتي ، ارتفعت توقعات الناس ، وظنوا انهم سيحصلون على مستوى المعيشة الامريكي المرتفع بمجرد نبذ الشيوعية والحصول على حرية التعبير ، وكان الاقتصاد ينهار . وفي الصين الشعبية ، ظن الناس ان اطلاق حرية القطاع الخاص للتصرف في السوق يعني ان الديمقراطية أصبحت وراء الباب ، واحتاج قمعهم إلى العنف واراقة الدماء . والنتيجة ان اقتصاد الاوامر المركزية لا يتعايش مع الحريات السياسية ، كما ان اقتصاديات السوق لا تزدهر في ظل الحكم الشمولي . وعلينا ان نختار بين حكم شمولي يدير اقتصاداً مركزياً ، وبين حكم تعددي ليبرالي يسمح بتفاعل قوى السوق ضمن الضوابط والمعايير الاجتماعية والقانونية ، ويسمح بالتالي بانطلاق الطاقات .

في الاردن تقرر الاخذ بالاصلاح الاقتصادي ( برنامج التصحيح) وبالاصلاح السياسي ( العملية الديمقراطية ) في الوقت ذاته . ذلك ان محاولة الاصلاح الاقتصادي بدون ديمقراطية فشلت بدلالة أحداث نيسان ١٩٨٩ . ومن حسن الحظ ان جلالة الملك الحسين يتمتع بموهبة





نادرة بين حكام العرب ، وهي الرؤية البعيدة ، ولذا فقد قرر التزام الدولة (وليس حكومة معينة) بالبرنامج ، في الوقت الذي حدد فيه موعد إجراء اول انتخابات عامة حرة في جيلنا .

حتى الآن نجحت التجربة الاردنية بجناحيها الاقتصادي والسياسي نجاحاً طيباً ، ومع انه مازال أمامها اشواط بعيدة لاستكمال البناء ، وتحويل الانفراج الديمقراطي إلى واقع مؤسسي مستديم ، إلا ان الانجازات التي تحققت ، حددت الاتجاه ، وأبرزت الهدف ، ولكنها لم تنل حقها من التغطية الاعلامية ، عربياً ، لأن نجاحها يحرج بعض الانظمة العربية الاخرى ، ودولياً لأن نتائجها لم تأت كما يرغب الغرب ، وخاصة خلال أزمة وحرب الخليج ، حيث استثمر الشعب الاردني مناخ الحرية ليلعب دور ضمير الأمة العربية . والغرب يشجع الديمقراطية في العالم الثالث ، ولكن مصالحه الاقتصادية وأمنه الوطني لهما الاولوية .

والاهم من ذلك ان الاصلاح السياسي والاقتصادي لم يضعف النظام الحاكم بل أسنده بقوة اضافية ، فالديمقراطية سلاح لا يحرج سوى الانظمة التي اغلقت ابوابها في وجه التغيير والمشاركة الشعبية . والبرنامج الاقتصادي اصبح القدوة والمحك أمام خمس دول عربية تطبق برامج مماثلة ولا تحقق نجاحات مشابهة ، لان الاصلاح الاقتصادي يتطلب قرارات صعبة ليس لها شعبية ، ولا يجرؤ على اتخاذها سوى الحاكم الذي يتمتع بالمشروعية والمصداقية .

إن مما يلفت النظر ان رفع أسعار المحروقات في الاردن أدى إلى مقاومة شعبية عنيفة في نيسان ١٩٨٩ ، ولكن فرض ضريبة الاستهلاك في تشرين الثاني ١٩٩١ ، ورفع أسعار المحروقات في شباط ١٩٩٢ بنسبة أعلى ، قوبلا بالتحمل والتفهم ، فما الذي حدث خلال ثلاث سنوات؟ الجواب البسيط هو الاصلاح السياسي ، والمشاركة في صنع القرارات ، واخضاع السلطة التنفيذية للمساءلة ، واتاحة الفرصة للتعبير عن التأييد أو المعارضة بوسائل سلمية ، وتوفير المعلومات للناس ، وعدم صدور القرارات المصيرية من فوق ، كمفاجأة ، دون أن تتهيأ الاذهان لها .

الاردن قطر عربي نموذج ، وقدوة للأقطار العربية الاخرى ، ودليل حي على ان المواطن العربي يستحق حقوق الانسان ، وانه قادر على الابداع في ظل الديمقراطية القوية التي تستطيع ان تضرب على أيدي الخارجين على الدستور والقانون .

## تعقيب د. فادية كيوان

أنشئت في أواسط الخمسينات في الولايات المتحدة الأميركية « لجنة الدراسات السياسية المقارنة» التي كان محور عملها ايجاد معايير لتحديد عوامل نمو وتطور الدول الجديدة التي بدأت تظهر تباعاً مع بدء انتهاء الإستعمار ، وتحديد الشروط التي كانت تحكم مسار التطور الديمقراطي في هذه الدول .

وما لبث الباحثون ان انقسموا إلى فريقين : فريق أول اعتبر أن هناك شروطاً خاصة إقتصادية إجتماعية هي التي تسمح بتأسيس التطور السياسي الذي اعتبروه يتجسد ضمناً بالعمل على تحقيق الديمقراطية . وفريق ثان حاول دراسة التطور السياسي وتحقيق الديمقراطية السياسية كمجموعة ظواهر سياسية مستقلة عن التطور الاقتصادي الاجتماعي . واستند هذا الفريق إلى بعض الأمثلة التي ذكرها الدكتور فهد الفانك في ورقته .

لكن تجربة العقدين الأخيرين اث بتت انه ليس هناك من استقرار لأي نظام سياسي ديمقراطي إذا لم يكن مترافقاً بتطور إقتصادي إجتماعي . واتخذت الديمقراطية مواصفات أكثر دقة ، فلم تعد تتحدد سطحياً على أنها تعني التعددية السياسية فقط - التي تأتي في بعض الأحيان نتيجة التركيبة التعددية للمجتمع النامي غير المنصهر وطنياً - بل أصبحت ترتكز على عدة معايير أهمها تحقيق اكبر قدر من المساواة في فرص المشاركة بين المواطنين في العمل السياسي ، وفي اختيار الحكام ومساءلتهم ، والتناوب على السلطة ، وتعميم القوانين لمعاملة المواطنين سواسية ، فإذا بهذه المعايير تعود بنا إلى شروط اقتصادية إجتماعية (Paramètres socio-économiques) .

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الإقتصادي يحتاج بدوره إلى عوامل وسيطة (Variables intermédiaires) ليعزز التطور السياسي ، ويدعم الديمقراطية السياسية . وتكتسب هذه الملاحظة أهمية خاصة في هذه الحقبة لأن العالم يشهد عودة إقتصاد السوق في أغلبية الدول ،





خاصة بعد تجربة - غالباً ما كانت فاشلة - الاقتصاد الإشتراكي الموجه . لكن إقتصاد السوق لا يؤدي بالضرورة إلى التطور الإقتصادي الإجتماعي للدول النامية وذلك لسببين أساسيين على الأقل :

١- عولمة الإقتصاد وسيطرة ديناميكية الخارج على ديناميكية التطور الداخلي لكل دولة نامية .

٢- تأخر تشكل القوى الإجتماعية المدنية القادرة على الضغط من أجل تعميم فائدة النمو الاقتصادي وتحقيق مكاسب لأوسع الفئات الشعبية تسمح لها بالتالي بالإفادة من فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية بالفعل .

إنطلاقاً من هذه الملاحظات ، يمكن العودة إلى الخيارات المختلفة التي يعتمد عليها كل نظام فيتمايز مساره السياسي عن غيره من الأنظمة . وقد وفق الدكتور الفانك بتبيان الخيار الأردني الأخير القاضي بمرافقة الإصلاح السياسي في الاردن لعملية الاصلاح الاقتصادي فيه ، مع إقراره بأن هذا الأخير يعتمد على عامل خارجي مساند هو سياسة البنك الدولي تجاه الاردن . ولاشك أن سياسة البنك الدولي الإيجابية تجاه الأردن تتأسس بدورها على خيار النظام الأردني القاضي بتشجيع وتعزيز التعددية السياسية في البلاد ، وهو خيار يدل على أن النظام قادر على تحقيق إنفتاح سياسي داخلي ، يسمح باستيعاب كل القوى السياسية وبتأمين مشاركتها في الحياة العامة . وقد أحسن الدكتور فهد الفانك في الإشارة إلى أن الخيارات الأساسية هذه تعود إلى الرؤية البعيدة التي يتمتع بها جلالة الملك الحسين وهي برأيه موهبة نادرة بين حكام العرب . وأنوه بالمناسبة بالتمييز الذي يضعه الدكتور الفانك بين الدولة والحكومة فيقول « أن جلالة الملك الحسين قرر إلتزام الدولة وليس حكومة معينة بالإصلاح الإقتصادي وبالإصلاح السياسي في الوقت ذاته» .

وبالفعل يمكننا القول أن هذه الخيارات تحتاج إلى وجود سلطة قادرة على اعتماد رؤية بعيدة النظر ووضع استراتيجية شاملة للمجتمع والدولة . وسلطة كهذه ، لا يمكن ان تكون سلطة حكومات زائلة بل أنها تصبح اكثر إمكانية بقدر ما يكون هناك موقع ثابت في النظام وفي الدولة لا يتأثر بالمتغيرات السياسية العادية في كل ديمقراطية .

وبالتالي ، فإن المسار الاردني له خصوصيته التي تعود بشكل أساسي إلى طبيعة النظام الأردني إذ أن هناك موقعاً ثابتاً في النظام والدولة يخفف وجوده من التأثير السلبي الناتج عن ضعف القوى الإجتماعية المدنية في كل دولة نامية ويسمح بالنظرة الشاملة وبالتخطيط للإنماء المتكامل في البلاد ، اي النمو الإقتصادي ، التطور الإقتصادي الإجتماعي والتطور السياسي . لاشك ان الدكتور الفانك على حق بأن جلالة الملك يتمتع بموهبة نادرة هي الرؤية البعيدة ، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك فارق كبير بين النظام الملكي والنظام الجمهوري وداخل النظام

الجمهوري هناك ايضاً فروقات وخصوصيات .

فالنظام اللبناني المبني على الديمقراطية التوافقية ، والذي يعتمد مبدأ المشاركة الطائفية بحصص في السلطة ، إنما لا يشجع رؤية بعيدة ولا حتى على نمو رؤية شاملة لدى الفرقاء السياسيين .

ولبنان هو في طليعة الدول التي اعتمدت الديمقراطية السياسية وترافق نظامه السياسي مع اعتماد نظام إقتصادي حر ، عرف بعض الحقبات نمواً وازدهاراً . فكيف كانت العلاقة في لبنان بين التطور الاقتصادي والديمقراطية السياسية . وكيف هي الآن؟

عرف لبنان في العقود الأولى لنشأته الحديثة تلازماً بين النظام السياسي الليبرالي والنظام الإقتصادي الحر ، وقد ذهب البعض إلى حد القول ان هناك تلازماً بين الكيان اللبناني والنظام الإقتصادي الحر . أما نظامه السياسي الليبرالي فقد اتخذ طابعاً خاصاً غلبت فيه تركيبة لبنان الإجتماعية التاريخية الطائفية على التعددية السياسية الحزبية التي تميز عادة الأنظمة الليبرالية . وهذا المنحى الطائفي الذي تعزز باعتماد الطائفية السياسية ، منع النظام الليبرالي من التطور نحو الديمقراطية الحقة حيث انه قاد النظام السياسي اللبناني إلى اعادة إنتاج النخب التقليدية والطائفية والمذهبية ، وشابت الأحزاب في لبنان صبغة طائفية ومذهبية ( الاحزاب التقليدية منها والعقائدية ايضاًوإن بدرجة أقل ) .

وفي الحديث عن المسار الإقتصادي والمسار السياسي في لبنان يمكننا أن نميز بين مراحل أو حقبات ثلاث :

- الحقبة الأولى تبدأ مع تأسيس دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ وتصل إلى سنة ١٩٧٥ ، حيث اندلعت الأحداث الدامية في لبنان .
- الحقبة الثانية تمتد من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ موعد وقف الحرب وبدء الجمهورية الثانية .
- الحقبة الثالثة تبدأ من ١٩٩٠ وتستمر إلى يومنا هذا ، وهي حقبة إعادة الإعمار وعودة الحياة المدنية إلى لبنان .

في الحقبة الأولى وبخاصة منذ الإستقلال ١٩٤٣ ، ترافق النظام الإقتصادي الحر في لبنان مع نظام سياسي ليبرالي ضمن الحريات العامة والفردية وسمح بظهور عشرات الأحزاب السياسية ، من مختلف الإتجاهات المحلية والعربية والعالمية . وظهرت تباعاً هيئات أهلية بالعشرات بل بالمئات شكلت أطراً للأنشطة الحرة في مختلف الميادين . وتشكلت النقابات والهيئات وقامت ، كل من موقعها ، بلعب دور ملفت في تطوير النظام اللبناني . وقد انعكس النمو الإقتصادي الذي عرفه لبنان في أواخر الخمسينات والستينات ، تطوراً إقتصادياً إجتماعياً واسعاً بفعل أجواء الحرية التي كانت تسود البلاد . وكان لهذا التطور تأثير على المسار السياسي إذ ظهرت تدريجياً قوى إجتماعية جديدة طامحة إلى التغيير وإلى تعزيز الديمقراطية . وكان لبنان





في هذه الفترة معقلاً مهماً رائداً لكل التيارات الفكرية والسياسية التي عرفها آنذاك العالم العربي ، حتى أصبح لبنان لفترة من الزمن ، ضمير العالم العربي الحي ، وساهم في صنع قوى التغيير في هذا العالم ، وأصبح موئلاً لطلائع القوى الديمقراطية في العالم العربي . ففي لبنان كانت الصحافة الحرة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة المتنوعة ودور نشر الكتب والمراكز والأندية الثقافية وحركة فكرية سياسية لا تهدأ .

لكن النزعة الطائفية للنظام الليبرالي اللبناني قاومت رياح التغيير الديمقراطي الآتية من التطور الإقتصادي الاجتماعي ومن ظهور قوى وطبقات إجتماعية جديدة ، وتشابكت هذه النزعة الطائفية مع عوامل خارجية ضاغطة في منطقة الشرق الاوسط منذ حرب ١٩٦٧ وتطور النزاع العربي - الاسرائيلي . فمشى لبنان منذ أوائل السبعينات بخطى متسارعة نحو الحرب التي اندلعت فيه سنة ١٩٧٥ ، فإذا بالنظام السياسي الليبرالي التعددي يتراجع ، ويفتح الباب أمام صراع دام استمر ست عشرة سنة ، قضى فيها على كل الحريات العامة ، والفردية بشكل خاص ، وتحول النظام الإقتصادي الحر إلى نظام اقتصاد حرب مع نمو إقتصاد مواز .

في الحقبة الثانية ، خلال الحرب اللبنانية تعطل كلياً نظام الحريات العامة ، وساد مكانه نظام الحرب . وقد زاد من أسباب تقويض النظام الليبرالي دخول قوى عسكرية غير لبنانية إلى لبنان ، واحتلال إسرائيل لبعض أراضيه ، وتحالف هذه وتلك القوى مع قوى ميليشيوية لبنانية ساهمت جميعها في فرض القهر على المواطنين ومنعهم من ممارسة أبسط حقوقهم في المعتقد والتعبير عن الرأي والعمل السياسي ، بل أكثر من ذلك ، حيث أن قوى الحرب عملت على تهجير المواطنين وقتلهم وخطفهم وتعذيبهم لسبب سياسي أو بالصدفة .

وفي هذه الحقبة أصاب الإقتصاد اللبناني الإرباك لأن الحياة لم تعد طبيعية ، فاضطرب الانتاج وتراجع كثيراً ، ودمرت المنشآت الإقتصادية وشل بعضها ، وازدادت البطالة ، ومن ثم جاءت أزمة العملة الوطنية اللبنانية وتدني سعر صرفها بشكل جنوني ، جاءت لتخلق أزمة إقتصادية حادة أصابت بشكل خاص أصحاب الدخل المحدود ، وأفرزت نزعتين :

- نزعة لدى الفئات الميسورة للتوظيف في مجالات الكسب السريع ولا سيما العمليات المصرفية السريعة .
- نزعة لدى الفئات الوسطى التي أفقرت بسرعة ، إلى ربط الأزمة المعيشية التي ضربتها بالحرب ونظام الحرب والمليشيات ، وأخذت تبحث عن أي حل يوقف الحرب ويعيد سلطة الدولة .

وفيما فرض نظام الحرب القهر على المواطنين ، فتح الباب أمام فوضى كبيرة في الحياة العامة . ففي غياب القانون والأنظمة المرعية ، دبت الفوضى وتعددت بسرعة وسائل إعلام ارتبط معظمها بقوى الحرب وجاء ليعبر عن رأيها ويحمي مصالحها ، فإذا بالمواطنين يقعون

ضحية مرتين :

مرة أولى حيث انتزعت منهم حرياتهم وفرض عليهم القهر ، ومرة ثانية ، حيث فرضت عليهم وسائل إعلام الفتنة التي عملت على إذكاء النعرات بين اللبنانيين وعلى الإمعان في تفتيت النسيج الاجتماعي اللبناني .

بالطبع ، ونظراً لوجود قوى إجتماعية لبنانية طامحة لتطبيق الديمقراطية ، بقي هناك مقاومة مدنية لنظام الحرب لكنها اتخذت شكل «الجزر» المقاومة ، أكثر مما استطاعت أن تنسحب على فئات واسعة من مختلف الطوائف والمناطق .

ومن جهته ، ساهم الإقتصاد الموازي في تحقيق ثروات طائلة لبعض الناس لا سيما منهم بعض القوى المسلحة المحاربة ، وخلق تحالفاً بين بعض قوى الحرب وبعض أصحاب الرساميل وطبقة رجال الاعمال . وخلقت الحرب مصالح جديدة لبعض الفئات جعلتها تعمل على إطالة الأحداث تحقيقاً لمصالحها وللمزيد من المكاسب . بينما انضوت فئات واسعة من اللبنانيين تحت لواء حركة وطنية نقابية ، وطالبت بوقف الحرب ، وصون الحريات ، والعمل على الإنماء الإقتصادي ، ودفع التطور الإجتماعي ، وذلك في وقت تعطلت فيه إرادة العمل الديمقراطي في غالبية الأحزاب .

وفي الحقبة الثالثة ، توافقت إرادات عدة جهات خارجية على وقف الحرب في لبنان ، ودفعت هذه الجهات باللبنانيين إلى عقد إتفاق وطني وإنهاء الحرب . وهكذا بدأت حقبة وقف الحرب وعنوانها الكبير إعادة إعمار لبنان . فكيف هي صورة المسار الاقتصادي وصورة المسار السياسي في هذه الحقبة ؟

في المسار الإقتصادي تميزت حقبة ما بعد الحرب بهاجس إعادة الإعمار أمام ضخامة الخسائر التي لحقت بالبنى التحتية وبالمنشآت الإقتصادية اللبنانية وبالمستوى المعيشي عند اللبنانيين .

فأطلقت حكومة الرئيس الحريري عملية إعادة البناء هذه ، ورسمت من أجلها آفاقاً وقامت ببعض الخيارات . وقد وظف الرئيس الحريري رصيده الشخصي كرجل أعمال معروف دولياً وعربياً من أجل عودة الرساميل إلى التوظيف في لبنان ، ووضعت تشريعات وأنظمة مالية مشجعة للرساميل ولأصحاب الأعمال . لكن الحكومة اضطرت إلى مواجهة ضغط شعبي واسع ، عبرت عنه بشكل مباشر النقابات العمالية ، يطالب بالنهوض بالقدرة المعيشية عند الناس ، وبعدم إلقاء كلفة إعادة الإعمار على كاهل المواطنين والفئات الشعبية . وكانت الحكومة قد اعتمدت في مرحلة أولى سياسة فرض ضرائب ورسوم كبيرة لتحسين مواردها . ومؤخراً عادت الحكومة وفتحت حواراً مع الحركة النقابية وحاولت الإستجابة لبعض المطالب .

على خط آخر ، تميزت هذه الحقبة بطرح الحكومة لمشاريع إنشائية وإعمارية ضخمة ،





منها عملية إعمار وسط العاصمة . وقد اوكل هذا المشروع إلى الشركة العقارية ، مع أن هناك العديد من التساؤلات حول الأهداف الحقيقية لهذه الشركة ، وحول ملاءمة هذا المشروع مثلما عرضته الشركة ، لحاجات وتطلعات الشعب اللبناني .

أما قوى الحرب ، فقد انخرط بعضها في مسار العمل الاقتصادي وتداخلت مصالحها مع مصالح اصحاب العمل الداعمين بقوة للنظام الإقتصادي الحر والمتحرر من كل قيود .

في موازاة قوة الدفع هذه التي أعطتها حقبة ما بعد الحرب للنظام الإقتصادي الحر ، وهي قوة دفع مترافقة مع تزايد الضغوط الشعبية لتوسيع دائرة الفائدة في إطار المسار الاقتصادي الحر ، يعيش النظام السياسي اللبناني حالة إرباك كبيرة تعود لأسباب عدة ، سنعود إلى ذكرها لاحقاً .

وحاولت الجمهورية الثانية تطبيع الحياة السياسية اللبنانية ففككت المليشيات وحلتها( باستثناء القوة العسكرية لدى حزب الله) ، وأقامت تسوية مع قوى الحرب فأدخلت من رضي منها في حكومة الوفاق الوطني ، وانطلقت نحو وضع قانون إنتخاب جديد ، وإجراء إنتخابات نيابية . وجاءت إنتخابات صيف ١٩٩٢ لتجسد انجازاً مهماً للدولة على طريق إعادة بناء المؤسسات . لكن هذه الانتخابات لقيت معارضة شديدة بسبب شوائب عدة اعترضتها ( في قانون الانتخاب* والعملية الانتخابية نفسها) .

فإذا بهذه الإنتخابات قد زادت التصدع الوطني الذي كان قد حصل خلال الحرب وازداد من جراء الظروف التي رافقت اتفاق الطائف وربما هي دلت على أن كل المبادرات التي تأخذها الدولة حالياً مطبوعة بميزان القوى السائد خلال هذه المرحلة . وقامت الحكومة مؤخراً بوقف نشرات الأخبار في وسائل الإعلام السمعية البصرية الخاصة ، وفتحت ملف تنظيم الإعلام . وقد نتج عن ذلك تشنج كبير في الوسط السياسي والاعلامي والثقافي ، وكانت الحكومة واقعة في حيرة بين مبدأين :

- مبدأ ضمان الحريات التي كرسها الدستور وهي سمة من سمات لبنان .
- مبدأ الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والمؤسسات والتي تستوجب لجم القوى المناوئة للبنان كياناً ونظاماً .

وفي الوقت الحاضر لا يمكن الجزم بأن الحياة الديمقراطية قد عادت بالفعل ونهائياً إلى لبنان ، وذلك لعدة اسباب نذكر منها :

- أن اللبنانيين لم ينضموا بأوسع فئاتهم تحت لواء الوفاق الوطني الذي انعقد في الطائف سنة ١٩٨٩ .
- أنه ما زال هناك احتلال اسرائيلي لبعض الجنوب اللبناني والبقاع الغربي مع ما يرتبه ذلك من تعقيدات في وجه إرساء قواعد سلم داخلي ثابت .

- أنه ما زال هناك وجود كثيف للقوات المسلحة السورية في عدة مناطق من لبنان ، وهو وجود ينعكس على العلاقات مع اللبنانيين وبين اللبنانيين .

في الواقع ، إن عودة الحياة السياسية المدنية لم يرافقها عودة للحريات العامة التي اعتاد عليها لبنان في الماضي ، وما زالت القوى الإجتماعية الطامحة نحو تحقيق الديمقراطية غير قادرة على العمل في هذا الاتجاه بسبب تقاطع ديناميكية الحياة السياسية اللبنانية مع مسار عملية السلام في الشرق الأوسط وبقاء الوضع اللبناني الداخلي شديد التأثر بالمسار الاقليمي .

يشهد لبنان حالياً حركة إقتصادية ناشطة وهي تحمل إمكانات كبيرة للنمو الإقتصادي ، لكن ذلك يترافق مع شلل القوى التي تصبو إلى الديمقراطية ، وقد يؤدي إلى إحداث خلل إجتماعي خطير إذا ما بقيت غائبة تلك الرؤية الشاملة والبعيدة النظر ، الهادفة إلى الإنماء المتكامل ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتعزيز فرص مشاركة كل اللبنانيين في الحياة السياسية ، فيكون هناك إقتصاد حر ، وربما مزدهر ، من دون تطور إقتصادي إجتماعي ، وتكون هناك ليبرالية سياسية تترجم تعددية سياسية شكلية تتقاطع مع التركيبة الطائفية للبلاد ، وتدفع إلى ظهور نظام سياسي اوليغارشي ، ولا تكون هناك ديمقراطية .

إن هذا الخطر المحدق بلبنان هو خطر حقيقي لكن الشعب اللبناني واع لهذه التطورات ، وهناك قوى مدنية لبنانية متجذرة في تاريخ لبنان السياسي ، وهي قادرة على تصحيح المسارين الإقتصادي والسياسي بشكل يسمح بالتطور المتكامل للإقتصاد والمجتمع في آن . فلا يجوز ان نتجاهل أن لبنان كان معقلاً للفكر الديمقراطي قبل الحرب وان شعبه لم يفقد ذاكرته ولا عزيمته .

* أنظر : فريد الخازن وبول سالم ( إشراف ) « الانتخابات الأولى في لبنان بعد الحرب » ، المركز اللبناني للدراسات ، دار النهار للنشر ، ١٩٩٤ ، بيروت .



## مناقشة عامة

**السيد ياسر ابو هلالة :**

تضمن التعقيب على ورقة د . عويضة حديثاً عن الديمقراطية كما لو أنها شيء مطلق ، جامع للخير والحق والجمال ، أو انها شيء محدد تماماً وعلى الجميع أن يعمل به . أظن انه مثلما نرفض الحديث عن الاسلام بفهم واحد ومحدد ، فاننا نرفض الحديث عن الديمقراطية بفهم واحد ومحدد . واظن ان التجارب الانسانية سواء في التاريخ او في واقع المعاناة او في التطلعات المستقبلية انما تحتمل تطبيقات مختلفة جداً لا يمكن حصرها .

وكما ان البعض يحتكر فهم الاسلام ، فان كثرة يحتكرون فهم الديمقراطية . ولا بد من التنويه ان الديمقراطية تكون احياناً اداة للاختراق ، كما هو الحال في جنوب السودان حيث تشكل المطالبة بالديمقراطية ستاراً للانفصال عن السودان ، وتشكل في العراق احد ادوات الاختراق ، وهذا مرفوض وان كانت تسمى ديمقراطية .

قضية الحركة الاسلامية الديمقراطية ، من موقعي كأخ مسلم اقول أن الامام حسن البنا قدم مفاهيم متقدمة على عصره وعلى ما نحن فيه الآن ، حول الموقف من القومية ، ومن الحضارة الغربية ، ومن المفهوم الدستوري الذي قال بصدده لا نرضى عن النظام الدستوري بديلاً . ويبدو ان اشكالات التعاون مع الحركة الاسلامية أدت الى الردة عن هذه المفاهيم . فعلى سبيل المثال ، عندما اعيد طبع **الرسالة** للامام البنا في السبعينات في الجامعات المصرية ، وضع الشباب الاسلامي حواش تقول ان حسن البنا لم يدرك في ذلك الوقت خطر القومية على الاسلام . وأتوقع أن هذه الردة على مفاهيم البنا سببها الاساسي هو الانظمة الدكتاتورية التي تعاونت مع الحركة الاسلامية في القمع فأدت الى هذا الفهم الخاطىء .

وأريد أن أخلص الى القول بأن الاسلام مفتوح على اي كسب انساني سابق (والرسول - صلعم - قال انما جئت لاتمم مكارم الاخلاق) ، او كسب لاحق ، اي الابداع الانساني سواء جاء من الشرق او من الغرب ، فالانسان قادر على استيعابه وتمثله من جديد .

ان هذا المؤتمر الذي اشرف على نهاية اعماله قد أثار تساؤلات عديدة ، وأظن اننا لا نملك

اجابات وافية ، فقد وصلنا الى مرحلة لا أحد يملك فيها الاجابة الصحيحة والشاملة ، وقد يأتي في القريب أو المستقبل البعيد من يملك الاجابات الشافية ، وشكرا .

**النائب سمير حباشنة :**

شكراً سيدي الرئيس . ملاحظاتي هي حول تعقيب د . العجلاني ود . جهاد عودة . الملاحظة الاولى ، تحدث د . العجلاني بروح التفاؤل التي نأمل ان تتحقق على ارض الواقع . نحن يا أخوان بقدر ما لدينا من تفاؤل لدينا هواجس ، ولدينا خوف من امكانية انحسار التجربة الديمقراطية لا قدر الله .

وأنا اعتقد أن هناك عاملين رئيسيين يقفان وراء امكانية انكفاء التجربة . العامل الاول يتمثل في الفئات التي فقدت مصالحها منذ بداية التحول الديمقراطي والتي «قصقصت» اظافرها ، ولكن راح ينمو لها مخالب الآن في المجتمع الاردني ، وباتت «تخوف» . ويتمثل العامل الثاني ، وهو عامل موضوعي ، في المحيط العربي الذي يخشى هذه العدوى الحديثة ، الديمقراطية .

د . جهاد اثار مسألة الموقع الاستراتيجي للاردن ، واسمح لي ان اقول انني اولاً ، لم اقتنع بأن هذا هو احد اسباب تحول النظام السياسي في الاردن نحو الديمقراطية . وثانياً في مسألة الشرعية ، اعتقد ان لها شقين : شرعية تاريخية وشرعية انجاز . واذا لم تقترن الشرعية التاريخية بالانجاز عل ارض الواقع فان جملة من التراكمات تأتي لتقتل هذه الشرعية التاريخية . ومثال ذلك ان كثيراً من الانظمة في الوطن العربي ، كنظام الحزب الواحد ، تتكىء على مرجعية الثورة ، واعتقد ان هذه الانظمة فقدت مشروعيتها لأنها فقدت شرعية الانجاز ، فقد طرحت برامج واهدافاً ولكنها لم تحققها رغم بقائها في السلطة لعدة عقود . وهكذا فان فقدان شرعية الانجاز يمثل تهديداً دائماً للمشروعية ، سواء كانت تمثل فكراً او امتداداً تاريخياً ، وفي العالم أمثلة كثيرة على هذه المسألة .

وثالثاً ، فقد بدا لي وكأن د . جهاد ، بحديثه عن البرجوازية ، يسقط اهمية التطور الاجتماعي في صياغة طبيعة المؤسسات التي توافق المرحلة . وأنا أقر أن الاردن في التسعينات مؤهل لأن ينجح باتجاه الديمقراطية اكثر من اردن الخمسينات بالاستناد الى هذا التطور الاجتماعي . في الخمسينات كانت القوى الاجتماعية لم تستوعب بعد البناء الديمقراطي ، بينما الآن ، واحدة من السمات المتقدمة للمجتمع ، هو التوجه نحو الديمقراطية . واعتقد اننا قطعنا شوطاً ، اجتماعياً واقتصادياً ، في هذا المجال ، وهو أحد عوامل التفاؤل التي تفضل بها د . العجلاني ، وشكراً .





**السيد أيمن جاد الله :**

شكراً سيدي الرئيس . هناك ملاحظتان نظريتان . الملاحظة الاولى هي على الحوار الذي جرى بين د . عويضة و د . بن محفوظ ، فهذا الحوار يؤشر على وجود فجوة كبيرة تشد مجتمعنا وتستقطبه الى مركزين : المركز الاول الذي ينشد استعادة تجربة تاريخية سابقة مضت بالاعتقاد انها حققت لنا الكثير ، وأن في استعادتها حلاً لكل مشاكلنا ، وهذا المركز تمثله التيارات الدينية . أما المركز الثاني فهو تيار المعاصرة والتحديث الذي يعتقد ايضاً انه يمتلك الحلول لمشكلات مجتمعنا .

ومن وجهة نظري المتواضعة ، اعتقد ان هناك قصوراً في فهم المسار التاريخي لتطور مجتمعنا ، وهو ما أدى الى ان يتبنى كل طرف وجهة نظر ويتمترس عندها . من جهة اخرى ، نحن كمجتمع عربي اسلامي لم نجرب في حياتنا ، خلال الاربعة عشر قرناً الماضية غير الاسلام ديناً ونظاماً . والمشكلة ان الصراع الفكري في العهود الاولى للاسلام حسم ، بمساعدة السلطة السياسية ، لصالح مذهب النقل والنص في مواجهة مؤيدي العقل واستخدام العقل والنقد ، وبالتالي اصبحت منظومتنا الفكرية محكومة لنظام نصوص جامدة اغلق باب الاجتهاد ، وانعكس هذا على مجمل تطور المجتمع بشكل عام .

وبالمقابل ، فاننا نجد ان التجربة المعاصرة لمجتمعاتنا فشلت في معظم إن لم يكن في جميع اقطارنا العربية بالرغم من اختلاف المناهج والادوات والاساليب التي استخدمتها هذه المجتمعات في الفترة الماضية . وقد يكون الحل في هذه النقطة بالذات هو أن نعيد قراءة التاريخ باسلوب مختلف .

ملاحظتي الاخرى تتعلق بورقة د . الفانك ، فقد تضمنت في بدايتها مجموعة من النقاط الاعتراضية التي تمثل نوعاً من الدفاع ، وهذا يؤشر على الذكاء الذي يتمتع به د . الفانك في قضايا الجدل والنقاش ، لكن هذا لا يمنع من ان نقول ان هناك اختلافاً نظرياً بين الليبرالية وبين الديمقراطية . فالتلازم الذي حصل في التجربة التاريخية للغرب بين الديمقراطية والليبرالية سحب نفسه على الناحية النظرية او الفكرية .

ولكن الليبرالية وفقاً لدراسات الفكر السياسي ثلاثة انواع : الليبرالية الاقتصادية وتقود الى النظام الرأسمالي ، إلى الحرية الاقتصادية او اقتصاد السوق . والليبرالية السياسية وتقود الى التعددية السياسية . والليبرالية الفكرية وتقود الى التعددية في المذاهب والافكار .

وبالنظر الى الديمقراطية الاثينية نجد انها كانت ديمقراطية ، لكن من الزاوية الاقتصادية لم تكن ليبرالية مطلقاً . مجتمعات جنوب شرق آسيا كانت ليبرالية اقتصادياً ، ولكنها لم تكن ديمقراطية . ويمكن أن نستشهد ايضاً بتحليل د . فادية كيوان للوضع في لبنان الشقيق ، فالنظام

السياسي كان ليبرالياً والنظام الاقتصادي كان راسمالياً ومع ذلك لم تكن هناك ديمقراطية . وشكراً .

**السيد ابراهيم غرايبة :**

انطلق د . عويضة في ورقته من ان العمل السياسي مستمد من الاجتهاد والتفاعل مع الاهداف والظروف وتراكم التجارب الاخرى ، وهذا يقتضي ان تتباين النتائج مع ما ذكر د . عويضة في نهاية الورقة .

فاذا كانت السياسة الشرعية كما قال بن الطيب رحمه الله لا يتحقق بها العدل وصلاح الناس ولو لم ينزل به الوحي ، فما كان عدلاً فهو الشريعة ، وهذا يعني ان الحريات والتعددية وحقوق الانسان واقامة مصالح الناس هي مطالب شرعية استراتيجية من صميم حقوق الانسان وليست تكتيكاً او بديلاً عن الدكتاتورية ، انها الاسلام نفسه . ولن يكون النظام السياسي الاسلامي الذي تحدث عنه د . عويضة سوى الديمقراطية ، وبالتالي فليس هناك خيار بين الديمقراطية والاسلام لانهما شيء واحد أو كما قال الغنوشي الديمقراطية الاسلامية .

ويقول الامام حسن البنا في رسالته في المؤتمر الخامس : النظام الدستوري ، بمعنى الفصل بين السلطات ومراقبة الحاكم ، ومشاركة الناس جميعاً في اختيار الحاكم واتخاذ القرارات ، هو أقرب الانظمة الى الاسلام .

ان جماعة الاخوان المسلمين تعتبر الدول التي تنص دساتيرها على ان دين الدولة فيها هو الاسلام وأن الاسلام مصدر رئيسي للتشريع فيها ، تعتبرها دولاً مسلمة حتى وان لم تطبق الاسلام ، او خالفته في تشريعات ومواقف ، او انحرفت عنه انحرافاً جوهرياً لأن الاسلام طبق بالاعتقاد .

ومن هذا المنطلق فالاخوان المسلمون لا يرون الفرق بينهم وبين البعثيين والشيوعيين او العهديين او اليقظويين على اساس ان الاخوان المسلمين يلتزمون بالعقيدة الاسلامية وهؤلاء لهم عقيدة شيوعية او بعثية أو عهدية بل جميعهم مسلمون ، وجميع الاحزاب تعتبر في الاردن او في الدولة الاسلامية اسلامية باعتبارها أحزاباً تلتزم بالدستور الاردني او بدستور الدولة التي تعتبر الاسلام دين الدولة ومصدر التشريع فيها . وعليه فان تطبيق الشريعة والالتزام بالاسلام والديمقراطية هي مسؤولية جميع القوى السياسية وليست حكراً على الحركة الاسلامية .

ان برامج الحركة الاسلامية لتطبيق الشريعة او لتعديل التشريعات لتنسجم مع الاسلام هي مسألة برنامجية مستمدة من الاجتهاد والتقدير ، كما قال د . عويضة ، مثلما يركز حزب ما على البيئة او الاصلاح الاقتصادي .





أما صفة اسلامي فهي ليست حكراً على أحد ولا تعني ان الآخرين غير مسلمين أو غير اسلاميين تماماً مثلما يسمى حزب نفسه « **ديمقراطي**» او « **دستوري** » . أما الانطباع الذي تولّد ، مما قدمه د . عويضة ، بأن الديمقراطية تكتيك او شر لا بد منه فهي مسألة اراها تتباين مع أدبيات الحركة الاسلامية الرسمية الواضحة والصريحة في هذا المجال . وشكراً .

**د . حسني الشياب :**

شكراً سيدي الرئيس . في الواقع ، ما أورده الصديق د . الفانك ربما يحتاج الى كثير من الجدل لصلته بالمعاناة اليومية للمواطن في هذا البلد . ولم اكن ارغب ان أوضح اكثر ما قاله الاخ ايمن جادالله عن التمييز في الليبرالية ، لكني في الحقيقة صعقت من هذا التعميم المطلق للدكتور الفانك بقوله أنه لا يمكن الاصلاح الاقتصادي خارج الليبرالية واقتصاد السوق .

فالتجربة التاريخية تشير الى ان الدول التي كانت منشأ الليبرالية فلسفة ونظاماً سياسياً سارت تدريجياً نحو تدخل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تلبية متطلبات اجتماعية ، وهذا يمكن ملاحظته في فرنسا وايطاليا وبلدان اخرى . ان القول بأن الليبرالية واقتصاد السوق هما الكفيلان ، بدون تدخل السلطة ، باحداث الاصلاح الاقتصادي ، هذا التعميم ، تاريخياً ، غير صحيح ، ولا يسوغه الاحتجاج الذرائعي لأن النظم الاشتراكية سقطت .

ان الليبرالية التي يرتبط انشاؤها بالنظم الاشتراكية تجذب كما أرى في التجربة ، حتى الآن على الاقل ، كوارث اكثر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مما كان سائداً في ظل ظروف الاشتراكية . بالمقابل عندما حدثت اجراءات اصلاحية عندنا في عام ١٩٨٩ ، هل حدثت هذه الاجراءات الاقتصادية بمقتضى المعطيات الليبرالية؟ أم أن الذي حدث كان تغطية على كارثة اقتصادية سببها سياسي اداري؟

الملاحظة الاخيرة ، برنامج الاصلاح الاقتصادي برغم الاصرار عليه فهو بدون شرعية وطنية ، ولا يتمتع بدعم أحد ، وأتانا من الخارج ، ومع ذلك يعمل د . الفانك على تسويقه .

وبشأن الخصخصة ، وصف د . الفانك القطاع الخاص في الاردن بأنه متردد ويعيش على ظهر القطاع العام ، ويجري الحديث الآن عن اقتطاع هذا القطاع العام للقطاع الخاص . أين يقع موضوع الخصخصة من موضوع الاصلاح الاقتصادي والاحتياجات الوطنية ، خاصة اذا ما عرفنا ان برنامج الخصخصة وافد من الخارج؟!

**السيد محمد عواد :**

ملاحظتي الاولى هي حول ورقة د . الفانك ، وتتعلق بالفصل بين الديمقراطية السياسية

والديمقراطية الاقتصادية . أنا أعتقد انه يستحيل ، منطقياً ، تطبيق الديمقراطية السياسية وتحقيق مفهوم القيم التي ندافع عنها في ظل الليبرالية الاقتصادية كالعدل والمساواة والحرية . فكل الحديث عن محاولات التقدم الاجتماعي ليس كافياً لتحقيق المكاسب لان هناك ظروفاً سيكولوجية اقتصادية تمنع ذلك .

وحول ورقة د . عويضة ، اشير الى ما قاله الاستاذ غرايبة بأن المبادىء الاساسية في النظام الديمقراطي هي مبادىء اسلامية بحت ، أنا اقره على ذلك ، وأنا معه ، لانها نتاج للعقل ، هذا العقل الذي كرمه الاسلام والذي دعا الى استخدامه ، فالاستنتاج منطقي وصحيح بأن المبادىء الديمقراطية هي من صلب الاسلام ، وهي اسلامية .

المسألة الثانية تتعلق بالمرجعية التي تحدث عنها إذ قال أن المرجعية في الديمقراطية هي للشعب ، بينما في الاسلام هي للشرع . وأرى أنه لا معنى للقول أن المرجعية هي للشرع لان الشرع ، في آخر المطاف ، هو عبارة عن النصوص اللغوية التي لا قيمة لها الا اذا عبر عنها فلان أو علان من الناس ، وبعبارة أخرى ، هذا الشرع لا قيمة له ولا فائدة الاّ اذا عبر عنه الناس ، الامر الذي يعيد المرجعية مرّة ثانية الى الناس والى تكوينهم ووعيهم . . الخ .

المسألة الثالثة حول المبادىء الاساسية ، د . عويضة قال ان المادة الاساسية في النظام السياسي الاسلامي هي مجموعة المبادىء العامة وليست التفاصيل ، هذه المبادىء صحيحة حيث أنها جاءت في النص القرآني ، ولكن النص القرآني لم يذكر بأن الناس مدعوون مثلاً لاقامة الدولة الاسلامية حسب هذا النص . فقد نفهم منها بأن هذه الاحكام وهذه المبادىء العامة صالحة لاقامة الدولة في عهد النبي (صلعم) ، وأن هذا حكم خاص يخصه وليس قابلاً للتعديل . وعليك أن تبرهن أن هذا النص يطلب منا تحديداً ان نعمم مثل هذه المبادىء ، وأنا أعتقد أن هذا ليس صحيحاً ، فالنص الاسلامي لا يتضمن اي دعوة لتعميم هذه المبادىء ، وبالتالي فهي ليست بالضرورة ، ملزمة في اقامة الدول . الضرورة الملزمة جائتنا عبر اجماع وليس عبر النص القرآني أو السنة النبوية .

**السيد عبد القادر :**

الاصلاح لا يرتبط بالاقتصاد الحر ، وينبغي أن تكون هناك سلطة قادرة على تنفيذ الاصلاح الاقتصادي ، وأن لا ننسى التكافل الاقتصادي العربي اذا أردنا لهذه الامة أن تنهض باقتصادها .

وبشأن الديمقراطية ، أود أن أقول أنها ليست مفهوماً مطلقاً ، وانما لها جملة وظائف . وتمنيت لو أن الاخوة المحاضرين ركزوا على أهمية التعددية السياسية كنتاج مهم للديمقراطية . وشكراً .





**السيد أمين ذياب :**

الملاحظة الاولى ، د . الفانك يعشق حتى الموت اقتصاد السوق الحر . وأنا أقول أن مرتكز اقتصاد السوق هو الندرة والقيمة والثمن ، ولكن هذه الندرة والقيمة والثمن لا تتعامل مع الانسان لا كفرد ولا كمجتمع ، انما تتعامل معه كفكرة خيالية ، فلو سقطت هذه الفكرة لكان قوله صحيح .

الملاحظة الثانية ، د . عويضة ، الواقع أنه يوجد نظام سياسي تاريخي اسلامي . وهناك أيضاً النظام السياسي الذي يجب ان نعيد انتاجه من جديد ، انت تحدثت عن مزايا جماعة الاخوان المسلمين بينما كان يجب أن تعين النظام السياسي الجديد الذي تنتجه أنت كمفكر .

الملاحظة الثالثة ، الواقع لا ادري ، د . العجلاني ، لماذا انتم مصرون على أن الديمقراطية هي فكرة سياسية ، أنا أقول انها شكل الحكم . وأحسن شيء في الديمقراطية ان الشعب ينتخب اعضاء مجلس النواب لمدة أربع سنوات يجثمون خلالها على صدرونا ، وصلاحيتهم هي الثقة او عدم الثقة بالحكومة ، وابداء الرأي بالتشريع ، ومساءلة الحكومة عن الاعمال التي تقوم بها ، ولكن هذه المهمات ليست مطلقة اذ تستطيع الحكومة ان تكف يد المجلس متى أرادت بالحل .

**د . محمد بن محفوظ :**

شكراً سيدي الرئيس . لدي ملاحظة سريعة على مداخلة د . العجلاني . فقد اجرى د . العجلاني مقارنة مع الوضعية في البلدان الغربية ، وقال أن البلدان الغربية سمحت باقامة ما يسمى بالاحزاب الديمقراطية المسيحية ، فلماذا لا نسمح باقامة احزاب ديمقراطية اسلامية في تونس . هنا أود أن احذر من مسألة المقارنات السطحية ، ذلك أن الديمقراطية المسيحية قامت على أساس الانفصال عن الانظمة الديمقراطية في البلدان الغربية ، بينما نرى في البلدان الاسلامية ان التيارات الاسلامية ما زالت متمسكة بالاتصال والانتماء الى الانظمة الديمقراطية ، وهذا فرق كبير جداً وله انعكاسات على الورقة . وشكراً .

**النائب عبد الرؤوف الروابدة :**

شكراً سيدي الرئيس . جاءت ورقة الزميل د . عويضة تبريراً لأولئك المتطرفين حتى يقبلوا من المعتدلين موقفهم من الديمقراطية بأنه موقف مؤقت ، وأنا مرعوب اذا وصلوا الى الحكم ماذا سيفعلون بالديمقراطية ما دامت أنها بالنسبة لهم ليست من الاسلام .

قناعتي ان الديمقراطية هي نظام اسلامي لأن ما نتحدث عنه ليس ديمقراطية روما وانما حصيلة فكر انساني كان للاسلام فيه دور بارز . وليس صحيحاً ان الاسلام السياسي هو

الحركات العاملة في المجال السياسي . ثم أنني أعتقد ان المرجعية للشرع حقيقة في الامور الثابتة ، في العقائد ، أما الامور المتغيرة ، وهي التي يتعلق بها الاسلام السياسي ، فالباب مفتوح للاجتهاد فتحاً مطلقاً شريطة عدم الخروج عن القواعد والاصول الكلية الثابتة ، وبالتالي لم تتحدث الورقة عن موقف الاسلام السياسي من الحكم وشكل الحكم وصيغة الحكم المستقبلية التي يطلب منا ان نتحرك باتجاهها .

الايديولوجيات الشمولية لا تتعامل مع الديمقراطية الا كوسيلة للوصول الي الحكم . أما فيما يتعلق باخواني الاقتصاديين ، وهنا أذهب الى تأييد د . فهد الفانك الذي قلما يجد مؤيداً ، ان المواقف الجماهيرية ما زالت خط جميع الاحزاب وهي ليست دائماً مصلحة الوطن . ولم تطرح الاحزاب اي برامج بديلة عند رفضها لأي برنامج اقتصادي .

النقطة الاخرى ، ان المطالبين بالليبرالية الاقتصادية في الاردن هم غلاة الاشتراكيين الذين يقودون فقراء الاشتراكيين في هذا البلد . وحول الليبرالية فلم تعد تعني فقط الحقوق السياسية وانما بدأت تشمل التدخل لتأمين الحقوق الاجتماعية . وعندما يتم التحدث عن الليبرالية بات يقصد بذلك توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية . وختاماً ، أقول أن الجرأة في المواقف هي التي تصنع المستقبل ، والمرعوبون لا يمكن ان يكونوا وطناً . شكراً .

**د . نظام عساف :**

شكراً سيدي الرئيس . شكراً لمعدي الاوراق والمعقبين . مداخلتي ترمي الى فتح موضوعات . أرى بأن الاسباب التي تطرق اليها د . جهاد عودة حول الامل في استمرار التجربة الاردنية اسباباً وجيهة ، وأضيف اليها انه بالنظر الى تركيب الاسرة الاردنية فانه من غير الممكن الحفاظ على هذه الاسرة دون سيادة النهج الديمقراطي في الاردن .

د . جهاد عودة أشار أيضاً في اطار العناصر الديمقراطية الى الانتخابات البرلمانية وأنا أرى أنه من المفيد في هذا السياق توسيع العملية الانتخابية لتشمل مجلس الاعيان الى جانب مجلس النواب .

ملاحظة اخرى ، اطرحها على شكل تساؤل : هل من المجدي في ظروفنا الراهنة الحفاظ على السلطات الثلاث والفصل بينهما أم أن مجتمعنا قد تطور ووصل درجة من التطور بحيث يمكن الاكتفاء بسلطتين؟ أنا أميل الى أن تكون هناك سلطة للقضاء وسلطة للتشريع ، ولكن الهيئات التنفيذية هي هيئات تقوم بوظائف تتمثل بتطبيق البرامج التي تقر من السلطة التشريعية ، وبالتالي يجب أن لا تتمتع بصلاحيات السلطة بل عليها واجبات التنفيذ . وشكراً .





**السيد سليم الزعبي ( رئيس الجلسة ) :**

د . عساف طرح في مداخلته شيئاً جديداً بشأن مبدأ السلطات والعلاقة بينها بحيث الغى السلطة التنفيذية مع أن الفقه الدستوري وعلماء السياسة يتحدثون عن سلطات ثلاث هي التنفيذية والتشريعية والقضائية . ولكن على أي حال نحترم وجهة نظره .

**د . يوسف الحسن :**

شكراً سيدي الرئيس . النقطة الاولى اجرائية . الحقيقة استغرب كيف تم وضع هذا المحور عن الاسلام السياسي ، ونحن نعني به العمل الحزبي ، كمحور مستقل . لقد كان من الافضل ان نتناوله بالامس في مكانه الطبيعي ضمن الاحزاب السياسية خاصة وأننا تعرضنا لمسألة الاسلام السياسي .

النقطة الثانية ، التقي الى حد كبير مع ما قاله معالي عبد الرؤوف الروابدة . ولقد كنت أتمنى لو أن د . عويضة تجنب الفقرة التي تتلاعب بالالفاظ حول التعددية السياسية . ربما حركة الغنوشي في تونس كانت اكثر انفتاحاً ، وتحدثت قبولاً للتعددية . تحدثت مع د . عويضة قبل قليل وفهمت وكأنها رسالة الى الحركات الاسلامية الاخرى ، ولكنها كان المطلوب أن تكون اكثر شجاعة وجسارة في قبول هذه التعددية . فالتعددية ، فهمي لها ولعناصرها : حرية الرأي والتعبير ، حرية الاجتماع السلمي ، حق الجمعيات ، وهذه العناصر الثلاثة لها قواعد شرعية وأصيلة موجودة في الفقه الاسلامي ، فهناك حق الحياة ، حق الحرية ، حق المساواة ، وأخيراً حق الاقليات (لا اكراه في الدين) ليس فقط ازاء مسلم آخر مختلف معك في الرأي بل ومع الذي هو مختلف معك بالعقيدة ، وهذا تقبله الشريعة وتقبله الحقائق .

النقطة الثالثة التي أثارتني ، حقيقة ، وأدت الى زيادة الامر غموضاً ، أن الموقف ما زال غامضاً وبحاجة من الحركات والفكر الاسلامي ان يتحدثوا مباشرة بدون هذا التلاعب بالالفاظ .

المخاوف من الحركات الاسلامية اذا وصلت الى الحكم أن تمنع وتحجب الديمقراطية ، أقر تماماً بأنها مخاوف لدى الناس وأيضاً تجاه الاحزاب الاخرى سواء كانت يسارية او ليبرالية وحتى قومية اذا وصلت الى الحكم . ولذا لا بد ان نصل الى شيء من الحلول ، من الرؤى الجديدة لكيفية الزام القوى السياسية بكافة الوان الطيف الموجودة بضمانات تعاقدية للحفاظ على الديمقراطية اذا ما وصلت الى الحكم ، وأن تكون هذه الضمانات التعاقدية ، بمثابة اساس لشرعية هذه القوى امام المجتمع . وأتصور أن من المؤكد ان اتفاق هذه القوى على ضمانات تعاقدية ، يحتاج الى مستوى متقدم من النضج الديمقراطي ، ومن الايمان بالتسامح والتراضي ، والحلول الوسط بالوصول الى منتصف الطريق مع هذه القوى ، فالحقيقة لا تمتلكها اي قوة

سياسية لوحدها . وشكراً .

**السيد رسمي حمزة :**

شكراً سيدي الرئيس . سأبدأ من ورقة د . عويضة مستخدماً لغة البرقيات اختصاراً للوقت . الحركات الاسلامية عالمياً ، النظرة اليها الآن مصبوغة بصبغة الارهاب والتطرف ، وكلنا يعرف ان ذلك ليس حقيقياً . ولكن هناك خللاً ادى الى مثل هذه النظرة ، وهو الخلل في نوعية الخطاب الموجه الى مختلف الشعوب . الا تعتقد د . عويضة ان هناك حاجة لاعادة صياغة الخطاب الاسلامي في ضوء النقطة التي تكلم عنها معالي النائب الروابدة بين الثابت والمتغير؟

البرقية الثانية موجهة للدكتور جهاد عودة الذي حلل الوضع الاردني بشكل جيد لكنه تجنى على الحقيقة عندما قال أنه لا توجد طبقة برجوازية في الاردن . ففي الاردن طبقة برجوازية كبيرة تمارس ضغوطها على الحكومة وتحصل على المكتسبات على حساب الشريحة الاوسع في المجتمع . وادعو د . الفانك أن يدلي برأيه حول هذه النقطة .

البرقية الثالثة موجهة للدكتورة فاديا كيوان . الشعب اللبناني شعب قوي ، ونحن نثق به كثيراً . واعتقد جازماً بأن الشعب اللبناني سيتمكن من الخروج من المأزق الذي يعيشه الآن ، وهو قادر على ذلك ولديه الخلفية التي تؤهله لذلك . وشكراً .

**د . أحمد قاسم :**

شكراً سيدي الرئيس . هناك نقطتان قد يرتبطان ببعضهما ما بين ورقة د . الفانك و د . العجلاني . بشأن التجربة الكورية التي تطرق اليها د . الفانك ومدى ابتعادها او اقترابها من الديمقراطية او الدكتاتورية ، أعتقد أن تجربة كوريا الجنوبية قد نجحت اقتصادياً بسبب انتهاء الحرب قبل اربعين سنة ، ولو استمرت الحرب بين الكوريتين لما كانت هناك تجربة كورية ناجحة . ويبدو في ضوء ذلك أن المرحلة القادمة هي مرحلة بناء هذا النموذج ونقله الى بلدان اخرى في مناطق آسيا . ولم يكن العامل الديمقراطي هو الذي حدد نجاح التجربة في كوريا وانما استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية فيها .

النقطة الثانية ، تحدث د . العجلاني حول وضع الواسطة والمحسوبية في الاردن . اعتقد ان هذا الموضوع بحاجة الى توضيح اكبر ، وحبذا لو د . الفانك وضحه بشكل صريح بدل ارتباطه بنجاح برنامج التصحيح الاقتصادي . فبرنامج التصحيح ينجح من خلال تطبيقات مالية وتوصيات معينة ، لكن ما يتحدث عنه النظام من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحقيق العدالة فهو في واد ، وما تقوم به الحكومة من خلال الممارسة والتعيينات في المواقع القيادية والادارة الاقتصادية العليا في واد آخر .





**السيد حسين دعسة :**

شكراً سيدي الرئيس . أود ان اعلق على ورقتي د . عويضة ود . الفانك . وأبدأ بملاحظة حول وضع النظام السياسي الاسلامي امام متغيرات الثورة الاعلامية الكبيرة التي دخلت الى المصطلح المحلي مع المصطلح العربي ، والمصطلح العربي مع المصطلح الغربي حتى أصبح المصطلح الغربي المتوفر في دول المغرب العربي يختلف عن المصطلح المتوفر عندنا في الاردن . فنحن نستقبل عبر وسائل الاعلام مقولات وتوصيفات للاسلام والاصولية والحركات الدينية والمتشددين . . . الخ ، دون أي نوع من التمحيص ودون أي ربط مع التاريخ والنظرة التاريخية للاسلام . وينبغي ان نأخذ بالاعتبار ان الغرب بحث في الاسلام والاسلام السياسي والموقف الديني من القضايا الاسلامية قبل أن تبحث فيه العرب .

أما بشأن الاصلاح الاقتصادي ، هناك مسألة هامة ارتباطاً بالديمقراطية التي نعيشها اليوم ، وهي كيف تعاملنا مع الواقع الاجتماعي قبل أن نفكر بالاصلاح الاقتصادي . فنحن لدينا مستويات فقر مرتفعة وهناك ربط للحياة العامة بالوظيفة ، فاين الاصلاح الاجتماعي من داخل بنية المجتمع الاردني قبل أن نبحث التعاون مع البنك الدولي أو ما شابه ذلك . وشكراً .

**د . كامل ابو جابر :**

شكراً سيدي الرئيس . لقد غادرت الندوة لبعض الوقت مضطراً ، فأرجو المعذرة . ملاحظتي الاولى هي أنني اطلب ، الحقيقة ، من المفكرين في الوطن العربي الصبر على التجربة الديمقراطية سواء في الاردن او في غيرها من الدول العربية .

وأود أن اذكر هنا أن الدولة العربية الحديثة نشأت في ظل ظروف عجيبة في هذا القرن ، وأخص هنا تحديداً المشرق العربي . فقد جاءت هذه الدولة مركبة على مجتمع فسيفسائي ، ونحن ننسى هذا الامر . المجتمع الفسيفسائي كان له شرعيتان . الشرعية الاولى ، هي الشرعية السياسية وكانت تتأتى من خلال الخلافة العثمانية ، حيث كانت هناك ، على الرغم من قيام دويلات او انظمة هنا أو هناك ، شرعية سياسية للسلطان . وهذا أمر معروف . أما الشرعية الثانية فهي الشرعية الاجتماعية التي كانت تتأتى من نظام الملّة حيث كان هناك عدد من الملل والنحل التي تعايشت جنباً الى جنب ، ولكن ولاءها السياسي كان دائماً للدولة العثمانية الشرعية .

ولذلك فالدولة في القرن العشرين كانت في حالة بحث عن الشرعية . والديمقراطية هي نوع من شرعية العمل في اعقاب انهيار الخلافة عام ١٩٢٤ وانهيار نظام الملّة المجتمعي الذي كان سائداً حتى قبل الاسلام ، والذي أبقى الاسلام عليه وتعامل بشكل أو بآخر . اذاً السؤال الاساسي ، من أين تأتي الشرعية؟ وهذا السؤلا يقع في صميم الفكر وفي صميم هذه الندوة .

هناك ايضاً التحديات الداخلية : ضغط التنمية ، رفع مستويات المعيشة ، نوعية الحياة . . الخ ، اضافة الى التحديات الخارجية والتي يقف على رأسها تحدي القضية الفلسطينية ، فضلاً عن مشكلة العصرنة السياسية والعصرنة الاجتماعية ، كل هذا يصنع اشكالية رهيبة . وفي هذا الاطار ، نفهم مظاهر الحيرة ، والتردد ، والحدة أحياناً بين اقصى اليمين وأقصى اليسار نظراً لتعدد الآراء ، وهذا أمر ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار .

التجربة الاردنية جاءت في هذاالسياق ، ولم تأت من فراغ ، وباعتقادي انها بحاجة الى رعاية من جميع الفئات من اقصى اليسار الى اقصى اليمين ، لأنه هل يمكن التوصل الى اجماع في ظل الوضع القائم الآن في الاردن والوطن العربي؟ أم هل لا بد على الاقل مرحلياً ، من البحث عن وسائل اخرى للوصول ربما لما يسمى برأي الاكثرية ، من خلال احترام التعددية ، واحترام الرأي والرأي الآخر ، واحترام عقل وجسد الانسان ، وشكراً سيدي .

**د . محمد العجلاني :**

الحقيقة أني اشارك النائب سمير حباشنة في هواجس الخوف على مستقبل الديمقراطية في الاردن . وقد كنت اريد ان اكتب عن التحديات ، ولما شاهدت الاوراق التي تناولت التحدي الاقتصادي ومشكلات البطالة والفقر آثرت ان لا اخوض في هذه المواضيع ، ولكنني ذكرت في ورقتي ان الديمقراطية الاردنية لا يجب ان تبقى على مستوى المؤسسات التشريعية والدستورية وانما يجب أن تظهر على مستوى المجتمع ، وأن تدخل الى التعليم والمدرسة والجامعة والنقابة ، كما يجب الاهتمام بطرق تدريس حقوق الانسان وعلى اوسع نطاق بين الاردنيين لأن أعداء الديمقراطية كثيرون وليس فقط في العالم العربي ، مما يعني أن الاخطار كبيرة .

الاردن يزرع شجرة مثمرة في هذا الشوك ، فالتحدي الكبير الذي تواجهه الديمقراطية الاردنية يتطلب كفاءات واختصاصيين في الادارة يتمتعون بالقدرة على مواجهة التحدي الكبير لان العملية الديمقراطية الجارية ليست سهلة ، وهي عملية بناء ، والبناء دائماً صعب . وأنا أخاف من التدخلات العربية ، ولكن أخاف اكثر من ارتفاع معدلات البطالة في الاردن ، فهذا هو الخطر الحقيقي على المسيرة الديمقراطية .

النقطة الثانية ، لقد تحدثت مع د . بن محفوظ واتضح ان التباساً وقع في فهم ما قلت . والفكرة هي ، كيف يمكن ان تكون الاحزاب الديمقراطية المسيحية ممثلة في البرلمانات الاوروبية في الوقت الذي فصلت فيه الدولة عن الكنيسة ، بينما تمنع أحزاب اسلامية في عدد كبير من الدول العربية من الدخول تحت قبة البرلمان . وفي الحقيقة اجتمعت مع الغنوشي في فرنسا ، وجرى حديث طويل معه قال خلاله نحن نريد أن يسمح للأحزاب في تونس أن تدخل البرلمان ، ولم نستطع ذلك في بلد عربي اسلامي .





وأقول يجب اعادة الحوار والعقل بين السلطة السياسية والمجتمع المدني والاسلامي . هناك تيارات اسلامية تريد أن تشارك في اللعبة الديمقراطية وتدخل البرلمان ، فما المانع في ذلك ؟! انه خير لها أن تدخل البرلمان وتتجنب العنف والاغتيالات السياسية كما يحصل في بعض البلدان العربية ، ولو تركت المسيرة الديمقراطية في الجزائر تمشي الى نهايتها ربما ما صار الذي صار ولما وصلنا الى هذه المرحلة . وشكراً .

**النائب د . محمد عويضة :**

شكراً للجميع . واعتبر أن ما ورد في التعقيبات والطروحات فيه ما يمكن أن نستيفيد منه ان شاء الله .

الاستاذ بن محفوظ ادخل موضوع بعض الانظمة العربية التي تتسمى باسماء اسلامية ، وقال أنها تحكم بالاسلام ، واستطيع ان اقول أن هذا أمر محسوم بالنسبة لنا في المشرق العربي ، ولا اعتقد أنه يخطر ببال أي مواطن في الشارع الاردني أن الانظمة المشار اليها اسلامية بشكل او بآخر . وعلى أي حال ، أنا اتكلم عن النظام والتشريعات والقيم ولا اتكلم عن عقائد الافراد .

وحول موضوعة الانتقائية التي ذكرها الاستاذ بن محفوظ ، أتساءل : هل الباحث ملزم بنقل نصوص لا علاقة لها بموضوعه كي يكون موضوعياً؟ لقد قال أنني جانبت الموضوعية وأن هذا يخدم سلطة معينة ثم انتهى بالقول أن الحركة الاسلامية تريد الوصول ثم تترك بعد ذلك طريق الديمقراطية . حقيقة هذا التخوف مرفوض . طبعاً نحن في الحركة الاسلامية نقول نريد الاسلام ، وفي الوقت نفسه نقول نريد الديمقراطية وسيلة للوصول ، لكن لا بمعنى اننا نمنع الآخرين . فأنا اذا وصلت الى البرلمان باغلبية وحكمت ، سأحكم قطعاً بالاسلام ، لكن من قال ان الحكم بالاسلام يلغي الآخرين ويلغي تبادل السلطة . واذا في الدورة اللاحقة جاء غيري الى السلطة سأحترم هذا وسأخضع للشرعية . وقبولي بالتعددية والديمقراطية لا يعني تنازلاً عن الاسلام ، واختياري للاسلام لا يعني الغاء خيار الديمقراطية .

أما الحديث عن الديمقراطية كمجموعة من القيم والمبادىء والتي يمكن أن تساعد في حل المعضلات ثم الحديث عن الحرية والمساواة وعدم التمييز والعدالة ، هذه النقاط ذكرتها نصاً ، وقلت اذا كانت الديمقراطية كذا فهي اسلامية ونحن نريدها بالاسم .

الاستاذ الروابدة وآخرون ذكروا موضوع الثابت والمتغير ، وذكروا أنه بشكل أو بآخر أنني اريد الديمقراطية مجرد وسيلة وأن الديمقراطية بالنسبة لي ليست من الاسلام ، بينما انا لم اقل ذلك بل قلت اذا كانت الديمقراطية هي هذه المفاهيم ، فهذه مفاهيم اسلامية ، لكن قطعاً الديمقراطية الاسم والعنوان والمصطلح ، مثلما قال د . الفانك ، لا هي ولا الاصلاح الاقتصادي

مصطلحات اسلامية أو عربية ، وانما هي مصطلحات وافدة . ووضحت أننا لا نريد أن نقف عند المصطلح والشكل وانما نريد الغوص بالمعنى الموجود ، والمعنى الاسلامي نتبناه .

الثابت والمتغير تكلمت عنهما تفصيلاً ، وقلت في القضايا الثابتة لنا موقف ، وفي القضايا المتغيرة وبالذات في القضايا الاجتماعية والسياسية هناك مرونة واجتهاد وما الى ذلك . أما ما أشار اليه د . يوسف الحسن من ضمانات تعاقدية ، فانها فكرة ممتازة وأنا معها ، وادعو اليها ، واتمنى على كل الحركات أن تعلن التزامها بتعاقد جماعي الزامي على قبول الخيار الديمقراطي . وعلى كل حال ، الافكار المختلفة وصل اصحابها الى السلطة ، ولاحظنا مدى التزامهم بالخيار الديمقراطي! ونأمل ان تصل الحركة الاسلامية في بلد ما الى السلطة ، وان شاء الله سنجد جميعاً أنه اذا لم تكن ملتزمة بالكامل بالخيار الديمقراطي ، ستكون على الاقل اكثر التزاماً من غيرها ، وأنا آمل أن تلتزم بدقة بالخيار الديمقراطي . ( مقاطعة . . السودان والعراق ؟ ) أنا اذا قارنت بين السودان والعراق وتونس ، فيمكن ان اعطي السودان درجة امتياز أو « نيشان» ، واذا قارنا بين السودان اليوم والسودان قبل سنتين ، أعتقد أن الفرق كبير ، فقد بدأ باحكام عرفية والآن تغيرت الامور .

الخطاب الاسلامي وتأثيره على فهم الغرب والآخرين للاسلام ، فكرة جيدة ونحن معها . وما تحدث به الاستاذ ابراهيم غرايبة وهو من جبهة العمل الاسلامي نموذج عن التعددية . ولكن اذا ذهب الى حد أن الشيوعي في البلاد الاسلامية هو فعلاً اسلامي وطرحه اسلامي فاننا نختلف معه ، ولكن الاختلاف لا يعني أنني امنع الشيوعي من أن يكون شيوعياً ، فهناك فرق بيّن بين المسألتين .

وأود أن اذكر انني لم اطرح المفهوم السياسي الاسلامي بمعنى ان كل الامة هي الاسلام ولكنني كنت اتحدث عن فهم الحركة الاسلامية وكنت واضحاً في هذا . واخيراً هناك فكرة خطيرة جداً طرحها الاستاذ محمد عواد وهي أن النصوص الاسلامية في الحكم والسياسة هي عبارة عن مصطلحات اسلامية في العهد النبوي ، وليس هناك ما يلزم الأخذ بها ، هذه مسألة نختلف فيها اختلافاً كاملاً ، والآليات التي تتكلم عن الحكم والالتزام بثوابت الحكم الاسلامي في القرآن اكثر من الآليات التي تتكلم عن الصوم والصلاة بل وعن العقيدة الاسلامية . وشكراً .

**سؤال بالانجليزية** : السؤال موجه للدكتور فهد الفانك حول برنامج التصحيح الاقتصادي وتردد القطاع الخاص بدعمه .





**السيد سليم الزعبي ( رئيس الجلسة ) :**

شكراً لهذا التوضيح الذي تضمنه الرد . لقد كان الرد واضحاً في الموقف من قضية التعددية والديمقراطية ، وقضية تداول السلطة وايمان الحزب الذي تنتمي اليه بهذه المفاهيم الديمقراطية . والآن هناك كثير من الاسئلة والتعقيبات التي انصبت على ورقة د . الفانك ، أعانه الله على تقديم الرد الشافي على ما قيل حول ورقته .

**د . فهد الفانك :**

شكراً سيدي ، وشكراً لدعائك ، وليعييني الله على الرد ، واعتقد ان الله يعين من يطلب عونه وأنا اطلب هذا العون .

بداية ، د . حسني الشياب ، اعتقد انه كرر خطأ شائعاً وهو أن اقتصاديات السوق تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، لا يا سيدي ، تدخل الدولة لا يتناقض مع الليبرالية ، كل ما هنالك أن لتدخلات الدولة الليبرالية حدود . في حين ان الدولة الاخرى التي نعرفها تتدخل على الهاتف ، ونحن نعرف رؤساء حكومات كانوا يتخذون اهم القرارات الاقتصادية على الهاتف . بدون تدخل الدولة يصبح نظام السوق شريعة الغاب ، وبالتالي فان نظام السوق هو أشد حاجة من الانظمة الدكتاتورية الى وجود دولة عادلة ووجود انظمة وروابط ومعايير .

التدخل المرفوض هو التدخل العشوائي في الترخيص ، وفي التسعير ، وفي الاستثناءات ، مثلما كانت تقوم به لجنة الامن الاقتصادي . . هذا هو أسوأ أنواع التدخل ، انما الدولة لم تختف ، وهي مطلوبة . الاجراءات الاصلاحية عام ١٩٨٩ جاءت من فوق ، ورفضت لأنها غير ديمقراطية ، وقيل أنها لا تمثل إصلاحاً ، لا ، انها تمثل اصلاحاً حسب التعريف الذي بدأت به . فقد قلت أن المقصود بالاصلاح هو برنامج التصحيح الاقتصادي . فاجراءات سنة ١٩٨٩ كانت البوادر الاولى لبرنامج التصحيح الاقتصادي ، ولكن قامت به حكومة ناقصة الشرعية ، ولذلك فشل .

البرنامج يلبي مصلحة الوطن ، ولا يلبي مصالح الصندوق أو الدائنين ، هذا شيء ثانوي اذا كان يلبيها ولا يهمنا ، الذي يهمنا هو مصلحة الوطن . أما اثبات أن البرنامج يخدم مصلحة الوطن فيتم بالنظر الى البديل . ماذا كان سيحصل بدون هذا البرنامج؟ بدون هذا البرنامج يستحيل على الاردن أن يدفع (١٣٠٠) مليون دولار سنوياً ، نحن لا نستطيع أن نسدد عشرها ، وبالتالي البديل لهذا البرنامج هو أن نجد حلاً لمشكلة المديونية وقد واجهنا ذلك في عام ١٩٨٩ ، والنتيجة ان الغاء البرنامج يعني العودة الى ازمة ١٩٨٨/١٩٨٩ : اختفاء العملة الاجنبية ، انخفاض الدينار يومياً . . الخ .

الخصخصة من جهتها هي جزء من الاصلاح الاقتصادي وليست « اقتطاعاً » ، والتلاعب بالالفاظ لا يخدمنا في الاقتصاد . فليس من الضروري أن تملك الحكومة وتدير الصحف والفنادق والباصات وشركات السياحة وما شابه ذلك . . بينما هذا هو الحاصل الآن . والخصخصة هي تحويل هذه النشاطات الى القطاع الخاص لأن الدولة فيها القاضي وليس المنتج .

وجواباً عن سؤال الضيف الألماني بالانجليزية : لقد أدهشك بأن يكون هناك مقاومة لبرنامج التصحيح الاقتصادي بالرغم من حقيقة أنه يخدم مصالح الاردن . هذا البرنامج مطلوب لذاته بمعزل عن أي ضغوط خارجية .

وأود أن اخبرك بأن هذه المقاومة للبرنامج ينبغي ان تكون مفهومة ، فالفقراء لا يريدون خفض الدعم الحكومي للمواد التموينية ، والمزارعون لا يريدون ان يدفعوا سعراً أعلى للمياه بينما لا يشكل السعر الذي يدفعونه سوى نسبة محدودة من الكلفة الحقيقية . والمستهلكون لا يريدون ان يدفعوا ثمناً أعلى للوقود . . . الخ .

إن الاعتراض الاساسي على البرنامج يرتبط بالسمعة السيئة لصندوق النقد والبنك الدولي . وانا أرى اننا بحاجة إلى برنامج دون ارتباط ، ولكن بدون برنامج وبدون شهادة من صندوق النقد الدولي لا نحصل على اعادة جدولة للديون .

ما فعله شاوسيسكو في رومانيا ليس اصلاحاً كما ادعى أحد الحاضرين ، بل هو عصر الشعب وتجويعه لتسديد الدائنين . ولم يرافق عملية تسديد الديون لا اقتصاد سوق ولا ليبرالية ولا ديمقراطية سياسية . نحن لا نهدف الى تسديد الديون كاصلاح ، نحن نهدف الى إصلاح اقتصادي . تسديد الديون ليس هو الاصلاح الاقتصادي ، لكن الاصلاح قد يؤدي الى التسديد وقد لا يؤدي ، ليس بالضرورة . ويجب أن لا نحمل هم تسديد الديون . وباعتقادي عندما تستحق ديون الاردن بعد ثلاثين سنة ستشفى ، سيكون عمر الدين اربعين سنة .

التكامل الاقتصادي العربي لا يجوز ان ننساه ، هذا صحيح ، ولسنا عقبة في طريق التكامل الاقتصادي ، ولكن الى أن يتم التكامل الاقتصادي ، أو الى أن تقوم الوحدة العربية يجب أن لا نقف مكتوفي الايدي ، وأن نعمل على اصلاح بلدنا . اذكر الشيخ ذياب بأن السوق الحرة هي نظام اسلامي . في النظام الاسلامي السوق حرة ، والتسعير حر ، وهناك عرض وطلب ، وبجانبي من يستطيع أن يشهد بأن السوق الحرة لا تتناقض مع الاسلام ، (قد تتناقض مع المعتزلة) !!

البرجوازية الاردنية موجودة ولكنها برجوازية طفيلية وليست برجوازية انتاجية مع الاستثناءات بطبيعة الحال . التجربة الاقتصادية الكورية بدأت في ظل حكم عسكري دكتاتوري لظروف معينة ، ولكن نجاح التجربة الاقتصادية وصعود البرجوازية الكورية جعل





استمرار الحكم الدكتاتوري مستحيلاً فسقطت الدكتاتورية ، وقامت الديمقراطية ، وهذا اثبات آخر على ضرورة الارتباط بين الاصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي . وبرنامج التصحيح الاقتصادي لا يجوز تحميله باكثر مما يحتمل ، فهو لا يهدف الى الاصلاح الاداري ، وانما جاء لاصلاح مالي ونقدي بالدرجة الاولى .

الواقع الاجتماعي مهم ويمكن مراعاة الظروف الاجتماعية للطبقات المختلفة عند الاصلاح ، بسياسات النمو ، لأنه بدون نمو لا يمكن القضاء على الفقر . الكعكة التي توزع على جميع الطبقات يجب أن تكبر بالدرجة الاولى . لا بد من هذا النمو لزيادة الدخل . لا بد من نشاط الاستثمار لخلق فرص عمل . لا بد عند صياغة قوانين الضرائب مراعاة ذوي الدخل المحدود وهذه سهلة ، كما ذكرت بالامس ، عندما نرفع سعر الكهرباء لا نرفع قوة خمسين كيلو واط التي يستهلكها الفقراء ، وعندما نرفع سعر المياه لا نرفع أول خمسين متراً مكعباً التي يستهلكها الفقراء . ولكن الاعتراضات على رفع الاسعار تأتي من الاغنياء بحجة الفقراء ، ويمكن حماية الفقراء بسهولة ، لكن لا نريد حماية الاغنياء ، والاغنياء هم اصحاب الصوت العالي ، وهم الذين يرفعون راية محدودي الدخل . لدينا صندوق التنمية والتشغيل ، مثلاً ، لاعطاء محدودي الدخل سلف لبدء اعمال . لدينا صندوق المعونة الوطنية لمساعدة العائلات التي تفقد معليها وتكون غير منتجة .

وأخيراً ، الاجماع ليس ضرورياً كتعبير عن الديمقراطية كما ذكر احد الاخوان ، الديمقراطية هي الآلية لحسم القرار ، أي لادارة الخلاف ، فنحن نختلف على أشياء كثيرة ، والسؤال هو كيف ندير خلافاتنا؟ هنا يأتي دور الديمقراطية . وشكراً .

**د . فادية كيوان :**

شكراً سيدي الرئيس . لن اطيل عليكم بالكلام لا سيما وانني لاحظت ان الاخوة الاردنيين منهمكون في بحث الموضوع الاردني ويشغلهم ذلك عن التطلع للمقارنة ، لا بأس .

اولاً ، اريد ان اشكر الأخ الذي أظهر عاطفة طيبة تجاه الشعب اللبناني ، وهذا ليس جديداً علي ابناء الشعب الاردني الذين يظهرون لاسباب عدة مثل هذه المشاعر ، ونحن في الحقيقة في لبنان نبادلهم هذه العاطفة الاخوية الطيبة .

أود أن أعود الى فكرة ، اعتقد ان الوقت داهمني ولم اركز عليها كفاية مع أنني وعدتكم بذلك ، وهي تتعلق بعنوان الندوة ، المسار الديمقراطي ، إذ ينبغي علينا أن نحدد بشكل دقيق هذا المصطلح . ان التعددية التي اعطيت للشعب الاردني هي غير الديمقراطية وان كانت اول الطريق اليها . واذا عرفت القوى السياسية التي ستستفيد من المناخ التعددي ان الديمقراطية تقوم على نشر ثقافة سياسية بين الناس تعتمد على مبدأ المساواة بصرف النظر عن الجنس

والدين والفروقات الاجتماعية ، وتعتمد على احترام حقوق الانسان ، فانها تستطيع أن تحول اسلوب السلوك السياسي لدى الاردنيين ، ويصبح هناك سلوك سياسي ديمقراطي ، ثقافة قابلة للعمل الديمقراطي ، ومن ثم يجب أن تكون هناك قوى اجتماعية تظهر مع الوقت تكون هي الضمانة للديمقراطية ، وفي غير ذلك فان المراوحة في حدود التعددية فقط قد ينقلب عليها يوماً . وشكراً .



# الفصل السادس

## المائدة المستديرة

- ❐ مداخلة أ . هاني الحوراني .
- ❐ مداخلة دولة أ . طاهر المصري .
- ❐ مداخلة دولة أ . أحمد عبيدات .
- ❐ مداخلات السادة المشاركين .

# المائدة المستديرة

## مداخلة الاستاذ هاني الحوراني :

اصحاب الدولة والمعالي ،

السادة المشاركون ،

السادة الضيوف الكرام .

اسعدتم مساءً . يسعدني ان استهل بهذه الكلمة القصيرة الجلسة السادسة والاخيرة من اعمال مؤتمركم ، مؤتمر تقييم المسار الديمقراطي ، وأن احيي جهودكم التي تواصلت على مدار ثلاثة ايام سبقت متمنياً لأعمال هذه المائدة المستديرة المزيد من النجاح بما فيه تقدم بلدنا على طريق الديمقراطية والحرية والعزة والنماء .

ايها السادة .

قبل أن أخلي مكاني لدولة الاستاذ طاهر المصري رئيس مجلس النواب ليرأس القسم الاول من هذه المائدة المستديرة ، أود أن أتحدث قليلاً عن مجريات اعمال هذا المؤتمر آخذاً بعين الاعتبار أن بعض السادة المشاركين في هذه المائدة المستديرة لم يشاركوا في بعض جلسات المؤتمر . وأود أن أنوه وأحيي اهتمام ومواظبة العديد من المؤتمرين الجالسين على المائدة المستديرة .

لقد سبق ان قلت ان الهدف الاساسي لهذا المؤتمر هو تقييم تجربة خمس سنوات مضت على انطلاق العملية الديمقراطية في الاردن . ولا يستهدف هذا المؤتمر ان يحكم على هذه المسيرة سلباً او ايجاباً ، ولا أن يضع مقياساً كمياً او عددياً لانجازاتها . لقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو تحليل العوامل والمؤثرات التي أدت الى انتهاج طريق التحولات الديمقراطية واعتماد السياسات الانفراجية ، واختبار وتفحص مدى استمرارية هذه العوامل سواء كانت محلية أو عربية أو اقليمية او دولية . كما توقف المؤتمر امام أداء مختلف المؤسسات ولا سيما الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والمنظمات النسائية ، اضافة الى أداء الصحافة

والاعلام المرئي والمؤسسات الثقافية .

ولقد اتيحت لنا الفرصة في هذا المؤتمر بأن نستمع الى اخوة مفكرين وباحثين عرب قدموا لنا رؤيتهم الخاصة لهذه التجربة الديمقراطية في الاردن مما أتاح لنا الوقوف على رؤية ربما ترى الامور من منظار مختلف عما نراه نحن في هذه التجربة والتي ربما تغلب الايجابيات على رؤيتنا الوطنية لها على ما في هذه الرؤية من نقد .

واليوم صباحاً توقف المؤتمر أمام قضايا وتحديات اخرى تزامنت مع قضية الديمقراطية ولا سيما قضية مشاركة الاسلام السياسي او فرقاء الاسلام السياسي في العملية الديمقراطية ورؤيتهم لهذه العملية ، كذلك رؤية العلاقة المتبادلة بين الاصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي . وباختصار فقد قدمت الى هذا المؤتمر خمس عشرة ورقة عمل علق عليها نحو سبعة عشر معقباً ومعقبة . كما تقدم للمناقشة في الجلسات الخمس الماضية ما لا يقل عن تسعين مناقشاً ومشاركاً من مختلف المواقع المهنية والاجتماعية والسياسية . وبقدر ما شكل هذا المؤتمر منبراً وطنياً للحوار حول تجربتنا الخاصة في التحول نحو الديمقراطية ، فانه قد اتاح الفرصة للأخوة العرب ولمراقبين آخرين من مختلف الجنسيات فرصة التأمل بهذه التجربة ، وفي كيفية ادارتنا لحوارنا الداخلي . وأزعم انني لا ابالغ اذا قلت ان هذا الحوار وهذا النقاش قد كشف عن روح ديمقراطية عالية وحسن عال بالمسؤولية وتقبل للرأي الآخر .

ايها السادة .

لقد كان دور الجلسات الخمس الماضية ان تتيح للاخوة الباحثين والاكاديميين التقدم بتحليلهم ورؤيتهم لمختلف جوانب العملية الديمقراطية . وقد وجدنا عندما خططنا لهذا المؤتمر أن هذه الرؤية لا يمكن أن تستقيم الا بدعوة اصحاب الخبرة العملية او الخبرة الميدانية من القادة والحكماء في هذا البلد لأن يدلوا برأيهم ، وأن يعطوا تصوراتهم عن مجرى هذه العملية في واقعها الراهن ، بمحبطاتها وبجوانبها الايجابية ، ومن ناحية اخرى لاعطاء تصوراتهم حول آفاق هذه العملية وكيفية التقدم بها الى الأمام .

أيها السادة .

هذه المائدة المستديرة هي فرصة لكم جميعاً للتقدم بمثل هذه الرؤية المسقبلية . ويسعدني أن أعطي الكلمة لدولة الاستاذ طاهر المصري لادارة هذه الجلسة وشكراً لكم .





## مداخلة دولة الاستاذ طاهر المصري :

شكراً لك يا أخ هاني . أرحب بالسيدات والسادة المشاركين والضيوف ونحن في نهاية هذا المؤتمر وفي حوار حول دائرة مستديرة (وهي بالمناسبة مستطيلة) ، ونبحث في عنوان هام وأساسي ، وهو توقعاتنا لمستقبل المسيرة الديمقراطية وآثار هذه المسيرة ومعوقاتها .

نسمع كثيراً تعابير تقول باننا ما زلنا في بداية المسيرة الديمقراطية وأن هذه المسيرة بحاجة الى تجذير وتوعية ، وحتى أن البعض لا يسميها مسيرة ، بل يقول التجربة الديمقراطية ، وهذا مؤشر على ان في اذهان الناس شعوراً بأن اخطاراً أو معوقات تهدد المسيرة الديمقراطية . فهل هذا صحيح؟ نحن هنا مع هذه النخبة الطيبة لكي نناقش هذه الافكار وهذه الآفاق ، ولا اريد ان اتكلم طويلاً لأن المجال سيفتح للمشاركين الكرام ، ولكن اريد أن اطرح بعض النقاط للمناقشة . ان آفاق المسيرة الديمقراطية تعتمد على اعتبارات كثيرة لا بد من تلبيتها . هذه الاعتبارات بعضها داخلي وبعضها خارجي . لا بد من العمل على تضييق الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد . والمسار الديمقراطي سوف يتأثر بانجازنا في هذا الأمر .

أيضاً تنمية المؤسسية ، نحن بحاجة ، حقيقة ، أن نبني موسسية دستورية سياسية في هذا البلد . قدرة السلطة التنفيذية اولاً ثم السلطة التشريعية ثانياً على التعامل الصادق والصحيح مع الديمقراطية ومفهومها أمر في منتهى الأهمية . وهناك تغييرات سياسية ستتم ، تأخذ مجراها حالياً ، وسوف تتبلور بشكل اكثر وضوحاً في المستقبل ، تغييرات في المنطقة وهذا ايضاً لا نستطيع اغفاله عندما نقيم آفاق العملية الديمقراطية ، ثم كيفية تعامل وفهم الجماهير والمؤسسات الشعبية للديمقراطية ، هذه امور اذا اخذناها بعين الاعتبار أو اذا نظرنا اليها وتعاملنا معها ، نرى أنها أو بعضها سوف تؤثر حقيقة على المسار الديمقراطي إما سلباً أو ايجاباً . على كل حال هذه مجرد نقاط اعتقد أنه لا بد من تلبية متطلباتها لكي نستطيع ان نتعامل مع مستقبل المسيرة والعمل الديمقراطي . أتوقف هنا لأنني سوف افسح المجال للمشاركين لابداء الرأي . وسوف اضطر لتحديد الوقت في ادارة الجلسة لان الوقت محدود .

## مداخلة دول الاستاذ أحمد عبيدات :

أود ابتداءً أن اقول بأني لم اكن في يوم من الايام « داعية ديمقراطية » ، ولكن مرحلة التحول السلمي نحو الديمقراطية في بلدنا كشفت حقائق كثيرة من أهمها من هم القادرون على مقابلة اصالة هذا الشعب مقابلة حقيقية ، ومن هم ادعياء الديمقراطية وأعداؤها في هذا الوطن . وأود في هذه اللحظات أن اشكر الاخوة في مركز الاردن الجديد للدراسات على جهودهم ، وأعتقد أن عقد هذا المؤتمر في هذه المرحلة يشكل خطوة مهمة لاستمرار الحوار الوطني الذي بدأ انفعالياً وحاداً إثر احداث الجنوب في نيسان ١٩٨٩ ، ثم تشعب واتسعت آفاقه اثناء مرحلة التحضير لاجراء الانتخابات النيابية العامة في البلاد ، وتصاعدت وتائره بعد ذلك طيلة فترة المجلس النيابي الحادي عشر .

واستطيع القول كذلك ان الحوار الوطني مر بمرحلة تمنهج خلالها او كاد أثناء مناقشات اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني ، وما وقع فيها وحولها من تفاعلات هادفة على مختلف المستويات والصعد .

وتحت خيمة الديمقراطية التقت مختلف الاطراف وهي تتطلع الى المستقبل ، وعندما بدأ المناخ بالتشكل ، بدا واضحاً أن هناك توجهات داخلية وخارجية لا تريد لهذا المناخ أن يتعمق أو أن يتعزز ، فبدأت تعمل باتجاه معاكس ، حيث شعرت انها تفقد مكتسباتها الخاصة . وشيئاً فشيئاً هدأ ايقاع الحوار ، وأخذ يستجيب للموقف الرسمي بصور مختلفة ، حتى بدا في المرحلة الاخيرة ، على حساسيتها ، وكأنه قد تم تطبيعه او تطويعه .

ومن هنا يمكن النظر الى مثل هذه المؤتمرات بشيء من الامل والتفاؤل لعلها تجدي في انعاش العملية الديمقراطية ودفعها الى الامام ، وفي الخروج من حالة المراوحة التي تعيشها جميع الاطراف .

اعتقد ثانياً ان هناك محاولات فعلية بدأت مبكرة لتطويق العملية الديمقراطية من عدة جوانب ، بل إنني اميل الى الاتفاق مع الرأي القائل بأن هناك محاولات لتفريغ هذه العملية من محتواها ومضامينها بمختلف الاساليب والوسائل والمبررات . ولم يكن قانون الصوت الواحد ، من وجهة نظري الشخصية آخر هذه الاساليب ، حيث اسهم هذا القانون الى حد كبير في ابطال مفعول مجلس النواب الحالي . وتؤكد الاحداث يوماً بعد يوم ان الاعلام الرسمي قد تم توجيهه توجيهاً خاصاً ينسجم فقط مع واقع المرحلة في اطار التسوية السلمية ، تلك التسوية التي لم يثبت حتى هذه اللحظة اننا على ، المستوى الرسمي ، كنا طرفاً فاعلاً فيها .

واستطيع القول كذلك ، بأن الابعاد المستقبلية للتطورات السياسية والاقتصادية الخطيرة





التي تقع تباعاً ، وبصورة مفاجئة ، على الساحتين الاردنية والفلسطينية ، قد تم التعتيم عليها والتعامل مع حقائقها بتكتم شديد وانتقائية ساذجة ، لتصبح مجرد حوارات ثنائية بين بعض كتاب الاعمدة في الصحافة اليومية ، في الوقت الذي تنصب هذه الحوارات في مجملها على مستقبل العلاقة الاردنية – الفلسطينية التي تم تصميمها مؤخراً في ظل الهيمنة الاسرائيلية ، ويجري الحديث عنها هنا وهناك ، والتعامل مع مكوناتها وابعادها بعيداً عن الوضوح على اقل تقدير حتى لا أقول بعيداً عن المصداقية . وما أود أن أقوله هنا هو ان هذه الحوارات القائمة بصدد هذه العلاقة ، على اهميتها وخطورتها ، تتسم بكونها حوارات جزئية ومترددة وخجولة ومسكونة بالشكوك المتبادلة والخوف من المستقبل ، وفقدان الثوابت الاساسية في ظل تغير القواعد السياسية التي خلقتها الاتفاقيات الفلسطينية – الاسرائيلية اولاً ، والاتفاقيات الاردنية ـ الاسرائيلية بعد ذلك .

القضية الثالثة التي اود أن أشير اليها ، وأنا أستشعر الخطر المتربص بنا في الاردن وفلسطين ، هي أن أياً من الاطراف الرسمية في ما سمي بالعلاقة الاردنية – الفلسطينية على مستوى الحكومة ومنظمة التحرير لا يرغب ، في رأيي حتى الآن ، بالدخول في المسائل الجوهرية ، فضلاً عن العجز والتقصير في تحديد هذه المسائل . ومن المؤسف كذلك ان لا تكون الاحزاب السياسية على الساحة الاردنية بجميع الوانها في وضع افضل ، بل وكأنها ما زالت صدى لذلك العجز والتقصير لأسباب مختلفة . ولم اجد شخصياً في اداء مجلس الأمة ، بأعيانه ونوابه ، بحكم صلاحيته الدستورية وتمثيل مجلس النواب المفترض لمصالح الشعب الاردني ، بجميع فئاته ، لم أجد في أداء هذا المجلس أو توجهاته الاساسية نحو تلك القضايا الرئيسية ما يسعف على رؤية مبادرات جادة للتعامل مع هذه الاشكالية بحجمها الحقيقي .

اخواني واخواتي .

في غياب المؤسسات الدستورية ، وغياب الانتخابات النيابية ومجلس النواب ، كنا نشكو من الفراغ الدستوري ، وبعد اكتمال المؤسسات الدستورية وبدء مرحلة التحول السلمي نحو الديمقراطية والممارسة الديمقراطية على أساس التعددية الحزبية والسياسية ، وبعد إنجاز الميثاق الوطني ، اشعر اننا نشكو من الفراغ السياسي .

وفي هذا السياق يثور الحديث مرة اخرى عن الميثاق الوطني . لقد غادرت معظم الجهات المعنية بالبعد الديمقراطي وبمستقبل الديمقراطية محطة الميثاق الوطني دون الالتفات الى اهمية مناخ الميثاق والظروف التي قادت الى حوارات الميثاق ، والمناخ الذي ساد بين اعضاء اللجنة ، ومضامين الميثاق ودلالاته في الاصلاح الدستوري المحدد في الميثاق ، بطريقة محسوبة ، لا تخل بثوابت النظام السياسي بل تعززها اكثر ، ولكنها تفتح الباب لكل انواع الاصلاح الدستوري والقانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في الاردن بما يضمن تعزيز الحريات الاساسية

للمواطنين وحقوق الانسان في هذا البلد ، ويسهم في بناء مؤسسات الدولة على اسس دستورية ، ويخطو بالعملية الديمقراطية الى الامام بثقة متبادلة بين القيادة والقاعدة ، ويعزز الشرعية .

وفي رأيي ، مطلوب من جميع اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية أن يكون اداؤهم العملي مؤكداً لحياد مؤسسات الدولة ، في سلوكها العام تجاه الافراد والجماعات والاحزاب والمناطق في المملكة ، بما يضمن حقوق الناس ، ويعزز ثقتهم بمؤسسات الدولة ، من منطلق العدالة والمساواة امام القانون ، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص الذي أرى ان جل الاداء الحكومي يقع مخالفاً له بصورة فاضحة .

ومطلوب في رأيي من الاحزاب السياسية ان تأخذ دورها الحقيقي في قيادة العملية الديمقراطية ، وأن تلتف بصورة جادة الى أولويات هذا الوطن وأولويات مصالح شعبه من شتى الاصول والمنابت ، ومطلوب منها أن تلتزم باخلاقيات العمل الديمقراطي وقيمه الوطنية والقومية والحضارية . ومطلوب من الصحافة ان تعكس الحقائق دون أي تحيز لأي طرف او جهة ودون الخضوع لأي تأثير رسمي او شخصي ما دامت ملتزمة بالدستور وبالقانون وبكرامة الانسان .

واعتقد اخيراً ان وضع مبادىء الميثاق الوطني موضع التطبيق اصبح مطلباً ملحاً ومهمة وطنية وقومية لا تحتمل التأجيل . وشكراً .

**النائب سمير حباشنة :**

شكراً سيدي . اتفق بشكل كامل مع كل ما تفضل به دولة الاستاذ احمد عبيدات الذي في كثير من الجوانب التي أثارها انما وضع يده على الجرح ، ان صح التعبير ، وكان هناك جرح نعاني منه .

أود أن أطرح نقاطاً سريعة تتعلق بكيفية الخروج من المأزق الوطني الراهن . النقطة الاولى ، أعتقد أنه لا بد من اعادة النظر بالمصطلح السياسي والمصطلح الفكري . لقد ورثنا من المرحلة السابقة مصطلح هذا قومي وذاك يساري أو اسلامي . فماذا عن القومي الذي يمتلك رؤية اسلامية ، أو الذي يمتلك رؤية يسارية في حل القضايا الاجتماعية؟ وماذا عن اليساري المؤمن بالوحدة العربية؟ وكانت هذه ، أي قضية الوحدة العربية ، نقطة خلافية ما بين اليساريين والقوميين . أو ماذا عن الاسلامي الذي يقر بالعروبة اولاً ، ويحاول الاجتهاد في الموضوع الاجتماعي الاقتصادي خارج نطاق ما هو موروث من علماء القرون الوسيطة او الفتاوى الجديدة التي اعتقد ان اغلبها سطحي ولا يمس المشاكل المعاصرة؟

كل هذا يدفعنا الى القول أنه لم يعد هناك قومي أو يساري أو اسلامي بالمعنى التقليدي . واعتقد أن اعادة النظر في مضمون المصطلح سوف يمكن قوى كثيرة من استكشاف





مدى اقترابها من بعضها البعض ، وهو ما لم يتم اكتشافه حتى هذه اللحظة . ولقد كانت ميزة لجنة الميثاق الوطني انها أتاحت لكافة التيارات ان تجلس على طاولة مماثلة لتطرح ما لديها ، وقد تبين لها أن التفاوت فيما بينها أقل بكثير من تصورها المسبق عن خلافات جذرية وحادة تباعد بينها .

النقطة الثانية ، وهي موجهة للقوميين والاسلاميين . اعتقد ان هناك ضرورة وطنية وقومية واسلامية ملحة بأن نعمل على ما يمكن تسميته اعادة التواصل للخطاب القومي العربي الاسلامي باعتباره ، كما وضعه المفكرون المعاصرون الاوائل بالاستناد الى تراثنا العربي الاسلامي ، باعتباره خطاباً واحداً ، وهو خطاب غير مجزأ شظته التطبيقات السياسية على محمل خلافاتنا وصراعاتنا السياسية على امتداد الساحة العربية . واعتقد انه حتى يتحقق هذا الشرط ولا يكون شعاراً فقط ، مطلوب مسألتان رئيسيتان : الاولى ، مطلوب من القوى الاسلامية ان تنتهي من كونها القوة التي تمثل الله في الارض ، فهذه قوى سياسية تتبنى المرجعية الاسلامية كما يتبنى حزب آخر مرجعية اخرى ، الاّ انها تنخرط في العمل السياسي ، ولذا يمكن أن تخطىء أو تصيب . وحتى نتخلص ( ليسمح لي الاخوان الاسلاميون ) من هذه العقدة ، عليها ان تفتح باب الاجتهاد ، وهو ركن رئيسي من أركان الشريعة الاسلامية ، على مصراعيه ، حتى تستطيع اشتقاق برامج وطنية وقومية تعالج القضايا المعاصرة .

أما المسألة الثانية فهي بمثابة توصية ، الى القوميين والاسلاميين معاً ، بضرورة الايمان بالديمقراطية وبالتعددية وبالحرية وبحقوق الانسان ، بحيث لا يتم التعامل مع هذه المصطلحات بشكل تكتيكي او مرحلي ، بمعنى انني ضعيف اليوم فأحاول أن انفذ من خلال هذه القنوات حتى أعزز وضعي ثم اقوم بالانقلاب على الوسائل التي أوصلتني الى القرار . واعتقد أن الاخوان الجزائريين / الاتجاه الاسلامي أخطأوا عندما اعلنوا في ضوء النتائج الأولية للانتخابات بأن هذه الانتخابات ستكون الاخيرة في تاريخ الجزائر . ومن الممكن فتح حوار جاد ومؤهل لأن يصل الى تقاطعات ليست قليلة بل وقابلة لانجاح مقاصد الأمة العربية والاسلامية .

النقطة الثالثة ، وقد اثيرت خلال المؤتمر وأخذت حيزاً مهماً ، وهي مطروحة على الدولة الاردنية بأطرافها المختلفة ، وأقصد موضوع النقابات المهنية التي لا بد من تعديل بنائها وتوجهاتها بما يواكب تبدلات الحالة الايجابية التي نعيشها في مرحلة التحول الديمقراطي ، بحيث يعيد منتسبو هذه النقابات تنظيم أمورهم وفق أولويات جديدة ، نظراً لان النقابات المهنية الآن تمثل مصالح اجتماعية متوارثة والتي ربما تكون فريدة قياساً بالفهم النقابي العام ، فهذه النقابات فيها صاحب العمل والأجير ، فيها مالك الصيدلية والصيدلي الذي يعمل عنده ، فيها

صاحب المكتب الهندسي والمهندس الذي يعمل عنده . . وهلمجرا . تضارب المصالح كان مفقوداً في مرحلة ما قبل التحول الديمقراطي لأن النقابات كان لها دور وطني طارىء في تلك المرحلة .

أما الآن ، فعلينا أن نعيد النظر في وضع هذه النقابات بحيث يأخذ مضمونه الاجتماعي والمطلبي ، وبحيث تنسجم التوجهات الاجتماعية مع الشكل الخارجي لها . واستكمالاً لهذه النقطة ، هناك نقابات عمالية لا يكاد منتسبوها يعلمون ما هو دورها الحقيقي كما هو حال نقابة السواقين التي تضم عشرات الآلاف من المنتسبين الزامياً اليها بصفتهم سائقي مركبات عمومية . هذا النمط من النقابات لا بد من الانتهاء منه .

وحول دور الاحزاب في العمل التنموي ، أرى ان علينا اعادة توليف الامكانات المادية المتاحة وفق معادلة اكثر جدوى وعدالة . واذا وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا فقد ننصف جماهيرنا على اساس جغرافي وعلى اساس مواقعها الاجتماعية الاخرى . ويجب أن نقر أن اياً من الاحزاب السياسية لم يستطع ان يضع برنامجاً وطنياً يتجاوز الميثاق الوطني الذي جمع كل التيارات السياسية ، هذا الميثاق هو الآن في حالة تهميش . وهذا التهميش الذي يتعرض له الميثاق يفتقد الى حسن النية ، فهو تهميش مبرمج وراءه قوى الشد العكسي التي تحاول ان تدخل التجربة في حالة انحسار وانكفاء ومراوحة في المكان .

النقطة الرابعة ، وقد أشرت لها في ورقتي . لقد كانت قنوات الاتصال ما بين القيادة السياسية وما بين الاحزاب السياسية في بداية التجربة عرفاً من اعراف العمل الوطني الاردني . هذه القنوات مغلقة الآن ، ولا بد ان تفتح ، ويكون هناك قنوات واتصالات شبه منتظمة ما بين القيادة السياسية والاحزاب .

وأخيراً ، أرجو أن تصدر دعوة عن هذه المائدة المستديرة الى كل القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة التي ما زالت « على الرصيف » تنقد التجربة السياسية للأحزاب ولا تنخرط فيها ، دعوة لها للانخراط في الاحزاب تمهيداً لانجاحها اذا كانت تؤمن بأن للأحزاب الدور الرئيسي في انجاح المسار الديمقراطي الاردني . وشكراً سيدي الرئيس .

**د . موسى الكيلاني :**

شكراً دولة الرئيس . عندي بعض المقترحات ، لكن احب ان أيسر لها بتقييم هذا المؤتمر . قد ركز هذا المؤتمر على تقييم التجربة الديمقراطية في الاردن خلال السنوات الخمس الماضية . ولكن لاحظت ان الابحاث المقدمة في المؤتمر لم تتفرغ لتغطية الآفاق المستقبلية برغم انها جزء من محاور المؤتمر .

ولقد جاءت معظم الابحاث لتركز على المنهج الوصفي ، فيما اشتملت بعض





الدراسات على تحليل موضوعي للأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي اثرت على تجربتنا في السنوات الخمس الماضية ، وذهب احدهم الى ما هو ابعد من ذلك ، الى الخمسين سنة الماضية . وجاءت هذه الدراسات منقوصة بعدم تقديم مقترحات محددة كما كنت آمل ، وبالمقابل عرضت بعض المقترحات الدونكشوتية عن تحديد الابعاد والآفاق المستقبلية وما هي آفاق الغد الديمقراطي . كيف يمكن ان نحقق تشريعياً ، النقلة الى الحياة الديمقراطية الحقيقية؟ كيف يمكن ان نحقق ذلك دستورياً وقانونياً؟ ولكن قبل كل هذا وذاك ، كيف يمكن أن نحقق ذلك تربوياً ، في الاسرة ، النواة الاصغر ، وفي المدرسة وفي البيت؟ اعتقد ان المحاور التي عولجت أغفلت جانباً هاماً مفصلياً الا وهو ، كيف يمكن خلق ضمانات لعدم الالتفاف على الديمقراطية ، وعدم النكوص عن منجزاتها ، وعدم التراجع عن مكتسباتها؟ لم تقدم مقترحات عملية محددة .

لقد أشار بعض المتحدثين ان تنمية المؤسسية الدستورية السياسية ستكون هي العلاج الشافي . وطرح البعض ان الاحزاب قد تكون هي العلاج الشافي . أحب ان أثبت في البداية انني أختلف في طرح موضوع الاحزاب كعلاج شاف لايجاد ضمانات ضد الالتفاف على الديمقراطية . فنحن في دراستنا للانتخابات الاخيرة رأينا أنه لم ينجح من الأمناء العامين للأحزاب سوى الاستاذ عبد الهادي المجالي والاستاذ عبد الرؤوف الروابدة . ويوجد على هذه الطاولة ثلاثة أمناء أحزاب لم يحالفهم الفوز باستثناء جبهة العمل الاسلامي التي طرحت نفسها كحزب ، ونجحت كحزب متجاوبة مع قناعات المواطنين . وذكر البعض في تعليقه أنه يجب ايجاد محور بين القوى القومية . أنا أفسر سبب عزوف الشعب عن هذه الاحزاب القومية من ناصرية أو بعثية هي الممارسات التي أظهرت مدى ممارسات القومية في القاهرة في الستينات ، ومدى الممارسات الديمقراطية في بغداد في الثمانينات ، وفي دمشق القومية في السبعينات!! وأضيف الى ذلك أنه قد تم نحر الديمقراطية بقفاز قومي ان لم يكن باصابع قومية سواء من الاحزاب في عدن التي تبنت الفكر القومي ، أو الاحزاب التي حكمت القاهرة وبغداد ودمشق .

اريد ان أعرج هنا الى طرح آخر . كيف يمكن ، وأنا أعرف ان موضوع الاحزاب والاقتراب من «البقرة المقدسة» لا يجوز وتقطع به الألسن ، ولكن نحن نتكلم ليس بحرية فقط وليس بديمقراطية فقط ، ولكن بجرأة فقط تعادل جرأة الاستاذ أحمد عبيدات عندما قال لم أكن أبداً من دعاة الديمقراطية . وهذا يقودني الى التعريج على ما تفضلت به السيدة الفاضلة ليلى شرف بقولها بأن المنهج الديمقراطي يجب أن يكون تربية وسلوكاً يبدأ في البيت وينتقل الى المدرسة ، ولكن اذا أردنا أن نعمق الديمقراطية في أوساط الشعب الاردني فيجب أن نعمق التربية الديمقراطية والممارسة الديمقراطية ، وهذا يستدعي عدم استثناء ٢٥٪ من ابناء الشعب من

العمل الديمقراطي ، واشير هنا الى استثناء القوات المسلحة من المشاركة في العمل الانتخابي كما يجري في دولة الجوار اسرائيل ، وكما يجري في جميع دول العالم الديمقراطية المتقدمة ، حيث يشارك الجندي حامي الوطن في بناء الوطن داخلياً .

أما بالنسبة لموضوع الصحافة ، أنا اريد أن أردد مقترحاً عملياً واحداً بتصويب المسار الديمقراطي للصحافة وذلك ينطلق من ، أولاً : منع الاحتكار الحكومي لأجهزة الاعلام الالكترونية ، فلا يجوز ان يبقى التلفزيون والاذاعة حكراً للحكومة ولا يسمح ، كما حصل في بعض الدول العربية الاخرى ، بتأسيس مؤسسات اعلام الكترونية تمثل القطاع الخاص . ثانياً : رفع السيطرة الحكومية على مجالس ادارة الصحف اليومية ، فما زالت الصحف اليومية الثلاث تسيطر الحكومة على ما يزيد عن ٣٩٪ من مجالس إداراتها . ثالثاً : الغاء القوانين التي حافظت وحمت « كارتل » اصحاب الصحف من خلال استخدام قانون الجمارك الذي صدر قبل عامين برفع أسعار تكلفة الصحف بنسبة ٥٠٪ مما لم ييسر على غير الاغنياء الحصول على صحيفة . وأتمنى في هذا المجال ان يؤخذ بتوصيات اليونسكو التي وقع عليها الاردن رسمياً ونقضها داخلياً .

**النائب عبد الرؤوف الروابدة :**

سيدي الرئيس . بادىء ذي بدء ، اعتقد ان الموضوع كبير لا يجوز ان نحيط به في جلسة مثل هذه . وسأقتصر على المعيقات الديمقراطية في هذه المرحلة . اعتقد ان المعيق الاول في هذا البلد أنه بعد غياب الحزبية اربعين عاماً تقريباً ، ولأن الانسان كائن اجتماعي بطبعه ، عاد الى ولاءاته التقليدية ، والولاءات التقليدية لهوية ما كانت إما قبلية او طائفية او عنصرية ثم اضيف اليها الاقليم ، وهذه كلها عناصر تنخر في جسم الديمقراطية افقياً وعمودياً لتجزأ الوطن ، وتسيء الى اختيار الناخب . الامر الثاني هو ضعف الانتماء الوطني للاردن بعكس الدول العربية الاخرى لأن نشأة الاردن الحديث كوطن لم تكن لاقامة دولة على رقعة من الارض العربية أسمها الاردن ليكون و لناً للاردنيين ، وانما كانت في تحرير سوريا الكبرى ، وهكذا جاءت القيادة الادارية والعسكرية في هذا البلد ممثلة للأمة العربية ، فكان ولاء الاردن منذ نشأته ولاءً عربياً ، الامر الذي جعل نظرة الاردني العربية لقضايا أمته تتجاوز نظرة اي عربي آخر .

وتمتع كل وطن عربي آخر بخصوصيته ووطنيته الاّ الاردن ، فان قال الاردني أنا اردني فهو اقليمي رجعي يفتئت على حق العرب وعلى حق فلسطين . ولذلك في الاردن وحده يتم الربط بين الوطنية والاقليمية ، أو ما يحب البعثيون تسميته بالقطرية ، وتجاهل أن الوطنية هي خطوة اولى على طريق الوحدة العربية . الأمر الثالث في هذا البلد هي الازمة الوطنية الفلسطينية للأسباب التالية : اولاً ، علاقة الاردن التاريخية والديمغرافية بالقضية الفلسطينية ،





الامر الذي يجعل علاقة الناخب بالنائب والنائب بالمواطنين علاقة يشوبها الكثير من الحرج ويشوبها الكثير من الجهوية ، وبالتأكيد لا اعتقد ان مجلس النواب المنتخب على هذه الشاكلة يمكن ان يمثل الشعب الاردني . وفي هذا البلد ، الحقيقة ، وجدت هويتان . هناك هوية وطنية يتمتع بها كل من يحمل جواز السفر الاردني ، وهناك هوية نضالية يملكها المواطن من أصل فلسطيني لهدف تحرير فلسطين . وكان يتم في كثير من الاحيان الخلط بين الهويتين . فاعلان الهوية النضالية على أنها هوية وطنية ادى الى ذلك الصراع والى تمزيق وحدة هذا الشعب . اعتقد ان حل القضية الفلسطينية ، ان شاء الله سيكون قريباً ، سيؤدي الى الفصل بين هاتين الهويتين . هناك هوية الالتزام بالوطن بغض النظر عن المنابت والاصول ، ولو أن الهوية النضالية هي هوية للجميع ، وليست حقاً لفئة دون فئة اخرى .

والأمر الثالث في هذا الجانب هو ان المعارضة والموالاة الفلسطينية تتم على ارض الاردن . أولئك الذين يتمتعون بالهوية الاردنية وبالمكاسب على الارض الاردنية وبالثورة على الارض الاردنية يمارسون المعارضة النظرية ، المعارضة المرتاحة «المكيفة» على الارض الاردنية مع النظرة لتحرير فلسطين ومع الدولة الفلسطينية القادمة ، وسيبقى هذا عنصر خلخلة في المجتمع الاردني إن لم يحسم ان ارض المعارضة والموالاة للدولة القادمة ، أرضها فلسطين ، وأن من واجبنا أن ننمي عناصر الوفاقية مع الاشقاء العرب في كل مكان ومع فلسطين بشكل رئيسي ، ولكن نجد على الارض الاردنية من بدأ يوزع براءات الاقليمية والليكودية في هذا البلد ويعطي للبعض الآخر براءات القومية والوحدوية والنضالية ، مع انني لاحظت حتى الآن ان الاقليميين هم الاكثر فقراً من الوحدويين . ومن الاخطاء ايضاً اننا لم نحدد العلاقة المستقبلية مع الدولة الجديدة ، دولة شقيقة ، دولة لنا علاقة أصيلة معها ، لكن الاصل في الموضوع ان تكون العلاقة واضحة ، ونحن نتحدث عن العلاقة بين دولتين ، لاحداهما سفير في الدولة الاخرى ، ومع ذلك فما زالت هذه العلاقة غير محددة ، وتمارس حكوماتنا اللعب على الحبال في تحديد هذه العلاقة إما من منطلق الخوف أو من منطلق المداهنة .

الامر الرابع هو الازمة السياسية العربية ، فالارض الاردنية هي الارض الوحيدة في العالم العربي التي تستخدم في الصراعات العربية بعد ان جمدت في ارض لبنان . كان لبنان أرضاً للصراعات العربية التي تمارس اعلامياً واستخبارياً وحزبياً . الآن لم تبق الاّ الارض الاردنية ميداناً للاختراقات الحزبية لأحزاب عربية ، وعندما اقول عربية يعني ليست عربية هي ذاتها وانما عربية في التزامها التنظيمي ، أي جزءاً من تنظيمات ليست اردنية من حيث الاصل ، وبالتالي اصبح من واجب الاردني ان يحمل ما لا يطيق ، فالمطلوب منه ان يتصدى لامريكا في حربها مع العراق ، وأن يتصدى لاقامة الوحدة العربية ، وان يتصدى لمنع السلام ، وان يتصدى لاسكات الحرب في اليمن ، وان يتصدى حتى لدعم كوريا الشمالية في نزاعها مع

امريكا ، وهو أمر اعتقد انه ضاغط على قدرات الاردن ومحدد لعمله .

النقطة الخامسة هي ازمة الاحزاب الايديولوجية ، وأرجو أن لا يتسرع الايديولوجيون فللاحزاب الوسطية أزمتها . ازمة الاحزاب الايديولوجية هي في الانشقاقات والصراعات وتفتيت القوى ، وبالمناسبة فان كثرة الاحزاب في الاردن هي نتيجة انشقاقات الاحزاب الايديولوجية وليس نشأة احزاب جديدة ، فكل حزب قديم انقسم الى اربعة او خمسة اقسام ، ومعظم هذه الانشقاقات تدافع على التاريخ لاثبات العذرية الثورية دون أن تطرح برامج تصلح للوطن الاردني ، وتقتصر على مواقف تستجدي الجماهيرية ، وتتميز بالتطرف والمغالاة دون أن تطرح بديلاً .

النقطة السادسة هو عدم تجذر الأحزاب الوسطية التي ما زالت تتميز بالشخصانية ، وتتميز بالنخبوية ، وتتميز بالاستقواء بالسلطة ، وتتميز احياناً بالقدرة المالية ، حتى اننا لا نستطيع ان نعرف اسماء الاحزاب الا اذا عرفنا اسماء امنائها العامين .

النقطة الاخيرة ، لا اريد ان اتوسع بها ، هي غياب الزعامات الشعبية او الرموز التي تستطيع ان تتصدى لقيادة الجماهير . وأعتذر انني كنت متسرعاً قليلاً حتى لا اتجاوز الوقت ، ولكن لدي الكثير لتفسير ما قلت . وشكراً .

**النائب عبد الهادي المجالي :**

شكراً دولة الرئيس . اعتقد ان السبب في دعوتنا الى هذه المائدة هي كوننا نمثل احزاباً أو كوننا ، الاخ عبد الرؤوف وأنا ، نواباً نمثل شريحة من المجتمع الاردني . أنا فهمي لهذا الحوار هو تقييم الخمس السنوات الماضية وليس جلد الذات ، وتقييم هذه المرحلة واستخلاص الدروس حتى نستطيع ان نحسن الأداء في المستقبل ، وحتى نستفيد من هذه التجربة في التقدم للامام .

ثانياً ، هناك خلط كبير في فهم الديمقراطية ، فهمي للديمقراطية انها وسيلة وليست غاية ، وسيلة للاصلاح السياسي والاجتماعي ، وهذا الاصلاح يعتمد على اكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ، وحسب تطور العمل السياسي وليس بالانقلاب عليه . واذا بقينا نجلد الذات وتتكلم عن الماضي وننتقد من باب التنظير لا أعتقد اننا نستطيع ان نصل الى فهم لتحسين الأداء الذي نريده . وأعتقد أن الذي أوصلنا الى هذه الطريقة هو الأزمة الاقتصادية ، والنظام تخطى خط النهوض السياسي من بين حطام الأزمة الاقتصادية ، وقرر التقدم بالحالة السياسية للأمام باعتبارها المحرك للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

لقد كان الميثاق الوطني الذي أجاز تشكيل الأحزاب هو العامل المهم في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي والدعامة الاساسية للديمقراطية والاحزاب . والاحزاب هي





التي تستطيع أن توصلنا الى الاصلاح السياسي الصحيح . وتم تسجيل الاحزاب ، ونحن الآن في هذه المرحلة ، واعتقد ان الحوارات يجب ان تساعد على تطوير أداء الأحزاب ودعم التجربة الحزبية في هذا البلد لأنه بالتالي ولو ببطء هي التي تستطيع ان تقوم بعملية الاصلاح . وحتى نتقدم بالعمل السياسي والحزبي يجب وضوح الفكر السياسي . وحقيقة أتفق مع الأخ عبد الرؤوف بأن الفكر السياسي في الاردن لم يتفق عليه : بُعد الانتماء الوطني ، العلاقة الاردنية الفلسطينية وعدم وضوحها ، وكلها عقبات حقيقية امام تقدم العمل السياسي والحزبي في هذا البلد .

وأنا اتفق مع الأخ سمير انه يجب تعريف ما هي الوطنية والقومية والاسلامية . واعتقد أن الوطنية لم تعرف بالشكل الصحيح في العمل السياسي الحالي . ويجب إعادة النظر في المصطلحات السياسية حتى يتم تقسيم الاحزاب السياسية بالاستناد الى ذلك .

الاحزاب الوطنية التي قامت ، وضعت مبادىء وأهدافاً ، وكانت مختلفة بالفكر السياسي ، لكن الصحافة و « المنتظرين على الرصيف » لم يقوموا بأي عمل لتصحيح هذا المسار أو تعديله أو دعمه ، وانما اكتفوا بعملية التنظير عن بعد . نحن في الحزب (العهد) قمنا في المؤتمر بوضع برامج لأن الحزب يجب أن يضع برامج اقتصادية وتنموية ولكن لم نجد تعليقاً واحداً في أي صحيفة حول أي من هذه المواضيع وكأن الناس لا تريد أن تؤمن بأنه يمكن أن يكون هناك احزاب وطنية ، ولذلك نحن في أزمة عدم ايمان المواطنين في الوقت الحاضر ، حقيقة ، بأن الأحزاب تستطيع ان تؤدي دوراً في عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي في البلد .

وأرجو أن يساعدنا الاعلام الرسمي ، كما قلنا في اجتماع لمعظم الاحزاب ، ليس في شرح مواقف الاحزاب السياسية وانما في تعريف المواطن بمبادىء وأفكار وبرامج الاحزاب . ويجب على الدولة ان تدعم الاحزاب ليس مالياً ، وانما هناك امور غير مباشرة كثيرة تستطيع ان توفر الدعم من خلالها الى حين ان تقف الاحزاب على أقدامها . ويجب ان تعامل الأحزاب على أساس انها مؤسسات وطنية ، وأن تشارك في المعلومة على الأقل . شكراً سيدي الرئيس .

**السيد سليم الزعبي :**

شكراً سيدي . أولاً ، في الحقيقة ، أريد أن أكرر التهنئة لمركز الاردن الجديد ولمؤسسة فريدريش ايبرت على هذا النجاح في عقد هذا المؤتمر . ثانياً ، اود ان لا نخرج من هذا المؤتمر بمبارزة كلامية ، بمعنى أن هنالك اموراً واضحة للعيان ، والخلاف عليها لا يخدم الديمقراطية . سيدي الرئيس ، سأتحدث في مداخلتي ، في الوقت المتاح لي ، عن المعيقات في الديمقراطية الحديثة في هذا البلد . ولعل أول هذه المعيقات هو اختلال مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، هذا المبدأ الدستوري الذي استقر منذ اكثر من اربعين عاماً . وبالمناسبة

الدستور الاردني يعرف الديمقراطية بشقيها : الديمقراطية السياسية ، والديمقراطية الاجتماعية التي تضمن تكافؤ الفرص ، حق العمل وحق التعليم . . . الخ ، وهي أمور تتعلق بضمان حد ادنى من المعيشة والحياة الكريمة للمواطنين ، لكننا نطبق الديمقراطية بفهم سياسي ، وهذه مشكلة ، وأهم مشكلة تواجه الديمقراطية ، اننا ننسى النصوص القانونية والتشريعية ، وبالتالي تتسع الفجوة بين النص والتطبيق . ولا أطلب اكثر من أن نطبق النص ، النص بروحه ايضاً ، بما يخدم مصلحة المواطنين وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، ولن أضيف كثيراً لانني عندما اطرح هذه العبارة فان كلاً منا تقفز في ذهنه حالة أو اكثر من مظاهر الاختلال في هذا البلد .

المعيق الثاني للديمقراطية ، وللأسف كان يفترض ان يكون الركيزة الاساسية للديمقراطية وهو الاعلام الصحفي ، مع كل الاحترام لهذه المؤسسة التي اصطلح على تسميتها بالسلطة الرابعة . والاحظ دائماً ان الصحافة والاعلام ، الاذاعة والتلفاز دائماً في صف الحكومة ، أي حكومة ، لكن المعارضة ليست مهمة ، وكأن المعارضة ترتكب الجرائم ، علماً بأن الدستور أقر بالمعارضة ، وعلماً بأن المعارضة من مستلزمات الديمقراطية ، ومع ذلك ، هناك اغفال كبير لهذه المعارضة . إذاً الصحافة لا تؤدي رسالتها خدمة للديمقراطية . ومع كل الاحترام ، أنا لا افهم ، اسمحوا لي ان اكررها ثانية ، أن تهتم الصحافة او الصحف الرئيسية بلون ربطة عنق النائب والسيجار وحقائبه المليئة بالهدايا وخلافه على مدار صفحتين ، بينما واجب الصحافة ان تثقف الناس وتساعدهم على وعي قضاياهم . أما عن أداء مجلس النواب ، سلباً أو ايجاباً ، فأنا شخصياً لا أرى شيئاً يذكر . والكلام نفسه يمكن ان يقال عن التلفاز ، وأرى أن نتبنى في تشخيص هذا المعيق ما ورد في ورقة الاستاذ ايمن مسنات القيّمة التي عرضها أمس .

ومن المعيقات أيضاً التي تعترض مسيرة الديمقراطية أو المسار الديمقراطي آثار الاحكام العرفية وقانون الدفاع ، ومطلوب اذاً ان نزيل آثارها . وحقيقة لا يجب ان نجلد الاحزاب لأنه لو رجعنا الى تاريخ التجربة الحزبية لوجدنا ان الاحزاب عاشت بالعلنية أربع سنوات فقط قبل إقرار قانون الاحزاب ، لذلك جاءت الاحزاب الجديدة بعد مرحلة طويلة من المعاناة ، وبالتالي قبل ان نطلب من الاحزاب ان تتقدم يجب ان نزيل آثار الاحكام العرفية ، ونزيل آثار قانون الدفاع التي حكمت البلد من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٩٢ .

ايضاً من أهم وأخطر المعيقات ان نبقى نلجأ الى القوانين المؤقتة دون ، طبعاً ، موجبات . ولعل أهم قانون وضع كقانون مؤقت هو قانون الانتخاب الأخير الذي كان معيقاً للمسار الديمقراطي ومعيقاً لترسيخ الاحزاب . وقلت أنا اكثر من مرة ان أعضاء الاحزاب ما كانت الاحزاب قادرة على ترشيحهم وكانوا يضطرون في ضوء قانون الصوت الواحد ، والذي اختلف كثيراً معه ، أن يعودوا الى عشائرهم ليأخذوا اجماعاً حتى يتمكن الحزب من ترشيحهم باسم





الحزب . لذلك الاحزاب التي نجحت في البرلمان مع كل احترام لأعضائها انما نجحت في غالبية الأحيان بدعم عشائري او للمواصفات الشخصية للناجحين .

أما التحدي الرابع فهو مواجهة تحديات التسوية ومخاطرها . وهذه المواجهة يجب ان تكون واضحة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي . والحقيقة ان كثيراً ممن هم مع التسوية او ضدها لا يجدون البرامج المناسبة للتعامل مع المرحلة القادمة ، وهذه قضية خطيرة جداً ، ولا بد ان نبلور موقفاً لمواجهة مخاطر التسوية التي تطرق أبوابنا صباح مساء ، ويجب حقيقة أن نجري حواراً واضحاً ومفهوماً على الساحة المحلية باعتبارها الساحة المستهدفة قبل غيرها من الساحات العربية . ومن المهم ايها الاخوة والاخوات ان يتم الاتفاق على مفهوم الاتفاق لكي نتعاقد عليه جميعاً . هل هي ديمقراطية سياسية بنمط امريكي؟ هل هي ديمقراطية سياسية واجتماعية؟ هل هي ديمقراطية اشتراكية؟ اذاً من المهم جداً ان نتعاقد على مفهوم للديمقراطية يتناسب مع هويتنا الحضارية ومع ثقافتنا ومع رسالتنا ومع مرحلة التطور التي وصل اليها الاردن . وأنا قلت انه لا بد أن تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية . وأخيراً فان أهم المعيقات هي معيقات اقتصادية واجتماعية ، ضعف الدولة اقتصادياً وتفشي البطالة ، اضف الى ذلك ارتفاع وتيرة الحديث عن الفساد . وشكراً سيدي الرئيس .

**السيد عيسى مدانات :**

شكراً سيدي الرئيس . أود ان استهل كلمتي مشيداً بالعبارة المتواضعة النبيلة التي بدأ بها دولة الأخ الاستاذ احمد عبيدات كلمته والتي بينت اثناء الحديث بأن دولة « أبو ثامر » أشد الناس حرصاً واكثرهم حماساً لترسيخ الديمقراطية واباحة الحريات العامة وتمتع الشعب الاردني بهذه الحريات لمعالجة كافة مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية بروح جماعية ، وأحييه تحية حارة على هذا .

أود ان أقول ، وأنا اشارك بذلك دولته ، بأن الآمال العريضة التي كانت تجتاح الجماهير الاردنية بعد نيسان واجراء الانتخابات النيابية عام ١٩٨٩ ونشاط مجلس النواب آنذاك ، دون التقليل من نشاط المجلس الحالي ، لكن أنا اتحدث عن قضية تاريخية ، تصاعدت الآمال كثيراً بأن هذه المرحلة ستكون بمثابة انطلاقة تاريخية وانعطافة حاسمة في تاريخ الاردن السياسي بسبب من سلسلة النجاحات التي تحققت خلال ولاية مجلس النواب الحادي عشر ، وخلالها كان هناك ثلاث وزارات متتالية ساهمت مع مجلس النواب في سلسلة من التشريعات التي اطلقت فعلاً الحريات العامة بكافة اشكالها : الغت الاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية وقانون الدفاع ، وسنت كثيراً من التشريعات بينها قانون الاحزاب ، على عجره وبجره ، لكنه كان متقدماً على ما سبق ، وقانون المطبوعات والنشر كذلك ، ومحكمة امن الدولة وخضوع

قراراتها للطعن ، ومحكمة العدل العليا وغيرها والتشريعات ذات الطابع الديمقراطي .

أود أن اقول بأن وضع الميثاق الوطني كان مرحلة هامة ايضاً وخطوة هامة على طريق تعميق الديمقراطية في البلد ، وكان من المؤمل أنه نتيجة هذا الجهد الجماعي لكافة الوان الطيف السياسي في الاردن ان تترجم محتويات هذه الوثيقة التاريخية الهامة الى تشريعات تنسجم مع محتوياته . صحيح أن الدستور الاردني يتضمن كثيراً من البنود التي تبيح الحريات العامة والشخصية ، لكن الميثاق الوطني تضمن نصوصاً تؤدي ، لو ترجمت ، الى اغناء الحياة السياسية غنى كبيراً . فلم تقتصر وثيقة الميثاق الوطني على ما تضمنه الدستور من حريات في مواده من (٥-٢٣) ، وانما اغتنى بالمواثيق والعهود التي أقرتها الامم المتحدة ، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والأمومة والطفولة ، والمساواة بين الرجل والمرأة .

اذاً ، لو ترجم الميثاق الى قوانين ، ولو اجريت التعديلات الدستورية التي نص عليها الميثاق ، لكنا نسير في مرحلة متقدمة على طريق التقدم الديمقراطي وترسيخ النهج الديمقراطي ومأسسته وقوننته . وينبغي استمرار العمل من أجل اجراء تلك التعديلات لبعض المواد الدستورية التي تمنح السلطة التنفيذية صلاحية تشريعية تفتح المجال واسعاً للفساد ، وهي فتحت المجال واسعاً في السابق للفساد المالي والاداري . والعطاءات كذلك ، وهي من صلاحيات مجلس الوزراء وتصدر بانظمة وليس بقوانين وتبلغ عشرات ملايين الدنانير ، وقد تبين أن هذه كانت ايضاً واحدة من منافذ الفساد المالي والاداري .

هذا كله ، هو من الاسباب الهامة التي تجعل أوساطاً واسعة من جماهير شعبنا تشعر بأن الآمال الكبيرة التي رافقت انتخابات ١٩٨٩ أخذت تخبو تدريجياً ، وفي هذا السياق اشير الى قانون الصوت الواحد . لقد أشار أحد الاخوان الى أن أمامه ثلاثة أمناء أحزاب لم يفزوا في الانتخابات . ويبدو أن هذا يعني في نظره افلاس هؤلاء الناس . هو حر فيما يريد أن يستنتج ، ولكن أقول أنني أحد هؤلاء ، وأنا أتحدث عن نفسي : في انتخابات ١٩٨٩ اتيح للناس ان تنتخب دون بعث النعرات الطائفية والاقليمية والقبلية ، كل هذه العنعنات أدت الى النتائج المعروفة .

لقد أشار د . الفانك في أحد جلساتنا الى أن ٢٩٪ من الناخبين اقترعوا في انتخابات ١٩٨٩ ، في حين أن ٣٩٪ من الناخبين اقترعوا في الانتخابات الاخيرة ، ولكن اذا حسبنا الاصوات التي حصل عليها ، مع الاحترام ، النواب الناجحون ، سنجد انها تمثل نسبة متدنية جداً قياساً الى ما حصل عليه النواب في المجلس الحادي عشر .

وأنا اعتبر ان مأسسة الديمقراطية وقوننتها ما زالت في بدايتها ، وينبغي أن تترافق مأسسة الديمقراطية بمحتوى اجتماعي ، أي بشكل من أشكال العدالة الاجتماعية ، ومعالجة المظاهر





النافرة للأزمة الاقتصادية وخاصة المديونية والبطالة والغلاء . وفي الوقت نفسه ينبغي التنسيق مع كافة الاطراف الداخلة في عملية السلام بما يمكن من الوصول الى نتائج تبقي الباب مفتوحاً للتضامن العربي . وينبغي ادراك ان هناك اعداءً خارجيين للمنطقة العربية واعداء داخليين كذلك !

**د . حسني الشياب :**

شكراً دولة الرئيس . الحقيقة ، أجد نفسي راغباً جداً في ان اكرر الاشادة بالكلمة التي تفضل بها دولة الاستاذ أحمد عبيدات والتي لخصت بكثافة شديدة معضلات اساسية نسعى لتجاوزها .

ان المسألة التي نحن بصددها ليست مسألة ترفية ، فهي من الأهمية بمكان بحيث تتصل بالمصير والبقاء ، وهي ليست مسألة اختلاف في الرأي لا يؤثر على مستقبلها . ولعل اتفاقنا حول اساسياتها فيه ضمانة اكبر لمستقبلنا . من هنا أنا اعتقد انه يجب ان نخرج هذه الجلسة الكريمة من حيز المجادلات والمهاترات ومحاكمة بعضنا بعضاً أو اسقاط عقدنا في التاريخ على نظرتنا للمستقبل . ويجب أن ننظر الى المستقبل بالنقاء الذي تتطلبه القدرة على اقتحام المستقبل .

وبشأن معوقات الديمقراطية ، أود أن اضيف ما يلي : أولاً ، حتى الآن لم تثبت التجربة الديمقراطية نجاعتها ، ولم تثبت انجازاً على مستوى الحياة الاجتماعية المعاشة للمواطنين بل على العكس من ذلك . في كل فترة التجربة الديمقراطية منذ خمس سنوات على الاقل ، تتفاقم المسألة الاجتماعية ، ويتفاقم معها الفقر والبطالة . وأرجو ونحن نناقش هذه المسألة ان لا نخلق أصناماً جديدة كصنم برنامج التصحيح الاقتصادي ، أو صندوق النقد الدولي ، أرجو أن نبحث مسألة ارتباط الديمقراطية بالمسألة الاجتماعية ، اتساع الفجوة بين المواطنين وبين مستويات معيشتهم ، بين الاغنياء والفقراء . ببساطة هذا ليس المناخ الامثل الذي يساعد على تعزيز الديمقراطية . والعكس صحيح ، اذا لم تنعكس الديمقراطية بانجازات ايجابية ملموسة على حياة الناس فان هذا يخلق مناخاً مضاداً للديمقراطية .

هذه مسألة اساسية لا يفيد معها التحيز لفكرة مأخوذة من فساد الليبرالية الاشتراكية . لنشخص مشاكلنا الوطنية انطلاقاً من خصوصية واقعنا الاجتماعي . وأنا ازعم ، وورقة د . الفانك اشارت الى ان الناس يتحملون تضحيات اقتصادية في ظل الديمقراطية اكثر ربما مما كانوا يتحملون قبل الليبرالية الديمقراطية ، لكن هذا لا يتلاءم مع استمرار ارتباط الديمقراطية بتحميل القاعدة العريضة للناس تضحيات اقتصادية ، اي المزيد من الفقر والبطالة . استمرار هذا يؤذي مباشرة مسألة الديمقراطية . الاستجابة للنمو الاجتماعي المتوازن بحاجة الى اعادة نظر في

السياسة الاقتصادية دون ان نخلق أصناماً جديدة ، وبحاجة الى عقلنة الاتجاهات الاقتصادية ، ومن ثم بحاجة الى اصلاح اداري حقيقي ، وهذا ما زال حتى الآن مجرد كلام نظري نتحدث عنه جميعاً دون اي انجاز عملي فيه ، اذ لا يمكن ان تنجح أي خطة اقتصادية اجتماعية مهما كانت من النواحي الفنية اذا لم يكن هناك جهاز اداري كفؤ وقدير ، وهو في موقعه بسبب كفاءته .

ان لم يكن هذا هو الامر فحتى مهما كان البرنامج الاقتصادي الاجتماعي من الناحية الفنية محكماً فهو مهدد بالفشل ، ومهدد بأن تنعكس اهدافه الى غير ما قصد على ايدي بيروقراطية يعشش فيها الفساد او تعشش فيها المحسوبية . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، المعوق الآخر هو في الحقيقة الاسقاطات المحتملة ، والتي أرى جذورها موجودة في تسوية القضية الفلسطينية التي تتم بهذه الصورة من التمزق العربي ، ومن التنافس العربي ، ومن التسابق ربما على تقديم التنازلات عربياً لاسرائيل . وقد تكون اسقاطات هذه التسوية لصالح الطرف الاسرائيلي ، وقد يكون من نتائجها واسقاطاتها ، نظراً لاتفاقنا الحياتي هنا بهذا الشأن ، خلق متاعب في حياتنا الوطنية والسياسية ، وأنا اقول في حياتنا وأقصد بـ ( نا ) كل الاردنيين بغض النظر عن منابتهم وأصولهم . فلا بد اذاً من أن نبحث هذه المسألة ، ونتحاور حولها بجدية دون حساسيات ، وهدفنا ان نتقي احتمالات ان تتوسع اسرائيل على حساب فلسطين وعلى حساب الاردن وبعد ذلك على حساب العرب جميعاً .

النقطة الاخيرة حول الاعلام ، باختصار ، حتى الآن الاعلام هو اعلام حكومة ، والمطلوب ان يتحول الاعلام ، بما في ذلك اجهزة الاعلام الرسمية ، حقيقة الى أداة لتناول المعلومات ونقلها بحيث تمكننا من تكوين صورة مشتركة عن القضايا التي تهمنا ، وأن تتيح المجال للتفاعلات والتعبيرات الوطنية المختلفة عن المشاكل التي نواجهها ، أي أن يتحول من اعلام حكومة الى إعلام وطني بكافة مكونات الوطن في ظل الديمقراطية . وشكراً .

**السيد مازن الساكت :**

شكراً دولة الرئيس . بداية أعتقد أن ظروف بناء التجربة الديمقراطية في الاردن مسألة في غاية الاهمية . واذا اتفقنا ان هناك العديد من الظروف الداخلية والخارجية ، السياسية والاقتصادية ، الدولية والعربية والفلسطينية والاردنية التي ادت الى ان نمارس ونتبنى خيار التعددية السياسية والديمقراطية في الاردن بعد عام ١٩٨٩ ، فمن المنطق ان نجد بأن مجمل التطورات التي حصلت بعد ذلك أثرت بشكل واضح ومباشر على هذه التجربة نفسها ، وهو ما نطلق عليه اليوم في اطار عملية التقييم مظاهر التراجعية في التجربة ، أو محاولة وضع مقاييس محددة لهذه التجربة وهذا جزء اساسي من هذه المتغيرات التي رأيناها خاصة بعد أزمة الخليج .





ولقد انعكس ذلك بشكل واضح في الجانب السياسي من التجربة الديمقراطية . فاذا كانت الديمقراطية ، بشموليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هي حالة تطور حضاري ، فان ما نناقشه دائماً بشكل مباشر وما نلمسه من متغيرات سريعة يقع في الجانب السياسي المباشر ، لان الجوانب الاخرى مرتبطة بتطور تاريخي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعنا . وبالتالي فان الجانب السياسي شهد مظاهر تراجعية تمثلت في حل البرلمان ، وتمثلت في قانون الصوت الواحد ، وما أفرزه في انتخابات المجلس النيابي ، وقد كنا نأمل ان تأتي انتخابات المجلس في دورته الثانية حالة متقدمة على المجلس السابق .

وأنا اعتقد أن أهم ما في الصوت الواحد وأكثر سلبية هو أنه حرم المواطن الاردني من الخيارات المتعددة التي توصله الى أن يعطي البرنامج السياسي حصة من هذه الخيارات ، فاذا كنا نريد أن ينمو العمل السياسي ، وأن تنمو الاحزاب ، وأن تتوثق المؤسسة السياسية فان قانون الصوت الواحد جاء بنتائج عكسية . والمظهر الآخر في اطار التجربة هو واقع الحركة السياسية نفسها ، هذه الحركة السياسية التي ما تزال لم تستطع ان تتجاوز أزمتها باستثناء حزب سياسي واحد له واقع شعبي عميق ، له وجود ، له برنامج مبنى من قطاعات واسعة من شعبنا ، استطاع ان يوصل ممثليه عبر هذا البرنامج ، بهذا الاستثناء ، هناك محاولات لبناء حركة سياسية وليس أحزاباً سياسية . فالاحزاب التاريخية لم تستطع ان تتطور بمتطلبات المرحلة الحالية .

وقد تكون هناك مصادفة تاريخية بان جاءت المرحلة الديمقراطية في الاردن مع انهيار العديد من الايديولوجيات والتجارب والقيم ، هذه المصادفة التاريخية أدت الى تعميق الازمة السياسية في الحركة السياسية الاردنية . وطبيعي ان يكون هذا الانهيار سريعاً واضحاً ، وان تكون الولادة الجديدة بطيئة وتحتاج الى زمن طويل . لذلك اعتقد ان المهمات القادمة مهمات كبيرة ملقاة على عاتق الجميع لا يفيد فيها اعادة اسقاط الخلاف التاريخي على طريقة مهاترات ما قبل المرحلة الديمقراطية ، فهذه هي احد معوقات الديمقراطية .

وهناك عامل خطر آخر جاء بحكم قدرنا في الاردن وعلاقتنا الخاصة والمتميزة بالقضية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني ، جاءت التسوية الحالية لتطرح اشكالية كبيرة جديدة تضاف الى التحديات الكبيرة امامنا وامام الحركة السياسية وامام شعبنا وأمام دولتنا بشكل عام ، وهي مسألة ايضاً في غاية الاهمية ، وتحتاج الى شجاعة ووضوح وجرأة في الطرح ، وأيضاً تحتاج الى واقعية شديدة ، والى حالة من الوعي والايمان بوحدة هذه الامة وانتمائها الواحد ، وهذا ليس شعراً لانه بدون هذا ، اذا وقفنا فقط عند المصالح ، سنتحول الى البلقنة والى اللبننة . . . الخ .

الوحدة الوطنية ستبقى وحدة مهمة وأساسية ، مطلوب ترجمتها عملياً في العدالة ، في المساواة ، في وحدة الهوية السياسية الاردنية ايضاً ، بمجمل اجراءات تضمن هذه العدالة في كل المواقع في الجيش والحكومة والقطاع الخاص والتنمية في الجنوب والطفيلة والكرك ، في كل

الاتجاهات وليس في اتجاه واحد . مطلوب ايضاً أن نحاول بناء حركة سياسية حديثة قادرة ان تمثل الخيارات المختلفة لشعبنا ، وأن تلبي هذه الخيارات بصيغ جديدة ، بصيغ ديمقراطية ، بصيغ قادرة على المشاركة .

**د . عيدة المطلق :**

شكراً دولة الرئيس . الحقيقة استمعت الى مداخلات قيمة الا أن ما استوقفني في موضوع الديمقراطية هو حالة الحريات العامة وما آلت اليها . وبشأن التشريعات اختلف مع الاستاذ سليم الزعبي الذي قال ان الازمة ليست ازمة نص ، فنحن في حالة ديمقراطية جديدة وبحاجة الى اعادة دراسة مجمل النظام التشريعي ، بدءاً بالدستور وانتهاء بكل التشريعات الديمقراطية ، وحتى التشريعات الديمقراطية تضمنت خللاً كبيراً ولا بد من معالجته في دراسة موضوعية لا ترقيعية ، صوت واحد هنا وصوت آخر هناك! فلا بد من اعادة دراسة شمولية للتشريعات حتى تأتي الى حد ما منسجمة ومتوازنة وخالية من التناقضات فيما بينها .

ثم هناك حالة الادارة العامة ، ونحن كنا نعلق كافة اشكال وصيغ الفساد على غياب الديمقراطية ، لكني ارى ان الادارة العامة الآن في ترد مستمر وفي تراجع اكبر ، فالمحسوبية والواسطة والفساد الاداري المالي ما تزال ظاهرة يومية وربما في كل مؤسسة . القلق الرابع هو قلقي على حالة التربية الاجتماعية والاقتصادية التي تراجعت بعد حقبة المد التنموي الذي تم في السبعينات وفي مطلع الثمانينات ، نحن في حالة تراجع تنموي شديد . القلق الخامس هو قلقي على مؤسسات المجتمع المدني ، بمعنى صيغة التنظيمات الجماهيرية . الاحزاب السياسية تستطيع أن تدافع عن نفسها انما حالة التنظيمات الجماهيرية التي هي دعامة التحول الديمقراطي وضمانة النهج الديمقراطي فهي التي تمثل التحدي الكبير . والتنظيمات الجماهيرية هي تنظيمات العمال والفلاحين والمزارعين والنسوة والمعلمين والطلبة والشباب . . . الخ .

بعض النقاط الاخرى اود ان اتحدث عنها ، الحقيقة ، القوى السياسية ما زالت تتحدث ، وقد استمعت الى عدد من التيارات على هذه الطاولة حول حالة الازمة التي ما تزال سائدة ، وحالة الشك والتشكيك بين هذه القوى . نحن نعلق الخذلان العربي على الاحزاب القومية ، الاحزاب القومية كانت ضحية لبساطير العسكر التي تسلمت السلطة بالدبابات ولم تتسلم السلطة من خلال الموسسة الحزبية والبناء الحزبي والنضال الحزبي لتتداول السلطة بطريقة ديمقراطية ، هذا يجب أن لا ينعكس على فكرة القومية التي التفت حولها جماهيرنا في حقبة الخمسينات والستينات لانه الرد الاصيل على حالة الشتات وحالة الشرذمة . كما لا يجب ان نسقط فشل حزب سياسي اسلامي في مكان ما على الاسلام .

أما عن ازمة الثقة ، ما زلنا نسخر من طروحات بعضنا ، فالوسط يسخر من اليسار ،





واليمين يسخر من الوسط وهكذا نبقى في حلقة مفرغة . ويجب ان نتوقف عن هذه المهزلة التي لا تبني الديمقراطية ولا تبني وحدة وطنية . وفي ظل ازمة الثقة هذه بدأنا نعيب على الاردنيين انتماءاتهم القومية العربية وكأن الانتماء العربي سبة على الاردنيين ، في الوقت الذي نتباهى فيه بأن الاردنيين لا هم وطنياً لهم بمعزل عن المحيط العربي ، وبالتالي الانتماء العربي هو سمة وميزة يجب أن نوظفها في بنائنا الديمقراطي ، وهو السمة الوحيدة التي يمكن أن تذيب الثنائيات الموجودة بيننا .

وما زلنا نسمع حتى هذه اللحظة بعد خمس سنوات من الديمقراطية وبعد ثلاث سنوات أو اربع من المفاوضات ، ما زلنا نسمع عن العلاقة الاردنية – الفلسطينية ، اليس عيباً هذا الكلام؟ القلق ، الحقيقة ، مسيرة التسوية الرد عليها باعادة البناء الثقافي بدءاً من انماط غذائنا وانماط كسائنا وانماط سلوكنا ولغتنا وثقافتنا ، اعادة بنا خطابنا الثقافي ليكون عصياً على التطبيع الى آخر ذلك البرنامج الذي يجب أن تضعه القوى الوطنية السياسية والثقافية والاجتماعية الاردنية في هذا البلد ، يجب أن نضع منهجاً في مواجهة الخطر الداهم مع المسيرة التطبيعية .

اما عن برنامج التصحيح ، ايضاً لا بد من أن نولد ادواتنا في التصدي لمثل هذه الاخطار ولآثار هذا البرنامج سواء على التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو على التنمية الثقافية التي اتوقع بعد عشر سنوات او خمس عشرة سنة من التطبيق لهذا البرنامج ، اننا لن نكون قادرين على بناء مدارس او بناء مؤسسات تستقبل الاجيال القادمة ونحن نمارس أعلى معدلات النمو السكاني في العالم .

اما عن تطوير مفهوم الديمقراطية ، يجب أن نطور مفهوم الديمقراطية ، لا اقول بعيداً عن المفهوم الغربي ولكن اقول قريباً من مفاهيمنا واسئلتنا ، فنحن لسنا بحاجة لكافة المفاهيم الغربية للديمقراطية . الديمقراطية يجب أن تلبي احتياجاتنا ، وأن تجيب عن اسئلتنا ، وأن تثبت هويتنا ، عند ذلك فقط يمكن ان نقول نحن بنينا نهجاً ديمقراطياً خاصاً بنا ولا نقول استوردنا نسقاً وفصلناه على أبداننا التي قد تكبر او تصغر على هذا المقاس . وشكراً .

**د . زيد حمزة :**

شكراً سيدي الرئيس . في حديثنا عن المسيرة الديمقراطية وما يتهددها من أعداء أو أدعياء ، وفي حديثنا عن المعوقات الاخرى ، فان مما يجعلنا اكثر تفاؤلنا بأننا نلمس جراحنا ونضع ايدينا على ما يمكن ان يعترض هذه المسيرة ، وهذا نهج ايجابي . هذا المؤتمر جزء من هذا التوجه الايجابي للتغلب على المصاعب الديمقراطية كما تغلب عليها سوانا من الشعوب عبر التاريخ الطويل .

لكني أرى في هذا البلد وبشكل خاص معوقاً أخطر على هذه الديمقراطية ، معوقاً ظاهراً

احياناً وخفياً احياناً اخرى ، ويهدد بزلزلة هذه المسيرة ألا وهو العلاقة الاردنية – الفلسطينية ، ليس بمعناها الرسمي ما بين مؤسستين هما الآن الدولة الاردنية وفي الجانب الآخر الكيان الفلسطيني او الدولة الفلسطينية ، هناك ما هو أعمق يلمسه أحدنا بين حين وآخر في جلسة مفتوحة ، ولكن أكثرنا يتحدث عنه في المجالس الخاصة المغلقة وبطريقة مؤسفة ومزرية احياناً ، ولا ندعو ان نكشف ما يقال في هذه الجلسات .

لقد آن الأوان أن لا نجامل وأن لا نناور ونحن نزعم اننا في العهد الديمقراطي ، على الاقل ، أن نتصدى لهذه القضية الاساسية فيما بيننا والاّ ما قيمة هذا الكيان كله اذا لم يكن ابناء هذا الكيان متصالحين مع انفسهم . في تقديري المتواضع أن هذا بحاجة ليس الى جلسة مثل هذه ، وليس الى مؤتمر لان هناك حساسيات عديدة في هذا الموضوع ، وقد تطرق أخي السيد عبد الرؤوف الروابدة الى هذا الموضوع وأخرج جزءاً مما يقال ، وربما قال الأخ عبد الهادي المجالي في مناسبات اخرى ايضاً كلاماً في الموضوع ، لكن هذا لا يكفي .

هذه العلاقة بكل مستوياتها الافقية والرأسية بحاجة الى دراسة رصينة تكلف بها جهة ما من قبل المسؤولين في الطرفين ومن ثم يصار ، حينما تصل هذه الجهة الى معادلة تعتقد أنها صحيحة ، الى عرضها على المؤسسات المعنية . وفي الجهتين ، واكرر ان هناك جهتين ، ولكننا نريد لهاتين الجهتين في الساحة الاردنية بالذات ان تكونا في النهاية جهة واحدة . هناك جهد متواضع تقوم به مجموعة من الناشطين السياسيين في البلد وصلت الى مرحلة متقدمة في هذا الاتجاه . لا استطيع ان اقول المزيد عن ذلك ، لكن أنبه فقط الى ضرورة الاهتمام بهذه النقطة . وشكراً سيدي الرئيس .

**السيد ابراهيم عز الدين :**

شكراً سيدي الرئيس . حقيقة بعد الاستماع الى الاحاديث الجيدة المفيدة خلال ثلاثة ايام لا يجد الانسان ما يستطيع ان يضيفه لما تقدم به الاخوان والاخوات ، انما أريد خلال دقيقة واحدة ان احدد بعض الامور التي أراها ضرورية . تحدثنا عن السنوات الاربع او الخمس الماضية ، وباعتقادي أن تلك السنوات أسهمت في ايجاد الارضية والبنية التحتية للمسار الديمقراطي في سن التشريعات ، التي اتفق مع الاستاذ عيسى ، التي منها ما هو ايجابي ومنها ما يحتاج الى اعادة نظر ، التشريعات اللازمة لتنظيم حرية الرأي والتعددية السياسية وسيادة القانون وحماية حقوق الانسان .

ثم ايضاً خلال المرحلة الماضية تمت ، حقيقة ، مساع كثيرة للوفاق الوطني كان ابرزها الميثاق الوطني والذي يعتبر عقداً اجتماعياً يلتزم به أبناء هذا الشعب . الامر الثالث والبارز خلال المرحلة الماضية كان هو الروح الصحية للحوار والتي تمثل بهذه الجلسة ، هذه الجلسة تمثل





روحاً صحية ، ارى على هذه الطاولة اطراف الطيف السياسي من جميع المناحي ، وارى ايضاً أن الحوار جاد ، وارى الجميع يسعى الى مصلحة البلد ، هذا أمر ايجابي يجب أن نقيمه ، وربما أتى هذا المؤتمر ليقول أن هناك مرحلة جديدة علينا ان نلتفت اليها . لا بأس من الحديث عن قانون المطبوعات وعن قانون الاحزاب ولكن آن الأوان لاعادة النظر في كيفية الدخول الى المرحلة الجديدة . المرحلة الجديدة تقتضي تعميق بناء المجتمع المدني ، فكيف نعمق بناء هذا المجتمع؟

المرحلة الجديدة تقتضي التركيز أيضاً على العملية التربوية ، فكيف نصنع هذه العملية التربوية؟ المرحلة المقبلة تقتضي ان نعيد توسيع ، حقيقة ، المسؤوليات والادوار ، على الدولة دور ، وعلينا أن نذكرها بهذا الدور ، ولكن ايضاً على الاحزاب دور ، على الصحافة دور ، وعلى جميع المؤسسات المدنية ادوار مختلفة ، لذلك دور الدولة ، كما أرى ، هو الالتزام بالمسار الديمقراطي ، ودور المواطن تذكير الدولة بوجوب الالتزام الكامل بذلك ، اتاحة الفرصة امام الناس لحرية الرأي ، عدم السماح بالتراجع بأي صورة من الصور ، والتجاوب مع اي تعديلات تطرح لتعميق هذا المسار .

انما استمعت البارحة للموضوع الصحفي وللكلام عن الصحافة والاعلام الرسمي . بالنسبة للصحافة يمكن للقانون الحالي أن يتيح حداً لا بأس به من الحرية الصحفية ، ولكن علينا أن ندفع باتجاه الطلب من الصحف ان تكون اكثر مهنية واكثر قدرة على التجاوب مع المرحلة ، هذا ليس له علاقة بقانون الصحافة حقيقة ، القانون فيه كثير من الفجوات اعترف بها ، ولكن لا اعتقد ان من هذه الفجوات تدني المهنية التي يجب على الصحافة ان تتجاوزها ، واذا لم تتجاوزها لا يمكن ان نصل الى مرحلة متقدمة فيها .

بالنسبة للاعلام الرسمي اعتقد ان الميثاق الوطني حل هذا الموضوع ، والنقاش الذي يدور هو نقاش جيد ولكن اذا عدنا الى الميثاق الوطني ، وبيننا من أسهموا في صياغة هذا الميثاق ، فقد اكد ان الاعلام الرسمي يجب أن يكون اعلاماً للدولة وليس للحكومة . ويجب أن يكون له استقلالية ، وضمن هذه الاستقلالية بمجالس اهلية أو حكومية اهلية . فاذاً لنعد ونبعث برسالة الى الحكومة لنقول لها أن الميثاق الوطني حدد هذه القضية بهذه الطريقة . وعلينا ان نوجد الهيكلة الجديدة التي تتيح فرصة للخروج من هذا المأزق ، إذ انني اجد ان هنالك مأزقاً في هذا الامر ، ولم اجد متحدثاً في هذه القاعة الا وقال ان الاعلام الرسمي مقصر ، أو يحتاج الى شيء من التعديل ، والتعديل لا يمكن ان يتم اذا بقي الامر بيد الحكومة ، اي حكومة ، الى أن تتم الهيكلة ، فلنقل للحكومة ان هناك رغبة باعادة هذه الهيكلة .

بالنسبة للاحزاب السياسية ايضاً ، اعتقد بأن قانون الاحزاب كفل لها حرية العمل ، ومأزق الاحزاب لا علاقة له بعملية التشريع ، ومعروفة المشاكل التي تعاني منها ، التاريخية والواقعية والادارية والمالية . . . الخ . ولكن علينا كمواطنين ايضاً ان ندفع بها ونأخذ بيدها ، وأن

ندخلها في باب جديد من ابواب تحقيق العمل العام . والشيء نفسه ينطبق على المؤسسات التي تتابع حقوق الانسان ، هي مؤسسات متناثرة ، العمل بينها لا يكون منتظماً دائماً ، وعليها أن تأخذ امرها بجدية أكثر وبمهنية أعلى . لا اريد ان أطيل ، ما اريد ان اقوله علينا اعادة التركيز ، على الدولة دور وعلينا ان ندفع بهذا الدور ، وعلى المؤسسات الاخرى أدوار كثيرة وعلينا أن نركز على هذه الادوار . وشكراً سيدي الرئيس .

**النائب د . محمد عويضة :**

شكراً لاصحاب الدولة الذين اتحفونا بمفاتيح طيبة في هذه الجلسة ، دولة أبو نشأت ودولة أبو ثامر ، الصراحة والوضوح والنقاط التي ذكروها تقدر لهم . نحن في هذا اللقاء وفي غيره من اللقاءات نتكلم عن المعيقات ، ونتكلم عن الديمقراطية في الحاضر والمستقبل ، لكن اظن اننا بحاجة لان نتكلم كيف ننتقل بها من المعيقات الى الرؤية المستقبلية التي نريد ، لا شك ان هنالك معيقات محلية وهنالك معيقات خارجية . انا اقول اننا أولاً بحاجة الى تحديد هوية تمثل شخصية الاردن على الصعيد الوطني ، وعلى الصعيد العربي ، وعلى الصعيد الاسلامي ، بحيث لا يعود الانتماء الوطني بالضرورة هو ضد الانتماء القومي ، ولا الانتماء القومي بالضرورة ضد الانتماء الاسلامي . صار الواحد اذا تكلم عن الاسلام او عن الانتماء للاردن تكال له التهم .

الانتماء الى الاردن ليس جريمة ، والانتماء الى العالم العربي والقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين ليس جريمة الاّ اذا قلنا نحن لفلسطين فقط ونضحي بالاردن والعالم العربي ومن يقل ذلك فلا اعتبار له بيننا . وكذلك ليس هناك من يقول اريد القضية الاسلامية وليذهب العالم العربي الى الجحيم . نحن هنا ننطلق من الاردن للعمل من اجل الآمال العربية ، وننطلق من الاردن والعالم العربي للعمل من اجل تحقيق الآماني الاسلامية . اذاً لا بد من تحديد الهوية ، لانه اذا كنا نتكلم عن الديمقراطية ، كما ذكرت د . عيدة ، فاذا استوردنا ديمقراطية على مقاس غربي فقد يناسب اجسادنا اليوم وقد لا يناسبها غداً ولذلك يجب أن ننطلق من ديمقراطية تستند الى هوية وطنية قومية اسلامية .

وموضوع تحديد الاولويات ، وتحديد القواسم المشتركة بين الاحزاب والفعاليات تظهر هنا ما دام عندنا القاعدة التي نستند اليها جميعاً ، أما أزمة الثقة التي أثيرت ، فهي فعلاً موجودة لدرجة ان الواحد قد يتكلم مع نفسه شيء ومع الآخرين شيء آخر ، انها معضلة ، ومن هنا نرى المهاترات وتصفية الحسابات . وعندما يقول أخي وزميلي سمير حباشنة أن على الاسلاميين ان يعلنوا انهم ليسوا ناطقين باسم الله ، لا أحد ينطق باسم الله وأنا اذا واحد قال لي أنت ناطق باسم الله ، اقول له كفرت ، هل ارتحت يا استاذ سمير؟ هذه أوهام يمكن سببها





عدم الثقة وعدم التفاهم مع بعضنا البعض .

قضية اخرى ، لا بد من جملة من الضمانات لعدم التراجع وعدم الانقلاب وعدم الاستغلال للديمقراطية وما الى ذلك . اذا كنا قد اخترنا الديمقراطية خياراً للوصول الى تحقيق اهدافنا المشتركة او غير المشتركة فينبغي ان تصان الديمقراطية . لقد توافقنا جميعاً على هذا الخيار في هذا البلد ، ولذلك لا بد أن نتعاون .

لقد قبل الشعب وقبلت الاحزاب بالديمقراطية ، ونريد الديمقراطية ، ولكن للأسف لا نجد مصداقية لدى أجهزة الحكومة المختلفة ، ونرجع المسألة الى اثار العهد العرفي والعقلية العرفية . نحن نتكلم في مؤسساتنا المختلفة عما هو مطلوب ، وبالمناسبة لو جاء أي مسؤول حكومي ربما تكلم مثلي أو أحسن ( وأجزم انه سيتكلم أحسن ) ، لكن من يحول هذا الكلام الى واقع؟ ما زال بداخلنا عقلية عرفية وما زالت هذه العقلية ساكنة فينا أو نحن مسكونون فيها!

ايضاً لا بد من تخليص الاحزاب ، سواء في اذهان الحزبيين او في اذهان المواطنين او اذهان الحكومات ، من عقدة تجربة الخمسينات . لقد حملت هذه التجربة فوق طاقتها ، فعمرها عقود ولها ظروفها ومشاكلها الداخلية والخارجية . ولكن المشكلة ان المواطن ما زال حذراً من كلمة حزب ( ينقز ) ، وبعض الاجهزة الحكومية تتعامل مع الحزب وكأنه خطر على النظام مع أنه من المفروض أن الحزب مؤسسة وطنية من مؤسسات النظام .

وتوضيح أخير ، لا بد من الاشارة الى ازمة الثقة وعدم توفر المعلومات للأسف ، الامر الذي يدفع الناس لان تعيش في الهواجس . وأخيراً ، أيها الاخوة ، نحن هنا كلنا ، وأنا أتكلم كاسلامي ومن اصل فلسطيني ، كلنا اردنيون نعمل لمنعة الاردن وقوته وعزه ، وغير ذلك ، حقيقة ، خيانة وطنية . ونحن جميعاً لفلسطين ولكل القضايا العربية بوجه المشروع اليهودي . وشكراً .

**د . فهد الفانك :**

شكراً دولة الرئيس . اريد ان اكرر ما ذكره د . عويضة عن موضوع العقلية العرفية وانها ليست مقتصرة على الحاكم بل هي موجودة ايضاً لدى المحكوم ، واذا كانت العقلية العرفية لدى الحاكم يمكن انهاؤها بأوامر وتعليمات ، فإن انهاؤها في عقول المحكومين يحتاج الى وقت طويل ، وهناك إرهاب الحكومة ، باعتقادي ، انه انتهى او كاد ، ولكن هناك ارهاب آخر ينمو بيننا ، نحن نرهب بعضنا البعض في كثير من الاحيان ويجب ان نعترف بذلك .

النقطة الثانية ان الحرية وهي مطلب لجميع الناس ، ومع ذلك الحرية ليست بسيطة لانها تحملنا مسؤوليات كبيرة ، وتكشفنا في الواقع . كنا نسمع الصحفيين الذين يتحدون لو كانوا أحراراً لفعلوا العجائب ، ولما رفع سقف الحرية خفضوا رؤوسهم لانهم ربما لا يجدون ما يقولون ،

هذا يذكرني بما حدث عند افتتاح محطة جديدة للاذاعة إذ قال وزير الاعلام في حينه لجلالة الملك ان صوتنا يستطيع ان يصل الى كل بقاع الارض من استراليا الى امريكا الجنوبية والشمالية فقال له : صوتنا يصل ، ولكن ماذا سنقول لهؤلاء؟ فرمى الوزير رأسه في الارض لانه لم يجهز شيئاً يحتاج الى فكر ، ما جهزه هو الشيء الذي يشترى بالمال .

اريد ان اقول ايضاً ان التسوية السلمية قادمة ، وهذا مرجح ، ولكننا لم نجهز استراتيجية لنا كمفكرين ، ربما الحكومة لديها شيء ولكننا لم نقم بذلك خوفاً من ان يقال عنا اننا نساهم بالتطبيع . اذا بقينا نترك هذا الموضوع ونتعفف عن ذكره ونرفض البحث فيه ، النتيجة ، هي ان نترك لاسرائيل وحدها أن تضع استراتيجية التسوية . فالتسوية اذا كانت قادمة فيجب ان يكون لدينا استراتيجية لجعلها تسير حسب مصالحنا ، واذا كنا لا نريد ان نشارك في ذلك فالارجح ان اسرائيل سترسم ، وأن امريكا بطبيعة الحال سترسم هذه الاستراتيجية وتصوغ الشرق الاوسط الجديد كما تشاء ونحن نقبل به كأمر واقع ولو شتمناه .

موضوع الصوت الواحد يبدو انني أسأت التعبير يوم أمس في موضوع الارقام ولذلك اريد أن اذكر مرة اخرى ان الاعضاء الناجحين في البرلمان الحادي عشر ، مجموع الاصوات التي حصلوا عليها تساوي ٢٧٪ من مجموع اصوات المقترعين في المملكة . وفي البرلمان الثاني عشر مجموع الاصوات التي حصل عليها الناجحون تساوي ٣٩٪ من مجموع أصوات المقترعين في المملكة ، وبالتالي البرلمان الثاني عشر يمثل الشعب الاردني اكثر ، انا لا أقول انه افضل ، هو يمثل الشعب الاردني اكثر .

موضوع تعديل الدستور طرح ، وانا اتخوف من فتح باب تعديل الدستور اذا فتح ، كل واحد منا لديه تحفظات على الدستور ويريد تعديلاً معيناً وهو ليس التعديل نفسه ، ونخشى اذا فتح الباب ان يعدل بالطريقة التي لا نريدها . والواقع ان كل التعديلات التي حصلت على الدستور الاردني منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن كانت رجعية باستثناء ما يتعلق بولاية العهد ، وشرعية الدستور ، جزئياً على الأقل ، هي من كون عمره (٤٢) سنة ، وكون عمره (٤٢) سنة لا نستبدله بدستور عمره سنة واحدة . وفي مصر الآن دعوات لاحياء دستور سنة ١٩٢٣ الذي هو أقدم بكثير من دستورنا ، لانه اكثر تقدماً من كل الدساتير الستة او السبعة التي طرحت في مصر منذ ذلك الحين حتى الآن .

موضوع تراجع الديمقراطية ، كل ما نسمعه من ثلاثة ايام حتى الآن ان الديمقراطية في تراجع ، الحريات في تراجع ، التنمية في تراجع ، كل شيء في تراجع . أنا باعتقادي هذا جلد للذات ، وأن التراجع الحقيقي يكمن في أن من يصر على التراجع هو الذي يتراجع ، ويظن ان الدنيا تتراجع معه بينما هو يتراجع وحده . التراجع عن الديمقراطية غير وارد لسبب بسيط : من يريد أن يتراجع عن الديمقراطية؟ النظام؟ النظام باعتقادي هو المستفيد الاول من الديمقراطية ،





وعمره ما كان النظام اقوى محلياً ودولياً .

السياسي يأخذ حريته ويظن ما دام أنه سياسي وليس اقتصادياً انه يحق له ان يطلق الاحكام والمعلومات كما يشاء . فمثلاً ، اطلاق الكلام على عواهنه بشأن تفاقم البطالة ، البطالة وصلت في عام ١٩٩١ الى ٢٤٪ وتقديراتنا الآن انها وصلت ١٣٪ ( مقاطعة . . هذه ارقام من ؟ ) انا الذي يقول هذا وليس الحكومة . أنا اعطيك برهاناً ، واعطني برهانك! أنا عندما اقول شيئاً استطيع ان اثبته . السنة الماضية سجل في مؤسسة الضمان الاجتماعي اربع وسبعون الف وظيفة جديدة ومن بينهم اربع واربعون الفاً يتوظفون لأول مرة في حياتهم . وبما أن الضمان الاجتماعي يغطي اقل من خمسين بالمائة من القوى العاملة في الاردن ، فيفترض ان الوظائف الجديدة بلغت في سنة واحدة تسعين الف وظيفة بينما مجموع الداخلين الجدد الى سوق العمل يتراوحون بين (٢٥) الى (٣٠) الف ، اي أن هناك ستين الفاً من العاطلين عن العمل اشتغلوا في العام الماضي ، هذا مؤشر .

كذلك الفقر ، الدراسة التي اجريت على الفقر تدل على أنه بعد الزيادة على الرواتب انخفضت الى ١٨٪ ، أي الى أقل مما كانت عليه سنة ١٩٨٧ قبل الازمة . كلام آخر يطلق حول ذوبان الطبقة الوسطى ، الفقراء زادوا فقراً والاغنياء غنى ، هذا الكلام قد يكون صحيحاً . ولكن من يقوله عليه أن يثبته ، ولا يجوز ان نعطي افتراضات ثم نبني عليها ، لأن ما بني على خطأ خطأ . وشكراً .

**العين احمد عبيدات :**

أود أن اوضح نقطة واحدة تتعلق بالدستور والتعديلات الدستورية . أذكر الاخ فهد بأن اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني على عدد الطيف السياسي فيها واختلاف الآراء والتوجهات والمواقع بما فيها النواب والاعيان ، اتفقت على جملة من التعديلات الدستورية ، وقد أشرت اليها في بداية كلمتي بأنها تعديلات لا تمس الثوابت السياسية للنظام ، بل بالعكس تعزز الثوابت السياسية لنظام الحكم في المملكة ، اي انها يمكن أن تعيد للدستور المكانة اللائقة التي كان يتمتع بها قبل ان تقع التعديلات التي أشرت اليها والتي نزلت بمستواه وهبطت بمصداقيته ، ولذلك الاشارة الى عودة المصريين الى دستور عام ١٩٢٣ اشارة ايجابية لأن دستورنا في الاصل أخذ عن الدستور المصري عام ١٩٢٣ والذي بدوره كان مأخوذاً عن دستور بلجيكا والذي كان بكل المقاييس افضل من الدستور الحالي . وشكراً .

**السيد هاني الحوراني :**

ليس لدي الكثير مما اضيفه الى ما تحدثتم به سوى الشكر . مرة اخرى اشكركم للثقة

التي منحتوها لهذا المركز ، واشكركم للجدية التي أبديتموها في اعمال هذا المؤتمر .

وأتمنى ان تكون لنا مناسبة اخرى ، ربما في السنة القادمة ، بتنظيم أفضل وبجدول اعمال أفضل وبنقاط محددة اكثر ، ولكن هذه هي البداية ، ونحن مدينون لكم بأي جوانب ايجابية تمخضت عن هذا المؤتمر ، ونتحمل ، حقيقة ، وليس مجاملة لكم اي مسؤولية نجمت عن اخطاء أو تقصير في الاعداد ، فقط اريد ان اضيف : الاخوة المقررون وهم الجنود المجهولون الذين لم نعرف عليهم في هذه الجلسات ، سيقومون بوضع التقرير الختامي عن أعمال المؤتمر ، وهو لن يتضمن توصيات أو توجهات ، وانما وصف واقع حال هذا المؤتمر ، فنحن لسنا جهة رسمية او شعبية محددة ، نحن مؤتمر والقصد من التقرير ان يعكس حال المداولات لا ان يعكس توجهات أو اتجاهات محددة . أشكركم مرة اخرى .



# الفهرس


المشاركون ..... ٧

المقدمة ..... ١١

**حفل الافتتاح :**

كلمة أ . طاهر المصري ..... ٢١

كلمة د . أندريه غاربر ..... ٢٣

كلمة أ . هاني الحوراني ..... ٢٦

**الفصل الاول :**

**المسار الديمقراطي : العوامل والظروف الدولية ،**

د . ذياب مخادمة ..... ٣٣

تعقيب د . كامل ابو جابر ..... ٤١

تعقيب د . مصطفى حمارنة ..... ٤٣

**المسار الديمقراطي : العوامل الاقليمية والذاتية ،**

أ . مؤنس الرزاز ..... ٤٦

تعقيب د . يوسف الحسن ..... ٥٢

**النظام السياسي والعوامل المحلية ،**

أ . جميل النمري ..... ٥٩

تعقيب د . عبد الله نقرش ..... ٦٧

مناقشة عامة ..... ٧١

**الفصل الثاني :**

**الأداء الديمقراطي للحكومات الاردنية ١٩٨٩ / ١٩٩٣ ،**

د . موسى الكيلاني ..... ٨٥

تعقيب أ . محمد فارس الطراونة ..... ٩٧

**تقييم الأداء النيابي ١٩٨٩ / ١٩٩٣ ،**

أ . بسام حدادين ..... ١٠٢

تعقيب أ . حسني عايش ..... ١٠٩

القضاء وحقوق الانسان والديمقراطية ،
د . سليمان صويص ..... ١١٦
مناقشة عامة ..... ١٢٦

الفصل الثالث :
الانفتاح السياسي وأداء الاحزاب الأردنية ،
أ . سمير حباشنة ..... ١٤١
تعقيب أ . زياد أبو غنيمة ..... ١٥٤
الانفتاح السياسي وأداء المنظمات النقابية والمهنية ،
د . زيد حمزة ..... ١٥٧
تعقيب أ . يوسف الحوراني ..... ١٦٤
أداء المؤسسات الثقافية في المرحلة الديمقراطية ،
أ . غسان عبد الخالق ..... ١٦٨
تعقيب أ . رجاء ابو غزالة ..... ١٧٤
مناقشة عامة ..... ١٧٨

الفصل الرابع :
حرية الصحافة والأداء الصحفي ،
أ . سليمان القضاة ..... ٢٠١
التلفزيون الاردني في المرحلة الديمقراطية ،
أ . ايمن مسنات ..... ٢٠٨
تعقيب أ . عبد الله حسنات ..... ٢١٥
الأداء السياسي للمرأة الاردنية : الواقع والآفاق ،
د . عيدة مطلق ..... ٢١٧
المرأة والديمقراطية (١٩٨٩ - ١٩٩٣ )
أ . أسمى خضر ..... ٢٣٠
تعقيب د . لوري براند ..... ٢٤٠
مناقشة عامة ..... ٢٤٣



الفصل الخامس :
التجربة الديمقراطية الاردنية : نظرة عربية ،
د . محمد العجلاني ..... ٢٦٧
تعقيب د . جهاد عودة ..... ٢٧٦
الاسلام السياسي والديمقراطية ،
د . محمد عويضة ..... ٢٨١
تعقيب د . محمد بن محفوظ ..... ٢٨٨
الاصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية ،
د . فهد الفانك ..... ٢٩١
تعقيب د . فادية كيوان ..... ٢٩٦
مناقشة عامة ..... ٣٠٣

الفصل السادس :
(المائدة المستديرة )
مداخلة أ . هاني الحوراني ..... ٣٢٣
مداخلة أ . طاهر المصري ..... ٣٢٥
مداخلة أ . أحمد عبيدات ..... ٣٢٦
مداخلات المشاركين :
أ . سمير حباشنة ..... ٣٢٨
د . موسى الكيلاني ..... ٣٣٠
أ . عبدالرؤوف الروابدة ..... ٣٣٢
أ . عبد الهادي المجالي ..... ٣٣٤
أ . سليم الزعبي ..... ٣٣٥
أ . عيسى مدانات ..... ٣٣٧
د . حسني الشياب ..... ٣٣٩
أ . مازن الساكت ..... ٣٤٠
د . عيدة المطلق ..... ٣٤٢
د . زيد حمزة ..... ٣٤٣
أ . ابراهيم عز الدين ..... ٣٤٤
د . محمد عويضة ..... ٣٤٦
د . فهد الفانك ..... ٣٤٧